



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة الحادية والعشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٧٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧١

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

(أ) في النقابات

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حقن ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرقاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيوطلي .

(١)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٩ ق (نقابات)

(١ ، ب ، ج) نقابات . محامة . "المدة اللازمة للقيد في جدول المحامين أمام
الاستئناف" . "اختصاص لجنة قبول المحامين" . طعن .
" مالا يجوز الطعن فيه من القرارات " . قهض . " مالا يجوز
الطعن فيه من القرارات " . قانون . " سريانه من حيث
الزمان " .

(١) اختصاص لجنة قبول المحامين . عند الطعن في قراراتها . غير واجب .

(ب) عدم قبول التظلم مطلقا من طالب القيد في جدول المحامين . في قرار
لجنة قبول المحامين الذي أجابه إلى ما طلبه . المادة ٦ من القانون

رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧

(ج) إنقضاء خمس سنوات على العمل في الإدارات القانونية ومزاولة مهنة المحاماة فعلا . شرطان للقيـد أمام محاكم الاستئناف . المادتان ٦٦ و ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨

١ — إن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة ، لا يوجب اختصاص لجنة قبول المحامين عند الطعن في قراراتها .

٢ — إن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة الذي صدر قرار لجنة قبول المحامين في ظله تنص على أن يكون التظلم من رفض الطلب أمام محكمة النقض خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به دون لجنة قبول المحامين . وإذ كان ذلك ، وكان القرار الصادر في ١٩٧٠/٢/٢٠ قد أجاب المطعون ضده إلى طلبه ، فما كان يسوغ له قانونا أن يتظلم منه بإطلاق ، سواء أمام لجنة قبول المحامين أو أمام محكمة النقض .

٣ — تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن مدة التمرين سنتان ، وتنص المادة ٧٦ من هذا القانون على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف ، أن يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيـد اسمه بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام المحكمة الابتدائية والمحاكم الإدارية ومقتضى الجمع بين النصين أنه يشترط لقبول المطعون ضده أمام محاكم الاستئناف إنقضاء خمس سنوات على عمله بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٦٩/٥/٨ فيما قضى به من قيد المطعون للرافعة أمام محاكم الاستئناف ، قد خالف صحيح القانون ، إذ لم تمض الخمس سنوات التي يتطلبها القانون منذ قيـد الطاعن في ١٩٦٦/١١/١٩ حتى تاريخ القرار المطعون فيه .

الوقائع

تتـمـصـل وقائع هذا الطعن في أن المطعون ضده السيد / قدم بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ طلبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة

لقيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الجزئية . وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ قررت اللجنة المذكورة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين . وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٩ تقدم المطعون ضده المذكور بطلب الى لجنة قبول المحامين لقبول قيده أمام محاكم الاستئناف نص فيه على القرار الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ أنه أغفل احتساب مدة العمل من يونيه سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ قيده بالمحاماه مع أنه كان يباشر فيها عملا قانونيا كما تقدم بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٩ بطلب آخر يتظلم فيه من عدم احتساب المدة المذكورة ضمن مدة اشتغاله بالمحاماه . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٩ قررت اللجنة قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ واعتباره كأن لم يكن وإعادة قيد الطالب بالجدول مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المطعون ضده دفع ببطلان الطعن لعدم اختصاص لجنة قبول المحامين المشكلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولما كان القانون المشار إليه لا يوجب اختصاص اللجنة ، ومن ثم يكون هذا الدفع غير سديد لافتقاره إلى سند قانوني مما يتعين الالتفات عنه .

وحيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على القوار المطعون فيه الصادر من لجنة قبول المحامين أنه إذ قضى في ١٨/٥/١٩٦٩ بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه الصادر في ٢٠/٢/١٩٦٧ واعتباره كأن لم يكن وإعادة قيد الأستاذ بالجدول مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بقبول تظلم المطعون ضده من قرار لجنة قبول المحامين الصادر في ٢٠/٢/١٩٦٧ في حين أن هذا القرار ما كان يجوز في القانون التظلم منه لإجابته المطعون ضده إلى طلبه ، فضلا عن أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر في ظله القرار المتظلم منه لا تجيز

التظالم إلا أمام محكمة النقض وفي خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار برفض طلب القيد ، هذا بالإضافة إلى أن القرار المطعون فيه قد صدر في شقه الأخير بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي يشترط قضاء خمس سنوات في العمل بالإدارات القانونية في مزاولة المهنة فعلا ، في حين أن الثابت بملف خدمة المطعون ضده أنه لم يباشر هذا العمل إلا في ١٩/١١/١٩٦٦ مما يعيب القرار ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق وملف خدمة المطعون ضده أنه تقدم بطلب في ١٩/١١/١٩٦٦ إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لقيده بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية "تحت التمرين" ، وفي ٢٠/٢/١٩٦٧ قررت هذه اللجنة قبول الطلب وقيد المطعون ضده بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين ، وفي ٦/٥/١٩٦٩ تقدم المطعون ضده بطلب إلى لجنة قبول المحامين المشكلة وفقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة لقيده بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ، ناعيا على قرار لجنة قبول المحامين الصادر في ٢٠/٢/١٩٦٧ أنه أغفل إحتساب المدة من أول يونيه سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ قيده بمقولة إنه باشر أعمالا قانونية خلالها ، وفي ٨/٥/١٩٦٩ قررت لجنة قبول المحامين قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه الصادر في ٢٠/٢/١٩٦٧ واعتباره كأن لم يكن وإعادة قيد المطعون ضده بالجدول مع قبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ، وثابت من الاطلاع على ملف خدمة المطعون ضده أنه لم يباشر أعمالا قانونية إلا في ١٩/١١/١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر قرار لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة في ظله تنص على أن يكون التظلم من رفض الطلب أمام محكمة النقض خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به دون لجنة قبول المحامين وكان القرار الصادر في ٢٠/٢/١٩٦٧ قد أجاب المطعون ضده إلى طلبه فما كان يسوغ له قانونا أن يتظلم منه بإطلاق سواء أمام لجنة قبول المحامين أو أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المطعون ضده أنه لم تسند إليه أعمال قانونية قبل ١٩/١١/١٩٦٦ . وكانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن مدة التمرين سنتان ، وتنص

المادة ٧٦ من هذا القانون على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف أن يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية ، ومقتضى الجمع بين النصين أنه يشترط لقيد المطعون ضده أمام محاكم الاستئناف انقضاء خمس سنوات على عمله بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٦٩/٥/٨ فيما قضى به من قيد المطعون ضده للرافعة أمام محاكم الاستئناف قد خالف جميع القانون إذ لم تمض خمس سنوات من ١٩٦٦/١١/١٩ التي يتطلبها القانون لهذا القيد حتى تاريخ القرار المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، تعين نقض القرار المطعون فيه وإلغاؤه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للرافعة أمام محاكم الاستئناف .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(ب) في المواد الجنائية

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل مطيفة ، والدكتور
أحمد محمد ابراهيم .

(١)

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) قانون . ” إلغاؤه ” . ” القانون الأصح ” . قرارات وزارية .
تموين . صلع محددة الربح . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون ” .

(١) إلغاء قرار التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣
لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها
القرار الملغى . بقاء باقي المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات
المدرجة بها .

(ب) ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥
على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بقانونه شراء هذا الموقد
باعتبار عملا مؤثما .

(ج ، د ، هـ ، و) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . محكمة استئنافية .
 "الإجراءات أمامها" . "تسبب أحكامها" . دفاع .
 "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

(ج) المحكمة الاستئنافية في حالة تأيد الحكم المستأنف للأسباب
 التي بنى عليها أن تحيل على تلك الأسباب دون إعادة ذكرها
 في حكمها .

(د) محكمة ثاني درجة تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق .
 هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال
 ما كان يجب على محكمة أول درجة إجرائه . مثال .

(هـ) عدم إلزام المحكمة بأن تفصل بداءة في طلب المتهم سماع الشهود
 ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع .

(و) ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل . خطؤه في وصف الأقوال
 المنسوبة إلى الطاعن بأنها اعتراف . شرط ذلك ؟

(ز) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . قضا . "أسباب الطعن .
 ما لا تقبل منها" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

تقدير الدليل من ساطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام
 محكمة النقض .

١ — تنص المادة الأولى من قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة
 الداخلية رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على أنه : "مع عدم الإخلال بما نص عليه
 في القرارات أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٧٦ لسنة ١٩٥٢
 و ٥١ لسنة ١٩٥٣ و ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ و ١٧ لسنة ١٩٦٠ و ١٣٣ لسنة ١٩٦٠
 و ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ عن نسب أخرى للربح يكون الحد الأقصى للربح في تجارة
 جميع المواد والسلع المستورد عند البيع للمستهلك كالاتي .. " ومن ثم فإن إلغاء
 القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٣
 لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى ،

أما المواد والسلع المدرجة بالقرارات التي حرص القرار الملغى على النص على أن إصداره لا يخل بها فتبقى خاضعة لأحكام تلك القرارات .

٢ - تنص المادة ٢٥ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه تسرى أحكام المواد من ٢٦ إلى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح في تجارتها بالاستناد إلى المادتين ٢ ، ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . كما تنص المادة ١/٣ من القرار المذكور المعدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ على أنه : " على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها " . ولما كان الثابت من الأوراق أن الموقد موضوع الجريمة (فرن أمريكي R. C. A.) ، فإنه يكون من السلع المحددة الربح بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وهو من القرارات التي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال بها . ومن ثم فإن عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يكون عملاً مؤثماً ، ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يعمل حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على واقعة الدعوى غير سديد .

٣ - من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستثنائية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٤ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من محكمة أول درجة سماع شهود مما يعد نزولاً منه عن هذا الإجراء فلا وجه للنعي على المحكمة الاستثنائية التفاتها عن إجابة الطاعن

إلى سماع الشهود الذين طلب سماعهم ، ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .

٥ — لا تلتزم المحكمة بأن تفصل أولا في طلب المتهم سماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع . ولما كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من مباشرة حقه في الدفاع في موضوع الدعوى فليس له أن ينهى عليها أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

٦ — لا يعيب الحكم خطأه في وصف الأقوال المنسوبة إلى الطاعن بمحضر الضبط بأنها اعتراف طالما أن ذلك لا يعدو أن يكون عدم دقة في التعبير ، وكان الواضح من سياق الأسباب أن المحكمة كانت على بينة من حقيقة الدليل الذي تستند عليه والذي له أصل ثابت في الأوراق .

٧ — إن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، والمنازعة فيه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٠/٧/١٩٦٥ بدائرة قسم الأزبكية : لم يحتفظا بفواتير شراء الساعة الميينة بالمحضر (بوتاجاز) حالة كونها سلعة محددة الربح . وطلبت معاقبتهما بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٣٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ و ١/٩ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧/١ من المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضورها للأول وغايبا للثاني عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما مائة جنيه . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة القاهرة

الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة عدم الاحتفاظ بفاتورة شراء موقد بوتاجاز أمريكي حالة كونه سلعة محددة الربح جاء مشوبا بالخطأ في القانون والقصاص — ور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن القرار الوزاري رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتحديد أرباح السلع المستوردة قد أوقف العمل به لمدة ثلاثة أشهر بالقرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٥ ثم ألغى بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٠/٢٥/١٩٦٥ ومن ثم فإن الجريمة التي دين بها الطاعن صارت غير معاقب عليها من قبل رفع الدعوى ، وكان يتعين تبرئة الطاعن عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — كما لم يستظهر الحكم أركان الجريمة المعاقب عليها فقد خلت مدوناته مما يفيد أن السلعة المعروضة للبيع مسعرة أو محددة الربح ولم يرد الحكم على دفاع الطاعن بأن الموقد كان مستعملا ومعرضا للبيع لحساب مالكه ولا يبرئ الحكم المطعون فيه من هذا العيب الإحالة إلى الحكم المستأنف لأنه يجب لصحة كل حكم أن تتوافر فيه كافة البيانات اللازمة لإيضاح الوقائع والطلبات وأوجه الدفاع . كما لم تستجب المحكمة الاستئنافية لطلب الطاعن سماع الشهود مع أن محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا ، ولم ترد المحكمة على هذا الطلب ، بل إنها قضت بإدانة الطاعن قبل أن تسمع دفاعه القانوني في الدعوى . كما عول الحكم في إدانة الطاعن على أنه اعترف بحضر الضبط بأن الموقد جديد في حين أن القول بالاقرار ورد على لسان محرر المحضر لا على لسان الطاعن وأطرح الحكم عقد البيع الذي قدمه الطاعن بمقولة إنه ورقة عرفية يسهل اصطناعها وهو رد غير سائغ ، وكان يتعين على المحكمة وقد تشككت في جريمة عقد البيع أن تجري تحقيقا بشأنه تتعرف به مدى جديته .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محضر المحضر بمحضه المؤرخ ١٠/٥/١٩٦٥ من أنه قام وفق زملائه حسين السيد خليل وأحمد عز الدين وأحمد سلامة والقوة اللازمة بحملة تفتيشية وقد لاحظ أثناء مرورهم بشارع الجمهورية أن محل عزيز بولس يعرض البوتاجاز المبين وصفا بالمحضر "مكتوب عليه ٢٠٠ ج" قترك الحملة ودخل المحل حيث قابل المتهم الأول وسأله عن ثمن البوتاجاز فأفاده بأنه ٢٠٠ ج لأن البوتاجاز جديد وليس مستعملا فساومه في هذا السعر إلا أنه رفض وأصر عليه فأظهر له شخصيته وطلب منه الفاتورة الخاصة فأخبره بأن البوتاجاز ليس مملوكا له وأنه لديه كأمانة فحسب وبسؤال المتهم الأول — الطاعن — بمحضر ضبط الواقعة قرر أنه المدير المسئول للمحل وأنه حدد هذا السعر للبوتاجاز على أساس أن ثمنه وهو مستعمل ١٥٠ ج وأصر على أنه معروض بالمحل لبيعه لحساب المشتري الأصلي وقدم عقد بيع محرر بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٣ بين عبد الخالق أبورابية وإبراهيم إلياس عن هذا البوتاجاز وتفى أن لديه الفاتورة الخاصة به لأن المشتري إبراهيم إلياس كان موظفا بالمحل والثقة بينهما متوافرة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بما نص عليه في القرارات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ ورقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ عن نسب أخرى للربح يكون الحد الأقصى للربح في تجارة جميع المواد والسلع المستوردة عند البيع للمستهلك كالاتي .. " فان إلغاء القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى أما المواد والسلع المدرجة بالقرارات التي حرص القرار الملغى على النص على أن إصداره لا يخل بها فتبقى خاضعة لأحكام تلك القرارات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق — وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه أن الموقد موضوع الجريمة (فرن أمريكي R. C. A.) فانه يكون من السلع المحددة الربح بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وهو من القرارات التي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال بها — إذ تنص المادة الأولى —

من القرار المشار إليه — على أنه " يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المبينة بعد لاستهلاك وفقا لما هو مبين أمام كل منهما .. (رابعا) مواقد الغاز وأجزاءها التي تستخدم بالضغط (١) المواقد : ٥ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد و ٩ ٪ من سعر الشراء بالنسبة لتاجر التجزئة . ومن ثم فإن عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة الشراء يكون مؤثما إذ تنص المادة ٢٥ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه تسرى أحكام المواد من ٢٦ إلى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح في تجارتها بالاستناد إلى المادتين ٢ و ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ — كما تنص المادة ١/٣٠ من القرار المذكور المعدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ على أن " على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها — الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار ولمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها " . لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يعمل حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نص على أنه يؤيد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها مما يعتبر معه أنه أقام قضاءه على تلك الأسباب ، وكان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من محكمة أول درجة سماع شهود مما يعد نزولا منه عن هذا الإجراء فلا وجه للنعى على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى سماع الشهود الذين طلب سماعهم ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . لما كان ذلك ، وكانت

المحكمة غير ملزمة بأن تفصل أولاً في طلب المتهم سماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من مباشرة حقه في الدفاع في موضوع الدعوى فليس له أن ينعى عليها أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت التهمة في حق الطاعن ورد على دفاعه في قوله " وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهمين ثابتة في حقهما ثبوتاً كافياً من واقع المحضر المحرر قبلهما ومن اعتراف المتهم الأول بها إذ الثابت أنه قرر بداءة بمحضر ضبط الواقعة أن البوتاجاز المعروض بالمحل جديد ، ثم عاد ثانية بعد أن أظهر له محرر المحضر شخصيته فقرر أنه مستعمل وأنه يعرض لحساب المدعو/ إبراهيم إلياس . ولما كانت المحكمة لا تطعن إلى صحة هذا القول الصادر من المتهم الأول بعد أن عرف شخصية محرر المحضر ولا إلى ما قدمه من مستندات في سبيل تأييد هذا الدفاع إذ المبايعة المقدمة منه لا تعدو كونها ورقة عرفية من الموهولة بمكان اصطناعها ، وترتبط على ذلك فيتعين عقاب المتهمين بمواد الاتهام " وكان المستفاد مما أورده الحكم فيما تقدم أن ما اعتبره اعترافاً للطاعن في محضر الضبط وعول عليه في إداتته هو تلك الأقوال التي أدلى بها الطاعن إلى محرر المحضر شفويًا قبل أن يكشف له عن شخصيته ووصف هذه الأقوال بأنها اعتراف في محضر الضبط لا يعدو أن يكون عدم دقة في التعبير لا يرقى إلى مرتبة العيب الذي يبطل الحكم ، طالما أنه واضح من سياق الأسباب أن المحكمة كانت على بينة من حقيقة الدليل الذي تستند عليه والذي له أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن ودلائله بما يفنده ، وكانت المجادلة في أطراح المحكمة لعقد البيع المقدم من الطاعن هي منازعة في تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض لأن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ القصائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . شك بدون رصيد . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها
كمبيالات بقيه المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات . التفات
المحكمة من هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن .
قصور .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن
القائم على أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها
كمبيالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها
شيكات ورد عليه بقوله " إن المحكمة لا تلتفت إلى هذا ادفاع لأن إثبات
ذلك تطبيقا للقواعد العامة في الإثبات لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها
المتهم " . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي في إطراح دفاع الطاعن
إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه استوقعه على أوراق
كان يجهل حقيقتها . ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم سابق على ١٩٦٧/٦/٧ بدائرة قسم الجمالية : أعطى بسوء نية لرمضان محمد السيد شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمسألتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ج لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القضاة الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه استغل جهوله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كيبالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أوض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " إن إثبات هذه الواقعة لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها المتهم وهو رد غير سائغ إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن من خصمه في هذه الحالة على ورقة ضد ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن الذي يشير إليه في طعنه ورد عليه بقوله " إن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الدفاع لأن إثبات ذلك تطبيقا للقواعد العامة في الإثبات لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها المتهم " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي في إطراح دفاع الطاعن إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه استوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وأفور خلف ، ومحمود عطيفه .

(٣)

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١) أمن دولة . محكمة الجنايات . دعوى جنائية . ”نظرها والحكم فيها“ .
حكم . ” ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . طعن .
” الطعن في الأحكام “ . نقض . ” الطعن بالنقض “ . محكمة
النقض . ” رجوعها في حكمها “ .

قضاء النقض عدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة
العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر
من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .

(ب ، ج ، د ، هـ) إثبات . ” بوجه عام “ . ” شهادة “ . حكم .
” تسييبه . تسييب غير معيب “ . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل “ . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها “ .

(ب) الجدل الموضوعي . إثارة أمام محكمة النقض . غير جائزة .
(ج) كفاية استخلاص الحكم لأقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
(د) التعويل على أقوال شهود الاثبات والإعراض عن أقوال
شهود النفي . حق لمحكمة الموضوع .

(هـ) إقامة بالحكم قضاءه على ما له مأخذه الصحيح من التحقيقات .
سلامته .

الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيغ الأمر .

١ — متى كان قد تبين عند تنفيذ الحكم المطعون فيه والذي قضت محكمة النقض بعدم جواز الطعن فيه إستنادا إلى أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا ، أن الحكم المذكور قد صدر في الواقع من محكمة جنائيات الاسكندرية مشككة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا ، فإنه يتعين الرجوع في الحكم ونظر الطعن من جديد .

٢ — إذا كان ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها ، لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، فإنه لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — إن التناقض في أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم ، ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٤ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ، ما دامت لا تثق فيما شهدوا به .

٥ — إذا كان يبين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح من التحقيقات ، وكان لا ينال من سلامته أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة ، إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، فإن النعي عليه في هذا المنحى يكون متعين الرئض .

الوقائع

اتهمت نيابة أمن الدولة العليا الطاعن بأنه في يومى ٢٠ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية : بصفته مستخدما بإحدى الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها أمين مخزن بشركة مصر لأعمال الأسمت المسلح طلب وأخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن طلب من المقاول محمد أحمد أبو علفه دفع مبلغ عشرة جنيهات أسبوعيا وأخذ عشرة جنيهات كل سبيل الرشوة مقابل التفاوض عن العجز واختلاف المواصفات المتفق عليها

في مواد البناء التي يقوم بتوريدها للشركة أثناء تسلمها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١/٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية وأمن الدولة العليا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفين من الجنيهات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بعدم جواز الطعن تأسيسا على صدور الحكم المطعون فيه من محكمة أمن الدولة العليا . وقد تقدم والد الطاعن بتظلم إلى المحامي العام طالبا إحالة القضية إلى الجهة المختصة لنظرها من جديد أو إعادة نظرها أمام محكمة النقض . فاستعلمت النيابة العامة من المحكمة التي أصدرت الحكم عما إذا كانت قد أصدرته بصفتها محكمة أمن دولة عليا أو محكمة جنايات عادية . فأفادت بأنها نظرت القضية بصفتها محكمة جنايات عادية وليست أمن دولة عليا . وبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قدمت النيابة العامة طلبا إلى محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن من جديد . فحدد لنظره جلسة ٤ يناير سنة ١٩٧٠ .

المحكمة

من حيث إن المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا . ثم تبين عند التنفيذ أن نيابة أمن الدولة العليا كانت قد قدمت القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة اسكندرية الابتدائية ، وأصدر فيها قراره بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٧ بإحالتها إلى محكمة جنايات اسكندرية وقد قضت هذه المحكمة بمعاقبة الطاعن بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألفي جنيه . ولما كان يبين مما تقدم ، أن الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنايات مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا فإنه يتعين الرجوع في الحكم ونظر الطعن من جديد .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة رشوة ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وخطأ في الإسناد ذلك

بأن المحكمة بنت اعتقادها في الدعوى على أن الطاعن عجز عن تعليل الصدقة التي جمعتها بالمقاول المبلغ ، واستنتجت من ذلك أن هناك اتفاقا سابقا بينهما على اللقاء وهو استنتاج خاطيء من شأنه بناء الحكم على مجرد الظن والتخمين . هذا إلى أن الحكم قد مول على أقوال شهود الاثبات مع تناقضها في تصوير الواقعة والتفت عن أقوال شاهد النفي الذي أيد الطاعن في دفاعه كما نسب إلى الشرطي عبد الرازق إبراهيم أنه شهد بالجلسة بأن الضابط أخرج من جيب الطاعن ورقة من فئة العشرة جنيهات عليها توقيع وكيل النيابة في حين أنه يبين من الرجوع إلى أقوال هذا الشاهد بجلسة المحاكمة أنه شهد بأن الورقة التي أخرجها الضابط من جيب الطاعن لم يكن عليها توقيع وكيل النيابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة الرشوة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه . وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد عبد الرازق إبراهيم له مأخذه الصحيح من التحقيقات وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود صليحة ، والدكتور أحمد عبد ابراهيم .

(٤)

الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "خبرة" . دفاع .
"الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . "حكم . "تسبيه .
تسبيب غير معيب" ضرب . "ضرب . أفضى إلى موت" . قاتل
أصل . اشتراك .

(١) تقدير القوه التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .

(ب) متى ينحصر التناقض بين الدليين القولى والفنى ؟

(ج) النعى على الحكم خطؤه فى الاسناد فى خصوص رواية شاهد عن عدد
الضربات التى أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . ما دام الثابت
أن إصابات الرأس مجتمعة . ساهمت فى إحداث الوفاة . وكان أحد غير
الطاعين لم يشترك فى ضرب المجنى عليه على رأسه .

(د) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محكمة
الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . إثبات . "إثبات
بوجه عام" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" .

عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام التقض . مثال .

١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الجير المقدم إليها ، ومتى أطمأنت إلى التقرير الطبي ورأت التعويل عليه ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما ينعاه عليها من التفاتها عن مناقشة الطبيب الشرعى ، طالما أنه لم يطلب إليها مناقشته ، ولم تره من جانبها محلا لإجراء هذه المناقشة اكتفاء منها بما أثبتته في تقريره وقدرت بغير معقب في ذلك ، صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .

٢ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ، أن تقرير الصفة التشريحية ، قد حوى تناقضا بين ما أثبت في صلبه وبين النتيجة التى انتهى إليها ، سواء من حيث عددا لإصابات أو مكانها من رأس المجنى عليه ، كما أن ما رواه الحكم من أقوال الشاهدين يتفق مع ما تبين من موضع الإصابات من جسم المجنى عليه ومن تعددها ، وهو ما حرص الطبيب الشرعى على إثباته في تقريره ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفقنى ، يكون على غير أساس .

٣ - متى كان الثابت من الاطلاع على التحقيقات المضمومة أن الشاهد قرر برؤيته للطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه من الخلف ، وكان تقرير الصفة التشريحية قد أثبت أنه وجد برأس المجنى عليه جرح بمؤخر الجدارية اليسرى وآخر مماثل له فى الفروة اليسار مؤخر الرأس مع كسر بعظام الجمجمة ، وأن الوفاة نشأت نتيجة هذه الإصابات وما أحدثته من كسر شرنجى جسم بعظام الجمجمة وتكدم بقشرة المخ ، وما صاحب ذلك من نزيف وارتجاج دماغى ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى الاسناد فى شأن ما رواه الحكم من أقوال الشاهد المذكور من حيث عدد الضربات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه ، مادام الثابت أن إصابات الرأس كلها قد ساهمت فى إحداث الوفاة وأن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك فى ضرب المجنى عليه على رأسه .

٤ - إن ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها ، لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من : (الطاعن) وآخرين بأنهم في يوم ١٩/٥/١٩٦٦ بدائرة مركز إمبابة محافظة الجيزة : المتهم الأول : ضرب حسين نصر جمعة عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . المتهم الأول أيضا : أحدث عمدا بعبد الخالق حسين نصر جمعة الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهمين الأول والثالث : أحدثا عمدا بسيد علي عيد الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الثاني : أحدث عمدا بالسيد السيد علي هندأوى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وغايبا للثالث عملا بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ من هذا القانون بالنسبة لكل من المتهمين الآخرين . . (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات . (ثانيا) بتغريم كل من المتهمين الآخرين خمسة جنهات . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد شابه قصور في التسيب وخطأ في الاسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يورد مضمون التقرير الطبي الشرعى كاملا ، ولم يرفع التناقض الظاهر بين ماورد في صلب هذا التقرير وبين النتيجة التي انتهى إليها من حيث عدد الإصابات ومكانها من رأس المجنى عليه ، ولم تدع المحكمة الطبيب الشرعى لمناقشته في شأن هذا التناقض ، وعولت في قضائها على أقوال الشاهدين مع تعارضها مع ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى ، ومع ما شاب تلك

الأقوال من تناقض . ونسب الحكم إلى الشاهد سالم على عيد رؤيته الطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه ضربتين مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق ، ولم يرد على دفاع الطاعن القائل على أن الواقعة في حقيقتها مشابرة بين أهالي بلدين وأن الفاعل الحقيقي للجريمة مجهول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومن المعاينة ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن تقرير الصفة التشريحية قد حوى تناقضا بين ما أثبت في صلبه وبين النتيجة التي انتهى إليها سواء من حيث عدد الاصابات أو مكانها من رأس المجنى عليه ، كما أن مارواه الحكم من أقوال الشاهدين يتفق مع ما تبين من موضع الاصابات من جسم المجنى عليه ومن تعددها وهو ما حرص الطبيب الشرعي على إثباته في تقريره ، فإن ما يشي به الطاعن من دعوى التناقض بين الدليلين الفني والقولي يكون على غير أساس . ولما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى التقرير الطبي الشرعي ورأت التعويل عليه فإنه لا يقبل من الطاعن ما ينعاه عليها من التفاتها عن مناقشة الطبيب الشرعي طالما أنه لم يطلب إليها مناقشته ولم تره من جانبها محلا لإجراء هذه المناقشة اكتفاء منها بما أثبتته في تقريره وقدرت — بغير معقب عليها في ذلك — صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على التحقيقات المضمومة أن سالم على عيد قد شهد برؤيته للطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه من الخلف ، وكان تقرير الصفة التشريحية قد أثبت أنه وجد برأس المجنى عليه جرح بمؤخر الجدارية اليسرى وآخر مماثل له في الفروة بيسار مؤخر الرأس مع كسر بعظام الجمجمة ، وأن الوفاة نشأت نتيجة هذه الاصابات وما أحدثته من كسر شرخي لجسم بعظام الجمجمة وتكدم بقشرة المخ وما صاحب ذلك من نزيف وارتجاج دماغي ، فإنه لا جدوى مما يشي به الطاعن من دعوى الخطأ في الاسناد في شأن مارواه الحكم من أقوال هذا الشاهد من حيث عدد الضربات التي أحدثها

الطاعن بالمجنى عليه مادام الثابت أن إصابات الرأس كلها قد ساهمت في إحداث الوفاة وأن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان باقى ما يشيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
فهر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

(٥)

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٩ ق

تسوير جبرى . ارتباط . عقوبة . ” عقوبة الجرائم المرتبطة “ . نقض .
” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ .

العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة
لجريمة عدم الاعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند
تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .

متى كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التى دين المطعون ضده بها (بيع
سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا) طبقا للمادة ١/٩ من القانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ هى الحبس مدة لا تقل
عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية
| (عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع) طبقا للمادة ١٣ من القانون
سالف الذكر هى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة
جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه كان يتعين
على المحكمة الاستئنافية وقد أعملت فى حق المطعون ضده حكم المادة ٢/٣٢
من قانون العقوبات نظرا للارتباط الفائم بين الجريمتين أن تحكم بالعقوبة المقررة
لأشد هما وهى الجريمة الأولى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتغريم المتهم
خمس جنيهات والمصادرة عن التهمتين ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
مما يقتضى نقضه جزئيا وتصحيحه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن التهمتين
بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة بندر الزقازيق : ١ — باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المحدد قانوناً ٢ — لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة عن التهمتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة عن التهمتين . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بتهمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانوناً وعدم إعلانه عن أسعار ما يعرضه للبيع وأعمل في حقه حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات على أساس وجود ارتباط بين التهمتين وقضى بتغريمه خمسة جنيهات والمصادرة ، وكان يتعين عليه أن يقضى بعقوبة الجريمة الأشد وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى المنصوص عليها في المادة ١/٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ وهي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/٢/٢٩ بدائرة بندر الزقازيق (أولاً) باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المحدد قانوناً (ثانياً) لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقاً

للأوضاع المقررة قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . وقضت محكمة جنح بندر الزقازيق حضوريا بتغريمه مائة جنيه والمصادرة عن التهمتين على أساس وجود ارتباط بينهما إعمالا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فاستأنف كل من المطعون ضده والنيابة الحكم ، وقضت محكمة الجنح المستأنفة حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة عن التهمتين . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التي دين المطعون ضده بها طبقا للمادة ١/٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقا للمادة ١٣ من القانون مالف الذكر هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين — فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد أعملت في حق المطعون ضده حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات نظرا للارتباط القائم بين الجريمتين أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتغريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة عن التهمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه جزئيا وتصحيحه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن التهمتين بالإضافة إلى عقوبتي المصادرة المقضى بهما .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمودة طيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٦)

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) جريمة . "أركانها" . إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . تسيبه . "تسيب غير معيب" .

(١) آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا تريب على المحكمة
إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد . مادام
المتهم لم يطلب ذلك .

(ب) الطلب الجازم . ما هيته ؟ مثال لطلب غير جازم .

(ج) التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

١ — من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة .
ومن ثم فلا على المحكمة إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على
الشاهد ما دام المتهم لم يطلب منها ذلك .

٢ — الطلب الذى تاترم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم
الصريح الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، أما مجرد تعيب الطاعن
لتحقيقات النيابة بما يراه من نقص فيها دون أن يتمسك بطلب استكمالها فلا يصح
أن يكون محل طعن .

٢ — التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ، مادام قد استخلص الإدانة
من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/٣/١٩٦٧ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : ضرب انشراح دسوقي حسين عمدا ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها بأن طعنها بمطواة في صدرها فأحدث إصاباتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للتقيد بالوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر بذلك . وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٢٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا واحدا تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية و... قرش مقابل أنعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه بطلان في الاجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأن المحكمة لم تفض الحرز المحتوى على المطواة المضبوطة ولم تعرضها على الشاهد للتحقق من أنها الآلة التي ضبطت بيد الطاعن ، وتمسك الدفاع بطلب مناقشة الطبيب الشرعي فيما إذا كان في استطاعة المجنى عليها أن تحدث بتعقل بعد إصابتها أم لا ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد عليه ، وعولت على أقوال الشهود مع تناقضها وبالرغم مما شاب التحقيق من قصور .

وحيث إنه فضلا عن أن مؤدى ما أثبت في محضر جلسة المحاكمة أن المطواة المضبوطة قد عرضت على الشاهد وأنه أقرب بأنها هي التي استعملت في الحادث فإنه من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد

ما دام المتهم لم يطلب منها ذلك . لما كان ذلك ، وكان المدافع من الطاعن قد ضمن محضر الجسدة قوله "وكان يجب تحقيقا للوصول إلى الحقيقة سماع أقوال الطبيب المعالج أو الطبيب الشرعى لمعرفة هل كان يمكن للجنى عليها الافضاء أو التحدث من عدمه ولو اهتمت النيابة بهذه الواقعة لغيرت مجرى التحقيق" فإن هذا منه لا يعد تمسكا بطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، ذلك بأن الطلب الذى نلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه . أما مجرد تعيب الطاعن لتحقيقات النيابة بما يراه من نقص فيها دون أن يتمسك بطلب استكمالها فلا يصح أن يكون محل طعن . لما كان ذلك ، وكان التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم

(٧)

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) عمل . عقوبة . "تطبيقها" . "تعددتها" . حكم . "تسببيه" .
تسبب معيب" . تقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

(١) جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل . تعدد
العقوبات فيها بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

(ب) عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير
عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .

(ج ، د ، هـ) عمل . ارتباط . قانون . "التفويض التشريعي" .

(ج) مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات .

(د) إلزام صاحب العمل باعداد سجل لقيود الأجور وآخر لقيود
الغرامات . لا ارتباط بينهما . عليه ذلك ؟

(هـ) خلو قانون العمل من نص يلزم صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول
عماله على إجازتهم أو ينظم كيفية إثبات حصولهم عليها . كما فعل
بالنسبة لإثبات تقاضى الأجر .

(و) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . "الإجراءات أمامها" . عمل .
حكم . "تسببيه" . تسبب معيب" . تقض . "حالات الطعن" .
الخطأ في تطبيق القانون" . وصف التهمة .

إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه
تهمة عدم منحه عماله إجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل
ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .

١ — إذا كان ما وقع من المتهم مخالفا لنص المادتين ٤٣ ، ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، من أنه لم يحرر عقد عمل بينه وبين عماله وأنه لم ينشئ ملفا لكل عامل ، فإن ما وقع منه في هذا الشأن يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويحذف بحقوقهم ، فكان يتعين أن تقضى المحكمة بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد العمال . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل ، وعدم إنشاء ملف لكل عامل ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في القانون ، مما يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

٣ — إن مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض ، فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة .

٤ — إلتزام رب العمل بإعداد سجل لقيد الأجور ، لم ينص عليه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بل نص عليه في قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض التشريعي الوارد في المادة ١٢٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والغرض من إنشاء هذا السجل هو تنظيم عملية ربط وتحصيل الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، أما إلتزام رب العمل بإنشاء سجل لقيد الغرامات ، فقد نص عليه في المادة ٧٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والغرض من إنشاء هذا السجل هو حصر الغرامات الموقعة على العمال ، ومن ثم فإن قعود صاحب العمل عن إنشاء سجل لقيد الأجور ، إنما هو عمل مستقل تام الاستقلال عن عدم إنشائه سجلا لقيد الجزاءات ، ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٥ - إن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جاء خلوا من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه ، أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها ، كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهذا الأمر ، ولم يشأ المشرع تأنيث هذا الفعل ، ولم يضع عقوبة ما يخزأ على مخالفته .

٦ - من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . وإذا كان ذلك ، وكانت التهمة الموجهة إلى المتهم في طلب التكليف بالحضور وتمت المرافعة في الدعوى على أساسها ، هي أنه لم يقدم ما يفيد منح عماله أجازات الأعياد الرسمية ، ولم تقل النيابة أن المتهم لم يمنح عماله أجازاتهم ، ولم ترفع الدعوى عن ذلك ، فما كان يحق للحكمة الاستئنافية أن توجه للمتهم هذه التهمة أمامها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٧/٣/٢٩ بدائرة مركز الصف : ١ - عين عمالا دون أن يكونوا حاصلين على شهادات قيد من مكتب القوى العاملة . ٢ - لم يخطر المكتب بالوظائف الشاغرة لديه . ٣ - لم يرسل للمكتب البيان النصف سنوي . ٤ - عين العمال المبينة أسمائهم بالمحضر دون عقد عمل . ٥ - لم يوفر لعماله وسائل الإسعاف الطبية . ٦ - لم يضع في مكان ظاهر لائحة النظام الأساسي للعمل . ٧ - لم ينشئ لكل حامل ملفا خاصا متضمنا البيانات المقررة . ٨ - لم ينشئ سجلا لقيد الأجور . ٩ - لم ينشئ سجلا لقيد الجزاءات . ١٠ - لم يقدم ما يفيد منح عماله الأجازات السنوية . ١١ - لم يقدم ما يفيد منح عماله أجازات الأعياد الرسمية . ١٢ - شغل أحداثا دون أن يكون لديهم تذاكر ثبوت بقدرتهم على العمل . ١٣ - لم يضع في مكان

العمل نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث . وطلبت عقابه بالمواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ١٢٦ و ١٢٨ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢٣ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومحكمة مركز الصف الجزئية — بعد أن عدلت تاريخ الواقعة إلى ١٩٦٧/١/٣ — قضت حضوراً بعملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهم الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسابعة والعاشرة والحادية عشرة بتغريم المتهم ٢٥ قرشاً عن التهم الأولى والثانية والثالثة على أن تتعدد مرة واحدة بعدد العمال وعددهم ١٦ عاملاً وتغريمه ٢ ج عن التهمتين الرابعة والسابعة على أن تتعدد بعدد العمال مرة واحدة وتغريمه ٢ ج عن التهمتين العاشرة والحادية عشرة على أن تتعدد بعدد العمال مرة واحدة وتغريمه ٢ ج عن كل من التهم الخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وتغريمه ٢ ج عن التهمة الثانية عشرة وتتعدد بعدد العمال الأحداث وعددهما حاملان وتغريمه ٢٥ قرشاً عن التهمة الثالثة عشرة. فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابياً (أولاً) بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً للتقرير به بعد الميعاد (ثانياً) قبول استئناف النيابة شكلاً وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بتغريم المتهم ٢٥ قرشاً عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى وتغريمه مائتي قرش عن كل من التهمتين الرابعة والسابعة وتغريمه مائتي قرش عن التهمة الحادية عشرة وتغريمه مائتي قرش عن كل تهمة من التهم الخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وتغريمه ٢٥ قرشاً عن التهمة الثانية عشرة على أن تتعدد بعدد العمال الأحداث الذين وقعت في شأنهما المخالفة وعددهما اثنان وتغريمه ٢٥ قرشاً عن التهمة الثالثة عشرة وبراءة المتهم من التهمة العاشرة . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور ، ذلك بأنه لم يقض بتعدد الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده بقدر العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة موضوع التهمتين الرابعة والسابعة — كما قضى بعقوبة مستقلة عن كل من التهمتين الثامنة والتاسعة

بالرغم من أنهما مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما كان يتعين معه توقيع عقوبة واحدة عنهما إعمالاً لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات — كما وأن الحكم دان المطعون ضده بجريمة عدم تقديمه ما يدل على منح عماله إجازات الأعياد الرسمية موضوع التهمة الحادية عشرة — دون أن يستجلى ما إذا كان المطعون ضده قد امتنع عن منح عماله إجازاتهم التي يستحقونها أو أنه أوفى بهذا الالتزام ولكنه قصر في تضمين ملفاتهم بياناً بما حصلوا عليه منها . وذلك رداً للواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح إذ أن قانون العمل لا يلزم صاحب العمل بتقديم ما يثبت حصول العمال على إجازاتهم ، فضلاً عن أن جريمة عدم منح العمال إجازاتهم تتعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٢٢١ منه "على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش" ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة "وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة". لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها على صاحب العمل : الأولى وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون . وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره . لما كان ذلك ، وكان ما وقع

من المطعون ضده مخالفا لنص المادتين ٦٩، ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه لم يحرر عقد عمل بينه وبين عماله المبينة أسماؤهم بالمحضر موضوع التهمة الرابعة وأنه لم ينشئ ملفا لكل عامل — موضوع التهمة السابعة — ما وقع من ذلك يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويصحف بحقوقهم فكان يتعين أن تقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد العمال . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يفعل ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان الحكم لم يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم هاتان الجريمتان فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن تصحيح الخطأ في القانون مما يستوجب أن يكون مع النقص الاحالة . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . ولما كان إلزام رب العمل بإعداد سجل لقيد الأجور لم ينص عليه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بل نص عليه في قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض التشريعي الوارد في المادة ١٢٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والغرض من إنشاء هذا السجل هو تنظيم عملية ربط وتحصيل الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . أما إلزام رب العمل بإنشاء سجل لقيد الغرامات فقد نص عليه في المادة ٧٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والغرض من إنشاء هذا السجل هو حصر الغرامات الواقعة على العمال فإن قعود صاحب العمل عن إنشاء سجل لقيد الأجور موضوع التهمة الثامنة ، إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن عدم إنشائه سجلا لقيد الجزاءات — موضوع التهمة التاسعة — ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف ، فإن النعي على الحكم بأنه لم يعمل حكم المادة المذكورة ، يكون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل جاء خلوا من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها ، كما فعل بالنسبة

إلى إثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها ، الأمر الذى يتضح منه أن القانون لم يشأ تأييم هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما يكجزاء على مخالفته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن هذا الفعل موضوع التهمة الحادية عشرة ، وهى غير مؤثمة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتبرئة المتهم منها إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وأما ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يسجل واقعة منح المطعون ضده عماله لأجازاتهم فردود بأنه من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . وإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى طلب التكليف بالحضور وتمت المرافعة فى الدعوى على أساسها هى أنه لم يقدم ما يفيد منح عماله أجازات الأعياد الرسمية ولم نقل النيابة أن المتهم لم يمنح عماله أجازاتهم ولم ترفع الدعوى عن ذلك — والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض — فما كان يحق للحكمة الاستئنافية أن توجه للمتهم هذه التهمة أمامها . لما كان ما تقدم جميعه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للتهمتين الرابعة والسابعة وبراءة المطعون ضده من التهمة الحادية عشرة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس المراوى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى الأسبوطى .

(٨)

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها ” . إجراءات المحاكمة . بطلان . حكم . ” بطلانه ” .

تحقق الضمان المقرر لأنهم بجاية بحضور محام مقبول للرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه . وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه . لا تأثيره على سلامة الحكم .

(ب) حكم . ” مالا يعيبه في نطاق التدليل ” .

إفقال الحكم في نهاية أسبابه بـ عدم اطمح المحجى عليه . لا يعيبه . ما دام قد أورد في بيانه لواقعة الدهوى ومحصل أقوال الشهود اطمح المحجى عليه الحقيقى .

(ج ، د ، هـ) حكم . ” تسببه . تسببه غير معيب ” . دفاع ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الأدلة ” . إثبات . ” شهود ” . دفعوع .

(ج) النعى على المحكمة فعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جاز .

(د) اندفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟

(هـ) لمحكمة الموضوع التعويل على ما تطعن إليه من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق واطراح ما عداها . عدم التزامها بأن تعرض لسكل من القوانين أو تذكر العلة لأخلها بأحدهما دون الآخر .

١ — يكفى قانونا فى تحقق الضمان المقرر لمتهم بجناية أن يكون قد حضر عنه محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه . ولما كان الطاعن لا يجادل فى أسباب طعنه فى صحة ذلك ولا يدعى أن المحامى الذى حضر معه غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات أو أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع أو صادرت الحاضر فى دفاعه ، فإنه لا يجديده أن يكون اسم المحامى الثابت حضوره معه قد وقع به خطأ ماذى لأن مثل هذا الخطأ يفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم أو يبطله .

٢ — متى كان الحكم قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى ومحصل أقوال الشهود اسم المجنى عليه الحقيقى ، فإنه لا يؤثر فى سلامته من بعد إغفاله فى نهاية أسبابه مقدم اسمه ، مادام الظاهر من سياقه أن مراد ذلك زلة قلم أثناء التدوين .

٣ — ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

٤ — الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى يقصد به مجرد التشكيك فى مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت .

٥ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها من أقوال ما دامت لم تثق فيما أسقطته منها . ولا حرج عليها إذا هى أخذت بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى وهى غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر، ذلك أن أخذها بما أخذت به معناه أنها اطمأنت إلى صحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة: ضرب جابر عبد الغنى بآلة حادة مطواه فى نغذه الأيسر فأحدث به

الإصابات الموصوفة بتقرير الصلصة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر بذلك . وادعى مدنيا والدا المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠٠ ألفى جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للـمدعى بالحق المدنى مبلغ ألفى جنيه (٢٠٠٠ جنيه) على سبيل التعويض والمصاريف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بـجـريـمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه البطلان والخطأ فى الاسناد والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال . ذلك بأنه أخطأ فى ذكر اسم المحامى الذى دافع عنه الطاعن وفى اسم المجنى عليه وذكر أنه جابر عبد الغنى فى حين أن حقيقة اسمه حمدى جابر عبد الغنى . ولم يرد على دفاع الطاعن بأن إصابة المجنى عليه لا يمكن أن تحدث من المطواه المضبوطة لأن طول سلاحها عشرة سنتيمترات فى حين أن الإصابة غائرة أربعة عشرة سنتيمترا ، كما لم يحقق أو يرد على دفاعه من أن المجنى عليه كان فاقد النطق بعد إصابته مما يكذب شهادة كمال جابر عبد الغنى بأن المجنى عليه أخبره أن الطاعن اعتدى عليه ، هذا إلى أن الحكم إعتد فى أدلته بأقوال الشاهد جابر عبد الغنى الذى إدعى برؤية الاعتداء على المجنى عليه على الرغم من تعدد رواياته ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر ومعه الأستاذ على عبد المجيد المحامى الذى ترافع فى الدعوى وأبدى ماعن له من ضروب الدفاع القانونية والموضوعية وسجلت المحكمة فى صدر حكمها ما يفيد ذلك ، ولما كان يكفى قانونا فى تحقق الضمان المقرر لاتهم بجناية أن يكون قد حضر عنه محام مقبول للرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه ، وكان الطاعن لا يجادل فى أسباب

طعنه في صحة ذلك ولا يدعى أن المحامي الذي حضر معه غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات أو أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع أو صادرت الحاضر في دفاعه فإنه لا يجدي به أن يكون اسم المحامي الثابت حضوره معه قد وقع به خطأ مادي لأن مثل هذا الخطأ يفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم أو يبطله ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى ومحصل أقوال الشهود اسم المجنى عليه الحقيقي . فإنه لا يؤثر في سلامته من بعد إغفاله في نهاية أسبابه مقدم اسمه إذ الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على نفي صلته بإصابات المجنى عليه وأنها حدثت بسبب سقوطه في حفرة أعدت للبناء بداخلها أسياخ حديدية ولا تحدث من المطاوعة المضبوطة لأن سلاحها قدر طوله بعشرة سنتيمترات وطلب مناقشة الطبيب الشرعي في ذلك إلا أنه عاد وتنازل فيما بعد عن طلبه هذا بجلية المرافعة الأخيرة وانصب دفاعه على إثارة الشك في أقوال شهود الحادث وهو الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فليس له أن يعيب على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو يعاود الجدل في الأدلة الموضوعية للدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسات المحاكمة أنها خلت من دفع صريح بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بالفعل عقب الإصابة كما خلت من طلب مناقشة الطبيب الشرعي في هذه الخصوصية . لما كان ذلك وكان الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي يقصد به مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت ، فإن هذا المنعى يكون على غير أساس ويتعين رفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على ما نظمته إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها من أقوال ما دامت لم تثق فيما أسقطته منها ولا خرج عليها إذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر ذلك أن أخذها بما أخذت به معناه أنها اطمأنت إلى صحته ، وعلى ذلك فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسبولى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٩)

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) استيقاف . قبض . تفتيش . تلبس . مواد مخدرة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" .

الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره .
اعتباره استيقافا لا قبضا .

مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .

(ب) نقض . "الحكم فى الطعن" .

متى يتعين اقتران النقض بالاحالة .

١ — الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا ، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طواعية واختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش . وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

٢ — متى كان الخطأ القانونى الذى تردى فيه القرار المطعون فيه قد حجب عن أن يقول كلمته فى تقدير أدلة الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : حاز بمصدا الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤ و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقرر مستشار الإحالة حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية مع مصادرة المواد المخدرة . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن قبضا على المطعون ضده بالمعنى القانوني لم يقع بل هو الذي ألقى باللفافة التي ظهر منها المخدر من تلقاء نفسه على إثر استيقاف رجل الضبط له لسؤاله عن بطاقته الشخصية والتحري عن أمره عندما أنهى إليه أنه يتجرف في المواد المخدرة ويحمل كمية منها مما يوفر حالة التلبس التي يجوز الاستدلال بها عليه .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مرشدا سريريا أنهى إلى رجل الضبط القضائي أن المطعون ضده يتجرف في المواد المخدرة وأنه يحمل كمية منها فتوجه إليه ووجده يحمل لفافة من ورق الجرائد وأوقفه على شخصيته وطلب منه تقديم بطاقته الشخصية بعد أن سأله عن وجهته فأجابته بأنه لا يحمل البطاقة وأسقط من يده اللفافة فانقرطت عن كيسين من النايلون الأبيض ظهر من شفافتهما جوهر الحشيش بداخلهما فقبض عليه ووجد بالكيسين طريبتين أخريتين من الحشيش وكيسا آخر به طربة من الحشيش وبمواجهة المتهم اعترف له بالأحراز ثم انتهى القرار إلى أن اعتراض الضابط للمطعون ضده يعتبر قبضا

وأن تخليه عن المخدر لم يكن عن اختيار ورتب على ذلك بطلان الدليل المستمد منه . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انقرط وظهر ما به من مخدر قد تم من طوعية واختيار بما يوفر قيام حالة التابس التي تبيح القبض والتفتيش . وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن أن يقول كلمته في تقدير أدلة الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، ومضريه السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاعى ، ومصطفى الاسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٠)

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٩ القضائية

دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره“ . محاماة . إجراءات المحاكمة .
محكمة الجنايات . ”الإجراءات أمامها“ . تزوير . ”أوراق رسمية“ .
تولى محام الدفاع عن المتهم . سواء كان هذا المحامى موكلأ أو نيابة عن المحامى الموكل أومتدبا
من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . مادام لم يبد من المتهم أى اعتراض .
تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان
المحامى متدبا . أساس ذلك ؟

من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ، وحضر عنه محام آخر ،
ناقشت المحكمة الشهود فى حضوره وسمعت مرافعته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا
بحق الدفاع ، مادام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك
أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، إذ يستوى
أن يكون المحامى الذى شهد لإجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر
بناء على توكيل منه أو نيابة عن محاميه الموكل أومتدبا من المحكمة أو من تلقاء
نفسه ، طالما أنه لم يبد من المتهم أى اعتراض ، إذ الذى يهم هو أن يكون
قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (الطاعن) وآخرين بأنهم فى يومى ١٢ مارس سنة ١٩٦٤
و ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم حلوان وقسم السيدة زينب محافظة القاهرة :

المتهمون جميعا : ١ - اشتركوا بطريق الاتفاق مع آخرين مجهولين وبطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هما الموثقتان ليلي أمين عبده موثقة الشهر العقارى بالسيدة زينب ونادية محمد محبوب الموثقة بملوان فى ارتكاب تزوير فى محجرين رسميين هما محضر التصديق على عقد بيع منسوب صدوره من حنيفة عطيه محمود وصلاح الدين عطية محمد إلى المتهم الأول (الطاعن) حال تحريرهما المختص بوظيفتهما وذلك بجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفق المتهمون فيما بينهم ومع الفاعلين المجهولين على أن يتحمل المجهولون شخصية البائعين فمثلا أمام الموثقتين بهذه الصفة وقعوا بامضاءات نسبوها زورا إلى البائعين فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة المتهم الأول أيضا : توصل إلى الاستيلاء على النقود المبينة بالتحقيقات " ثمن الأرض موضوع البيع " وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروة إبراهيم عبدالنواب وآخرين وذلك بالتصرف بالبيع فى الأرض الموضحة بالمحضر وهى ليست ملكا له وليس له حق التصرف فيها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا للأول والثالث والرابع وغنايا للثانى عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ و ٤١ و ٢١١ و ٣٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ منه (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . (ثانيا) بمعاينة كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لثلاثتهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك فى التزوير والاحتيال قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وبطلان فى الإجراءات ، ذلك بأن المحكمة لم تقسطه حقه فى تحقيق دفاعه من قيامه بدفع ثمن الأرض التى اشتراها وبما يجعله مجنيا عليه فى الصفقة كما سمعت أقوال شاهدى الإثبات فى غيبة محاميه الموكل فلم يتمكن من مناقشتهم .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لم يمتى الاشتراك في التزوير والاحتيال واستخلص أدلة الثبوت فيها من أقوال الشهود ومحاضر التوثيق والأوراق استخلاصا سائغا وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فلما لا يجوز أن تصدر محكمة الموضوع في اعتقادها أو المجادلة في تلك الأدلة أمام محكمة النقض . ولما كانت المحكمة قد حصلت دفاع الطاعن الذي يثيره بوجه النعى بما يدل على إلمامها به إلماما تاما وردت عليه بما يفنده فهي ليست ملزمة من بعد بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها إذ اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها دالا على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تصويره للحادث بأنه مجنى عليه وأن المحكمة لم تقسطه حقه في إثبات دفاعه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلية ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ ومعه محام نيابة عن المحامي الموكل قرر أنه يقصر حضوره على سماع أقوال الشهود فسمعت المحكمة أقوالهم وأجلت نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل و بجلية ١٧ أبريل سنة ١٩٦٩ حضر الطاعن وقرر أنه ليس لديه محام ، فندبت المحكمة محاميا للدفاع عنه فقبل واستغنى عن مناقشة الشهود اكتفاء بأقوالهم بالتحقيقات و بجلية ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٩ والتي كان هو حاضرا فيها ولم يرد بمحاضر الجلسات ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي النائب عن المحامي الموكل أو المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر ناقشت المحكمة الشهود وفي حضوره وسمعت مرافقته فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، إذ يستوى أن يكون المحامي الذي شهد لإجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل منه أو نيابة عن المحامي الموكل أو مستدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه طالما أنه لم يبد من المتهم أي اعتراض إذ الذي يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذي يتطلبه القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل
عطيفة .

(١١)

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) أمن دولة . نيابة عامة . " نيابة أمن الدولة " . اختصاص . " اختصاص
نيابة أمن الدولة " . جريمة . رشوة . تحقيق . " التحقيق بمعرفة النيابة " .
قرارات وزارية .

إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف
في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة .
في جميع أنحاء الجمهورية .

(ب) رشوة . إثبات . " اثبات بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تريب
عليها .

مدم بجواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة أمام النقض .

(ج) رشوة . جريمة . " أركانها " . عقوبة . " العقوبة المبررة " . حكم .
" ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . طعن . " المصلحة في الطعن " . نقض .
" المصلحة في الطعن " .

كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦
مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات .

ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . إندام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .

(د) إثبات . "شهادة" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

تناقض أقوال الشهود . لإييب الحكم . ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

١- إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ لا صلة بينه وبين مباشرة نيابة أمن الدولة الاختصاص المنوط بها طبقا لقرارات وزير العدل الصادرة في هذا الشأن وفقا للقانون ، ويشمل هذا الإختصاص التحقيق والتصرف في جرائم معينة في جميع أنحاء الجمهورية ، من بينها جرائم الرشوة المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

٢- إذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم ، أن الطاعن زعم للمجنى عليه أنه يستطيع بوسائله الخاصة أن يحقق رغبته في النقل إلى القاهرة ، وأنه على استعداد لاتخاذ الإجراءات التي توصل إلى نقله دون علم المهندس المختص وبأمر من الجهات العليا ، وأنه طالب لقاء ذلك من المجنى عليه مبلغ خمسة جنيهاات أخذه بالفعل ، وتم ضبطه إثر كمين أعد له ، وكان ما استخلصه الحكم فيما تقدم له أصله الصحيح بالأوراق ، فإن النعى عليه بفساد الاستدلال لا يكون مقبولا ، إذ هو في واقعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه ، مما لا يقبل إثارتة أمام محكمة النقض .

٣- لا جدوى مما يشير الطاعن من خلو التحقيقات من أى دليل على أنه زعم أن له اختصاصا بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم في تطبيقه المادةين ١٠٣، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، إلا أن العقوبة التي قضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا ، ومن ثم فلا مصاحبة للطاعن فيما يشير في هذا الشأن .

٤ — إن التناقض بين أقوال الشهود ، لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

الوقائع

إنتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ملوى محافظة المنيا : بصفته موظفا عموميا " كاتبا بهندسة تليفونات ملوى " طاب وقبل عطية لا استعمال نفوذ مزعوم لمحاولة الحصول من سلطة عامة على قرار ، بأن أخذ من عبد الله حامد على المستخدم بهندسة تليفونات ملوى مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الرشوة نظير سعيه لدى المسؤولين بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية واستعمال نفوذه المزعوم لديهم لإصدار قرار بنقله من ملوى إلى القاهرة . وطابت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتمه طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا إنتهت إلى تعديل وصف التهمة إلى أن المتهم بصفته موظفا عموميا " كاتبا بهندسة تليفونات " طاب وأخذ عطية لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن أخذ من عبد الله حامد على المستخدم بهندسة تليفونات ملوى مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الرشوة نظير قيامه بطرقه الخاصة بالعمل على صدور أمر بنقله من ملوى إلى القاهرة وقضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١١١/١ و ١٠٣ و ١٠٣ م من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات المنيا . وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة رشوة قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش الصادر من نيابة أمن الدولة العليا لصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ سنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ مما يتأدى عنه سلب إختصاص هذه النيابة ، ولأن الإذن صدر لضبط جريمة مستقبلية وقد جاء رد الحكم على هذا الدفع قاصرا ومخطئا في القانون . وخت الأوراق من أى دليل على أن الطاعن زعم أن له إختصاصا بالعمل الذى من أجله طلب الرشوة . كما أخطأ الحكم فى إسباغه على واقعة الدعوى وصفها القانونى ودلل على ثبوتها فى حق الطاعن بأدلة غير مؤدية ، وعول على أقوال الشهود مع تناقضها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مؤدى الأدلة فيها عرض للدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش ورد عليه بقوله : "وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش أصدره من غير مختص نوعيا بإصداره فردود عليه بأن قرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٣/٣/٨ والمعدل فى ١٩٥٧/٦/١ قد نص على إختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف فيما يقع بجميع أنحاء الجمهورية فى بعض الجرائم ومن بينها جريمة الرشوة . ولا يزال هذا القرار ساريا معمولا به ولا جدال فى أن إصدار الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق وبالتالى يكون إذن التفتيش الصادر من رئيس نيابة أمن الدولة العليا قد صدر ممن يملكه . أما القول ببطلان ذلك الإذن لأنه صدر قبل وقوع الجريمة فردود عليه بأن رجال الشرطة شاهدوا المتهم يتسلم مبلغ الرشوة من الراشى ، وبذا تكون حالة التلبس بالجريمة متوافرة وبالتالى يجوز لرجال الضبط القبض على المتهم وتفتيشه حتى ولو لم يكن هناك إذن بهذا التفتيش قد صدر من النيابة العامة" . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا فى القانون ، ولا وجه للتحدى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ سنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ لأنه لا صلة بين إنهاء تلك الحالة وبين مباشرة نيابة أمن الدولة لإختصاصها المنوط بها طبقا لقرارات وزير العدل الصادرة فى هذا الشأن وفقا للقانون ويشمل هذا الإختصاص التحقيق

والنصرف في جرائم معينة في جميع أنحاء الجمهورية ، من بينها جرائم الرشوة المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم أن الطاعن زعم للجنة عليه أنه يستطيع بوسائله الخاصة أن يحقق رغبته في النقل إلى القاهرة ، وأنه على استعداد لاتخاذ الإجراءات التي توصل إلى نقله دون علم المهندس المختص وبأمر من الجهات العليا ، وأنه طلب لقاء ذلك من المحنى عليه مبلغ خمسة جنيئات أخذه بالفعل وتم ضبطه إثر كمين أعد له ، وكان ما استخلصه الحكم فيما تقدم له أصله الصحيح بالأوراق ، فإن النعى عليه بفساد الاستدلال لا يكون مقبولا إذ هو في واقعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما لا يقبل إثارته أمام محكمة القضا . ولا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو التحقيقات من أى دليل على أنه زعم أن له اختصاصا بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ۱۰۶ مكررا من قانون العقوبات . والحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيقه المادتين ۱۰۳ و ۱۰۳ مكررا من قانون العقوبات على واقعة الدعوى إلا أن العقوبة التي قضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ۱۰۶ مكررا ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا يناقض فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأفور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفة .

(١٢)

الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٣٩ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . ” أركانها “ . إثبات . ” اثبات بوجه عام “ .
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

متى تحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد ؟

كون تاريخ الشيك ، يخالف الواقع . لا يؤثر في قيام الجريمة . مادام أن الشيك يحمل
بذاته ما يدل على أنه مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .

الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه للبنك . لا يؤثر في الجريمة . مادام أنه كان بغير رصيد .
ولم يسترده الساحب من المجنى عليه .

إن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك ، متى
استوفى مقوماته ، إلى المستفيد ، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب
في تاريخ الاستحقاق ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف
الواقع ، مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ،
كما لا يجدى المتهم أن يكون قد أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه
لصرف قيمته ، مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده
من المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ثان المنصورة : أعطى فريد السيد أحمد نية شيكا مسحوبا على بنك القاهرة فرع المنصورة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى فريد السيد أحمد مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة قسم ثان المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنينيات لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا معاريف ، عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا معاريف جائية . فطن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح ما دفع به الطاعن من صدور الشيك في غير التاريخ المثبت فيه والتفت عما أثاره من أنه قام بسداد قيمته الأمر الذي تثبتته المخالصة التي قدمها للمحكمة مكتفيا في التعويل على ادانته على أن الشيك موضوع الاتهام قد استوفى مقومات وجوده باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بماتوافر به العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأها أن تؤدي إلى سارتب عليها

وعرض لدفاع الطاعن الذي يشير إليه في طعنه ورد عليه بقوله " وحيث إنه بالنسبة لما أثاره المتهم من أن المدعى بالحق المدني أعطى للشيك تاريخاً مغايراً للواقع إذ أنه حرر في تاريخ سابق على المخالصة المؤرخة ١٩٦٦/٢/١ بينما أثبت بالشيك أنه حرر في ١٩٦٦/٧/٢٧ فردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنه إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، وبناء على ما تقدم ، ولما كان من المستفاد من مطالعة الشيك المقدم من المدعى بالحق المدني أنه قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ويدل بذاته على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه " . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم فيما تقدم صحيحاً في القانون ذلك بأن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب لشيك متى استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجوده . مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه كما لا يجدي الطاعن أن يكون قد أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين - من عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفة .

(١٣)

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إثبات . "أوراق رسمية . أوراق عرفية" . دعوى مدنية . "قبولها" .
محرمات رسمية . محرمات عرفية .

محاضر الشرطة التي تحرر في سبيل تسوية المنازعات وتهدة الخواطر بين المتشاجرين
لا تعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصلح في مفهوم المادة ٥٥٢ مدني ،
وايست لها قيمة الورقة العرفية إلا إذا وقعها ذور الشأن وفقا لنص المادة ٣٩٠ مدني .
(ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات
بوجه عام" .

لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها
بالإدانة . ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها .

(ج) حكم . "تسبيبه غير معيب" . أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" .
عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة التقض إلا إذا كان
قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها تلك الحالة
أو ترشح لقيامها .

١ - من المقرر أن المحاضر التي يحررها رجال الشرطة في سبيل تسوية النزاع
وتهدة الخواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصلح
في مفهوم المادة ٥٥٢ من القانون المدني ، لأنها لم تعد أصلا لإثبات المسائل

المـدنية الـتي تـخـرج عـن حـدود سـلطة الضـابط واخـتصاصه ، ولا يـكون لها قـيـمة الورقة العرفية إلا إذا كان ذور الشان قد وقعوا بامضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٩٠ من القانون المدني . وإذا كان محضر الصالح المقدم من الطاعن محورا من ضابط الشرطة وخلوا من توقيع المدعى بالحق المدني ولا حجية له عليه ، فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة ، ويكون ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون — بقبوله الدعوى المدنية — غير سديد .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير اقتناعها بالإدانة مادامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وثق بأقوال المجنى عليه من أن الطاعن وحده هو محدث إصاباته بعد أن عرض لدفاعه من أن المجنى عليه أصيب في مشاجرة بين عائلتيهما يتعذر معها تحديد الضارب واطرح هذا الدفاع صراحة ، فإن المحكمة ليست ملزمة ببيان تفاصيل المشاجرة وظروف وقوعها ما دام أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤولية الطاعن الجنائية عن الإصابات التي أحدثها بالمجنى عليه خلال هذا الشجار .

٣ — إن مؤدى ما يشير الطاعن في طعنه من أن عائلة المجنى عليه اقتحمت أرض عائلته وابتدأت بالعدوان وأن المجنى عليه أسهم في الشجار الذي أصيب فيه الطاعن — أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع بقيام هذه الحالة كما أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا يتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة : ضرب محمد محمد عطية فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها بساعده الأيمن حاجة

مستديمة يستحيل برؤها هي خلع برأس عظم الكعبرة نحو الأمام وكسر بالثلث الأوسط لعظم الزند ملتحمة في وضع زاوى نوعا ما مصحوب بإعاقة كبيرة في حركة ثنى المرفق وإعاقة تامة في حركة بطح الساعد وإعاقة لمعظم مدى حركة كبة وتيبس مقابل أصابع اليد اليمنى عند الإبرام مما ينقص من منفعة الذراع الأيمن ويقلل من كفاءته على العمل بما يقدر بحوالى ٤٠ ٪ أربعون في المائة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبالغ مائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة وألزمه أداء تعويض للمدعى بالحق المدنى قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن تمسك بجلسة المحاكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعى بالحق المدنى عن حقوقه في محضر صلح حرره ضابط شرطة وأرفق بملف المصالحات بمديرية أمن البحيرة وقدم الطاعن للمحكمة صورة رسمية من هذا المحضر ولكنها أطرحت دفاعه وقضت عليه بالتعويض استنادا إلى أن محضر الصلح غير موقع عليه من المدعى بالحق المدنى فلا حجة له مع أن هذا المحضر يثبت به الصلح طبقا للمادة ٥٥٢ من القانون المدنى باعتباره ورقة رسمية وهو حجة بما ورد فيه ولا يجوز الطعن عليه إلا بالتزوير — كما أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان في تحصيل ظروف الواقعة لأن المستفاد من الأوراق أن المجنى عليه أصيب في مشابرة بين فريق من عائلته وفريق من عائلة الطاعن بسبب اقتحام أفراد العائلة الأولى أرض العائلة الثانية ومبادمتها بالعدوان وقد أصيب المتشاجرون ومن بينهم الطاعن

في الحادث ونسب بعضهم إصاباته للجنى عليه الذي كان ضالعا في الشجار وقرر أقاربه أنهم لا يعرفون ضاربه ولو فطنت المحكمة لكل هذه الظروف وصنيت بتحصيلها لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة التي دارن الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبي الشرعي عرض للدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بسبب الصلح ورد عليه في قوله " إن هذا الدفع مردود بأن المجنى عليه قرر بالجلسة بأنه لم يتصلح وأنه ليس له توقيع على أى صلح وبالرجوع إلى محضر الصلح المقدم من المتهم بالجلسة لا يبين منه أن للمجنى عليه المدعى بالحق المدني توقيعاً عليه ، هذا ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن التنازل عن الدعوى أو الحق لا يكون إلا صراحة وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لا سند له من الواقع أو من القانون ومن ثم يتعين رفضه " وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ، ذلك بأنه من المقرر أن المحاضر التي يحررها رجال الشرطة في سبيل تسوية النزاع وتهئية الخواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصلح في مفهوم المادة ٥٥٢ من القانون المدني لأنها لم تعد أصلاً لإثبات المسائل المدنية التي تخرج عن حدود سلطة الضابط واختصاصه ولا يكون لها قيمة العرفية إلا إذا كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم وفقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٩٠ من القانون المدني وإذا كان محضر الصلح المقدم من الطاعن محرراً من ضابط الشرطة وخلوا من توقيع المدعى بالحق المدني ولا حجية له عليه فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة ويكون ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وثق بأقوال المجنى عليه من أن الطاعن وحده هو محدث إصاباته بعد أن عرض لدفاعه من أن المجنى عليه أصيب في مشاجرة بين عائلتيهما

يتعذر معها تحديد الضارب وأطوح هذا الدفاع صراحة فإن المحكمة ليست ملزمة ببيان تفاصيل المشاجرة وظروف وقوعها ما دام أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤولية الطاعن الجنائية عن الإصابات التي أحدثها بالمجنى عليه خلال هذا الشجار — أما ما يشيره الطاعن في طعنه من أن عائلة المجنى عليه اقتحمت أرض حائلته وابتدأت بالعدوان وأن المجنى عليه أسهم في الشجار الذي أصيب فيه الطاعن فإن مؤدى ما يرمى إليه الطاعن في هذا الشأن أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وإذا كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع بقيام هذه الحالة كما أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حمن مزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ،
والدكتور محمد محمد حمدين .

(١٤)

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج) نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” إيداع أسبابه . التوقيع عليها ”
” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” . ” الحكم
في الطعن ” . بطلان .

(أ) وجوب التقرير بالطعن وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما
من تاريخ النطق بالحكم .

أسباب الطعن المرفوع من النيابة . وجوب التوقيع عليها من رئيس
نيابة على الأقل . التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدور ورقة
الأسباب عن صدرت عنه . عدم جواز تسكلة هذا البيان بدليل
خارج عنها .

(ب) إفعال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان .

(ج) قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . ليس لها التصديق
لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون طالما
أن الطعن غير مقبول شكلا .

١ - بعد أن نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على وجوب التقرير بالطعن بالنقض
وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في فقرتها
الثالثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ،

وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا تجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على إفعال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت عديمة الأثر في الخصومة .

٣ — إن قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن ، فلا سهيل إلى التصدي بقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون ، مادام الطعن غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : (أولا) لم يحضر عقد عمل للعمال المينة أسمائهم بالمحضر من أصل وصورة على النحو المبين قانونا . (ثانيا) لم يثبت للعمال سالف الذكر ملفا يتضمن البيانات المقررة . (ثالثا) لم يوفر بمنشأته وسائل الاسعاف الطبية اللازمة . (رابعا) استخدم عاملا دون شهادة قيد من أحد مكاتب الترخيم . (خامسا) لم يبلغ مكتب الترخيم المختص عن الوظائف الشاغرة لديه . (سادسا) لم يعلن بمكان ظاهر جدولا بساعات العمل وفترات الراحة . وطلبت عقابه بالمواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٤٢ و ٦٥ و ١٢٢ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جناح طوخ الجزئية قضت بضيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة وتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة بالنسبة للتهمة الأولى بلا مصاريف . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن وألزمت المتهم المصروفات الجنائية

لمعارضته . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) للتهمة الأولى وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم أربعمئة قرش . (ثانيا) وبالنسبة لباقي التهم برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض مانح .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ فقرر رئيس نيابة بنها بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ مايو سنة ١٩٦٩ وفي اليوم ذاته قدم مذكرة بالأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في فقرتها الثالثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا تجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا علت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . لما كان ذلك ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، ومضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرقاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٥)

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) مواد مخدرة . تفتيش " إذن التفتيش . إصداره " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) عبارة الاتجار فى المخدر . مدلولها : حيازه المخدر بقصد الاتجار .
صدور إذن بتفتيش من يتجر فى هذا المخدر . صحته . أساس
ذلك ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى . أمام القضاء .
(ب) شروط صحة الاذن بالتفتيش .

١ — إن الاتجار فى المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ،
فهو فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة منها .
وإذ كان ما تقدم ، وكان التفسير الذى أخذت به محكمة الموضوع لما ورد
بمحضر التحريات من أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويقوم بترويجها ،
وانتهت فيه إلى أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن كان يحوز مواد مخدرة
وقت صدور الاذن بالتفتيش ، يتفق مع ما تحمله هذه العبارة ولا خروج فيه
على ظاهر معناها ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التى دان الطاعن بها
كانت قد وقعت حين إصدار النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش ، وكان
ما أورده الحكم من ذلك سائغا وله سند فى أوراق الدعوى ، فإن ما ينهيه

الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، مما يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن في إجراءاته في مسكن المتهم ، أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة أو حرمة مسكنه ، في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٤ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز طوخ محافظة القلوبية : المتهم الأول (طاعن) أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا .
المتهم الثاني : نقل جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الادعاء إحالة أحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد الموضحة بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني . (أولا) بمناقبة المتهم الأول بالسجن ثلاث سنوات وبتهريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهرا المخدر المضبوط .
(ثانيا) براءة المتهم الثاني مما أسند اليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد انطوى على الخطأ في استخلاص الواقعة ومخالفة الثابت بالأوراق — ذلك أنه أطرح ما دفع به الطاعن من بطلان إذن النيابة العامة بالقبض عليه وتفتيشه لصدوره عن جريمة مستقبلية تأسيساً على أن رئيس قسم مكافحة المخدرات المأذون بالتفتيش تأكد من تحرياته أن المتهم كان محزواً لجواهر مخدرة وقت صدور الإذن مع أن ذلك لا أثر له في محضر تحرياته التي جاءت قاصرة على القول بأن الطاعن من تجار المخدرات وما زال يتجرفها قترات تردده على المنطقة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها بما تتوافر معه أركان جريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جناية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه ، في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة في محضر التحريات الذي صدر الإذن بناء عليها ومحضر ضبط الواقعة المرفقين بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن نسيد أن تحريات رئيس قسم مكافحة المخدرات التي تأكدت من مصدر سرى أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة ويروجها على نطاق واسع بمنطقة القليوبية وأن مراقبته أكدت صحة ما أسفرت عنه التحريات وثبت له منها تردده على الكثرة من تجار المخدرات بالتجزئة بمنطقة القليوبية لترويج بضاعته المحرمة عليهم . لما كان ذلك ، وكان الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو

في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة منها .
وكان التفسير الذي أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات
من أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها وانتهت فيه إلى أن تحريات
الضابط دلت على أن الطاعن كان يحرز مواد مخدرة وقت صدور الإذن بالتفتيش
يتفق مع ما تحمله هذه العبارة ولا خروج فيه على ظاهر معناها . لما كان
ما تقدم ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعن بها
كانت قد وقعت حين إصدار النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش ، وكان
ما أورده الحكم من ذلك سائغا وله سند في أوراق الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن
على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يقبل إثارته
أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا الرفض موضوعا .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / عبد أبراهيم حفي ، وضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديواني ، وطه الصديق دقانه ، وعبد ماهر محمد حسن .

(١٦)

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٩ القضائية

غش . مسئولية جنائية . جريمة . " أركانها " . نقض . " حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون " .

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

إعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للوصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري
بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم .

تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للوصفات المقررة .
ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة
(المربي) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ،
وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة ، فإن
الحكم المطعون فيه يكون مخطئا إذ دانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم
المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر
شبين الكوم محافظة المنوفية : باع شيئا من أغذية الإنسان مغشوشا مع علمه
بذلك . وطالبت عقابه بالمواد ٣/٢ و ١/٦ و ١/١٥ و ١٨ و ١٩ من القانون

رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ . ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنيات والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة بيع أغذية مغشوشة قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد قضى بإدانتة تأميسا على أن المربي التي أخذت منها العينة مغشوشة لعدم مطابقتها للمواصفات المقررة في حين أنه لم يصدر قرار يحدد تلك المواصفات ، مما يجعل الفعل مباحا ما دامت السلعة لا تحوى موادا ضارة بالصحة أو محظورا استعمالها في الأغذية أو فاسدة . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لأسبابه ذكر أن الواقعة تخلص نيا أثبتته رئيس قسم تفتيش الأغذية بالإدارة العامة للتفتيش والشئون القانونية بوزارة التعليم العالي بمحضره المؤرخ ۱۹۶۷/۷/۳ أنه أخذ عينة من المربي التي يقوم المتهم بتوريدها إلى بيت الطلبة الوافدين بطنطا وقد تبين بعد تحليلها عدم مطابقتها للمواصفات لانخفاض نسبة المواد الصلبة الذائبة في الماء عن الحد المقرر (٠.٦٤ ٪) وقد قضت المحكمة بمعاقبة الطاعن بالمواد ۳/۲ و ۱/۶ و ۱/۱۵ و ۱۸ و ۱۹ من القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون المذكور تنص في فقرتها الأولى على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة (المربي) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن بحالته لا يكون جريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا إزدانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٧)

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ القضائية

تموين . عقوبة . ” وقف تنفيذها “ . قانون . ” التفويض التشريعي “ .
قرارات وزارية . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التمييزية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤتممة
طبقاً للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل .

وقف للتنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

إن عقوبة الغرامة التي يقضى بها وفقاً لقرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ،
يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف
تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين
إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها ، مما لازمه إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة
فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، على إعتبار
أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به
في التفويض التشريعي المخول لوزير التموين ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً
أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم
التمييزية ، سواء كانت مؤتممة طبقاً للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز الحيزة: نقل محصول الكتان بدون تصريح. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦. ومحكمة الحيزة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ مائتي قرش. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حيث قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أنزلها بالمطعون ضده عن تهمة نقل محصول الكتان بدون تصريح بالمخالفة لقرار وزير التكوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ مع أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — التي خولت وزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفة أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقا للمادة الأولى من ذلك القانون — نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة، ومن ثم تكون العقوبات التي يقررها وزير التكوين بمقتضى القرارات التي يصدرها تنفيذا للقانون — ومن بينها القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ الذي تتضمن المادة الثانية من العقوبة المقررة لمخالفة أحكامه — مقيدة بذلك الحظر، فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه.

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ — بعد أن نصت في فقرتها الأولى على العقوبات التي فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار إليه وحددتها

بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالعقوبة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ، تضمنت النص على مضاعفة العقوبات في حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة وضبط الأشياء موضوع الجريمة في جميع الأحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ۳ مكررا ثم إنتهت في فقرتها إلى أنه ” يجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون “. لما كان ذلك ، وكان وزير التكوين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ۶۵ لسنة ۱۹۶۶ ونص في المادة الثانية منه — المؤتممة للجريمة التي دين المطعون ضده بها — على معاقبة كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن ۱۰۰ ج ولا تجاوز ۱۵۰ ج أو بأحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ، فإن عقوبة الغرامة المقضى بها يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ۵۶ من المرسوم بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ۲۵۰ لسنة ۱۹۵۲ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها بإعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التكوين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمه إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على إعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائما أن توقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تغياه من ردع هام في نطاق الجرائم التكوينية سواء كانت مؤتممة طبقا للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما تضمنته من ذلك .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل - فني ، وعضوية السادة المتشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيرطى .

(١٨)

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) استيقاف . قبض . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
إثبات . " إقرار " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير مبرر الاستيقاف " .

(١) الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟

(ب) ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره بعد استيقافه .

(ج) الفصل في قيام مبرر الاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .

(د) النفي على المحكمة فضاؤها براءة المتهم بناء على احتمال ترجيح
لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . غير
صحيح . شرط ذلك ؟

تسمية الحكم الشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الاتهام باسمها
المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه . غير لازم .
شرط ذلك ؟

الاعتراف . تقديره موضوعي .

(هـ) نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائز .

١ — الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف .

٢ — ملاحقة المتهم على إثر فراره لاستكناه أمره بعد استيقافا .

٣ — الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه .

٤ — لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها مادام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه طالما قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .
والبين من عبارات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف المطعون ضده لما قدرته من أنه كان تحت تأثير الرهبة والفرع فأطرحته باعتباره لا يني بذاته عن مقارفة المتهم للجريمة ، كما لم تطمئن إلى الشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الاتهام أيا كان الإسم الذي يطلق عليها في القانون وأيا كان الوصف الذي يصدق عليها تلبسا أو دلائل كافية ، وذلك حسبه ليستقيم قضاؤها ببطلان الإجراء وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والامارات باسمها المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه ، مادام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذي تحمله من عدم كفايتها لتسوين القبض على المتهم الذي قضى ببراءته .

٥ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي لدى محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٦ بناحية كفرالضبي مركز العياط محافظة الجيزة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ،

فقرر ذلك ، ومحكمة جنابات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس البراءة على بطلان الدليل المستمد من تفتيش المطعون ضده لحصوله على غير مقتضى من القانون وأن حالة التلبس متخلفة مع أن الثابت في الأوراق أن الضابط تعقب المطعون ضده الذي لا ذبا للفرار لمجرد رؤيته ليكشف عن دواعي الشبهة التي أثارها بفعله ومنها أنه وضع يده على جيبه فقامت بذلك دلائل كافية على ارتكابه لجناية — فقام بتفتيشه ، ومن ثم يكون هذا الاجراء قد وقع سليما ويجوز الاستناد إلى الدليل المستمد منه كما أن الحكم أطرح اعتراف المتهم أمام وكيل النيابة تأسيسا على أن التحقيق أجرى بديوان الشرطة مما يجعل المتهم تحت تأثير الرهبة من رجالها ، مع أن المطعون ضده لم يثر أمام وكيل النيابة المحقق أن ثمة إكراها أو أنه أدلى به تحت تأثير الخوف ، فضلا عن أن الحكم لم يبين العناصر التي اقتنع منها بقيام الإكراه الذي وقع المتهم تحت تأثيره ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال تسببا لقضائه ببطلان القبض وبراءة المطعون ضده ما نصه ” وحيث إن الثابت من أقوال الضابط أن المتهم عندما دنا منه وتحقق من شخصيته إرتبك وولى هاربا ولا يمكن أن يكون للارتباك علامات ظاهرة تميز الشخص المرتبك عن غيره إذ أن الارتباك حالة نفسية تعترى الإنسان ولا مظهر خارجي لها . ولما كان الثابت من أقوال الشاهد أن المتهم لم يلق من يده شيئا ولكن هو الذي أجرى تفتيشه مما ترى معه المحكمة أن الدفع في محله متعين القبول لأن حالة التلبس لم تستوف الشروط التي تجيز الضبط

والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت ملاحقة المتهم على إثر فراره لاستكناه أمره إسنيقا ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لاستنتاجه وجه يسوغه ولا يصح النفي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها ، ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه طالما قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

والبين من عبارات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى إقرار المطعون ضده لما قدرته من أنه كان تحت تأثير الرهبة والفرع فأطرحته باعتباره لا يبنى بذاته عن مقارفة المتهم للجريمة كما لم تطمئن إلى الشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الإتهام أيا كان الاسم الذي يطلق عليها في القانون وأيا كان الوصف الذي يصدق عليها تلبسا أو دلائل كافية ، وذلك حسبه ليستقيم قضاؤها ببطلان الإجراء وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والأمارات باسمها المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه ، ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذي تحمله من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراءته . لما كان ذلك ، فإن الطعن ينحل في حقيقة إلى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض ، ومن ثم فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حقى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٩)

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

محكمة الجنايات . "الإجراءات أمامها" . بطلان . حكم . "بطلانه" . إجراءات المحاكمة .

بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .

جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا حشيشا

في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابيا عملا بالمادتين ۱/۳۸۱ و ۱/۳۰۴ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن المطعون ضده سبق الحكم عليه غيابيا من محكمة جنايات بمعاقبته عن جناية إحراز جواهر مخدرة ثم قبض عليه وأفرج عنه وأعلن للحضور بجلسة إعادة محاكمته إلا أنه تخلف فقضت محكمة الجنايات غيابيا ببراءته على خلاف صحيح بالقانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على القرارات المضمومة أن محكمة جنايات القاهرة قضت بجلسة ۱۹۶۸/۱۰/۲۲ في غيبة المطعون ضده بمعاقبته بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وبتاريخ ۱۹۶۸/۱۰/۱۵ قبض على المطعون ضده وفي اليوم التالي أفرج عنه بضمان مالي ثم حددت جلسة ۱۹۶۹/۱/۹ لإعادة محاكمته أمام محكمة جنايات القاهرة إلا أنه لم يحضر أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى فقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه غيابيا ببراءته . ولما كانت المادة ۱/۳۹۵ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة بطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول . بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة ، أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واجب النقض والتصحيح .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٠)

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب ، ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "اعتراف" . دفع . "الدفع ببطلان الاعتراف" . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" .

(أ) عرط الاستناد إلى الإقرار : أن يكون اختياريا . هو لا يكون كذلك إذا صدر وليد ضغط أو إكراه .

(ب) الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع جوهري . بوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أأبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين مادام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .

(ج) تساند الأدلة في المواد الجنائية .

١ — الأصل أن الاعتراف — الذي يعول عليه — يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره .

٢ — من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه ، هو دفع جوهري ، يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي دفع بالبطلان أو أن يكون متهما آخر في الدعوى قد تمسك به ، مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف .

٣ — إن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أبوقرقاص : المتهم الأول : سرق القرط المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك للبيب خير فرج . المتهم الثاني : أخفى الأشياء المبينة بالمحضر وصفها بقيمة والمتحصلة من جريمة السرقة سالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٤ مكرر و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أبوقرقاص الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الثاني ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إخفاء القرط المسروق مع علمه بالسرقة قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الاعتراف المعزى إلى المتهم الآخر — السارق — على قيام ركن العلم لدى الطاعن قد صدر وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة . إلا أن الحكم أخذ به — هذا الاعتراف وعول عليه في إدانة الطاعن بغير أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم الآخر — السارق — دفع بأن اعترافه بأن الطاعن كان يعلم بأن القرط الذى باعه

له متحصل من جريمة سرقة كان وليد ضغط من ضابط المباحث . وبين من مدونات الحكم المستأنف والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن وتوافر ركن العلم لديه ضمن ما استند إليه إلى اعتراف المتهم الآخر ولم يعرض الحكم المطعون فيه إلى ما قرره هذا المتهم من دفاع أو يرد عليه . لما كان ذلك ، كان الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي دفع بالبطلان أو أن يكون متهما آخر في الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب . ولا يغني في ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١)

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تموين . جريمة . ” أركانها ” . قصد جنائى . إثبات .
 ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .
 محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . دفاع .
 ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” نقض . ” أسباب الطعن .
 ما لا يقبل منها ” .

(١) عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى . مثال فى جريمة
 التصرف فى المواد التموينية لغير مستحقها . مصادرة محكمة الموضوع
 فى مقبدها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .

(ب) تعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم .
 أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد لإطراح جميع الاعتبارات التى ساقها
 الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علل
 إطراحها .

١ — إذا كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وفى رده على دفاع
 الطاعن فى شأن تهمة التصرف فى المواد التموينية لغير مستحقها ، يتحقق به
 توافر القصد الجنائى ، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه استقلالاً .
 وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة فى حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر
 الدعوى وأدلتها قد بينت الواقعة ودلتت تدليلاً سائفاً على ثبوتها وعلى ثبوت

تهمة حيازة الطاعن كمية من الزيت غير تلك المصرح له بالتجار فيها ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها .

٢ — إن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بما أورده من أدلة مشجعة ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة هدم استيفائه البيانات المقررة قانونا في مجالات توزيع المواد التموينية ، فإن النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير مفيد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز الفشن محافظة بنى سويف : (أولا) تصرف في مقررات التموين (الشاى) إلى غير المستحقين . (ثانيا) بصفته تاجر تجزئة حاز كمية من الزيت غير الكميات المرخص له بالتجار فيها . (ثالثا) عرض للبيع مواد دوائية في محل غير مرخص له بذلك . (رابعا) اتجر بالمواد الدوائية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا له بذلك . (خامسا) لم يستوف البيانات المقررة قانونا للدفاتر والسجلات المخصصة لتوزيع المقررات التموينية . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٥٤ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة الفشن الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وتغريمه مائة جنيه عن كل من التهمتين الأولى والثانية والمصادرة وتغريمه مائتى قرش والمصادرة عن كل من التهمة الثالثة والرابعة والمصادرة وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الخامسة . فاستأنف ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية "بهيئة استئنافية" قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برفضه بالنسبة إلى التهم الأولى والثالثة والخامسة وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لهما . (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف

بالنسبة إلى العقوبة المقررة بها عن التهمتين الثالثة والرابعة والاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش مائتي قرش عن التهمتين المذكورتين والمصادرة . فطعن وكيل المحكوم عنه في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بنى سويف الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت حضوريا عملا بالمادة ٥٤ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بطلان الحكم المستأنف (ثانيا) حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة عن كل من التهمتين الأولى والثانية وتغريمه مائتي قرش والمصادرة عن التهمتين الثالثة والرابعة وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الخامسة . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر مجرد وجود عجز لدى الطاعن في كميات الشاي المقررة عن شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ كافيا لتوافر جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين دون أن يدل على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن ، هذا كما أنه دانه عن جريمة حيازته كمية من الزيت غير تلك المصرح له بالتجار فيها وأطرح دفاعه من أن الكمية الحقيقية مردها الوفورات المتجمعة لديه عن الثمانية أشهر السابقة على أغسطس سنة ١٩٦٧ مضافا إليها الكمية المستحقة له بموجب بطاقته التموينية وعول في قضائه على بيانات مجمل توزيع الزيت عن شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ وإلى عدم إخطار الطاعن عن الرصيد المتبقى لديه من كمية الزيت المسموح بها قانونا وعدم إثبات هذا الإخطار بالسجل في حين أنها اعتبارات لا صلة لها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى . كما أن الحكم إذ دانه بجريمة عدم استيفائه البيانات المقررة قانونا في السجلات المخصصة لتوزيع المقررات التموينية قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك أنه أغفل الرد على دفاعه من أن المشرع لم يستلزم استيفاء تلك البيانات فور صرف المقررات

التموينية وإنما وقت مراجعة السجلات ، وأنه استوفى فعلا تلك البيانات .
كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . وقد عرض لدفاع الطاعن في شأن الجريمة الأولى وأطرحه في قوله " إن الثابت بمحضر ضبط الواقعة ومن شهادة محررة أمام المحكمة أن المتهم في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ لم يكن قد سلم الشاي الخاص بمائة وواحد وثلاثين فردا ومقرراتهم تبلغ ٦,٥٥٠ كيلوجرام بينما الكمية التي وجدت بالمحل ٤,٦٨٠ كيلوجرام فيكون هناك نقص يبلغ ١,٨٧٠ كيلوجرام يعادل مقررات سبعة وثلاثين فردا ولم يعلل المتهم سبب هذا النقص بأي تعليل ويعتبر هذا النقص قرينة على أنه تصرف فيه لغير المستهلكين المخصصين له لأنه لا يجوز له التصرف فيه إلا بتسليمه لأصحابه وإن كانت قرينة تقبل إثبات العكس ولكنه لم يثبت ما ينفيها . أما ما زعمه المتهم من أنه كانت هناك كمية من الشاي في إحدى الفاتريئات فلا دليل عليه وقد كذبه محرر المحضر وواجهه بهذا التكذيب في المحضر . لهذا كله ترى المحكمة أن تلك التهمة ثابتة قبل المتهم . . . " ثم قال الحكم فيما يتصل بالتهمة الثانية " وأن كمية الزيت الزائدة التي وجدت بحمل المتهم فلانه لا ينازع في ضبطها لديه على النحو الذي أورده مفتش التموين في محضره وتبلغ ٥,٣٨٠ كيلوجرام وبفرض احتفاظه بالزيت المقرر لبطاقته في شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ — كما هو ثابت بالسجل المقدم منه — كان ١,٩٥٠ كيلوجرام ولو كان الرصيد ٣,٩٦٠ كيلوجرام كما زعم في مذكرته لأخطر عنه وأثبتته بالسجل ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ قد حظرت على تجار التجزئة حيازة كمية من الزيت غير الكميات المرخص لهم بالتجار فيها فلان التهمة تكون ثابتة قبل المتهم " . كما عرض الحكم لدفاع الطاعن في شأن التهمة الأخيرة وأطرحه في قوله " وحيث إن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أوجبت على تجار التجزئة أن يسكوا سجلا يثبتون فيه أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين المخصصين لكل منهم ومقررات كل مستهلك والمقادير التي ترد إليهم وما يبيعون منها مع بيان اسم المشتري وصفته وتوقيعه ومقدار المبيع

وتاريخ البيع — ومن الواضح من صياغة هذا النص أن المحكمة من وضعه لا تحقق إلا إذا كان إثبات تلك البيانات يتم أولاً بأول لأن المقصود منه إحكام الرقابة على تجار التجزئة وذلك لا يأتي إلا بالمفاجأة وليس عند المراجعة عند نهاية كل شهر كما زعم المتهم في مذكرته ، ولما كان كثير من تلك البيانات لم يكن ثابتاً بالسجلات الثلاثة وقت الضبط والذي أورده مفتش التموين في محضره واعترف المتهم في التحقيقات فإن التهمة الخامسة تكون ثابتة قبله ... " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن في خصوص التهمتين الأولى والثانية لما أفصح عنه من أن الواقع لا يشهد له ولا يسانده واطمئناناً منه إلى ماورد بمحضر الضبط المؤرخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ وإلى شهادة محررة أمام محكمة أول درجة ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن في شأن التهمة الأولى يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة تصرف الطاعن في مادة تموينية لغير المستحقين لها ، ولم يكن ملزماً من بعد بالتحدث عنه استقلالاً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر الدعوى وأدلتها قد بينت الواقعة ودلتت تدليلاً سائناً على ثبوت جرمية التصرف في مواد التموين لغير المستحقين وحيازة الطاعن لكمية من الزيت غير تلك المصرح له بالتجار فيها ، فلما لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ... وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بما أورده من أدلة متبعة ما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عدم استيفاء الطاعن للبيانات المقررة قانوناً في سجلات توزيع المواد التموينية . فإن النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، ومحمد الصديق دنانى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٢)

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٩ القضائية

نصب . " ركن الاحتيال " . جريمة . " أركانها " . رشوة .

جريمة النصب . أركانها . ركن الاحتيال . مثال لجريمة استغل فيها المتهم وثاقفه العمومية مستعينا
في تأييد مزاعمه بدقتر وأوراق كان يحملها .

حتى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة المتهم بجريمة
النصب المؤتممة بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أن استعانته بوظيفته
العمومية كأمور ضرائب عقارية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة
الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فإذا ما توصل المتهم
بهذه الصفة وعززها بدقتر وأوراق يحملها للإيهام بأنه إنما يقوم بعمل رسمى وقام
بمحصر سكن المجنى عليهما بالفعل زيادة في حيك ما يوهم به ، ثم طلب منهما بعد
ذلك سداد رسم زعم أنه لدفع غرامة فرضت عليهما لتأخرهما في الاخطار
عن مبان مستجدة قاما باتسائها وبعد تحصيله وقع منهما على الدقتر الذى يحمله
معه وتوصل بكل هذه الطرق الاحتيالية إلى الاستيلاء لنفسه منهما على النقود
سابقة الذكر . فإن ما أورده الحكم هو تقرير صحيح فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة بنها :
بصفته موظفا عموميا (مأمور ضرائب عقارية) طلب وأخذ رشوة لأداء عمل
زعم أنه من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب وأخذ من محمد إبراهيم محمد عبده وحسن
إبراهيم محمد عبده مبلغ خمسة جنيهاً وعشرين مليماً على سبيل الرشوة مقابل
تخفيض الغرامة رغم استحقاقها عليهما لتراخيهما في الإخطار على مبان مستجدة .
وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادتين
١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها
قضت حضورياً إعمالاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . بمعاقبته المتهم
بالخس مع الشغل ثلاثة شهور . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب
قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قدم إلى المحكمة
سندا يفيد صداده المبلغ الذي كان قد اقترضه من المحنى عليهما والذي زعما
بالاستيلاء عليه نصبا ولم تمن المحكمة بتحري الظروف التي حرق فيها هذا السند
وتقصي حقيقة سبب الالتزام كما عولت في إدانته على رواية المحنى عليهما
ووالدتهما مع أن أقوالهم لا تلتئم مع العقل والمنطق وأخذت بأقوال الأولين
فما جرت به من أن الطاعن كان يحمل معه دقرا أو همهما بأنه خاص بالمباني
المستجدة دون أن تستفسر المحكمة منهما عن أوصافه فضلا عن أنها لم تكن ببيان
صلة الطاعن بتحصيل غرامات التأخير عن المباني المستجدة دون إخطار أو بالغاء
تلك الغرامات أو تخفيضها ، كما لم يقم الحكم وزنا لسبق معرفة المحنى عليهما
للطاعن ، كل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به جميع العناصر
القانونية لجريمة النصب التي دانه بها ومن بينها ركن الاحتيال بلباس المحنى عليهما

على خلاف الواقع بأن عليهما دفع غرامة فرضت عليهما لتأخرهما في الإخطار عن بيان مستجدة قاما بإنشائها وذلك باستغلال الطاعن وظيفته التي يشغلها حقيقة ومستعينا في تأييد مزاعمه بدفتر وأوراق كان يحملها يثبت فيها قيامه بمحصر المباني المستجدة ، فالتخدع المجنى عليهما وسلماء المبلغ بناء على ذلك . ثم انتهى من بمانه واستدلالة إلى قوله : ” ومن حيث إن استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فإذا ما توصل المتهم بهذه الصفة وعززها بدفتر وأوراق يحملها للإيهام بأنه إنما يقوم بعمل رسمي وقام بمحصر مسكن الشاهدين الأول والثالث بالفعل زيادة في حبك ما يورهم به ثم يطلب منهما بعد ذلك سداد رسم يزعم أنه لدفع غرامة فرضت عليهما وبعد تحصيله يوقع على الدفتر الذي يحمله معه منهما ويتوصل بكل هذه الطرق الاحتيالية للاستيلاء لنفسه منهما على المبلغ سالف الذكر فإنه لذلك يكون قد ارتكب جريمة النصب المؤثمة بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات “ وهذا الذى أورده الحكم تقرير صحيح فى القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الموضوعى بما يفنده كما أورد الأدلة المثبتة للجريمة فى حق الطاعن وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يستقل به قاضى الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة للنقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوان ، ومحمد السيد الرقاص ، وطه الصديق دقانه ، محمد ماهر محمد حسن .

(٢٣)

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) نقض . " التقرير بالطعن " . " إيداع أسبابه " . " الحكم في الطعن " .

(١) التقرير بالطعن بالنقض . مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد القانوني . شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ،

(ب) عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للحكم عليه الطعن على الحكم وتقديم الأسباب . طه ذلك ؟

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ولما كان الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد ، ولم يقم به عذر يبرر تجاوزه . ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ — لا يعتبر عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للحكم عليه

بالطعن على الحكم وتقديم الأسباب ، إذ كان يسعه التمسك بهذا الصبب وحده وجها لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوما ، ولا كذلك أحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدوى الجنائية حتى لا يضار المتهم لسبب لا دخل له فيه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني "بصفته مديرا لشركة الشحن للنقل" ، دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة بندر بنها الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في غضون المدة من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر بنها أولا - ارتكب تزويرا بإخفاء الحقيقة في مستندات وأوراق ودفاتر الشركة التي كان يقوم بتحريرها بنفسه . ثانيا - أخفى مبلغ ٤٩٨ ج و ٢٧ م من أموال الشركة التي كان يقوم بتحصيلها لصالح الشركة ثم اختلسها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات و إلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٩ - أي في الميعاد القانوني - غير أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٩

متجاوزا بذلك الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولا يعتبر عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة (كما هى الحال فى الدعوى المطروحة) فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للحكم عليه بالطعن على الحكم وتقديم الأسباب إذ كان يسمعه التمسك بهذا السبب وحده وجها لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه القانون ، وهو أربعون يوما ، ولا كذلك أحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية حتى لا يضار المتهم بسبب لا دخل له فيه ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون ولم يقم به عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نهر الدين دزام ، وسعد الدين عطوة ، وأفور أحمد خلف ، ومحمود عطيفة .

(٢٤)

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) اختصاص . " رجال الرقابة الإدارية " . رقابة إدارية .
مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصهم " . موظفون
عموميون . جريمة . إثبات . " إثبات بوجه عام " . تلبس .
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . بطلان . طعن .
" المصلحة في الطعن " . نقض . " المصلحة في الطعن " .
رشوة .

(١) اختصاص رجال الرقابة الادارية . مقصور على الجرائم التي
يقارنها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا
الاختصاص إلى آحاد الناس . مالم يكن طرفا في الجريمة التي
ارتكبها الموظف .

مناطق منع أعضاء الرقابة الادارية صفة الضبطية القضائية .
هو واقع جريمة الموظف أثناء مباشرة وظيفته ، أو أن تكون
الجريمة على ذلك الوقوع .

(ب) انحصار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الادارية .
إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .

(ج) مشاهدة رجل الرقابة الادارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تلبس .
حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .

(د) سماح صاحب المكان بدخول رجل الرقابة الادارية لتسجيل
مشاهدة الجريمة وتجميع الحديث عنها . مشروع .

(هـ ، و) رقابة إدارية . نيابة عامة . دعوى جنائية . " القيود التي ترد على رفعها " .
بطلان . رشوة . اختصاص . موظفون عموميون . إثبات . " إثبات بوجه
عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(هـ) نص المادة الرابعة من القانون ۵۴ لسنة ۱۹۶۴ بشأن إعادة تنظيم الرقابة
الإدارية . لا يشكل قيوداً على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية .
مخالفة . لا بطلان .

(ر) كفاية استظهار الحكم اختصاص الموظف بالعمل المعروض من أجل الإخلال
به الرشوة .

(ز) مسئولية جنائية . " موانعها " . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حكم . " الطعن فيه " . رشوة .

حالة الضرورة المانعة للمسئولية . شروطها ؟

الطعن في الأحكام . ليس عملاً جائزاً . يدور عنه أو الخلاص منه اعتراف بجرمة .

(ح) جريمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . رشوة .

كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة .

متابعة الطاعن في دفاعه الموضوعي والرد عليه استقلالاً . غير لازم .

١ — مؤدى الفقرة (ج) من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ۵۴
لسنة ۱۹۶۴ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ، أن اختصاص رجال الرقابة الإدارية
مقصود على الجرائم التي يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم ،
فلا تنبسط ولا يتهم على أفراد الناس ، مالم يكونوا أطرافاً في الجريمة التي ارتكبها
الموظف ، فعندئذ تمتد إليهم ولاية أعضاء الرقابة الإدارية إعمالاً لحكم الضرورة ،
ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الإدارية سلطة الضبط القضائي ، هو وقوع
جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة
بسبيل الوقوع .

٢ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن ليس موظفا ، بل هو من آحاد الناس وأن الموظف المعروض عليه الرشوة ، هو الذى أبلغ عنها وسعى بنفسه إلى الرقابة الادارية بالقاهرة طالبا ضبط الواقعة وصرح لعضوى الرقابة بالدخول إلى منزله والاستخفاء فيه لتسمع ماسوف يدور بينه وبين المتهم من حديث ، مما لا يمكن معه القول بمقارفة هذا الموظف لجريمة ، ومن ثم فقد انحسرت عن عضوى الرقابة الادارية اللذين قاما بضبط الواقعة صفة الضبطية القضائية فى هذا الصدد ، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٣ - متى كان مؤدى الوقائع التى أوردها الحكم أن عضوى الرقابة الادارية قد شاهدا بنفسيهما واقعة تسلم المتهم مبلغ الرشوة إلى الموظف المبلغ تنفيذًا لاتفاق سابق بينهما ، فإن الواقعة تكون فى حالة تلبس تجيز لهما إحضار المتهم وتسليمه وجسم الجريمة إلى أقرب مأمور ضبط قضائى عملا بنص المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فلا جدوى مما يتذرع به المتهم من بطلان إجراءات الضبط لانتفاء المصلحة .

٤ - تتوافر حالة التلبس بتسمع عضوى الرقابة الادارية للحديث الذى دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ فى مسكن هذا الأخير ، ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الاستقبال ، مادامت تلك الحالة قد جاءت عن طريق مشروع ، وهو دعوة الموظف عضوى الرقابة إلى الدخول إلى منزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا إلى ضبط مقارفها ، بما لا منافاة فيه لحرية شخصية أو انتهاك لحرمة مسكن .

٥ - إن مانصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ من أنه إذا أسفرت التحريات أو المراقبة التى يجريها رجال الرقابة الادارية عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق إلى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال ، بإذن من رئيس الرقابة الادارية أو نائبه ، لا يعدو أن يكون لإجراء منظما للعمل فى هيئة الرقابة الادارية ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، ولا يقيد من حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر اختصاص الموظف المبلغ بصفته مديرا للشئون القانونية بمحافظة أسيوط ، بإبداء الرأي في الأحكام التي تصدر في غير صالحها وفي الطعن فيها بالطرق القانونية المقررة ، فإنه يستقيم بذلك الرد على دفاع المتهم حول عدم اختصاص المبلغ بالطعن في الأحكام .

٧ — إنه يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الاكراه الأدبي التي تمنع المسؤولية الجنائية ، أن يثبت أن الجاني قد أراد الخلاص من شر محقق به ، وأنه كان يبغي دفع مضرة لا يبررها القانون ، ولا يتصور أن يكون الطعن في حكم صادر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن في الأحكام ، عملا جائرا يتغيا المنهم منعه أو الخلاص منه ، بإقرار جريمة .

٨ — إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم هو الذي سعى بنفسه إلى مكتب الموظف المبلغ ثم إلى منزله وعرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على اتفاق سابق بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو بنفسه الذي انزاق إلى مقارفة الجريمة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة ، ولا يعدو ما يثيره في شأن استدراجه إلى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة ، أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدهوى لا تلزم المحكمة بمتابعة الطاعن فيه والرد عليه استقلالا ، إذ الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ١٠ و ١٩٦٦/٣/٢٥ بدائرة بندر أسيوط بمحافظة أسيوط: عرض رشوة على موظف عمومى للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على السيد عبد العظيم عثمان أحمد القباني مدير الشئون القانونية بمحافظة أسيوط دفع مبلغ مائة وخمسين جنيها قدم له منها خمسة وثلاثين جنيها وذلك على سبيل الرشوة مقابل توائبه في مخابرة إدارة قضايا الحكومة للطعن في حكم صادر لصالحه من محكمة القضاء الإدارى في مواجهة المحافظة وذلك حين فوات ميعاد الطعن المقرر قانونا ، ولكن الموظف العمومى لم يقبل الرشوة منه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩

مكرر و ١١٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ألف جنيه والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات الضبط وبطلان الدليل المستمد منها تأسيسا على أن اختصاص رجال الرقابة الإدارية وبالتالي صفتهم كرجال ضبط قضائي محدد في نطاق الجرائم التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ، وأنه لما كان الطاعن ليس من الموظفين العموميين ، فإنه لا ولاية للرقابة الإدارية على الواقعة . كما دفع ببطلان إحالة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم صدور إذن بالإحالة من رئيس الرقابة الإدارية أو نائبه . ونازع الطاعن في اختصاص الموظف المبلغ بالطعن في الأحكام وهو العمل الذي قيل بأن مبلغ الرشوة قد دفع من أجله . وأضاف الطاعن أنه بفرض صحة الواقعة المسندة إليه ، فإنه كان مدفوعا إلى الجريمة للتخلص من عمل جائر هو إغلاق جهة الإدارة سوفا يملكه ورفضها تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة لمصلحته كما قام دفاعه على أنه استدرج إلى منزل ذلك الموظف بقصد خلق الجريمة والايقاع به إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لبعض هذه الأوجه من الدفاع ورد على البعض الآخر منها ردا قاصرا لا يتفق وصحيح القانون .

وحيث إن المادة الثانية فقرة (ج) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم الرقابة الإدارية قد نصت على اختصاص الرقابة الإدارية بالكشف عن المحالفات الإدارية والمالية والجرائم التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم والعمل على منع وقوعها وضبط ما يقع منها وخولت المادة ٦١ من هذا القانون سلطة الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة

لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة على أن يكون لهم في سبيل مباشرة اختصاصهم من اولة جميع السلطات التي تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض الموظفين في دائرة اختصاصهم. ولما كان مؤدى هذه النصوص أن اختصاص رجال الرقابة الإدارية مقصور على جرائم معينة هي تلك التي يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا ينبسط ولايتهم على آحاد الناس ما لم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبها الموظف فعندئذ تمتد إليهم ولاية أعضاء الرقابة الإدارية إعمالا لحكم الضرورة، ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الإدارية سلطة الضبط القضائي هو وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن ليس موظفا بل هو من آحاد الناس وأن الموظف المعروض عليه الرشوة هو الذي أبلغ عنها وسعى بنفسه إلى الرقابة الإدارية بالقاهرة طالبا ضبط الواقعة وصرح لعضوى الرقابة بالدخول إلى منزله والاستخفاء فيه لتسمع ما سوف يدور بينه وبين الطاعن من حديث مما لا يمكن معه القول بمقارفة هذا الموظف لجريمة ما، فقد انحسرت عن عضوى الرقابة الإدارية اللذين قاما بضبط الواقعة صفة الضبطية القضائية في صدد هذه الدعوى المطروحة. وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون غير أنه لما كان مؤدى الوقائع التي أوردها الحكم أن عضوى الرقابة الإدارية قد شاهدا بنفسيهما واقعة تسليم الطاعن مبلغ الرشوة إلى الموظف المبلغ تنفيذا لإنفاق سابق بينهما فإن الواقعة تكون في حالة تلبس تجيز لهما إحضار المتهم وتسليمه وجسم الجريمة إلى أقرب مأمور ضبط قضائي عملا بنص المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فلا جدوى فيما يتذرع به الطاعن من بطلان إجراءات الضبط لإنتفاء المصلحة ولا ينال من هذا النظر أن تكون حالة التلبس قد توافرت بتسمع عضوى الرقابة الإدارية للحديث الذي دار بين الطاعن وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الاستقبال ما دامت تلك الحالة قد جاءت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عضوى الرقابة إلى الدخول إلى منزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا إلى ضبط مقارفها بما لا منافاة فيه لحرية شخصية أو انتهاك لحرمة مسكن. لما كان ذلك، وكان ما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ من أنه إذا أسفرت التحريات

أو المراقبة التي يجريها رجال الرقابة الإدارية من أمور تستوجب التحقيق أحيات الأوراق إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو نائبه لا يعدو أن يكون إجراء منظما للعمل في هيئة الرقابة الإدارية لا يترتب على مخالفته أى بطلان ولا يقيد من حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير صديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر إختصاص الموظف المبلغ بصفته مديرا للشئون القانونية بالمحافظة بإبداء الرأى فى الأحكام التى تصدر فى غير صالحها وفى الطعن فيها بالطرق القانونية المقررة ، بما يستقيم به الرد على دفاع الطاعن فإن دعوى القصور تكون فى غير محلها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه اضطر إلى مقارفة الجريمة للتخلص من عمل جائر وورد عليه بقوله وغنى عن الإيضاح أنه ليس ثمة جور أو حيف فى أن تتخذ جهة إدارية قرارا بإلغاء رخصة لإدارة المحل أو ترخيص لسوق وهى صاحبة المنح وصاحبة المنع فى حدود ما تراه من تحقيق للصالح العام والصالح العام يفرق كل اعتبار فإن هذا الذى ذهب إليه الحكم يتفق وصحيح القانون ذلك بأنه يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الإكراه الأدبى التى تمنع المسئولية الجنائية أن يثبت أن الجانى قد أراد الخلاص من شر محقق وأنه كان يبغي دفع مضرة لا يبررها القانون ، ولا يتصور أن يكون الطعن فى حكم صادر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن فى الأحكام عملا جائرا يتغيا الطاعن منعه أو الخلاص منه باقتراف جريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه إلى مكتب الموظف المبلغ ثم إلى منزله وعرض ، وقدم مبلغ الرشوة بناء على اتفاق سابق بينهما فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو بنفسه الذى انزلق إلى مقارفة الجريمة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة ولا يعدو ما يثيره فى شأن استدراجه إلى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة أن يكون دافعا متعلقا بموضوع الدعوى لانتزاع المحكمة بمناصرة الطاعن فيه والرد عليه استقلالاً إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف اتى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتب عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وأفور خان ، والدكتور محمد حسن .

(٢٥)

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) خيانة أمانة . تبديد . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” شهادة ” .
” قرائن ” . ” أوراق ” . حكم . ” تسببه . تسببه معيب ”
دفع . ” الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ” . نقض . ” حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .

(١) الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . إلا إذا أبده
القانون بدائل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة .

إثبات الاختلاس أو تقيبه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق
الإثبات .

رد الشيء المختلس . وانه ملادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة
الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .

(ب) متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم إحالته إلى محكمة الموضوع .

١ - إن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات ، هي باقتناع
القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التي عول عليها
في قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ
من أية بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين
ينص عليه ، كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عتد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة

ءبء ٲتعفن التزام قواعد الإبءاء المقررة فف القانون المءنى ، أما واقعة الاختلاس ، أى التصرف الذى ٲأفبه البانى وٲشهد أنه ءول ءفازته إلى ءفازة كاملة ، أو نفى هذا الاختلاس وفءءل ففء رء الشفء موضوع عقد الأمانة ، فإنها واقعة ماففة فءوز إبءاءها بكافة طرق الإبءاء بما ففها البفنة رءوعا إلى الأصل وهو مباء ءرفة اقءناع القاضف البءئاف ، ومن ثم فإن الءكم المءمعون ففء وقد إمسئزم ءطففق قواعد الإبءاء المقررة فف القانون المءنى على واقعة رء منقولات المءعفة بالءق المءنى ، ورتب على ذلك قبول الءفع بعءم ءواز الإبءاء بالبفنة لءءاوز قفمة هذه المنقولات لنصاب الإبءاء بها ، ففكون قد أءطأ فف ءطففق القانون .

٢ - إءا كان ءطأ الءكم قد ءبفه من ءءقق أءلة الءعوى وعن بءء ءفاع الطاعن بشأن ءسلف المنقولات للمءعفة بالءق المءنى ، فإنه ٲتعفن أن ففكون مع النفء الإءالة .

الوقائع

ااءمء النفابة العامة الطاعن بأنه فف فوم ١٩٦٧/١٢/٧ بءائرة مركز شفن القناطر : بءء المنقولات المبفنة بالمءضر لأمونة عبء الباسط عبء والءف ساءمء إليه على سبفل الوءفعة لءراسءها ءال قفام علاقة الزوجفة بفئهما فلأءلسها لنفسه بنة ءملكها لإضرارا بالمءبف علفها . وطلبء عقابه بالمءاة ٣٤١ من قانون المعقوبات . واءعء المءبف علفها مءنفا قبل المءهم بمبلغ قرش صاع على سبفل ءعوفض الموءقت . ومءكمة شفن القناطر البزئفة - بعء أن ءفع الءاضر مع المءهم بعءم ءواز الإبءاء بالبفنة قضء ءضورفا عملا بمءاة الإءهام بقبول الءفع وبعمءم ءواز إبءاء ءسلم المءبف علفها لباقف منقولاتها مءل الإءهام بطرفق البفنة لمءاوزة قفمءها لنصابها وبءببس المءهم شهرا واءءام مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش ، وألزمءه بأن فؤءى إلى المءبف علفها مبلغ قرش صاع واءء على سبفل ءعوفض الموءقت والمصرفاء المءنفة ، ومبلغ ١٠٠ قرش مءابل أءباب المءامة . فامسأقف المءهم

هذا الحكم . ومحكمة إنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بعدم جواز إثبات تسلم المدعية بالحق المدني للمنقولات محل الاتهام بالبيئة رغم أن الترام قواعد الإثبات المدنية لا يكون إلا عند إثبات قيام عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات، وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدئى من المدعية بالحق المدني بعدم جواز إثبات تسلمها باقى منقولاتها بالبيئة فى قوله " إنه عن الدفع المبدئى من المدعية بالحق المدني سالف البيان فهو سديد ذلك أن المنقولات المقول بتسليم المجنى عليها لها تجاوز قيمتها نصاب البيئة وليس يجوز بالتالى إثبات تسلم المدعية بالحق المدني لها بطريق البيئة ذلك أن الواقعة المشار إليها واقعة مختلطة يقوم فيها العمل المادى إلى جانب التصرف القانونى لإنهاء وفاء لالتزام المتهم برد الأمانة وحكمها فى الإثبات حكم التصرفات القانونية فلا تثبت بالبيئة إذا كانت قيمة المنقولات المدعى بتسليمها تزيد على عشرة جنيهات (م ٤٠٠ مدنى) لما كان ذلك فلا جرم أن تقضى المحكمة بقبول الدفع المذكور وبعدم جواز إثبات تسلم المجنى عليها باقى منقولاتها بطريق البيئة لمجاوزة قيمتها لنصابها " . واستند الحكم فى قضائه بإدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليها من أن الطاعن تسلم منقولاتها بموجب قائمة جهاز مؤرخة فى ١٩٦٦/١٢/٦ على سبيل عارية الاستعمال وأنه امتنع عن ردها مما يشير إلى أنه انتهى تملكها بطريق الغش إضرارا بها . لما كان ذلك، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى الإثبات هى باقتناع القاضى بنسأ على التحقيقات التى يجرىها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التى عول عليها فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة

لإثبات وجود عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين الترام قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني، أما واقعة الاختلاس أى التصرف الذى يأتية الجاني ويشهد على أنه حول حيازته إلى حيازة كاملة أو تقي هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشئ، موضوع عقد الأمانة فانها واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة رجوعا إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم تطبيق قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدني على واقعة رد منقولات المدعية بالحق المدني ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لتجاوز قيمة هذه المنقولات لنصاب الإثبات بها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تحقيق أدلة الدعوى وعن بحث دفاع الطاعن بشأن تسليم المنقولات للمدعية بالحق المدني، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، ومحمود مطيعه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٦)

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . "تسبيبه . تسبیب معيب" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره" . إثبات . "خبرة" . إجراءات المحاكمة .
قتل خطأ .

(١) الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متممة للدفاع الشفوي المبدى
بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لأنهم أن
يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع له — إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي —
أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى
والمتعلقة بها . مثال .

(ب) مثال اطلب جازم في جريمة قتل خطأ .

(ج) نقض . "الحكم في الطعن" . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
تعويض .

نقض الحكم بالنسبة لأنهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .
علة ذلك ؟

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتممة للدفاع
الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن
ثم يكون للثهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل له — إذا لم يسبقها دفاعه

الشفوى — أن يضمنها ما يعنى له من طلبات التحقيق المستجبة فى الدعوى والمتعلقة بها .
ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن إلى ما شهدت به الشاهدة من أن الجرار الذى كان يقوده الطاعن قد صدم المحنى عليها الأولى التى كانت تحمل ابنها (المحنى عليه الثانى) ثم مرت عليهما عجلات المقطورة دون أن يعنى بالرد على ما طلبه الطاعن بمذكرتيه المقدمتين لمحكمة أولى وثانى درجة من استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات المحنى عليهما بالصورة التى جاءت على لسان الشاهدة ، وكان هذا الدفاع الذى ضمنه الطاعن مذكرتيه سالفتي الذكر يعدها ما لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرئأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الحاضر عن الطاعن طلب فى المذكرتين اللتين صرحت كل من محكمة أولى وثانى درجة له بتقديمها — أن يقضى أصلياً بالبراءة واحتياطياً باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات المحنى عليهما من مرور عجلات الجرار والمقطورة عليهما بالصورة التى شهدت بها الشاهدة أم لا يمكن حدوثها بهذه الكيفية . فإن إبداء الطاعن فى هذه الصورة بحمله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرئأت إطراحه وإلا كان حكمها معيباً بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

٣ — إن نقض الحكم بالنسبة للتمهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئولين عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليتهم عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز منوف محافظة المنوفية : (أولا) تسبب خطأ في موت مميره عبده حموده وعماد سعد سلامه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر فارتطم بالمجنى عليهما محدثا بهما الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى موتهما . (ثانيا) قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى عبده عبد الرازق حموده وسعد معوض سلامه وفتحى أحمد علام وأم السيد محمد السراج مدنيا قبل المتهم ومنير محمود السقا وزينب عبد العظيم بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة منوف الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسون جنيتها وإلزامه والمستولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين للمدعين بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وثلاثة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمته بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه دانه بجريمة القتل الخطأ استنادا إلى أقوال سامية عبده حموده شقيقة المجنى عليها الأولى التي شهدت بأنها كانت تسير إلى جوار شقيقتهما حين قدم الجرار قيادة الطاعن من خلفهما مسرعا فصدم المجنى عليها وصرت عجلاته وعجلات مقطوره عليها وعلى ابنتها المجنى عليه الثاني فحدثت بهما

الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياتهما ، ولما كان وصف إصابات المجنى عليهما كما أوردها التقرير الطبي الشرعي يدل على عدم مرور عجلات الجوار والمقطورة عليهما لخلو جسميهما من الجروح المرسية مما يباعد بين الشاهدة المذكورة ورؤيتها للحادث فقد طلب الطاعن في مذكرتيه أمام كل من درجتي التقاضى استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك بلوغا إلى تعييب هذا الدليل إلا أن المحكمة أغفلت هذا الطلب الجوهرى فلم تستجب له أو ترد عليه بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الحاضر مع الطاعن طلب في المذكرتين اللتين صرحت كل من محكمتي أول وثانى درجة له بتقديمها — أن يقضى أصليا بالبراءة واحتياطيا باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات المجنى عليهما من مرور عجلات الجوار والمقطورة عليهما بالصورة التى شهدت بها سامية عبده حموده أم لا يمكن حدوثها بهذه الكيفية . لما كان ذلك ، وكان إبداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للتمهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له — إذا لم يسبقها استيفاء دفاعه الشفوى — أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى والمتعلقة بها ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى ما شهدت به سامية عبده حموده من أن الجرار الذى كان يقوده الطاعن قد صدم المجنى عليهما الأولى التى كانت تحمل ابنها ثم مرت عليهما عجلات المقطورة دون أن يعنى بالرد على ما طلبه الطاعن من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات المجنى عليهما بالصورة التى

جاءت على لسان الشاهدة المذكورة وكان هذا الدفاع الذي ضمنه الطاعن مذكريته
 مالفتي الذكر بعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، مما كان يتعين
 معه على المحكمة أن تعرض له وأن تتمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن
 ارتأت إطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور
 في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب
 نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، وكان
 نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضي نقضه بالنسبة إلى المسؤولين عن الحقوق
 المدنية لقيام مسئوليتهم عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن ،
 فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود كامل مطيفه .

(٢٧)

الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعارة . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .
دفع . ” الدفع بانتفاء العلم “ . جريمة . ” أركانها “ .
قصد جنائي . اثبات . ” إثبات بوجه عام “ . حكم .
” تسببيه . ” تسبب معيب “ .

(أ) دفاع المتهمة بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتياد والبغاء قبلها .
جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير
تمييز . بغاء . الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار
للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .

(ب) متى يتوافر ركن الاعتياد في جرائم العادة ؟

(ج) تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنتين دون أن يعنى بتحقيق
ما أثارته الطاعنة الثانية من عدم توافر ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة لعدم
تجريم الفعل الأول الخاص بفض بكارتها من خطيبتها السابق ومضى أكثر
من ثلاث سنوات عليه ، وما أثارته الطاعنة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن
المؤجر منها للطاعنة الأولى للدعارة ، وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى
المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعنتين ، ذلك بأن البغاء كما هو معرف به في القانون

هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وكان دفاع الطاعنة الثالثة قد قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها ، فإن ما تقدم يقتضي من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكما يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

٢ — جرى قضاء محكمة القضاة في جرائم الاعتياد ، على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات .

٣ — إن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة بكل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — (الطاعنة الأولى) ٢ — (الطاعنة الثانية) ٤ — (الطاعنة الثالثة) ٥ — (الطاعنة الثالثة) بأنهن في يوم ١٩٦٥/٢/٢٦ بدائرة قسم قصر النيل : الأولى : سهلت الدعارة للثانية والثالثة والرابعة حالة كونهن لم يبلغن من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية ٢ — استغلت بقاء الثانية والثالثة والرابعة ٣ — أدارت مسكنها للدعارة . والثانية والثالثة والرابعة : اعتدن ممارسة الدعارة . والخامسة أجزت مكانا " مسكنا " يدار للدعارة مع علمها بذلك . وطلبت عقابهن بالمواد ١/أ — ج و ٦ و ٨ و ٩/أ — ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت بحضوريات التهمات الأولى والثانية والخامسة وغيايبا للثالثة والرابعة ببراءتهن مما أسند إليهن . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم .

ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا للتهمتين الأولى والخامسة وغايبيا لباقي المتهمات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبمعاينة المتهمات على النحو الآتي: (أولا) بحبس المتهمة الأولى سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أخرى تبدأ من يوم انتهاء عقوبة الحبس وذلك عن النهم الثلاث المسندة إليها. (ثانيا) بحبس كل من المتهمات الثانية والثالثة والرابعة سنة شهور وتغريم كل منهن خمسين جنيتها مع وضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور أخرى تبدأ من يوم انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس. (ثالثا) بحبس المتهمة الخامسة ثلاثة شهور وتغريمها خمسة وعشرين جنيتها ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث شهور أخرى تبدأ من يوم تنفيذ عقوبة الحبس. (رابعا) إغلاق الشقة موضوع الجريمة ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيها على نفقة المتهمات. فطعنن المحكوم عليهما الأولى والخامسة في هذا الحكم بطريق النقض. كما عارضت في هذا الحكم باقي المتهمات، وقضى في معارضتهن بقبولها شكلا، وفي الموضوع وبإجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات. فقررت المحكوم عليها الثالثة (الطاعنة الثانية) الطعن في الحكم الأخير بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاهتان الثانية والثالثة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولى بجريمة اعتياد ممارسة الدعارة والثانية بجريمة تأجير مكان يدار للدعارة مع علمها بذلك قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم الاستئنافي المعارض فيه المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اعتد بواقعة فض بكاره الطاعنة الثانية التي ارتكبها خطيبها، في قيام ركن الاعتياد مع أن المدافع عنها أرجع تاريخ هذه الواقعة إلى سنة ١٩٦١ بما قدمه من مستندات أمام محكمة الموضوع مما يتعين معه إسقاط هذه الواقعة من عداد الوقائع التي يقوم ركن الاعتياد عليها سواء باعتبارها تخرج من دائرة

الدعارة بإتيان الطاعنة لها مع من كان خطيبها أو باعتبار أنه قد مضى عليها المدة المقررة لتقدم الدعوى الجنائية، ثم أن الحكم المطعون فيه نفت عما أثاره المدافع عن الطاعنة الثالثة في دفاعه المكتوب من تقي عليها بإدارة المسكن للدعارة وما قدمه من مستندات دالة على ذلك بإتخاذها إجراءات طرد الطاعنة الأولى المستأجرة من المسكن إثر علمها بأن مسكنها مريب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر لديه عول في ثبوت الجريمتين اللتين دان الطاعنتين الثانية والثالثة بهما على أقوال شهود الحادث واعترافهما الذي حصله في قوله " وبسؤال المتهم الثالثة ... (الطاعنة الثانية) أمام النيابة قررت أنها كانت مخطوبة لـ ... الضابط بالجيش وأنه فض بكارتها وأن العلاقة بينهما ووالديها قد ساءت ... وقالت إن ... قد ارتكب الفحشاء معها مرة دون مقابل وبسؤال المتهم الخامسة ... (الطاعنة الثالثة) قررت أنها أجرت الشقة موضوع الدعوى إلى المتهم الأولى إلا أنها لاتعلم أنها تديرها للدعارة وقررت أن الشاهدة ... كانت خادمة لديها وأنها مقيمة في الشقة لأجل ملاحظتها وتعمل لدى من يسكن فيها ونفت أنها أبلغتها شيئا عما يدور في الشقة وأنها تدار للدعارة وفقط كل ما ذكرته لها أن الساكنات متفرجات ويخرجن مرتديات البنطلونات ويسهرن في الخارج، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعنة الثانية قد تمسك بدفاعه المكتوب بمذكرته المقدمة منه والمعلقة برقم ١٣ ملف أن الواقعة الأولى والخاصة بفض بكارته هذه الطاعنة إنما حدثت في سنة ١٩٦١ ومع من كان خطيبها سالف الذكر مما لاتعد معه من جرائم ممارسة الفجور والدعارة أصلا كما لا يجب الاعتداد بها في توافر ركن الاعتياد لأنه مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات ، وقدمت للطاعنة المذكورة تأييدا لهذا الدفاع حافظة مستندات معلة برقم ١٤ ملف تحوى عدة رسائل غرامية مرسله من الضابط ... إليها محررة في سنة ١٩٦١ ونسخة من مجلة الجليل الصادرة في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ أشير فيها إلى سبق خطبة الضابط المذكور لها ثم فسخ الخطبة بينهما وبعض الصور الشهسية كما تدم المدافع عن الطاعنة الثالثة مذكرة معلة برقم ١٧

ملف دفع فيها بعدم علم هذه الطاعنة بإدارة المسكن للدعارة ، وقال إنه مجرد أن علمت من الخادمة بسوء استغلال الطاعنة الأولى المستأجرة للشقة أنذرتها بوجوب الاخلاء وحصلت منها على تعهد بذلك في نهاية شهر فبراير سنة ١٩٦٥ وقدم تأييدا لدفاعها هذا التعهد وأرفق بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعنتين دون أن يعنى بتحقيق ما أنارته الطاعنة الثانية من عدم تجريم الفعل الأول الخاص بفض بكارتها من خطيبتها السابق ومضى أكثر من ثلاث سنوات عليه ، وما أنارته الطاعنة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن المؤجر منها للطاعنة الأولى للدعارة وهو دفاع يعدها ما ومؤثرا في مصير الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعنتين ، ذلك بأن البغاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها وجرى قضاء هذه المحكمة في الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتقاد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات كما أن دفاع الطاعنة الثالثة قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها وإثبات حسن نيتها باتخاذها إجراءات الطرد إثر علمها بالغرض الذي يدار المسكن من أجله مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسبيب ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في رأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعنتين الثانية والثالثة وكذلك بالنسبة للطاعنة الأولى لحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود عطيه ، وأنور خلف .

(٢٨)

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٣٩ القضائية

إثبات . " شهادة " . " إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع . " ساطتها
في تقدير الدليل " . حكم . تسببه تسبب معيب " . مسئولية جنائية .
مواد مخدرة . نقض . " حالات الطعن . الفساد في الاستدلال " .

حق محكمة الموضوع إطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إفصاحها
عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة
محكمة النقض .

تمهل الضابط في إجراء التفتيش المأذون له به . حتى تقدم له المتهمة ما لديها من مخدرات .
لا يدعو إلى الشك في تصرفه .

عدم دقة الشاهد في إحصاء ما ضبط من نقود . لا يؤثر في مسئولية المتهمة عن إحرازها
مخدرا . تقديم ضابط محضر الضبط للنياية العامة . لا يفيد حتما حضوره إجراءات التفتيش
المحرر عنها هذا المحضر . حضوره تلك الإجراءات . لا يدعو إلى الشك فيها ما دام
أن المتهمة لم تنسب إليه الاشتراك في ذلك التفتيش .

لئن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن
إليه ، دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصح
المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض
أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت

إليها* ، وإذ كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ، تبريرا لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك أن تريت الضابط الشاهد حتى قيام المتهم بتقديم ما لديها من مخدر وهو بداخل سكنها ، لا يدعو إلى الشك في تصرفه ، كما أن عدم دقته في إحصاء النقود المضبوطة ، لا أثر له في مسؤولية المتهم عن واقعة إحراز المخدر ، كما أنه ليس بلامر حتما أن يكون الضابط الذي قدم محضر الضبط إلى النيابة قد حضر إجراءات التفتيش ، بل أن حضوره هذه الإجراءات على فرض حصوله ، ليس من شأنه أن يدعو إلى الشك فيها ، طالما أن المتهم لم تنسب إليه أنه اشترك في التفتيش ولم توجه طعنا إلى تصرف من تصرفاته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أحرزت بقصد الاتجار جوهر مخدرا "حشيشا وأفيتونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليها ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ ...

(*) هذا المبدأ تقرر أيضا في الطعون أرقام ١٨٤٤ ، ١٨٤٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ،

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع تهمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة أطرحت بغير سند مقبول قول القريب مجد فتحي حيد شاهد الإثبات بأن المتهمه قدمت له مختارة طربة حشيش ولفافة سلوفان بها أفيون بعد أن أقنعها في نقاش دار بينهما بتسليمه ما لديها من مواد مخدرة كما افترضت المحكمة وجود عجز في النقود المضبوطة وعابت على الضابط المذكور أنه لم يعين أعضاء اللجنة التي وكل إليها حصر تلك النقود للرجوع إليهم لبيان حقيقة المبلغ في حين أن المتهمه نفسها نفت وجود عجز فيه ثم أن المحكمة قد استندت إلى أدلة غير سائغة فيما نسبته إلى ذلك الضابط من أنه أغفل ذكر وجود النقيب شاكر فهمي وقت إجراء الضبط والتفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " من حيث إن وقائع هذه الجناية حسبما صورتها سلطة الإتهام تتحصل فيما أثبتته النقيب مجد فتحي حيد في محضره المحرر في الساعة السادسة من مساء ۸ فبراير سنة ۱۹۶۸ من أن تحرياته السرية دلته على أن ... (المطعون ضدها) المقيمة بشارع عبد الله بك رقم ۱۶ (أ) قسم الدرب الأحمر تجر في الجواهر المخدرة وإن هذا تأيد بالمراقبة السرية الدقيقة وتقدم بمحضره هذا إلى النيابة طالبا الإذن له بضبطها وتفتيشها ومسكنها وفي الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم أذنت له النيابة على أن ينفذ مرة واحدة خلال أسبوع من ساعة صدوره ويحضر محضرا بالإجراءات ويقرر الضابط في محضره المحرر في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء ذلك اليوم أنه استنادا إلى ذلك الإذن انتقل في حوالى الساعة إلا ربع من مساء ذلك اليوم إلى منزل ... (المطعون ضدها) فوجد باب شقتها مغلقا ، فما أن طرقه حتى فتحته فكشف لها عن شخصيته وطلب منها السماح له بالتفتيش إلا أنها تارت ورفضت فأخذها باللين ووعدا بالمساعدة إذا ما قدمت له ما عندها من مخدر وبعد حوالى النصف ساعة قررت له إنه ليس لديها سوى كيس من الحشيش وكمية صغيرة من الأفيون واتجهت إلى صيوان صغير في حجرة

على يسار الداخل وفتحته قليلا وأخرجت منه كيس الحشيش ماركة الهلال ولفافة من البابلون الأبيض الشفاف المتسخ بداخلها مادة الأفيون ثم أغلقت الصيوان بسرعة فطلب منها المفتاح فرفضت مما اضطره إلى استعمال القوة بالقدر الكافي لأخذ المفتاح من يدها ثم أخذ في تهدئتها وفتح الصيوان فعثر بداخله على خمس طرب حشيش ماركة الموتوسيكل وأربع طرب ماركة لإن شكرتم لأزيدنكم وطربة ماركة الهلال ومبالغ عديدة وبفتيش الشقة لم يعثر على شيء آخر وبمواجهتها بالمخدر اعترفت به للاتجار كما اعترفت بملكيتها للمبلغ المضبوط الذي لا يعرف قدره وعاد للقمم وقامت لجنة من السادة الضباط بعد المبلغ فتبين أنه ٨٥٤٤ ج و ٣٥٠ م وكتب هذا المبلغ على أنه ثمانية آلاف وخمسمائة وأربعة وأربعين جنيها وثلاثة وخمسون قرشا وبوزن الأفيون فكان ١٠٠ جم والحشيش ٢,٨٣٠ كج وأبلغ النيابة بالواقعة وقد أمرت النيابة بإيداع المبلغ خزينة المحكمة أمانات إلا أن النقيب محمد فتحي عيد عاد وقرر أن المبلغ ليس كما جاء بالمحضر وإنما ٨٤٩٨ ج و ٨٠٠ م . ثم عرض الحكم إلى أقوال الضابط محمد فتحي عيد شاهد الإثبات وتشكك في صحة أقواله إستنادا إلى أنه كان يتعين عليه وقد استصدر إذنا من النيابة بفتيش مسكن المتهم للبحث عن المخدر أن يجري التفتيش بمجرد دخوله المسكن دون تريث حتى تقدم له المتهم المخدر بعد أن وعدها بالمساعدة وأنه ترك إحصاء النقود المضبوطة إلى لجنة من زملائه الضباط دون أن يعينهم حتى يمكن الرجوع إليهم لبيان حقيقة المبلغ وإنه كان يصطحب النقيب شاكر فهمي خليل وقت الضبط والتفتيش بدليل أن الأخير هو الذي عرض محضر ضبط الواقعة على وكيل النيابة المحقق وإغفال ذكر وجود هذا الضابط معه وقت الضبط يشير الشك في إجراءاته وأقواله .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها إلا أنه متى أفصح المحكمة على الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي

إلى ما رتب، عليه ذلك بأن تريت الضابطة حتى قيام المتهممة بتقديم ما لديها من مخدر وهو بداخل مسكنها لا يدعو إلى الشك في تصرفه كما أن عدم دقته في إحصاء النقود المضبوطة لا أثر له في مسئولية المتهممة عن واقعة إحراز المخدر وليس باللازم حتما أن يكون النقيب شاكر فهمي خليل قد حضر إجراءات الضبط والتفتيش لمجرد أنه هو الذي قدم محضر الضبط للنيابة كما أن حضوره هذه الإجراءات على فرض حصوله ليس من شأنه أن يدعو إلى الشك فيها طالما أن المتهممة لم تنسب إليه أنه اشترك في التفتيش ولم توجه طعنا إلى تصرف من تصرفاته . لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وعمود عطية ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٩)

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) ارتباط . عقوبة . ” عقوبة الجرائم المرتبطة ” . عمل . تأمينات
اجتماعية . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون ” .

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد العقوبة
المقررة لأشد الجرائم وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟

العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات المنصوص عليها
في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة
لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها
في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .

لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي
تطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” الحكم في الطعن ” . نقض .
” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .

وجوب التقيد بأسباب الطعن . عدم جواز الخروج على تلك الأسباب والتصدى
لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .

١ — تقضى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والعبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى (هي عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) والمنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي غرامة قدرها مائة قرش تتعدد بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم ، وكانت عقوبة الجريمة الثالثة — وهي عدم تقديم الاستثمارات والبيانات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية — المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون المذكور هي غرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهات ، فإن الجريمة الثالثة تكون هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها والتي لا تتعدد بها العقوبة بقدر عدد العمال ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بعقوبة المخالفة المقررة للجريمة الأولى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء التعدد الذي قضى به في الجريمتين الأولى والثالثة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد انتهت على خلاف حكم القانون إلى قيام ارتباط بين هاتين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما .

٢ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعا إجراميا لا ينقسم ، فإن تخلف أحد العنصرين انتفت الوحدة الإجرامية التي صناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة . ولما كان لا تلازم بين جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية (الجريمة الثانية) وجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (الجريمة الأولى) إذ يمكن تصور وقوع إحداها دون الأخرى ، كما أن القيام بأحد الواجبين لا يجزئ عن القيام بالآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم وجود ارتباط بين الجريمة الثانية وما عداها يكون صحيحا في القانون .

٣ - الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ، ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٩٦٧/١١/٥ بدائرة بندر دمنهور : (أولا) لم يقم بالاشتراك عن عماله المبيئة بالمحضر في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (ثانيا) بصفته صاحب عمل لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية بالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة (ثالثا) لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الاستمارات والبيانات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٤ و ١/١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمتين الأولى والثالثة تتعدد بعدد العمال وتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضده من التهمتين الأولى والثالثة وهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة وقضى عليه فيهما بعقوبة التهمة الأولى (عدم الاشتراك من عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية) في حين أنها عقوبة المخالفة التي تتعدد بعدد

العمال وكان يتعين تطبيق عقوبة التهمة الثالثة (عدم تقديم البيانات والاستمارات للهيئة) وهى عقوبة الجلمة الأشد التى لا تتعدد بتعدد العمال . كما أن الحكم قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الثانية (عدم إمساك دفاتر وسجلات) بالرغم من أنها مرتبطة مع التهمتين الأولى والثالثة مما كان لازمه أن يقضى عن التهم الثلاث جميعها بعقوبة واحدة هى عقوبة الجلمة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجلمية على المطعون ضده بوصف أنه : ١ — لم يقم بالاشتراك عن عماله فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ٢ — لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية ٣ — لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الاستمارات والبيانات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية . وقضى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بمعاقبته من التهمتين الأولى والثالثة بغرامة مائة قرش تتعدد بعدد العمال عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوقوعها لغرض واحد ولما بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة ، كما قضى بمعاقبته بغرامة مائة قرش عن التهمة الثانية . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم تقضى بأنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى وهى عدم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها فى المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هى غرامة قدرها مائة قرش تتعدد بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة فى شأنهم ، وكانت عقوبة الجريمة الثالثة وهى عدم تقديم الاستمارات والبيانات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها فى المادة ١٣٤ من هذا القانون ، هى غرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهات ، وكانت العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية — وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات — فإن الجريمة الثالثة تكون هى صاحبه العقوبة الأشد المنعينة النصاء بها دون غيرها عملا بالمادة ٣٢

من قانون العقوبات والتي لا تتعدد فيها العقوبة بقدر عدد العمال ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة المخالفة المقررة للجريمة الأولى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء التعدد الذى قضى به فى الجريمتين الأولى والثالثة ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد انتهت على خلاف حكم القانون إلى قيام ارتباط بين هاتين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما ذلك بأن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء فى القانون طبقاً للمادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم وهو الأمر المنتهى فى هذه الدعوى .

وحيث إن جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها تنفيذ القانون وهى الجريمة الثانية وجريمة عدم الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية هما تطبيقهما غير متلازمين إذ يمكن تصور وقوع إحداهما دون الأخرى كما أن القيام بأحد الواجبين لا يجزئ عن القيام بالآخر ، ولما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجرامياً لا ينقسم فإن تخلف أحد العنصرين انتفت الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى تلك الفقرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم وجود ارتباط بين الجريمة الثانية وما عداها يكون صحيحاً فى القانون ويكون ما تنعاه النيابة فى هذا الشق من الطعن فى غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطية ، وأفور خلف ، ومحمود عطيفة .

(٣٠)

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ القضائية :

(١ ، ب ، ج) مواد مخدرة . تفتيش . "إذن التفتيش . شروط إصداره" .
بطلان . " بطلان التفتيش " . إثبات . " إثبات بوجه
عام " . حكم . " تسبيبه . تسبيب معيب " . أمور
الضبط القضائي . نيابة عامة .

(١) صحة شروط التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن به ؟

(ب) تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤمن عليها
طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالملوك
تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين
أيا كانت صفاتهم .

(ج) تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .

١ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن
في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط
القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص
معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد
هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل
كشف مبلغ اتصاله بها .

٢ — لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب ، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، ما دام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

٣ — إذن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانبا ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جدية التحريات إستنادا إلى أن الضابط المأذون له بالتفتيش لم يكن على معرفة سابقة بالمطعون ضده ، يكون قد أخطأ في الاستدلال ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند أيضا إلى عدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخدرات وإقامته في جهة أخرى غير مكان ضبطه ، لأن ما أورده في هذا الصدد لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية هذه التحريات ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٦/٣/٢٢ بدائرة مركز سمطا محافظة بنى سويف : حاز جوهرًا مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من التهمة المستندة إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اتخذ من إمساك الضابط عن القيام بالتحريات بنفسه وعدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخدرات وإقامته بجهة العمرانية بالجيزة دليلا على عدم جدية التحريات التي بنى الإذن بالتفتيش عليها ورتب على ذلك بطلانه وما تلاه من إجراءات ، مع أن القانون لا يوجب أن يتولى رجل الضبط القضائي التحريات بنفسه بل له أن يستعين بمعاونيه من رجال السلطة العامة كما أن عدم وجود سجل للمتهم بمكتب المخدرات وإقامته بجهة أخرى غير تلك التي يباشر نشاطه الإجرامي فيها لا تدل على عدم جدية التحريات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الضابط فاروق إبراهيم عيّد علم من تحرياته السرية أن المتهم ... يتجسس في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه وتوجه ومعه قوة من المخبرين إلى ناحية أشطوط حيث تقابل مع مرشد سرى أرشده إلى مكان جلوس المتهم بجوار محل بقالة وهمس إليه أنه الشخص المأذون بتفتيشه فقام بتفتيشه وعثر معه على لفافتين تبين من تقرير المعامل الكيماوية أنهما تحويان مواد مخدرة . ثم عرض الحكم للدفع الذي أبداه الحاضر مع المطعون ضده ببطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات لتأسيسه على تحريات غير جدية في قوله : "ومن حيث إن أقوال الضابط بالنسبة لعدم معرفة المتهم قبل إجراء تفتيشه يعتبر دليلا على أن تحرياته لم تكن كاملة ولا علم له بسلوكه وأنه لم يكن قد قام بمراقبة حالته ونشاطه حتى تكون هذه التحريات موضع الجدية ، وقد تأيد ذلك بانتفاء وجود سجل للمتهم بمكتب المخدرات الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن التحريات عن المتهم لم تكن كافية ومبررة لاستصدار إذن تفتيشه خاصة وأن الثابت ببطاقته أنه يقيم بالعمرانية بالجيزة ويكون إذن النيابة بالتفتيش بالتالي إذ صدر على أساس هذه التحريات غير الجدية يكون قد صدر باطلا وتكون جميع الإجراءات التالية قد شابها البطلان مما يجعل الأدلة منهارة

في مجموعها ويتعين بالتالي براءة المتهم " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش ذلك الشخص أو يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد أقنع شخصا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وأنه وإن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانبا إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جدية التحريات إستنادا إلى أن الضابط المأذون له بالتفتيش لم يكن على معرفة سابقة بالمطعون ضده يكون قد أخطأ في الاستدلال ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند أيضا إلى عدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخدرات وإقامته في جهة أخرى غير مكان ضبطه لأن ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية هذه التحريات مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وأدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/محمود العمراوى ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
ومجد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسبوطى ، ومجد ماهر حسن .

(٣١)

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) نقض . " أسباب الطعن . ميعادها " . " نطاق الطعن " .
محكمة النقض . " سلطتها فى الرجوع عن أحكامها . نطاقها " .
طعن . " نطاق الطعن " . قتل عمد .

(١) حق محكمة النقض فى الرجوع فى قضائها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم
الطاعن أسبابا لطعنه . متى ظهر لها بعد ذلك أن أسباب الطعن قدمت
فى الميعاد .

(ب) عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل فى طعنه بناء على تقريره بالطعن
ومرض النياية العامة . بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه فى الدعوى .

(ج ، د ، هـ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . قرائن . " اعتراف " .
" خبرة " . إكراه . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

(ج) العبرة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى . عدم صحة مطالبته .
بالأخذ بدليل معين . إلا إذا نص القانون .

(د) تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الإثبات . موضوعى . متى أقيم على
أسباب سائغة .

(هـ) حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء .

(و) نیابة عامة . تحقيق . مأمورو الضبط القضائي . إثبات . ” بوجه عام ” . دعوى جنائية .

مباشرة النيابة التحقيق . عدم اختصاصها بمورد مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم .
المادة ۲۴ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر
الدعوى .

(ز) نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل ” .

إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائزة . مثال .

۱ — متى تبين أن التقرير بالطعن وتقرير الأسباب مقدمان في الميعاد القانوني ،
فإن الطعن بالنقض يكون مقبولا شكلا ، ويتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم
قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه ، مادام قد تبين أنه قدم
هذه الأسباب في الميعاد ، ولم تعرض على المحكمة بسبب تقصير يرجع إلى
قلم الكتاب .

۲ — إذا كان قد سبق التعرض لموقف أحد الطاعنين ، وقضت المحكمة
بقبول طعنه شكلا وقبول عرض النيابة للقضية بالنسبة له وبرفض الطعن وإقرار
الحكم المطعون فيه الصادر بإعدامه ، فإنه لا محل للتعرض لموقف هذا الطاعن
عند نظر الطعن المرفوع من الطاعن الآخر .

۳ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة
المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل
معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية
بينة أو قرينة يراها إليها ، دليلا لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين
ينص عليه .

۴ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك
محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها وقوتها في الإثبات ، فلها تقدير

عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه ، بغیر عقوب ، ما دامت
تعيبه حل أسباب سائفة .

٥ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء
المقدمة إليها .

٦ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها ، لا يفتضى قعود مأموري
الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض
الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وكل ما في الأمر ، أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر
الدعوى تحقق النيابة مآثرى وجوب تحقيقه منها .

٧ — إذا كان ما ضمنه الطاعن في دفاعه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا
حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ، ومصادرة لها في عقيدتها ، فإنه لا يجوز له إثارة
ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٢ فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم
الضواحي محافظة الاسماعيلية : قتل عمدا ملك عطا الله عبد الملاك مع سبق
الإصرار بأن يتا النية على قتله واصططحياه معهما في سيارة قيادة الأول وأثناء
سير السيارة جذبا من حول رقبته شالا قاصدين من ذلك خنقه فأحدثا به الاصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترمت هذه الجناية
بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا معا مبلغ النقود
المبينة القدر بالمحضر والملوك للمجنى عليه حالة كون أحدهما يحمل سلاحا "سكينا"
الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات . وطلبت إلى مستشار الإحالة
إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ من قانون
العقوبات فقرر بذلك ، وادعى بحق مدنى ١ — عطا الله عبد الملاك حنا عن نفسه
وبصفته وليا طبيعيا على أولاد المجنى عليه القصر عواطف وعاطف وعزت

٢ — سنيورة جرجس حنا والددة المحبى عليه ٣ — سيدة رزق الله عبد الملك "زوجته" وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين متضامين مع كيل غالى بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٤ سمعت محكمة جنائيات الاسماعيلية الدعوى وقررت النطق بالحكم فيها لجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مع إحالة أوراق القضية إلى مفتى الديار المصرية بالنسبة إلى المتهمين . ثم قضت بتلك الجلسة حضوريا وبإجماع الآراء عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالإعدام وبإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أسبوط الابتدائية . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى بقبول الطعن المقدم من الطاعنين شكلا وقبول عرض النيابة العامة للقضية وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى كل من الطاعنين وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات الاسماعيلية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من دائرة أخرى — قضت حضوريا وبإجماع الآراء بمعاينة كل من المتهمين بالإعدام وبإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أسبوط الابتدائية . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية فى يوم صدوره وقضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الثانى شكلا وبقبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلا وقبول عرض النيابة للقضية وفى الموضوع برفض الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه الصادر بأعدام إستنادا إلى أن الطاعن الثانى قرر بالنقض ولم يقدم أسبابا . ثم تبين أنه قدم مذكرة بأسباب طعنه ولم ترفق بملف الطعن ولم تعرض على المحكمة . فقررت المحكمة إعادة القضية لنظرها من جديد ... الخ .

المحكمة

حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن حكمت بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الثاني بجلية ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بناء على عدم تقديم أسباب له في الميعاد القانوني ، إلا أنه تبين بعد ذلك أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد ولم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول الطعن شكلا وذلك بسبب تقصير وقع من قلم الكتاب ، وإذ تبين أن التقرير بالطعن والتقرير بالأسباب مقدمان في الميعاد القانوني فيكون الطعن مقبولا شكلا ، ويتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبوله شكلا بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ولا محل للتعرض لموقف الطاعن الأول إذ سبق الحكم بقبول طعنه شكلا وقبول عرض النيابة للقضية بالنسبة له وبرفض الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه الصادر بإعدامه .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض بمذكرة برأيها في الحكم بالنسبة للطاعن الثاني عملا بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وطلبت فيها إقراره فيما قضى به من إعدام المحكوم عليه الثاني وإن كانت قد جاوزت في هذا العرض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية أخرى قد شابه قصور في التسيب وبطلان وفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة روت الواقعة إلى أن الحادث وقع في التاسع عشر من فبراير سنة ١٩٦٤ في الوقت المقول بمصاحبة الطاعن الثاني وزميله للمجنى عليه في حين أن اللجنة اكتشفت في الثالث والعشرين من ذات الشهر ولم ينبعث منها رائحة التعفن التي تظهر وفق الأصول المقررة فنيا عقب الوفاة بإثنتي عشرة ساعة مما يفيد أنها حصلت في ميعاد آخر يغير ذلك الذي رده الحكم إليه ولا ينال من ذلك ما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من حصول الحادث في التاريخ الوارد بالحكم لإعتاده فيه على مذكرة النيابة الشارحة لحصول الحادث بدليل أنه

لم يستظهر إصابات المجنى عليه إذ لم يرد به شيء عن انخساف عظم الجبهة ولم يشر إلى وجود دماء أسفل الأنف وذكر أن طعنات البطن غير حيوية لإعتقادا على ما جاء بمذكرة النيابة كما حول الحكم على تفسير الاستكتاب من أن جميل عطا الله هو محرر الكتاب المرسل بإيحاء من الطاعن الثاني وزميله لوالد المجنى عليه بنحرا إياه بأن المجنى عليه حبيس فدية رغم أن الخبير الفني خلص إلى رأيه اعتمادا على ما أحيط به علما من سبق اعترف جميل بهذه الواقعة مما يذهب بصلاحيته كدليل من أدلة الثبوت ، هذا إلى أن الحكم لم يعن بالرد على دفاعه من أن إعترافه وزميله كان وليد إكراه وقع عليهما من رجال الشرطة ، كما حول الحكم المطعون فيه على تحقيقات رجال الشرطة على الرغم من بطلانها لخصولها بعد أن تولت النيابة تحقيق الدعوى هذا إلى أن إقرارات الطاعن وزميله مرجعها فرار كل منهما من المساءلة فضلا عن أن واقعات الدعوى تشير إلى مقارفتها من آخرين غير الطاعن وزميله إذ ثبت من المعاينة محاولة نقل الجثة من مكانها إلى مكان آخر وثبت أيضا مواصلة الطاعن وزميله لسيرهما محملين بحمولة محددة بما يباعد بينها وبين شبهة ارتكاب حادث القتل فضلا عما أبلغ به السجين محمد بدوي بداءة من ارتكاب آخرين للحادث بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن وزميله بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة تؤدي إلى مارتب عليهما . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في طعنه مردودا بأن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة . ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن وزميله إلى صدوره عنهما

باختیارها فإنه لا يجوز مجادلة الطاعن في ذلك . لما كان ذلك ، فإن ماضنه الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أدائها بمقتضى المادة ۲۴ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ماترى وجوب تحقيقه منها ، وهذا هو الذي قامت النيابة بإجرائه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة إليها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي المقدم في الدعوى من أن سبب الوفاة هو اسفكسيا الخنق بواسطة الضغط على العنق بالتفحيحة المضبوطة وأن الجرح الموصوف بمقدم يسار جسم المجنى عليه هو جرح قطعي حاد نافذ لتجويف الصدر والبطن ويحدث باستعمال آلة حادة كسكين أو مطواه ولم يشاهد مقابلة أي تجمعات مما يدل على أنه أجرى في اللحظة بعد الوفاة وهو على غرار الشقوق التي يحدثها الجناة عادة بالحنة المزعم دفنها على أعماق قليلة تحت سطح الأرض لمنع انتفاخ الجثث وظهورها بسرعة على سطح الأرض وأن الوفاة حدثت في تاريخ الحادث ، كما وأنها قد اطمأنت أيضا إلى ماورد في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الكاتب لعبارات خطاب التهديد ومظروفه المرسلين إلى والد المجنى عليه هو جميل عطا الله سدره . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد بنت حكمها بعد اقتناعها على صواب رأى الخبيرين سالفى الذكر ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس ، أما سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه ، فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به

بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها المحكوم عليه بالإعدام وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، كما أن إجراءات المحاكمة تمت وفقا للقانون ، وجاء الحكم سليما من صيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمرانى ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٣٢)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره . بياناته " . دفع . " الدفع
 ببطلان إذن التفتيش " . مواد مخدرة .

عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة .

استعمال الاذن عبارة . " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه ، لا عيب .

(ب) حكم . " تسببه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " .

خطا الحكم في الاسناد لا يمس مادام لا يؤثر في منطقه .

(ج) تلبس . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير توافر حالة التلبس " .
 حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي .

(د) دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . حكم . " تسببه . تسبب غير
 معيب " .

الدفع بتلقيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية . عدم لزوم الرد عليه استقلالا .
 كفاية الرد الضمني .

١ - لا يشترط القانون عبارات خاصة بصاغ بها إذن التفتيش ، وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه - ومن ثم لا يؤثر في سلامة الإذن أن يستعمل كلمة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته . ومن ثم نخطأ الحكم في نقل عبارة إذن التفتيش - على فرض صحته - لا يؤثر في سلامته .

٣ - إن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائغة .

٤ - من المقرر أن الدفع بتفريق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على الحكم أن يرد عليها استقلالا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز الحازنكة محافظة القليوبية : حازت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمواد الواردة بتهمة الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات بنها قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول الأول المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتغريمها نخبمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة إحرار مخدر قد خالف القانون وشابه خطأ في الإسناد وقصور في التسييب ، ذلك بأنه أطرح الدفع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر بتفتيش زوجها لصدوره عن جريمة مستقبلية إذ جاءت صياغة عباوته " بحثا عما يحوز من مخدر " ونقل الحكم صيغة هذا الإذن على غير مؤداها بأنها لضبط المواد المخدرة لا بحثا عنها كما لم يرد الحكم على دفاع الطاعنة بانعدام حالة التلبس وبتلفيق التهمة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفع الطاعنة ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش زوجها بقوله " وترى المحكمة أن إذن النيابة الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ قد صدر لأى من مأمورى الضبطية القضائية لضبط من يدعى أحمد عبد الوهاب زوج المتهم الحالية — الطاعنة — وتفتيش شخصه ومنزله لضبط ما يحوزه أو يحوز من مواد مخدرة لما دلت عليه التحريات السرية من أنه يتجرفى المواد المخدرة ويحتفظ بها معه شخصيا وفي مسكنه ، وأن الإذن بهذه الحالة قد انصب على جريمة واقعة بالفعل وهى إحرار المأذون بتفتيشه أحمد عبد الوهاب للمواد المخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ولم يقصد به البحث عن جريمة مستقبلية " وهذا الذى أورده الحكم كاف وسائغ فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش ، ذلك بأن القانون لا يشترط عبارات خاصة بصاغتها الإذن ، وإنما يكفى لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم لا يؤثر فى سلامة الإذن أن يستعمل كلمة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة بشأن خطأ الحكم فى نقل عبارة إذن التفتيش على فرض صحته لا يؤثر فى سلامة الحكم ، إذ من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقته ، أما ما أثارته الطاعنة بشأن إنعدام حالة التلبس فإنه يبين

من الحكم المطعون فيه أنه رد على هذا الدفع بقوله " وحيث إنه عن واقعة التخلي فقد قرر الضابط وأيده في ذلك الشرطي السرى المرافق له أن المتهمه بمجرد أن شاهدتهما داخلين عليها المنزل تخلت عن المخدر الذي كان بيدها وألقت به على الأرض وانقطعت صلتها به فالتقطه الضابط ووجده من جوهر الحشيش فقامت بذلك حالة التلبس التي تعطيه الحق في القبض والتفتيش " وهذا الذي أورده الحكم كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ذلك أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على الحكم أن يرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية للمادة المستشارين : محمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٣٣)

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ القضائية

دعوى جنائية . ” نظرها والحكم فيها “ . إجراءات المحاكمة . إستئناف “
” نظره والحكم فيه “ . دفع . ” الدفع بعدم قبول الدعوى “ . حكم .
” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . نقض . ” ما يجوز الطعن فيه
من الأحكام “ .

علم جواز الطعن بالنقض استقلا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى
لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يته الخصومة .
إلغاء حكم أول درجة القاضى بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكور لنظرها
موضوعا . المادة ٤١٩/٢ إجراءات .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف
من عدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذى أجرته النيابة
وبرفض هذا الدفع ، فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلا ، لأنه حكم مقصور
على مسألة فرعية ولم يته الخصومة في الدعوى ، عملا بالمادة ٣١ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ،
ولا محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة ، بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، باعتبار أنها قد استنفدت ولايتها ، ذلك
أن الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت
على أنه إذا حكمت المحكمة الإستئنافية برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى الذى

قبلته محكمة الدرجة الأولى ، وجب عليها أن تعيد القضية لها للحكم في موضوعها ، مما لا يتسنى لها معه أن تحكم بعدم جواز نظرها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة (الطاعن) وآخرين بأنهم في خلال سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : (أولا) المتهم الأول (١) تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٧٢٩٤٧١ و ٧٢٩٤٧٢ و ٧٢٩٤٧٩ إلى الشركة الأهلية لتجارة الأخشاب . (٢) تنازل عن تراخيص الاستيراد رقمي ٦٣٦٦٦١ و ٦٣٦٦٦٢ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب . (ثانيا) المتهم الثاني (١) تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٧٣٦٥٥٣ و ٧٣٦٧٠ و ٧٣٦٧٠٣ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب (٢) تنازل عن ترخيص الاستيراد رقمي ٧٢٩١١٦ و ٧٢٩١١٧ . (ثالثا) المتهم الثالث : تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٧٢٩٢١٨ و ٧٢٩٣١٨ و ٨٣٦٦٤٨٥ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب (رابعا) المتهم الرابع : تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٣٢٩٣٠١ و ٧٢٩٣٠٢ و ٣٢٩٤١٩ و ٧٣٦٣٠٤ إلى شركة الإسكندرية (خامسا) المتهم الخامس : تنازل عن ترخيص الاستيراد رقمي ٧٢٩٤٥٢ و ٧٢٩٤٥٣ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب . (سادسا) المتهم السادس : تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٧٣٦٦٢ و ٧٢٩٢٢١ و ٧٢٩٢٢٢ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب . (سابعا) المتهم السابع : تنازل عن تراخيص الاستيراد رقمي ٧٢٩١١٠ و ٧٢٩١١١ إلى شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب . (ثامنا) المتهم الثامن : تنازل عن تراخيص الاستيراد أرقام ٧٢٩٤٥١ و ٧٤٩٣٨٤ و ٧٢٩٣٨٥ . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٧ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الشئون المالية الجزئية قضت في الدعوى بعدم قبولها . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت في الإستئناف حضوريا بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها إستنادا إلى أن الأمر يقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها - بعد تحقيق النيابة قد صدر من المحامي العام الأول لا النائب العام كما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف ، وذلك للأدلة والقرائن التي ساقها ، ورتب الحكم على ذلك صحة القرار الصادر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ ما دام أنه قد صدر في مدة الثلاثة أشهر التالية له طبقا للمادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإنتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المقدمة من المتهم وإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها عملا بالفقرة الثانية من المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا برفض الدفع المقدم بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذي أجرته النيابة ، فإنه لا يجوز الطعن فيه إستقلا ، لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية ولم ينفذ الخصومة في الدعوى عملا بنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولا محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها باعتبار أنها قد استنفدت ولايتها ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه إذا حكمت المحكمة الإستئنافية برفض الدفع الفرعي بنظر الدعوى الذي قبلته محكمة الدرجة الأولى وجب عليها أن تعيد القضية لها للحكم في موضوعها مما لا يتسنى لها معه أن تحكم بعدم جواز نظرها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وأنور أحمد خلف ، وعمود كامل مطيعة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٣٤)

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها . تلاوة تقرير التلخيص " .
تقرير التلخيص . إجراءات المحاكمة .

وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء
المحكمة . لا عيب . ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(ب) تزوير . " الاشتراك في التزوير " . اشتراك . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

الاشتراك في التزوير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة
يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبب غير معيب .

(ج) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إثارة الجدل الموضوعي في لحظة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط
معتقداتها . غير جائز .

١ - متى كان يبين من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قام بتلاوته
أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى - فلا يعيب الحكم ما يشير إليه
الطاعن من وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا التقرير من أعضاء
المحكمة ، ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

٢ — الاشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

٣ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز بيا :
١ — اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٦ بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بطريق الاتفاق والمساعدة بأن جعله يحضر بيانات هذا العقد وينسبه زوراً إلى غير محوره أنور كامل أمين فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٢ — استعمل المحرر العرفى سالف الذكر مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة بيا الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . ومحكمة بنى سوييف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اشتراكه في تزوير محرر عرفى واستعماله ، قد شابه بطلان في الإجراءات وتناقض في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن عضو اليسار

في الهيئة التي نظرت الدعوى هو الذي قام بتلاوته . ثم أن الحكم بلد أن أورد في مذكراته أن شقيق المجنى عليه هو الذي حرر بيانات العقد الملاحى بتزويره إذ به يقضى إلى أن الطاعن قد اشترك مع مجهول في تزويره بما يهتم أسباب الحكم بالتناقض واستدل الحكم على ثبوت الجريمة في حق الطاعن بأنه صاحب المصلحة في التزوير وهو استدلال خاطيء . هذا إلى ما ثبت من التحقيقات من أن الطاعن لم يوقع على العقد ولم يحرر بياناته بخطه ، وأنه الواضع اليد على العين المؤجرة كما أن شكوى المجنى عليه نفسه لم تتضمن إتهاما له بالتزوير .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى فلا يعيب الحكم ما يشير إليه الطاعن من وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا التقرير من أعضاء المحكمة ، ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه أسند إلى شقيق المجنى عليه واقعة تخريره بيانات العقد المدعى بتزويره ، فإن دعوى التناقض المقول بها تكون غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بقوله " وحيث إن المتهم هو الذي قدم عقد الإيجار واستعمله وهو ضرور فهو صاحب المصلحة في تزوير هذا العقد الأمر الذي ينهض دليلا على اشتراكه في واقعة التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة والتحريض ولما يؤيد ذلك أنه قرآن مكرم كامل أمين حرر بيانات العقد ووقع عليه شقيقه أنور أمامه ، وشين من التقرير الطبي الشرعى أن أيهما لم يكتب أو يوقع على العقد ، وكان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون اعتقادها مانعا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم وهو ما لم يخطيء بالحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير به الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه . موضوفا .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
فهر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٣٥)

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

تفتيش . "تفتيش السجين" . سجون . نقض . "حالات الطعن بالنقض" .
"الخطأ في تطبيق القانون" . "الحكم في الطعن" .

لضباط السجن وحراسه تفتيش السجين في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق
هذا الحق ؟

إبطال الحكم تفتيش السجين الذي تم بمعرفة حراس السجن تأسيساً على أنه لم يتم بمعرفة أحد
رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ في تطبيق القانون .

حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، وجوب أن يكون مع النقص
الإحالة .

تنص المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون على أنه : "لضباط
السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته
وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوز به ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له
نظم وتعليمات السجون حيازتها أو إحرازها" . ولما كان الثابت أن المطعون
ضده كان مودعاً بالسجن ، فإن تفتيشه بواسطة بعض حراسه يتفق وذلك الحق
المحول لرجل الحفظ بالسجن ، ويكون بذلك صحيحاً ترتب عليه نتائج ، ويكون
الحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطال هذا التفتيش — تأسيساً على أنه لم يتم بمعرفة
أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه — قد أخطأ فى تطبيق القانون
بما يعيبه ويستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر
موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/٦/١٩٦٧ بدائرة قسم المعادي محافظة القاهرة : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق للقانون ذلك بأنه استند في قضائه ببراءة المطعون ضده إلى بطلان تفتيشه الذي أسفر عن ضبط المخدر لأنه تم بواسطة بعض حراس السجن ولم يتم بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي الأمر الذي يخالف صحيح القانون بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بما مفاده أن النقيب صيام عبد الحليم صيام بسجن طره كلف قوة حراس السجن في يوم الحادث بعمل تفتيش مفاجيء ويينا كان واقفا بالطرفه خارج الغرفة رقم ٢ التي يوجد بها المطعون ضده مسجوننا حضر إليه كل من حارس السجن : أحمد محمد أحمد وعلى قرنى خلف وقدماله قطعة المخدر المضبوطة وقرروا أنهما عثرا عليها بين أصابع المطعون ضده لدى تفتيشه . ثم عرض الحكم للدفع الذي أبداه الحاضر مع المطعون ضده بطلان التفتيش لأنه أجرى بعيدا عن إشراف الضابط فقبله في قوله : "وحيث إن هذا الدفع صحيح إذ أن تفتيش المتهم لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية وبعبدا عن إشراف الضابط ، وقد أنكر المتهم صلته

بالمخدر المضبوط ، ومن ثم ينعدم أى دليل قبله ويتعين بالتالى تبرئته ..“ .
ولما كان المطعون ضده موجودا بالسجن تجرى عليه أحكام لوائحه ونظمه ،
وكانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجنون تنص على أنه :
“لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه
وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحزره من ممنوعات أو مواد أو أشياء
لا تجيز له نظم وتعليمات السجنون حيازتها أو إحرازها“ . لما كان ذلك ، فإن
التفتيش الحاصل فى واقعة الدعوى كما هى مثبتة بالحكم يتفق وهذا الحق المخول
لرجل الحفظ بالسجن ويكون بذلك صحيحا تترتب عليه نتائجها ويكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى بطلان هذا التفتيش قد أخطأ تطبيق القانون بما يعيبه
ويستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع
الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطيه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٣٦)

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٩ القضائية

دعوى جنائية . " رفعها " . نيابة عامة . " القيود التي ترد على حقها في رفع
الدعوى الجنائية " . تقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق
القانون . " . موظفون عموميون .

السائق بشركة النيل العامة لأوتوبس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا دائما في مجال تطبيق الفقرة
الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم
هذا النظر خطأ في تطبيق القانون .

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى
بتأميم بعض شركات النقل التي أدمجت تحت اسم شركة النيل العامة لأوتوبس
شرق الدلتا وتتبع الآن المؤسسة العامة للنقل البرى وأيلولة ملكيتها إلى الدولة
إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكائها للقانونى وعلى استمرارها
في مزاولة نشاطها وقد أفصح الشارع في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى
عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين
بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التي
تتبع المؤسسات العامة للصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١
من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات
واعتبار هذا النظام جزءا ممتعا لعقد العمل ، وقد نادى المشرع إلى تأكيد هذا

الحكم بإياديه إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للتؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي
حلت محل تلك اللائحة السابقة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات
في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أوود نصا كالشأن في جرائم الرشوة
واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم
بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني
بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١
من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين
في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة
أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء
العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء
فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية
فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون
ضده في علاقته بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا التي يعمل بها لا يكون
قد اكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة
الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون الحكم المطعون فيه
إذ انتهى إلى اعتباره موظفا عاما ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليه
والإستجابة للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة قد أخطأ
في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم
المطرية : (أولا) تسبب خطأ في إصابة إبراهيم محمود الشيخ وكان ذلك ناشئا
عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض
حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم عربة نقل ونتاج عن ذلك إصابة المجنى عليه
الذي يعمل بالسيارة قيادته فحدثت الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي . (ثانيا) تسبب

بخطئه سالف الذكر في إصابة سالم اسماعيل سالم. (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح المطرية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث بلا مصاريف جنائية ، عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن المطعون ضده موظف عام مما كان يتعين معه طبقا للمادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى عليه من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة لامن أحد وكلاء النائب العام ، في حين أنه لا يعد في صحيح القانون موظفا عاما بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده يعمل سائقا في شركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا وأن جريمة الإصابة الخطأ المسندة إليه قد وقعت أثناء تأدية عمله وقد عرض الحكم المطعون فيه للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني وقبله بقوله : ” وحيث إن الحاضر مع المتهم مثل بجلسة ١٩٦٨/٣/١٩ ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني استنادا إلى أن المتهم موظف عمومي تتوافر الشروط الواجبة لإعمال المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وحيث إن المادة المذكورة قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى

الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريرة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ولما كان ذلك مقرا ، وكان المتهم من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة سالفة الذكر والذين لا يجوز رفع الدعوى الجنائية قبلهم إلا بإذن من أحد الأشخاص الذين عدتهم تلك المادة . لما كان ذلك ، وكان الذي رفع هذه الدعوى هو السيد وكيل نيابة المطرية دون الحصول على إذن من السيد رئيس النيابة ، ومن تم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وأن قضى بتأميم بعض شركات النقل التي أدمجت تحت اسم شركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا وتتبع الآن المؤسسة العامة للنقل البري — وهي التي يعمل بها المطعون ضده — وأيلولة ملكيتها إلى الدولة إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها . وكان الشارع قد أفصح في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل تلك اللائحة السابقة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العامين في موطن ما أورد نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة

كانت بفعل هؤلاء للمعاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المميز
 فحسب دون سواء ، فلا يجوز به إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون
 الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان
 ما تقدم ، فإن المطعون ضده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف
 العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣
 من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتباره
 موظفا عاما ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليه والاستجابة للدفع بعدم
 قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين
 لذلك نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه
 يتمين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيه ، والفكتور أحمد
عبد إبراهيم .

(٣٧)

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٩ القضائية :

نقض . " تقرير الطعن . ميعاده " . " أسباب الطعن . ميعاد إيداعها " .
معارضة . " نظرها والحكم فيها " .

بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الصادر ضدتهم مقيد الحرية .
من يوم علمه الرسمي بالحكم .

اعتبار التقرير بالطعن مبدأ للعلم الرسمي . وجوب إيداع أسباب الطعن خلال أربعين يوما
من هذا العلم .

إذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الحكم المطعون فيه الصادر باعتبار
المعارضة كان لم تكن بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ ثم قدم تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ
١٩٦٩/١٠/١٤ ، وبني طعنه على أنه كان مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه
الحكم ، فلهذا يكون قد علم بالحكم رسمياً منذ تاريخ تقرير الطعن فيه ، وكان
يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بني عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من علمه
رسمياً بالحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقوم بإيداع أسباب الطعن
إلا في ١٩٦٩/١٠/١٤ أي بعد الميعاد المحدد قانوناً للقيام بذلك الإجراء ، فلأن
الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جنح جبهة الجزئية متهما إياه بأنه في يوم ١٩٦٧/٥/٨ : بدد الأشياء المبينة بالمحضر والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها حالة كونه حارسا لها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه . وطلب معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات مع إلزامه بدفع مبلغ وقدره ١٥ ج على سبيل التعويض ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ ج لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ١٠ ج تعويض مع المصاريف و ١٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٩ وقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ ثم قدم تقريرا بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٤ وبني طعنه على أنه كان مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه الحكم . ولما كان الطاعن قد قرر بالطعن في ١٩٦٩/٦/٣ فإنه يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ ، وكان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف أربعين يوما من علمه رسميا بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يقم بإيداع أسباب الطعن إلا في ١٩٦٩/١٠/١٤ أي بعد الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعي ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٨)

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) قتل عمد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . سبق إصرار . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . " التضامن فيها " . عقوبة . " العقوبة المبررة " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب . الطعن ما لا يقبل منها " .

(١) تحقق سبق الإصرار بأعداد وميلة الجريمة ورسم خطة تنفيذه بعيدا عن سورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة نصد بها شخص معين أو غير معين صادفه . ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير ذلك الذي قصده .

(ب) تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعي .

(ج) اتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . عرف محدث الاصابات القاتلة منهم أم لم يعرف . متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟

(د) عدم جدوى التي يتخلف سبق الإصرار . متى كانت العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجرد من أحد ظرف مشدد .

(هـ) أسباب الإباحة . دفاع شرعى . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . قتل عمد .

انتفاء . موجب الدفاع الشرعى . بتوافر التمييز للجريمة .
الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء .

(و) قتل عمد . قصد جنائى . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
كفاية استخلاص الحكم قصد القتل . بما يحمل قضاءه .

(ز) إثبات . " شهادة " . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

كفاية عدم وجود تناقض بين الدليلين القولى والفقنى . يستعصى على التوفيق بينهما .

(ح) إثبات . " شهادة " . إكراه . دفع . " الدفع بإكراه الشاهد " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
شرط إطراح الدفع بإكراه الشاهد فى عبارة محملة ؟

(ط) إثبات . " بوجه هام " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

عدم قبول دعوى الخطأ فى الاسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صداه فى الأوراق
أساس ذلك ؟

١ - من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق
الاصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق
بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن سؤرة الانفعال ، مما يقتضى
الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت
بالإضطراب ، وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال
الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ، صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك
ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى

الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معين أو غير معين صادفه ، حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده ، وهو ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال ، وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل التي تلابس الفعل المسمى المكون للجريمة .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض ، على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لإستخلاصه وجه مقبول . وإذا كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم يسوغ به في مجموعه ما استنبطه من توافره ، فإن قوله في بيانه بأن غرض المتهمين كان الاعتداء ، يراد به الاعتداء المنصوص الموصوف بالقتل حسبما يبين من مدونات الحكم المتكاملة ، لأن أداة التعريف تفيد التخصيص ولا يصح اقتطاع عبارته تلك من سياقها لصرفها عن معناها الذي قصده ، كما أن عبارة الحكم بتدخل بعض أقارب الطرفين لتهديئة الموقف ، إنما تنصرف إلى نازمة ومحاولة إصلاح ذات بينهما ، ولا شأن لها بنفوس المتهمين التي كانت مهياة من قبل للاعتداء بعدته وأهواته ، وسعوا إليه بكرة الصباح ، سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل ، أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه .

٣ — إذا كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل ، من معيتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل للعمد المقترن بجناية قتل أخرى ، ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف .

٤ — متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ، تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد ، فلا مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من تخاف سبق الإصرار .

٥ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة ، سواء بتوفر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها ، أو التحيل لإرتكابها ، انتهى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الإسلاس، وإعمال الخطة فى إنفاذه، لهذا ، ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الإعتداء ، وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، فلا محل لما أناره الطاعنون بهذا الصدد .

٦ - إذا كان الحكم قد استفاد نية القتل من استعمال آلات قاتلة ، واستهداف المتهمين مقاتل المجنى عليهما وتمسدد الضربات المزهقة للحياة ، فإن ذلك يكفى لإقامة قضائه .

٧ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تقع رواية الشهود مطابقة للدليل الفنى مطابقة تامة ، بل يكفى أن لا يكون بينهما تناقض يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٨ - متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أ طرح شهادة من عدل من الشهود ، وأخذ بأقوال الشاهدين اللذين ثبتا على شهادتهما وصرح بأنه لم يستبن وقوع أى تأثير عليهما ، مما تنتفى به دعوى الإكراه ، وكان الثابت أيضا من المفردات أن الشاهدين المذكورين سثلا فى أكثر من معرض فى تحقيق النيابة وفى غير رقبة من رجال الشرطة بعيدا عن مظنة التأثير والإكراه ، ولم يزعم أى منهما فى أى مرحلة من مراحل القضية ، وقوع أى تأثير عليه من أى نوع ، فإن دعوى الإكراه تكون ظاهرة البطلان لا يساندها الواقع حسبما تشهد به الأوراق ، فلم يكن بالحكم حاجة فى إطراحها إلى أكثر مما ذكره فى عبارته المجملية .

٩ - إذا كان لما حصله الحكم صداه فى الأوراق ، ولا يعدو الطعن ، بدعوى الخطأ فى الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ، ناديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ، فإن دعوى الخطأ فى الاسناد لا تكون مقبولة لدى محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية . قتلوا أحمد متولى أحمد عمدا ومع سبق الإصرار بأن يتنوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك عصيا وآلات حادة من شأنها إحداث الوفاة وتعقبوه في طريقه إلى زراعته وانهالوا عليه ضربا قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا فتحى أحمد متولى عمدا مع سبق الإصرار بأن يتنوا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات صلبة حادة وعصيا وانتظروه في مكان ذهابه إلى الحقل وما أن رأوه حتى انهالوا عليه طعنا وضربا قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الإحالة المقرر بذلك . وادعت مدنيا نفيسة إبراهيم العدل وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والرابع والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني والرابع بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ومصادرة المضبوطات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى نفيسة إبراهيم العدل قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) براءة المتهم الثالث مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبب والخطأ في القانون وكذلك الخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه خلاص إلى القول بتوافر سبق الإصرار بناء على مجرد

الضغينة وهي لا تنتج ، وجعله منصبا على الاعتداء دون القتل مما لا يحققه بالنسبة إلى هذه الجريمة لمغايرتها لمطلق الاعتداء في صورته التي ورد عليها ، لأن سبق الإصرار وصف الإرادة في تعلقيها بفعل معين ، كما نفى ما لازمه من الهدوء إذ جرت أسبابه على أن بعض قوى القربى تدخلوا بين الفريقين بقصد تهدئة الموقف ، واختلت صورة الواقعة في ذهن المحكمة إذ أنها في حقيقتها شجار تعددت أطرافه وامتد الاعتداء إلى غير المشاركين فيه ، بدلالة شواهد الحال التي عدها الدفاع ومنها بلاغ الحادث نفسه ، وقد تصورت أن الحادث وقع في الصباح من يومه لمنع مواشى المجنى عليهما من السروح إلى الحقل ، وللاعتداء عليهما مع أنه وقع بعد الظهر ، وتوهمت أن أحداثه تزامنت في حين أنه تخللتها فسحة من الوقت انحلت أثناءها عقدة سبق الإصرار إن كان قد وجد ، وأسست على ذلك نفى حالة الدفاع الشرعى وهي لا تندفع إذا أودن المصير بالعدوان ، ولم يجمع شاهدا الرؤية على وقوع الاعتداء بقضيب من الحديد كما أثبت الحكم ، وهي واقعة جوهرية في إثبات نية القتل ، كما مسخ شهادة كل منهما بما يحيلها عن معناها ولم يرفع ما شابها من تعارض ولم يتغفن إلى مخالفتها للدليل القنى ، ولا يدرى المطلع على الحكم حاصل ما وقع من كل من الطاعنين الأول والثانى . هذا إلى أنه طوى الإصابات القطعية فى المجنى عليه الأول ، والإصابات الرضوية فى الثانى عند تصويره لكيفية إصابة كل منهما ، فضلا عن أن الدفاع عن الطاعنين دفع بإكراه شهود الإثبات بحملة على ما أدلوا به إلا أن الحكم بدلا من مواجهة هذا الدفع الجدى بالتحقق من صحته فى مجموعه ، استبعد شهادة ثلاثة منهم واستند إلى شهادة اثنين فى حين أن الدفع بالإكراه والتجريح يشملها بناء على ذات الأسانيد ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه فى مساء يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة بتدر دكرنس ضرب — الطاعن الثانى — المدعوة " وجيدة أحمد نجيمر " الشهيرة بزكية قريبة المجنى عليهما ، وفى مساء اليوم التالى توجه المجنى عليه الأول وعمه " سعد أحمد متولى " وسعد أحمد نجيمر شقيق وجيدة إلى مقهى " على على العيوطى " حيث كان يجلس الطاعنان الأول والثانى وضربوهما وحطموا أبواب المقهى ، فاعتزم هذان الثأر وانضم إليهما الطاعن الثالث فيما اعتزمه

ودبراه ، وذهب ثلاثتهم مستعينين بالعصى والسكاكين إلى جسر كرفس الذي يصل بين مساكنها ومزارعها في الصباح من يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ لمع مواشي المجنى عليهما من المروع والاعتداء عليهما وأتى المجنى عليهما إلى هذا المكان أيضا وواجه كل من الفريقين الآخر وظلا على هذه الحال حتى حضر من يدعى عبد العظيم إبراهيم العدل مع نسيب المجنى عليه الأول ، وخال المجنى عليه الثاني . وكذلك أحمد السيد بسيوني الشهير " براشد عجور الكبير " . وهو نسيب المتهمين الشهير براشد عجور الصغير الذي حضر أيضا إلى مكان الحادث وضرب أولهما بعصا على يده اليمنى ، وطمعن المجنى عليه الأول ثانيهما بسكين في وجهه عندما حاول انتزاعها منه وعندئذ هاجمه الطاعنون وإنهالوا عليه بالعصى وقضيب الحديد والسكاكين حتى سقط ثم استداروا إلى إخيه - المجنى عليه الثاني واعتدوا عليه بمثله فأحدثوا بها الإصابات التي أودت بحياتهما . وقد دلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم ومنها شهادة الشهود على تأمر المتهمين ورؤيتهم يقارفون الاعتداء في إبانة كل في الجزء الذي يتعلق به من شهادته ، وإصابة المتهمين في الحادث فضلا عن الأوراق المثبتة لقيام الباعث في نفس المتهمين على الاعتداء من قبل ، والتقارير الطبية الشرعية . وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به جناية القتل العمد مع سبق الإصرار والاقتران سواء من حيث الواقع أو القانون ، ذلك أنه من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن صورة الأفعال مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب ، وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره . وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ، صح انتراض قيامه . وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها لمختصا معين أو غير معين متادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل التي تلازم الفعل المصادي المحكوم بالجريمة ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار

من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستخلاصه وجه مقبول ، وما أثبتته الحكم يسوغ به في مجموعة ما استنبطه من توافره . أما قوله في بيانه بأن غرض المتهمين كان الاعتداء فإن مراده الاعتداء المخصوص الموصوف بالقتل حسبما يبين من مدوناته المتكاملة لأن أداة التعريف تفيد التخصيص ولا يصح اقتطاع عبارته تلك من سياقها لصرفها عن معناها الذى قصده . كما أن عبارة الحكم بتدخل بعض أقارب الطرفين لتهدة الموقف إنما تنصرف إلى تأزمه ومحاولة إصلاح ذات بينهما ، ولا شأن لها بنفوس المتهمين التى كانت مهياة من قبل للاعتداء بعدته وأدواته وسعوا إليه بكرة الصباح سواء تشابكت الحوادث في رباط زمنى متصل ، أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه . هذا فضلا عن أن ما أثبتته كاف بذاته للتدليل على إتفاق المتهمين على القتل من معيهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للسادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل العمد المقترن بجناية قتل أخرى ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف . ولما كانت العقوبة الموقعة عليهم وهى الاشغال الشاقة خمس عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار . ومن المقرر كذلك في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها انقضى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الإسلاس له ، وإعمال الخطة في إنفاذه ، لهذا ، ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ، وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، فلا محل لما أثاره الطاعنون بهذا الصدد . وقد استفاد الحكم نية القتل من استعمال آلات قاتلة ، واستهدف المتهمين مقاتل المجنى عليهما وتعدد الضربات المزهقة للحياة . وهو ما يكفى لإقامة قضائه ، ولا تعقيب عليه من محكمة النقض . ولما كان لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تقع رواية الشهود مطابقة للدليل الفنى مطابقة تامة بل يكفى أن لا يكون

بينهما تناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق والثابت من رواية شاهدي الإثبات
حسباً حصلها الحكم وتضمنتها المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً
للطعن وخاصة محضر المعاينة المؤرخ في ۱۹۶۵/۲/۲۲ . وكذلك محضر تحقيق
النيابة المؤرخ في ذات التاريخ أن ما حصله من روايتهما لا يتنافر مع ما أثبتته
تقرير الطبيب الشرعي . ولما كان البين من مدونات الحكم أنه لم يتخذ من
واقعة إجماع الشاهدين على أن الطاعن الثالث كان يحمل قضييماً من الحديد سنداً له
في استدلاله على وقوع الجريمة من الطاعنين أو على ثبوت نية القتل في حقهم
بدليل أنه أورد شهادة كل منهما بحروفها بما لا نص فيه على هذا الإجماع بل
صدق ما قاله أول الشاهدين من أن الطاعن المذكور كان يحمل قضييماً من الحديد
ضرب بها المجرى عليهما . ويبين من الاطلاع على محضر المعاينة التي أجرتها النيابة
أن ثاني الشاهدين انضم إلى أولها في تصويره للحادث ولم ينف ما ذكره هذا
في تحقيق النيابة مما يجعل استخلاص الحكم لإجماعهما على سند صحيح هذا إلى أن
الفقرة من الحكم التي ورد بها لفظ الإجماع إذا اقتطعت كلها من سياقه كانت
غير مؤثرة في استدلاله ، مما لا يقدح في سلامته . ولما كان البين كذلك من
مدوناته أنه أ طرح شهادة من عدل من الشهود ، وأخذ بأقوال الشاهدين اللذين
ثبتا على شهادتهما ، وصرح بأنه لم يستبن وقوع أي تأثير عليهما مما تنتفي به
دعوى الاكراه ، وكان الثابت أيضاً من المفردات أن الشاهدين المذكورين
سئلا في أكثر من معرض في تحقيق النيابة وفي غير رقبة من رجال الشرطة بعيداً
عن مظنة التأثير أو الاكراه ، ولم يزعم أي منهما في أي مرحلة من مراحل
القضية وقوع أي تأثير عليه من أي نوع ، فإن دعوى الاكراه تكون ظاهرة
البطلان لا يساندها الواقع حسباً تشهد به الأوراق ، فلم يكن بالحكم حاجة
في إطراحها إلى أكثر مما ذكره في عبارته المجملية . وليس بصحيح أنه سلم
بالإكراه في أصله ثم جزأه فاثبتته بالنسبة إلى بعض الشهود دون البعض مع شمول
النص بأسانيده لهم جميعاً لأن الاكراه في أصله لا سند له ولا شاهد عليه .
لما كان ذلك ، وكان لما حصله الحكم صدهاء في الأوراق ، ولا يعدو الطعن ،
بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين
تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع
بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون الطعن
على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد للسيد الرقاص ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسوي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٩)

للطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٩ القضائية

(أوب) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " .

(١) رسم المشرع طريقاً للتمتع بقبعة لاعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . عدم اتجاهه إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للحاكمات الجنائية . ولا إلى الاقتتات على حق الدفاع .

(ب) القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال .

١ - لم يتجه مراد القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم من إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات وفقاً لنص المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للحاكمات الجنائية التي تقوم أساساً على شفوية المرافعة ، ضماناً للتمتع الذي تحاكيه ، ولا إلى الاقتتات على حقه في الدفاع .

٢ - لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

الوقائع

أتمت النيابة العامة (الطامن) وآخر بأنهما في يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة - : المتهم الأول : ضرب إبراهيم السيد حميدة

عمدا بأن طعنه بمطواة في أعلا الجانب الأيسر للصدر فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . المتهم الثاني (أولا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) (ثانيا) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري السالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . (ثالثا) أحدث عمدا بمليحان رسلان مجد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما (رابعا) أحدث عمدا بعل عبد الحميد الفقى الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (خامسا) أطلق بندقية خرطوش داخل القرى . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ۱/۲۳۶ من قانون العقوبات والمواد ۱/۱ و ۶ و ۱/۲۶ - ۳۰ ، ۴ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانونين رقمى ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ و ۷۵ ، لسنة ۱۹۵۸ والجدول (أ) الملحق بقرار بذلك . ومحكمة جنايات دمشق قضت بحضوريا عملا بالمادة ۱/۲۳۶ من قانون العقوبات بالنسبة لمتهم الأول والمادتين ۳۰۴ و ۳۸۱ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالسجن مدة خمس سنوات (ثانيا) ببراءة المتهم الثانى مما أسند إليه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع وشابه الفساد فى الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بضرورة سماع المحكمين الأربعة الذين كانوا فى مكان الحادث إلا أن المحكمة لم تحفل بهذا الطلب وردت عليه بما لاينفى لزومه ، وافترضت أن أقوالهم ستجىء مطابقة لما أدلوا به فى التحقيقات من أنهم لم يروا كيفية وقوع الحادث ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ۱۹۶۹/۱/۶ التى سمعت فيها الدعوى ، أن الدفاع عن الطاعن أصر فى ختام مرافعته على ضرورة سماع

شهادة المحكمين الذين كانوا حاضرين وقت حصول الاعتداء إلا أن الحكم حين عرض لهذا الطلب رد عليه بقوله " وكذلك لا ترى المحكمة محلا لاستدعاء الشهود الذين طلب الدفاع بالجلسة سماعهم ذلك أنه سبق أن تقدم للنيابة العامة بطلب لسماع أقوالهم فأجابته إلى طلبه وسمعت أقوالهم على النحو الثابت بالتحقيقات وكان عليه أن يطلب إعلانهم قبل الجلسة طبقا للقانون إذا أراد أن يستشهد بهم وأخيرا فإن أقوالهم بالتحقيقات ومفادها أنهم لم يروا كيفية وقوع الحادث لا تنال مما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال شاهدي الإثبات ذلك أن عدم رؤيتهم لكيفية وقوع الحادث لا يستتبع بالضرورة عدم إمكان الرؤية لغيرهم " . وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ذلك بأن القانون أوجب سماع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المشتجة وإجابته أو الرد عليه ، ولم يتجه مراده حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم من إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات . وفقا لنص المواد ١٨٥ و ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي تحاكمه لا إلى الافتئات على حقه في الدفاع ، ولا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاصي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٤٠)

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى مدنية . طعن . " الصفة في الطعن " . حكم .
" بيانات الديباجة " . " تسييبه . تسييب غير معيب " .
بطلان . " بطلان الحكم " .

(١) انحسار صفة المدعى بالحق المدني في النعي على الحكم في شأن نعمة
لم يدع مدنيا منها .

(ب) التناقض الذي يبطل الحكم . مناطه ؟

(ج) خطأ الحكم في الديباجة . لا يعيبه .

١ — لا صفة للمدعين بالحق المدني في جريمة الضرب المفضي إلى الموت
فما أثاروه بالنسبة لتهمة العاهة المستدتين إلى المتهمين الثاني والثالث ، لأز ذلك
خارج عن نطاق ادعائهم بالحق المدني ولا يمس حقاً لهم .

٢ — إن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل
متهدداً متساقطاً لا يصلح أن يكون قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

٣ — الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) وآخرين بأنهم في يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز شبراخيت محافظة البحيرة : (المتهم الأول) ضرب عبد المجيد حسن عمر عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته (المتهم الثاني) ضرب عبد العزيز عيسى بدر الدين بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها تقدر بنحو ١٢ ٪ (المتهم الثالث) ضرب مخيمر أبو العلا حسانين بكوريك في رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها . وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى مدنيا ورثة المحبى عليه عبد المجيد حسن عمر بدر الدين وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم الأول بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى المحبى عليه عبد العزيز عيسى بدر الدين بمبلغ ٢٥٠ ج قبل المتهم الثاني . كما ادعى أيضا مخيمر أبو العلا حسانين مدنيا قبل المتهم الثالث بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعاوى المدنية وألزمت كل من رافعها بالمصروفات المدنية . فظعن وكيل المدعين بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن المدعين بالحقوق المدنية ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المفضي إلى الموت قد شابه القصور في الإحاطة بالواقع والفساد في الاستدلال والتخاذل في التسبب ذلك أن المحكمة أشارت في ديباجة حكمها إلى ما يفيد أن الدعوى سمعت في يوم النطق به في حين

أنها قررت بجلسته ١٥ يناير سنة ١٩٦٩ بعد انتهاء المرافعة تأجيل النطق بالحكم لليوم التالي مما ينبىء عن أنها أصدرت حكماً بغير اطلاع على محاضر الجلسات هذا إلى أن الحكم ابتسر أدلة الثبوت وشابه الإبهام والغموض سواء بالنسبة لهذه التهمة أو بالنسبة إلى تهمة العاهة المسندتين للمتهمين الثانى والثالث كما أنه بعد أن أورد ما يفيد أن الحادث كان عبارة عن مشاجرة إختلط فيها الفريقان خلص — استناداً إلى قول مبروك محمد حسين — إلى أن المطعون ضده أصيب قبل دخوله المعركة مما ينبىء عن أن الواقعة لم تستقر في ذهن المحكمة ذلك الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة .

وحيث إنه عما أثاره الطاعنون بشأن ما ورد من خطأ في ديباجة الحكم فإنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع ، كما أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله . لما كان ذلك وكان يبين من مدوناته أنه أورد أقوال الشهود على صحة واستعرض أدلة الدعوى وأحاط بعناصرها كافة عن بصرو وبصيرة وانتهى في منطق سليم إلى أن التهمة المسندة إلى المطعون ضده المذكور محل شك كبير لعدم توافر الدليل الكافى على صحتها وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها بغير معقب وكان من المقرر كذلك أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة متى داخلها الشك في صحة عناصر الإثبات ما دام حكماً يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو وقر في نفسه الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وكان لصفة للطاعنين فيما أثاروه بالنسبة لتهمة العاهة المسندتين إلى المتهمين الثانى والثالث إذ أن ذلك خارج عن نطاق ادعائهم بالحقوق المدفوعة ولا يمس حقاً لهم . لما كان ذلك ، وكان رعى الحكم المطعون فيه بالتناقض لا وجه له لأن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متبادلاً متساقطاً لا يصلح أن يكون قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما يرى الحكم منه . لما كان ما تقدم ، فإن للطعن برمته يكون على غير أساس متعين . رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٤١)

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . ” الدفع ببطلان اجراءاته “ . مواد مخدرة . تلبس . سلاح . دفع . ” الدفع ببطلان اجراءات التفتيش “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . مأمورو الضبط القضائي .

(أ) الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه . إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .

(ب) تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد النصف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .

١ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) .

ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجهاً نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحوز سلاحاً بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملابسه الداخلية فعثر في جيب صدره الأيسر على المخدر المضبوط في حين أنه لم يكن مأذوناً بالبحث عن مخدر . فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقيناً أن المتهم لا يحوز شيئاً من ذلك وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ومن ثم يكون قد ساء للحكمة أن تمت تصرفه بالتعسف في تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لاعلاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه .

٢ — إن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفاً ينطوي على عنصرين أحدهما مقيد وهو تحري حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكل إليها تنزله المنزلة التي تراها مادام سائناً . ولما كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معاً وأن العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، فإنه لا يصح المجادلة في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة حشيشاً وأفبونا في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات

الزقازيق قضت حضوريا عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجواهر المخدرة المضبوط . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب إذ قضى براءة المطعون ضده من جريمة احراز المخدر تأسيساً على بطلان الدليل المستمد من التفتيش ذلك بأنه أسس القضاء بالبطلان على أن الضابط استصدر الأمر بحثاً عن جريمة حيازة أسلحة نارية وذخيرتها بدون ترخيص وأنه بعد أن أجرى بحثاً خارجياً للملابس المتهم وأيقن أنه لا يحرز سلاحاً ، تابع التفتيش في ملابسه الداخلية بحثاً عن مخدر متجاوزاً حدود الإذن المصرح له به . وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح في القانون ذلك أنه لا يصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند حد معين إذ له أن يتخذ ما يراه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزم في ذلك طريقة معينة كما أن الحكم لم يعتد بما ثبت في التحقيق من أن المتهم حاول الهرب عند رؤيته للضابط وأمسك بحقيب صديريه الأيسر لمنعه من تفتيشه فوضع نفسه بذلك موضع الريبة مما ينبغي بذاته عن وقوع جريمة فضلاً عن كونه من المسجلين جنائياً وفي هذا ما يمكن لاعتبار حالة التلبس قائمة تبيح للضابط التفتيش دون إذن سابق إلا أن المحكمة حجبت نفسها عن أن تقول كلمتها في هذه العناصر الثابتة في الأوراق والتي كانت مطروحة أمامها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما إذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به . جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) وكان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجهاً نحوه حاول الفرار قلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه

لا يحوز سلاحا بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملابسه الداخلية فعثر في جيب صدريه الأيسر على المخدر المضبوط في حين أنه لم يكن مأذونا بالبحث عن مخدر . لما كان ذلك ، فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت — بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحوز شيئا من ذلك وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ، ومن ثم ساعى للحكمة أن تنعت تصرفه بالتعسف في تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لاءلاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه هذا إلى أن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكل إليها نزله المنزلة التي تراها مادام سائغا . وقد أثبت الحكم أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا وأن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

(٤٢)

الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . بطلان .
” إجراءات المحاكمة “ . إثبات . ” شهادة “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب
معيب “ . نقض . ” حالات الطعن “ . ” بطلان الإجراءات “ .

حق الدفاع في العدول من تزوله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة
الحكم ذلك . يطله .

طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا للتأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد
طلبه الاحتياطي طلبا جازما : إذا لم تنته المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون
الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ولو أنه اكتفى
في مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب ، إلا أنه عاد في ختام
مرافعته فطلب أصليا البراءة واحتياطيا للتأجيل لسماع شاهد الإثبات ومناقشته
فيما أبداه من دفاع أمام المحكمة ، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته ،
متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة ، إذ أن تزول الطاعن في أول الأمر
عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك التزول وإعادة التمسك
بتحقيق هذا الطلب ، ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا كان ما تقدم ،
وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال
الشاهد الغائب على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته ،

فإنه يكون مبنيًا على البطلان في الإجراءات للإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد الواردة بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين الأول والثاني عشر من الجدول المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بني على الإخلال بحقه في الدفاع ذلك بأنه تمسك لدى محكمة الموضوع بسماع أقوال شاهد الإثبات الغائب إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى بغير أن تسمع شهادته مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ينحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ، طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ولو أنه اكتفى

في مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب إلا أنه عاد في ختام مرافعته فطلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات ومناقشته فيما إبداه من دفاع أمام المحكمة ، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة إذ أن نزول الطاعن في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك التزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشاهد الغائب على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته ، فإنه يكون مبنيا على البطلان في الإجراءات للإخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جاسية ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعى ، وطه الصديق ، فانه ، ومطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٤٣)

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . قتل عمد .

مثال لقصور في التسبيب حول نفي الخلاف بين الدليلين القولى والفنى .

متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت في تحصيله لأقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى أن الطاعن الثانى كان ممسكا بعصا ضرب بها المجنى عليه تحت أذنه اليسرى فسقط على الأرض ، ثم أورد الحكم إصابات المجنى عليه من واقع التقرير الطبى الشرعى الذى خلا مما يثبت وجود أثر لإصابة فى هذا الموضع ، وكان الثابت فضلا عن ذلك من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين أثار أمر هذا التعارض فى مقام تكذيب الشاهد المذكور ، وكان الحكم قد استند فى القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقواله وإلى التقرير الطبى الشرعى معا على ما بينهما من تعارض ، فإنه إذ لم يتعرض لهذا الخلاف بين الدليلين القولى والفنى بما يرفعه يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

إنهيت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى ليلة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : قتل عمدا عبد الرحمن أحمد السعوى مع

سبق الإصرار بأن يتنا التية على قتله وأعدا لهذا الغرض فأسا وعصا وقصدا إليه في مكان وجوده وما أن ظفرا به حتى انهالا عليه ضربا بالتيهما صالفتي الذكر قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد الميئة بأمر الإحالة، فقرر بذلك. ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة القتل العمد قدشابه القصور في التسبيب، ذلك أن المدافع عنهما أشار إلى التناقض بين أقوال شاهد الرؤية وبين ما هو ثابت من التقرير الطبي الشرعي إذ قرر الشاهد أن الطاعن الثاني اعتدى على المجنى عليه بالضرب بعصا أصابته تحت أذنه اليسرى فسقط على الأرض بينما خلا التقرير الطبي الشرعي من وجود أثر لإصابته في هذا الموضع، إلا أن الحكم المطعون فيه استند إلى هذا التقرير بإعتباره مؤيدا لأقوال الشاهد مع قيام التعارض بين الدليلين دون أن يعنى برفضه مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت في تحصيله لأقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى أن الطاعن الثاني كان ممسكا بعصا ضرب بها المجنى عليه تحت أذنه اليسرى فسقط على الأرض، ثم أورد الحكم إصابات المجنى عليه من واقع التقرير الطبي الشرعي الذي خلا مما يثبت وجود أثر لإصابته في هذا الموضع، ولما كان الثابت فضلا عن ذلك من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين أثار أمر هذا التعارض في مقام تكذيب الشاهد المذكور، وكان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقواله وإلى التقرير الطبي الشرعي معا على ما بينهما من تعارض فإنه إذ لم يتعرض لهذا الخلاف بين الدليلين القولي والفني بما يرفعه يكون قاصرا. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان في أسباب الطعن.

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد أبو الفضل حفي وعضوية المادة المستشارين محمد السيد الرفاعي ،
وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن

(٤٤)

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . "تسيبيه . تسيب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه
عام" . "اعتراف" . قتل عمد . "نية القتل" .
سبق إصرار .

(١) العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه .
قد تدل لفظة الضرب على القتل ، كما قد تدل لفظة القتل على
مجرد الضرب .

(ب) لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص
في جريمة القتل العمد في حق الطاعن .

١ — العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه ،
فقد تدل لفظة الضرب على القتل كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب
فحسب ، وذلك بحسب وضع الكلمة في مساق العبارة التي تكون موضع التأويل .
ولما كان البين من اعتراف الطاعن في جلسة المحاكمة أنه اعترف بضرب المجنى
عليه انتقاماً منه لأنه ضرب أخاه فقتله ، فإن صرف معنى الضرب إلى المقصود
من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ في الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ
مما يحمله معناه في سياقه الذي ورد فيه ، وعلى النحو من ذلك يكون تأويل عبارة
الحكم من وصف فعلة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه حتى أزهق روحه أي ضرباً
مميتاً كما يجري مألوف الحديث دون أن يكون المقصود هو وقوع الموت متصلاً
بالاعتداء مباشرة .

۲ — لاتعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وبين إثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن فلكل مقوماته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۵ سبتمبر سنة ۱۹۶۸ بدائرة مركز أبي قرقاص محافظة المنيا : قتل حجاج حسين مبارك عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله والتمسه في مرقده بالمستشفى ثم انهار على رأسه ضربا بقاعدة مقعد راضة قاطعة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا عملا بالمادة ۱/۲۳۴ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والتناقض في التسبب والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قال بتوافر نية القتل في حق الطاعن مع أنه نفي عنه ظرف سبق الإصرار ، ودلل على تلك النية بما لا يكفي ، وما أثبتته من أن الطاعن لم يترك المجنى عليه إلا جثة هامدة يخالف الثابت في الأوراق وقد اقتصر اعتراف الطاعن على أن ضرب المجنى عليه مرة واحدة لا أنه قتله حسبا . فحصل له الحكم من هذا الاعتراف مما ينفي تلك النية ويوجب مؤاخذته عن جريمة الضرب المفوض إلى الموت .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها

وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال شاهدي الإثبات واعتراف الطاعن باعتدائه على المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ثم استظهر نية القتل في قوله "وحيث إن المتهم أقر في اعترافه باتجاه إرادته إلى ازهاق روح المجنى عليه عندما عايره بقتل أخيه ظهر يوم الحادث فيكون بذلك قد انصرفت إرادته إلى مقارفة فعل الاعتداء وقتل المجنى عليه راغبا في ازهاق روحه، فلما استيقظ من نومه قارف جريمته وانهال عليه بالآلة المستعملة فوق رأسه وهي مقتل من جسم المجنى عليه متويا قتله، الأمر الذي يجعل القصد الجنائي متوافرا... وحيث إن ما أثاره الدفاع من قول بأن الواقعة ضرب أفضى إلى موت فإن هذا الزعم مردود بتوافر نية القتل لما بين المجنى عليه والمتهم من عداوة مستحكمة إثر حوادث قتل بينهما الأمر الذي جعله يقدم على ازهاق روحه متويا قتله". لما كان ذلك، وكان هذا الذي أثبتته الحكم من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن اعترف في تحقیقات النيابة بأنه قصد باعتدائه ازهاق روح المجنى عليه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون مندفة عن الحكم. هذا إلى أن العبرة في تحوير حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه. فقد تدل لفظة الضرب على القتل. كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب فحسب، وذلك بحسب وضع الكلمة في مساق العبارة التي تكون موضع التأويل. ولما كان البين من اعتراف الطاعن في جلسة المحاكمة أنه اعترف بضرب المجنى عليه انتقاما منه لأنه ضرب أخاه فقتله. فإن صرف معنى الضرب إلى المقصود من حقيقته وهو القتل. لا يعتبر خطأ في الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ مما يحمله معناه في سياقه الذي ورد فيه. وعلى النحو من ذلك يكون تأويل عبارة الحكم من وصف فعله الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه حتى ازهاق روحه أي ضربا مميتا كما يجري مألوف الحديث دون أن يكون المقصود هو وقوع الموت متصلا بالاعتداء مباشرة. لما كان ذلك، وكان لا تعارض بين نفي الحكم لتوافر ظرف سبق الإصرار وبين إثباته ركن القصد الخاص في حق الطاعن فلاكل مقوماته، وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بقيام حالة الدفاع الشرعي، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا ترشح لقيامها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الهيراني ، محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطى .

(٤٥)

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب . محكمة النقض . "سلطانها" . نقض .
"سلطة محكمة النقض" .

(١) حكم الادانة . بياقته ؟

(ب) اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها .
يجب الحكم . على ذلك ؟

١ - من المقرر طبقاً للسادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعنين قد اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على التقارير الطبية الشرعية مكتفياً بالإشارة إلى نتائج تلك التقارير ، دون أن يبين مضمونها من وصف الإصابات وموضعها من جسم المجنى عليها وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل المساماً شاملاً يهيئ لها أن تخصصه التمهيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف

وجه الحقيقة ، مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٩ ينار سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أسبوط محافظة أسبوط : (أولا) قتلوا محمود عبدالعال بدير عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا له أسلحة نارية وذخائر وترصدوا له في مكان تيقنوا سلفا من مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر قتلوا رئيسه قاسم عبدالرحيم عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتل المجنى عليها سالف الذكر وأطلقوا عليها عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلها فأخطأها إحداها وأصاب المجنى عليها المذكورة فأحدث بها الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق عليه نص المادة ٢/٢٣٤ عقوبات — (ثانيا) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "بنادق أوس" (ثالثا) أحرزوا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم في حيازة أو إحراز الأسلحة المذكورة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق ، فقرر بذلك . وادعت مدنيا أمينة على سيد شحاته أرملة القتيل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة

مدة خمس عشرة سنة (ثانياً) وبإلزام ثلاثتهم متضامين بأن يؤدوا للذعية بأعلى المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض الموقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنين على الحكم المطعون فيه أنه إذا اعتمد فى إدااتهم على الكشف الطبى الموقع على المجنى عليهما لم يذكر فحوى ما جاء به ولم يبين الإصابات التى وجدت بهما والتى ذكر أنها أدت إلى وفاتهما كما لم يبين فحوى الأدلة بالتفصيل الكافى لتعرف حقيقة الواقع بل نقل ما حصله من قائمة شهود الإثبات نقلاً مبهماً مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً للمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعنين قد اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على التقارير الطبية الشرعية مكتفياً بالإشارة إلى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الإصابات وموضعها من جسم المجنى عليهما وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل فى الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إماماً شاملاً يهملها أن تخصصه التخصيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأمير طي ، ومحمد يامر
محمد حسن .

(٤٦)

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١) نقض . " أسباب الطعن . التوقيع عليها " . نيابة عامة .
اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن بالنقض الموقعة من وكيل أول النيابة . كفايته
لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . المادة ٣٤/٣ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩

(ب) تموين . مسئولية جنائية . " المسئولية المفترضة " . " موانع
المسئولية " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب
غير معيب " .

مناط المسئولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن
التموين . وهو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . لإنهاء إدارة الشخص للحل أو الاشراف
عليه . انحصار المسئولية عنه .

١ - متى كانت مذكرة الأسباب الموقعة من وكيل أول النيابة قد توقع عليها
بالاعتماد من رئيس النيابة ، وكانت هذه المذكرة بذاتها هي التي قدمت لقلم
الكتاب ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد أوجبت لقبول الطعن
أن تكون أسبابه موقعة من رئيس نيابة على الأقل ، فإن مراد الشارع
من استيجاب ضرورة توقيع رئيس النيابة ، يكون قد تحقق ، طالما أنه هو الذي
اعتمد التقرير المقدم لقلم الكتاب .

٢ — إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين إذ نص في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته من كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض ، مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا — متى انتهى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده — وقد كان مديرا للمحل لا مالكا له — قد انقطع بالكلية عن الإشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ، ولم تعد له صلة بإدارته ، وبذا ينتفى قيامه بإدارة المحل أو الإشراف عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته يكون متفقا وصحيح القانون .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر : بأنهما في يوم ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الجيزة : باعا سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحضوريا اعتباريا للأول وغيايا للثاني بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ ج والمصادرة والإشهار لمدة شهر بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة طعنن بطريق النقض بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ في الحكم المطعون فيه وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ موقعا عليها من وكيل أول نيابة الجيزة والثابت من الاطلاع على مذكرة الأسباب

أن رئيس النيابة وقع عليها باعتمادها وهذه المذكرة هي بذاتها التي قدمت لقلم الكتاب . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت لقبول الطعن أن تكون أسبابه موقعة من رئيس نيابة على الأقل فإن مراد الشارع من استيجاب ضرورة توقيع رئيس النيابة يكون قد تحقق ، طالما أنه هو الذي اعتمد التقرير المقدم لقلم الكتاب كما سبق البيان ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده باعتباره مدير المتجر من تهمة بيع سلعة مسعرة (أذرة) بأكثر من السعر المقرر ، قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أوجبت مساءلة صاحب المتجر مع القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون حتى ولو أثبت غيابه أو استحالة المراقبة ذلك لأن المسؤولية تقوم على اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل ، فإذا ما قضى الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيسا على أن المطعون ضده كان متغيبا عن المتجر قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم يكن في استطاعته الإشراف أو إدارة المتجر ، فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون معينا بما يوجب نقضه .

ومن حيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين إذ نص في المادة ٥٨ منه على مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد جعل مناط المسؤولية تحقق الملك ، أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسؤولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا — متى انتهى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده — وهو مدير المحل لأمالكة — انقطع بالكلية عن الإشراف على المحل قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم تعد له صلة بإدارته وبذا انتهى قيامه بإدارة المحل أو الإشراف عليه . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته يكون متفقا وصحيح القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ودخوية السادة
المستشارين : نصر الدين حزام ، وسعد الدين دطبة ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد ابراهيم .

(٤٧)

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ القصبائية

(١) مواد مخدرة . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”شهادة“ . حكم .
”تسببيه . تسبیب غیر معيب“ . نقض . ”أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها“ .

استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الاقليمية . موضوعي . عدم جواز
إثارة أمام النقض .

(ب ، ج ، د) دفع . ”الدفع بطلان التفتيش . إبداءه . المصلحة فيه“ .
”الدفع بحصول التفتيش بغير إذن“ . إثبات .
”إثبات بوجه عام“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب غیر معيب“ .
طعن . ”أسباب الطعن . المصلحة فيها“ . ”ما يقبل
منها . نقض . ”أسباب الطعن . ما يقبل منها“ .

(ب) وجوب إبداء الدفع بطلان التفتيش لحصول التفتيش قبل صدور
إذن النيابة في ميارة صريحة . مثال .

(ج) كفاية اطمئنان الحكم .لى وقوع الضبط بناء على الاذن المقال
بأنه صدر بعد الضبط .

(د) عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص
الطاعن وله مصلحة فيما . النى من طاعن بطلان ضبط طاعن
آخر غير مقبول .

(هـ، و) مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .
عقوبة . "تطبيقها" . إثبات . "بوجه عام" . حكم .
تسببيه "تسبب غير معيب" . فاعل أصلي . اشتراك . نقض .
"حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

(أ) استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها . العلم بكنهه
المخدر المضبوط . صحته . ما دام استخلاصه مائفا .

(و) عقوبة جلب المخدرات : الأشغال الشاقة المؤبدة وفراة من ثلاثة آلاف
إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٣ / أ من قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
وجوب توقيع هذه العقوبة على الفاعل والشريك .

١ — إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأقوال شهود الإثبات
أن ضبط السفينة قد تم داخل المياه الإقليمية ، فإن ما يشترط الطاعنون في هذا
الشان ، يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع
التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

٢ — إن الدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور إذن النيابة ، يجب إبدائه
في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٣ — الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط ، إنما هو دفاع موضوعي يكفي
للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على هذا الإذن ، أخذا منها بالأدلة
السائغة التي أوردتها في حكمها .

٤ — الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلا
بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون
من الثاني إلى الخامس في شأن بطلان ضبط الطاعن الأول يكون
غير مقبول .

٥ — إذا كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ، كافيا
في الدلالة على أن الطاعنين الرابع والخامس كانا يعلمان بأن الصفائح المضبوطة

تمحوى مخدرا ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج منه عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن ما يثيره الطاعنان فى شأن جهلهما بكنه المادة المضبوطة يكون غير شديد .

٦ - إذ تنص المادة ٣٣ / أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه مصرى (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٣) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضدهم من الثانى إلى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة إلى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص ، وأن المطعون ضده الأول اشترك معهم بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب هذه الجريمة ، بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاينة كل من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٨/٩/١٩٦٤ بدائرة قسم برج العرب محافظة مرسى مطروح (أولا) المتهم الأول : اشترك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائية جلب المواد المخدرة موضوع التهمة الثانية (ثانيا) المتهمون من الثانى إلى الخامس جلبوا جواهر مخدرة (حشيشا) قبل الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة (ثالثا) المتهم الأول أيضا : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس فى ارتكاب جريمة جلب المواد المخدرة المشار إليها وذلك بأن اتفق معهم على إستلام المواد المجلوبة

عند وصولها إلى الشاطئ، فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق — وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٤٨/١ — ٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بالنسبة للباقيين. فصدر قراره بذلك. ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمادتين ١/٤٠ — ٢ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (أولا): بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبتهريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه (ثانيا) مصادرة المواد المخدرة والسفينة خير الله بمحتوياتها والقارب الملحق بها وثمان الأدوات المستعملة في الجريمة والمباغة وذلك على اعتبار أن التهمة الأولى الموجهة إليهم جميعا هي جلب جواهر مخدرة وأن المتهم الأول اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع باقي المتهمين في ارتكاب الجريمة المذكورة بأن اتفق معهم على إستلام المواد المخدرة عند وصولها. فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول — وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم فإنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين من الثاني إلى الخامس هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة جلب جواهر مخدرة، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب، ذلك بأنهم دفعوا ببطلان ضبط السفينة تأسيسا على أن الضبط جرى وهي في خارج المياه الإقليمية، إلا أن الحكم رفض هذا الدفع واستند إلى أسباب قاصرة تنأى عن النظر القانوني الصحيح. وأغفل الحكم أن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بغير تحديد لساعة صدوره بما مفاده أنه صدر بعد ضبط الواقعة. كما أن الصورة التي تم عليها ضبط المتهم الأول تنطق بأن هذا

الضبط قد وقع باطلا . ولم يعرض الحكم لما دفع به الطاعنان الرابع والخامس من أنهما كانا يجهلان أن الصفائح المضبوطة تحوى مخدرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي دان الطاعنين بها ، وأقام عليها في حقهم أدلة مستقاة من أقوال شهود الإثبات ، ومن تقرير المعامل الكيماوية ، ومن أقوال المتهمين الأول والثالث والخامس وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ثم عرض الحكم للدفع ببطلان ضبط السفينة ورد عليه بقوله : ”إن الثابت من الأوراق والتحقيقات وأقوال شهود الإثبات أن السفينة خير الله ومن كان عليها من المتهمين قد ضبطوا داخل المياه الإقليمية على النحو الوارد في أقوالهم ، ولم يثبت من الأوراق ما يدحض هذا القول ، وحتى المتهمون على ظهر السفينة لم يقل واحد منهم عكس ذلك أما الفاصل الزمني بين ضبط المخدرات في حوالى الساعة ١١ مساء وضبط السفينة في الساعة ٧ صباحا فهذا أمر فسرهُ قاضى القناص والخمر بأن السفينة خير الله استطاعت أن تتجنب بالقرب من الشاطئ في مياه ضحلة ، ولم يستطع أى من اللنشين أن يتابعها بجانب الشاطئ خوفا من الارتطام بالصخور ومن المياه الضحلة وظلمة الليل وهو أمر مستساغ ومقبول عقلا ، ومن ثم فإن الدفع ببطلان ضبط السفينة خير الله وبجارتها وبطلان التفتيش لوجودها خارج المياه الإقليمية دفع مرفوض“ . . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغا في الرد على دفاع الطاعنين وصحيفا في القانون . ولما كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأقوال شهود الإثبات أن ضبط السفينة قد تم داخل المياه الإقليمية ، فإن ما يشير به الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعى في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى أورد ضمن دفاعه قوله ”ولما إذا توجه السيد الشاهد للسيد المحامى العام لاستصدار هذا الإذن ؟ إن المسألة موضوع تقييم من المحكمة . وأن الإذن مشكوك

في أمر صدوره . وكانت هذه العبارة المرسلة لتنفيذ الدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور إذن من النيابة الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه ، فإن النعمى على الحكم إغفاله الرد على هذا الدفع يكون في غير محله . هذا فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، فإن ما ينعمه الطاعنون من الثاني إلى الخامس في شأن بطلان ضبط الطاعن الأول يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ماساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً في الدلالة على أن الطاعنين الرابع والخامس كانا يعلمان بأن الصفائح المضبوطة تحوى مخدراً ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرجهم عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما يثيره هذان الطاعنان في شأن جهلهمما بكنه المادة المضبوطة يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على المطعون ضدهم عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة الواجب تطبيقها إعمالاً للحكم المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي طبقها الحكم ، ودان المحكوم عليهم على مقتضاها هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

وحيث إن المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنص على أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه مصرى (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون

ضدهم من الثاني إلى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة إلى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص ، وأن المطعون ضده الأول اشترك معهم بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه تقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة كل من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بها .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفة .

(٤٨)

الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ القضائية

تموين . دقيق . قانون . ” تفسيره ” . قرارات وزارية . حكم .
” تسببه . تسبب معيب ” . نقض . ” حالات الطعن بالنقض ” .
” الخطأ في تطبيق القانون ” .

خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفانومرة (١)
استخراج ٧٢ / بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين .
إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .

إن قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ إذ أوجب في المادة ٢٠ منه
على أصحاب محال بيع الدقيق الفانومرة أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج)
يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج ، إنما جاء خاليا من النص
على إلزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين ، ومن ثم فإن الحكم
المطعون فيه إذ ذهب في تفسيره لنص المادة المذكورة إلى ضرورة الاحتفاظ
بالسجل في المحل يكون قد أخطأ في القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٨/٣/٢٩ بدائرة مركز
نجم حمادى : بصفتهم صاحبي محل بيع ” دقيق ” والثاني مسئولاً عن إدارته
ومرخص لهما في استخدام دقيق قمع فانومرة (١) استخراج ٧٢ / لم يحتفظا بسجل

مطابق للنموذج "ج" يثبتان فيه يوميا البيانات المقررة . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٠ و ٢/٢٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة نجمع حمادى الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا هملا بمادتي الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين مائة جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دانهما بجريمة عدم احتفاظهما بالسجل المطابق للنموذج "ج" يثبتان فيه يوميا البيانات المقررة عن حركة تداول دقيق القمح الفاجر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ تأسيسا على عدم وجود هذا السجل بالمحل وهو أمر لا يتطلبه القانون ، ما دام قد تبين أن السجل موجود بالمتزل وقدمه الطاعن الثانى للتحقق بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين بأنهما في يوم ٢٩/٣/١٩٦٨ بصفتها صاحبي محل بيع دقيق والثانى أيضا مسئولا عن إدارته ومرخصا لهما في استخدام دقيق القمح الفاجر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ لم يحتفظا بسجل مطابق للنموذج (ج) يثبتان فيه يوميا البيانات المقررة وطلبت عقابهما بالمواد ٢٠ و ٢/٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وقضت محكمة أول درجة حضوريا ببراءة المتهمين فاستأنفت النيابة وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين مائة جنيه وأسس الحكم المطعون فيه قضاءه بالإدانة على ما يأتى ... وحيث إن المادة ٢٠ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ نصت على أنه "على أصحاب المحابر ومصانع المكرونة ومصانع الحلوى ومحال بيع الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاجر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ والمسؤولين

من إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج " وحيث إن مفاد هذا النص وجوب أن يكون السجل المطلوب موجودا دائما بالمحل الذي يباشر فيه التاجر نشاطه حتى يكون دائما تحت نظر من يقوم بالتفتيش عليه وضبط ما قد يقع من مخالفات ولذلك أوجب نص المادة سالفة الذكر أن يكون الإثبات في هذا السجل يوميا لضمان حسن المراقبة المستمرة والتي لا تتأني إن كان مسموحا للتاجر أن يحتفظ بهذا السجل في أي مكان آخر غير محل تجارته ... لما كان ذلك وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ إذ أوجب في المادة ٢٠ منه على أصحاب محال بيع الدقيق الفأخر أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج جاء خاليا من النص على إلزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في تفسيره لنص هذه المادة إلى ضرورة الاحتفاظ بالسجل في المحل يكون قد أخطأ في القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وأدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفة .

(٤٩)

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) رشوة . جريمة . " أركانها " . موظفون عموميون .
اختصاص . موانع العقاب . اعتراف . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .
إجراءات المحاكمة .

(١) شروط الاعتراف التي تؤدي إلى إعفاء الرأى أو الوسيط
من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقاً يغطي جميع وقائع
الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة
التحقيق والمدولة أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ١٠٧
مكرراً عقوبات .

(ب) مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات .
ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة . شمولها أمانة
الوظيفة ذاتها .

(ج) كفاية كون الموظف له اتصال بالمدعى يسمح له بتنفيذ الغرض
من الرشوة . وأن يكون الرأى قد أُنجز معه على هذا
الأساس .

(د ، هـ ، و) رشوة . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى . موظفون
عموميون . اختصاص . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

(د) استظهار الحكم قدراً من الاختصاص يسمح للتمم بتنفيذ الغرض
من الرشوة . كفايته .

أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو
موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى
عن المدعى لاستغلالها لصالحه .

(هـ) متى يتحقق القصد الجنائى في جريمة الرشوة ؟

(و) تبرئة الحكم متبهما في جريمة رشوة لعدم ثبوتها في حقه .
وإدانته آخرها ثبت قبله . لا تمارض .

١ - إنه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، أن يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة ، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء .

٢ - استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

٣ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها ، داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشي قد اتجرمه على هذا الأساس .

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول ، السائق بوزارة السد العالي وهو موظف عام ، بمنحه مبلغا من المال لنقل كمية من الفصيص بالسيارة الحكومية المخصصة لقيادتها واستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة التابع لها ، وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لمصالحه الشخصية ، فإن ما وقع من هذا السائق يعد إخلالا بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

٥ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراشي بصفة المرتشي ، وأن الرشوة التي عرضها أو قدمها إليه ، مقابل إتمام الأخير بوظيفته وإستغلاله إياها .

٦ - متى كان الحكم قد خاص إلى تبرئة المتهمين الرابع والخامس المالكين للوسائل المحملة بالسيارة إستنادا إلى عدم علمهما بأن هذه السيارة حكومية ، وإلى انقطاع صلة المتهم الرابع مالك القصب بالإتفاق الذي تم مباشرة بين المتهم الأول والطاعن ، على نقل القصب بالسيارة المذكورة دون سعى مستقل من جانبه ، وكان لا تعارض بين تبرئة الحكم لهذين المتهمين من جريمة عرض الرشوة لعدم ثبوتها في حقهما ، وبين إدانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - .. (الطاعن) ٢ - .. ٣ - .. (الطاعن) ٤ - .. ٥ - .. بأنهم في يوم ١٩٦٩/٦/٦ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : المتهمان الأول والثاني : بوصفهما موظفين عموميين سائقين بوزارة السد العالي قبل رشوة للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن قبلتا من المتهمين الثالث والرابع وعدا بمنحهما مبلغ عشرين جنيها على سبيل الرشوة مقابل نقل قصب مملوك للثمن الأخير بالسيارتين الحكوميتين قيادتهما . المتهم الأول أيضا : بصفته سالف الذكر قبل رشوة للإخلال بواجبات وظيفته بأن قبل من المتهم الخامس وعدا بمنحه ٣٢٥ قرشاً على سبيل الرشوة مقابل نقل شحنة جلود له بالسيارة الحكومية قيادته . المتهمين الثالث والرابع : قدما رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن اتفقا مع المتهمين الأول والثاني مع علمهما بصفتهما على منحهما مبلغ عشرين جنيها على سبيل الرشوة نظير استعمال السيارتين الحكوميتين قيادتهما في نقل قصب . المتهم الخامس : قدم رشوة لموظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن اتفق مع المتهم الأول مع علمه بصفته على منحه مبلغ ٣٢٥ ق على سبيل الرشوة نظير استعماله السيارة الحكومية قيادته في نقل شحنة جلود له . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١٠٣ و ١٠٧ مكرر ١ و ١٧ و ٣٢ من قانون

العقوبات بالنسبة إلى المتهمين — الطاعنين — بمعاقبة كل منهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألفى جنيه وبراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ... وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسبابا بالطعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالنقض فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى على اسماعيل على منصور قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة رشوة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب ذلك بأن الواقعة المنسوبة إليه لا تعتبر جريمة رشوة ولا عقاب عليها إذ أن مجرد نقل المتهم الأول كمية من القصب لآحاد الناس بالسيارة الحكومية المخصصة لقيادته من المراغة إلى القاهرة لا يعد إخلالا بواجبات وظيفته كما أن الثابت من ظروف الواقعة وملازماتها أن القصد الجنائى للجريمة منعدم لدى الطاعن لأنه لم يكن يعلم أن المتهم الأول موظف عمومى وأن السيارة حكومية خاصة وأنه مجرد وسيط فى أمر النقل وحرر عنه إتفاقا كتابيا وعلنيا نظير أجر المثل مما يدل على حسن نيته ثم إن الفعل الذى ارتكبه المتهم الأول وهو نقل للقصب لآحاد الناس لا يدخل فى اختصاص وظيفته العمومية ، كما أن المحكمة برأت المتهمين الرابع والخامس من واقعة الرشوة ذاتها بالرغم من تماثل الظروف وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه لم يعف الطاعن من العقاب عملا بحكم المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مع أنه اعترف بالواقعة وما ساقه الحكم من أسباب لتبرير عدم أخذه بالإعفاء لا يؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تقديم الرشوة لموظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة استمدتها من اعتراف الطاعن والمتهمين الآخرين بالتحقيقات وأقوال تباع السيارة ومن التعهد المأخوذ على المتهم الأول بالنقل وأمر تشغيل السيارة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله "وحيث إن المحكمة لا تعول كذلك على إنكار المتهم الثالث (الطاعن الثاني) ودفاعه اللذين يعدا من قبيل الدفاع المرسل الذي قصد به التخلص من الاتهام دون أن يقوم عليه ثمة دليل ونجد أن ما أثاره الدفاع حول التكييف القانوني للواقعة تكييف غير سليم ذلك أن الشارع عدد في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات صور الرشوة على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قويمية وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مداولا عاما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناء المشرع في النص فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله إرثاء ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب " ثم خلاص الحكم إلى ثبوت جريمة تقديم رشوة لموظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته في حق الطاعن الثاني بقوله "إن هذا الطاعن اتفق مع المتهم الأول مع دأبه بصفته على منحه مبلغ عشرين جنيا على سبيل الرشوة نظير استعمال السيارة الحكومية قيادته وسيارة أخرى في نقل قصب " وعاقبه بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سديدا ويتفق مع صحيح القانون فقد

استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليقات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجرم معه على هذا الأساس . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول السائق بوزارة السد العالي وهو موظف عام بمنحه مبلغاً من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصصة لقيادته واستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة التابعة لها وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لمصاحبه الشخصية، فإن ما وقع من المتهم الأول يعد إخلالاً بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ويكون ما يشير الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن انعدام القصد الجنائي لديه ورد عليه في قوله ” إن هذا المتهم يصر على إنكاره معرفته أن المتهم يعمل سائقاً بوظيفة حكومية على سيارة حكومية بينما الثابت أن هذا المتهم يعمل سمساراً للنقل بالسيارات مما لا يخفى عنه أن السيارة قيادة المتهم الأول ورقمها المميز الذي عقد صفقة الجمولة بشأنها وأصر على إثباته بالسند المضبوط المأخوذ على السائق والموقع عليه منه وذكر به صراحة أن رقم السيارة ” حكومة “ كما ذكر بنهاية السند رقم السيارة الأخرى ووصف كذلك بأنه ” حكومة “ فلا يقبل من المتهم الثالث بعد ذلك الزعم بعدم علمه أن السيارة قيادة المتهم الأول سيارة ” حكومية “ ولما كان القصد الجنائي في جريمة تقديم الرشوة يتحقق بمجرد علم الراشي بصفة المرتشي وأن الرشوة التي عرضها أو قدمها إليه مقابل اتجار الأخير بوظيفته واستغلاله لإياها وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن ، ولم يخطئ في تقديره للأسباب السائغة التي ساقها فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلاص

إلى تبرئة المتهمين الرابع والخامس المالكين للرسائل الحملة بالسيارة استنادا إلى عدم علمهما بأن هذه السيارة حكومية وإلى انقطاع صلة المتهم الرابع — مالك القصب — بالاتفاق الذى تم مباشرة بين المتهم الأول والطاعن دون سعى مستقل من جانبه وكان لا تعارض بين تبرئة الحكم لهذين المتهمين من جريمة عرض الرشوة لعدم ثبوتها فى حقهما وبين إدانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه، فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان يشترط فى الاعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها الراشى أو الوسيط دون قص أو تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء . وإذا كان الثابت بالحكم ومحضر الجلسة أن المتهم أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها وكانت أقواله التى حصلها الحكم لاتفيد معنى الاعتراف بجريمة الرشوة بل على العكس من ذلك تؤدى إلى تنصله منها بعد أن تمسك فى دفاعه بعدم علمه أن المتهم الأول موظف عمومي أو أن السيارة التى يقودها حكومية فإن الحكم لا يكون مخطئا إذا لم يعمل فى حقه الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود عطيفة .

(٥٠)

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ القضائية

قتل خطأ . إصابه خطأ . رابطة سببية . إثبات . " خبرة " . حكم .
" تسببيه . تسبب معيب " . قوة قاهرة .

على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ مآراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية
الأمر فيها وإلا كان حكما معيبا . مثال .

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ مآراه
من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . ولما كانت المحكمة المطعون
في حكمها قد رأت أن سرعة السيارة في سيرها هي التي أدت إلى انفجار الإطارين
الخلفيين واختلال توازنها وهذه مسألة فنية قد يختلف الرأي فيها ، وإذ هي
قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسألة الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها ،
فإن حكمها يكون معيبا ويتعين نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/١١/٢١ بدائرة وادي النطرون :
١ - تسبب خطأ في موت توني واسيلي ونجلى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم
مراعاه القانون بأن كان يقود سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فالتفت به

وبالمجنى عليه فحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته
٢ — تسبب خطأ في إحداث إصابة عبد المنعم حسن وكان ذلك ناشئا عن إهماله
وعدم مراعاته القانون بأن كان يقود سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فانقلبت به
وبالمجنى عليه فحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه
بالمادتين ١/٢٣٨ ، ٢/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة إمبابة الجزئية
قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات
بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً . فعارض ، وقضى
في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .
فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية —
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية
لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة — بهيئة استئنافية
أخرى — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة
الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل
والإصابة الخطأ جاء قاصر البيان إذ لم يعن بالرد على دفاعه من أن سبب إنقلاب
السيارة مرجعه إنفجار إطاريها الخلفيين مما يعتبر قوة قاهرة تنفصم بها رابطة
السببية بين الخطأ المعزو إليه الذي يتمثل في السرعة على فرض صحته وبين النتيجة
التي حدثت .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه
أن المدافع عن الطاعن قد أثار في دفاعه أن الحادث كان نتيجة مباشرة لانفجار
الإطارين الخلفيين للسيارة مما يعتبر قوة قاهرة تنفصم بها رابطة السببية
بين الخطأ والنتيجة . وقد عرض الحكم المطعون فيه لخطأ الطاعن واستظهر

علاقة السببية بينه وبين النتيجة التي حدثت في قوله "إن الثابت من المعاينة وجود آثار فرامل ظاهرة للسيارة على مسافة ٣٠ خطوة ثم انحرافها لجهة اليمين ١٩ خطوة وانقلابها إثر ذلك بما يشير بذاته إلى أن السيارة كانت تسير بسرعة كبيرة وكان للمرعة مع عدم السير المستوى بالطريق الأثر المباشر على انفجار العجلتين الخلفيتين ولولا تلك المرعة الواضحة من آثار الفرامل لما انفجرت العجلتان مرة واحدة ولما انقلبت السيارة عند استعمال الفرامل إذ أن الانقلاب وحده يفيد بذاته أن السيارة كانت بسرعة عند محاولة إيقافها وكان للسرعة المؤدية إلى الانقلاب وانفجار العجلتين الأثر المباشر لوفاة وإصابة المجنى عليهم" لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحيث أن تتخذ مآراء من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد رأت أن سرعة السيارة في سيرها هي التي أدت إلى انفجار الإطارين الخلفيين واختلال توازنها ، وهذه مسألة فنية قد يختلف الرأي فيها وإذا هي قد أرجعت خطأ الطامن إلى أن هذه المسألة الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيبا ويتعين نقضه . ولما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

جرماسة السيد المستشار / - محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وضوية الماده
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خان ، ومحمود
عطية .

(٥١)

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . إثبات . " خبرة " .

عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعى أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره
وأوجه النقص فيه . لا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو نذب
خبير آخر في الدعوى ، ما دامت قد اطمأنت إلى التقرير المقدم .

متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمتين الابتدائية والإستئنافية
أن المدافع عن الطاعن وإن طلب من المحكمة الإستئنافية مناقشة الطبيب الشرعى وتقديم
تقرير إستشارى ، إلا أنه لم يبين سبب مناقشة الطبيب الشرعى أو الاعتراضات
الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة
يكون قد ورد مجھلاً بحيث لا يبين منه أن للمناقشة أثراً متجافاً في الدعوى ،
وما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد
الفنية التى بنى عليها ، فلا تثريب عليها، إن هي التفتت عن إجابة طاب مناقشته
أو نذب خبير آخر في الدعوى .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدنى الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الرمل
الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٩٦٥/٥/٣١ بدائرة قسم الرمل :
زور عليها سندان بمبلغ ٤٠ ج واستعملهما وهو عالم بتزويرهما وطلبت عقابه

بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها تعويضا مؤقتا قدره قرش ضاغ واحد . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش ضاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية، وذلك على اعتبار أن التهمتين المنسوبتين إليه هما الإشتراك في تزوير محرر عرقي وإستعماله . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقت تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر عرقي وإستعماله قد شابه قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن قد قدم للمحكمة مستندات تفيد أنه لم يكن بحاجة إلى إرتكاب التزوير بعد أن قضى على المدعية بالحق المدني بمديونيتها له في مبلغ من المال وأنه لم يكن ويكلا عنها في إدارة عقار لها إلا أن الحكم لم يعرض لهذه المستندات ولم يرد عليها كما طلب الطاعن إستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته والتصريح له بتقديم تقرير إستشاري غير أن المحكمة التفتت عن إجابته إلى طلبه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الاشتراك في تزوير محرر عرقي وإستعماله اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة إستقاهما من تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمتين الابتدائية والإستئنافية أن الطاعن لم يقدم ثمة مستندات في الدعوى كما أن المدافع

عنه وإن طلب من المحكمة الإستئنافية مناقشة الطبيب الشرعى وتقديم تقرير استشارى إلا أنه لم يبين سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعى أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقض فيه ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجعلا بحيث لا يبين منه أن المناقشة أثرا منتجا فى الدعوى ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى عليها ، فلا أثرب عليها إن هى التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو نذب خبير آخر فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم

(٥٢)

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إعلان . بطلان . إجراءات المحاكمة .
وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة بلجهة الادارة وذلك في حالة توجيه
الإعلان لمأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وحدود الحكم المبني عليه معيبا .

توجب المادة ١١ من قانون المرافعات عند تسليم الإعلان لمأمور القسم
أن يخطر المحضر المعلن إليه بخطاب مسجل يخبره فيه أن الصورة سلمت بلجهة
الإدارة ، وترتب المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١١
المذكورة . ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن للجلسة التي
تأجل إليها نظر معارضته أن المحضر دون بها أنه توجه لإعلان الطاعن فلم يجده
وامتنعت زوجته عن الاستلام ، فقام بإعلانه مخاطبا مع مأمور البندر دون أن يخطره
بذلك بخطاب مسجل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض المعارضة استنادا
إلى هذا الإعلان الباطل يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين
الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم عابدين :
أصدر لها شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمسنتين
٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات و إلزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض
المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم

شهرًا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدمية بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. والمصاريف. فعارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه. فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض معارضة الطاعن قد انطوى على بطلان في الإجراءات، ذلك بأنه لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة التي أجلت إليها القضية وصدر الحكم فيها .

وجيث إنه يبين من الاطلاع عن محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته وطلب الحاضر معه التأجيل لحضور المحامي الأصلي وتقديم مستندات فاستجابت له المحكمة وأجلت نظر الدعوى لجلسة ١٠/١١/١٩٦٨ وفيها لم يحضر الطاعن فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٢/١/١٩٦٩ لإعلانه ولضم الإقرار، ثم لجلسة ١٦/٣/١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه، ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة أن المحضر دون بها أنه بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٩ توجه لإعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت زوجته عن الاستلام فقام بإعلانه مخاطبا مع مأمور البندر دون أن يخطر به ذلك بخطاب مسجل .

لما كان ذلك، وكانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب عند تسليم الإعلان بمأمور القسم أن يخطر المعلن إليه بخطاب مسجل يخبره فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة، وكانت المادة ١٩ من هذا القانون ترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ١١ المذكورة، فلما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض المعارضة امتنعا إلى هذا الإعلان الباطل يكون معيبا بما يوجب نقضه .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمد كامل عطيفه .

(٥٣)

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٩ القضائية

- نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .
عدم قبول إثارة طعن في حكم محكمة أول درجة . الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . ولم يستأنف .

إذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أصدرت محكمة أول درجة حكمها حضوريا باعتبارها بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس وبتغريمه خمسمائة جنيه ، فعارض وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ بعدم قبولها تأسيسا على أنه لم يقدم عذرا يبرر به تخلفه عن حضور الجلسة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم الأخير وحده ، وقضت محكمة ثاني درجة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، وكانت أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة ، الذي لم يطعن فيه بطريق الاستئناف ، وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر باستئنافه (١) .

(١) قس المبدأ المقرر في الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧
السنة ١٨/ع ٣ ص ١١١٣ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... ٣ - ... ٤ - ... (الطاعن) بأنهم في يوم ١٩٦٠/١٠/٢٦ بدائرة قسم الجيزة: المتهمة الأولى : أدارت منزلا للدعارة المربية. والثانية والثالثة: إعتادت ممارسة الفجور. والمتهم الرابع (أولا) سهل الدعارة للغير بأن اتفق مع المتهمتين الثانية والثالثة وبعض الرجال على أن يجتمعوا بمنزل المتهمة الأولى لممارسة الفجور (ثانيا) إستغل بغاء الغير بأن قدم المتهمتين الثانية والثالثة للرجال لممارسة الفجور مقابل أجر يقبضه لنفسه . وطلبت معاقبتهم بأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت حضوريا إعتباريا بالنسبة لجميع المتهمين عميلا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع (أولا) بحبس المتهمة الأولى ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ١٠٠ ج لوقف تنفيذ العقوبة ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس من تاريخ إمكان التنفيذ عليها في المكان الذي يحدده وزير الداخلية ومصادرة المنقولات والغلق وبغرامة ١٠٠ ج (ثانيا) بحبس كل من المتهمتين الثانية والثالثة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهما لوقف تنفيذ العقوبة (ثالثا) بحبس المتهم الرابع ثلاث سنوات مع الشغل ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس من تاريخ إمكان التنفيذ عليه في المكان الذي يحدده وزير الداخلية وكفالة مائة جنيه لوقف تنفيذ العقوبة مع تغريمه ٥٠٠ ج "نعمائة جنيه". فعارض المحكوم عليه الرابع - الطاعن - وقضى بعدم قبول المعارضة فاستأنف المحكوم عليه الأخير هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي سهيله الدعارة للغير واستغلال بغائه ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يعن بالرد على دفاع الطاعن القائم على أنه وقت ضبط الواقعة كان ينفذ

حكم مراقبة صادر عليه وعول الحكم على أقوال شاهد بالرغم من ثبوت أنه من مرشدى مكتب الآداب ولم يشر إلى نص القانون الذى قضى بموجبه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أصدرت محكمة أول درجة حكمها حضوريا اعتباريا بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل ووضعته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس وبتغريمه خمسمائة جنيه . فعارض ، وقضى . فى المعارضة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ بعدم قبولها تأسيسا على أنه لم يقدم مذرا يبرر به تخلفه عن حضور الجلسة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم الأخير ، وقضت محكمة ثانى درجة — بحكمها المطعون فيه — بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ والذى لم يطعن فيه بطريق الاستئناف ، وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، وكان لا يقبل من الطاعن أن يشر لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا فى الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر باستئنافه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود عطية والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٥٤)

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

تجنيد . خدمة عسكرية . جريمة . " جريمة مستمرة " .

جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بقاء حق رفع
الدعوى منها حتى بلوغ الفرد الملتزم بالخدمة من الثانية والأربعين .

إن دلالة عبارات نصوص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١
من القانون المذكور، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على تعديل النص الأول
هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد
هي بحكم القانون جريمة مستمرة إستمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى
بلوغ الفرد الملتزم بالخدمة من الثانية والأربعين وذلك أخذا من جهة بمقومات
هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلا متابعا ،
وإيجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال
الشارع مداه وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يبادر
كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص
الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسعى إلى تقديم نفسه
قبل انتهاء السن الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل
الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين
من سنه ثم تبدأ في السقوط .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده، بأنه في يوم ١٩٦٨/١/٢٤ بدائرة قسم الحيزة : تخلف عن التجنيد حال تجاوزه الثلاثين من عمره . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٢٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة الحيزة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بتغريم المتهم خمسين جنيا . فعارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة عن جريمة تخلف المطعون ضده عن التجنيد حال تجاوزه الثلاثين من عمره قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه احتسب بدء المدة من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين في حين أن المادة ٢/٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ضد الملتزمين بالخدمة العسكرية لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " لا تبدأ المدة المقررة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين " وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه "يجوز إذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد أدائه العقوبة — تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة التجنيد " وجاء بالمذكرة الإيضاحية الملحقة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ في التعليق على المادة ٢/٧٤ منه ما يأتي "الشخص يكون في شرف

الخدمة العسكرية والوطنية لمدة اثنتي عشرة سنة منها ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية والباقية في الاحتياط باحتساب هذه المدة بالنسبة إلى الشخص الذي يطلب للخدمة العسكرية والوطنية قبل أن يتم الثلاثين من عمره مباشرة أى قبل أن يتم السنة التى لا يجوز أن يطلب بعدها للخدمة العسكرية والوطنية فإن مثل هذا الشخص يبقى في الخدمة العسكرية والإلزامية والاحتياط حتى يبلغ الثانية والأربعين ولهذا روى أن لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى على المزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد هذه السن ، وهى أقصى سن تنتهى فيها الخدمة العسكرية الفعلية . . وذلك حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذى يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التى لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية . ودلالة عبارات النصوص المتقدمة وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٧٤ هى أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد هى بحكم القانون جريمة مستمرة إستمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد المزم بالخدمة سنة الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهى حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلا متتابعا وإيجابيا ومن جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذى أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية التى وردت في المذكرة الإيضاحية على ما سلف بيانه ويظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، ثم تبدأ في السقوط . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه " لما كان تمام بلوغ سن الثلاثين هو السن الذى لا يطلب فيه أحد للخدمة العسكرية وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فإن مقتضى ذلك أن المتخلف الذى تجاوز هذا السن يستحيل عليه أن يقدم نفسه للتجنيد ، وبالتالي تكون الجريمة التى استحدثها القانون رقم ١٤٩

لسنة ١٩٦٠ في المادة ٦٦ (يعاقب كل متخلف عن التجنيد أو الكشف الطبي تجاوز سن الثلاثين) من الجرائم الوقتية التي يسرى عليها التقادم بالنسبة لها من اليوم التالي لتاريخ بلوغه سن الثلاثين . وحيث إنه قد بلغ المتهم سن الثلاثين في ١٩٦٣/٥/٧ ولم يتخذ ضده إجراءات جنائية بشأن تخلفه عن التجنيد إلا بعد أكثر من ثلاث سنوات على بلوغه هذه السن ودون أن يقطع هذه المدة إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧ إجراءات فإنه يتعين عملاً بالمادة ١٥ من هذا القانون إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة “ ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يكون مع النقص الإحالة .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية النادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود عطيه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٥٥)

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٩ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مايو فره “ . إجراءات المحاكمة . مواد
مخلدة .

ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررهما شاهد إثبات ضد المتهم الآخر في الدعوى . وجوب
فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإفراد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما
في الدفاع . لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .

متى كان يبين من الإطلاع على التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم
الثاني قرر في تحقيقات النيابة أن والد الطاعن هو الزارع للحقل الذي ضبطت به
شجيرات الحشيش والأفيون ، وكان مؤدى أقوال هذا المتهم أن تجعل مقررهما
شاهد إثبات ضد الطاعن مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر
 وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما
حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة
قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فإنها
بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن يكون المتهم الثاني
له محام آخر تولى الدفاع عنه وحده مادام أن الطاعن لم يستقل بمحام يترافع عنه
في نطاق مصلحته وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وابنه - حكم ببراءته - بأنهما في يوم ١٩٦٨/٤/٥ بدائرة مركز الصف محافظة البحيرة : زرعاً بقصد الاتجار نبات الحشيش والأفيون المبين بالمحضر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالوصف والمواد الواردين بتقرير الاتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٨ و ٣٤/ب و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرافق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة النباتات والثمار المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة زراعة نبات الحشيش والأفيون بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابته بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأن محامياً واحداً تولى الدفاع عن الطاعن وعن ابنه المتهم الثاني الذي قضى ببراءته على الرغم من تعارض مصلحتيهما .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وابنه بأنهما زرعاً بقصد الاتجار نبات الحشيش والأفيون في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وقد حضر عنهما محام واحد هو الأستاذ كما حضر الأستاذ المحامي مع المتهم الثاني وقد دان الحكم الطاعن بجريمة زراعة نبات الحشيش والأفيون وقضى ببراءة المتهم الثاني . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على التحقيقات التي تمت في هذه الدعوى أن المتهم الثاني قرر في تحقيقات النيابة أن والده الطاعن هو الزارع للحقل الذي ضبطت به شجيرات الحشيش والأفيون، وكان مؤدى أقوال هذا المتهم أن تجعل مقررهما شاهد إثبات

ضد الطاعن مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ولا يغير من ذلك أن يكون المتهم الثاني له محام آخر تولى الدفاع عنه وحده مادام أن الطاعن لم يستقل بمحام يترافع عنه في نطاق مصلحته وحدها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، ودخولة المادة المختارة : ابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد باهر حسن .

(٥٦)

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . "حضور الخصوم" . حكم . "وصف الحكم" .
"الحكم الغيابي" . الحكم الحضورى الاعتباري . معارضة .

الدعوة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هى بمقتضى الواقع فى الدعوى
لا بما تذكره المحكمة .

المقصود بالحضور فى معنى المادة ٢٣٨ / ١ إجراءات ؟

الحضور الاعتباري فى مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟

حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور فى الجلسات التالية بعد
تقديمه مذرا مقبولا كان فى مقدور المحكمة تحقيق قيامه أو إعادته ، إلا أنها قفلت
عن تحقيقه . اعتبار الحكم الصادر فى هذه الحالة قياما جازا المعارضة فيه .

(ب) نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

صدر الحكم قبل الفصل فى موضوع الدعوى ودون أن ينبئ عليه . مع العير فيها
لعدم إنتهاء الخصومة كلها أو بعضها .

عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

١ — المقصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات
الجنائية هو وجود المتهم بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك
فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ،

إلا أن الشارع لا اعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في اللجنة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا ، بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا ما انتهى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور إطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بعد أن قدم عذرا مقبولا وكان في مقدور المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام هذا العذر ، ورغم ذلك لم تفعل فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائزا المعارضة فيه رجوعا إلى الأصل العام لانتفاء علة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كانت محاضر جلسات محكمة أول درجة تنهى عن قيام عذر تخلف الطاعنين عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة وهو وجودهما في السجن وكان في مقدور محكمة أول درجة أن تتقصى ثبوت قيام أو عدم قيام هذا العذر والوقوف عليه بنفسها لما قد يترتب على ذلك من أثر على حقيقة وصف الحكم الصادر منها وشكل المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما ، وكانت مذكرة النيابة العامة التي استند إليها الحكم المطعون فيه قد كشفت عن جدية عذر تخلفهما إذ كانا بالسجن نفاذا لحكم صادر ضدهما ، فإن حكم محكمة أول درجة وقد صدر في غيبة المطعون ضدهما وعذر تخلفهما القهري ماثل أمامها دون أن تفتن إليه وتتناوله في حكمها بالرد يكون غيابيا وبالتالي قابلا للطعن فيه بالمعارضة لعدم إتاحتها فرصة الدفاع للتهمين . وإذا جرى الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم ينبن عليه منع السير فيها إذ هو لم ينف الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : سرقا الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لفضل أحمد وآخرين من مسكنه بطريق الكسر من الخارج . وطلبت عقابهما بالمادة ٢/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فعارضا . وقضى في معارضتهما بعدم قبولها . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بعدم قبول معارضة المطعون ضدهما وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم في المعارضة من جديد ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المطعون ضدهما حضرا أمام محكمة أول درجة بالجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى ثم تخلفا عن الحضور في الجلسات اللاحقة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر ضدهما يعتبر حضوريا اعتباريا فلا تجوز فيه المعارضة ما دام استئنافه جائزا .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهمين حضرا بجلسة ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ المحددة لنظر الدعوى فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ مع عرض المتهم الثاني على مفتش الصحة للكشف عليه ، وفيها لم يحضرا فتأجلت لجلسة ٢ من يناير ١٩٦٦ لإحضار المتهمين من السجن ثم تتابع تأجيل الجلسات لتنفيذ القرار السابق حتى جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٦٧ وفيها لم يحضرا وقضت المحكمة حضوريا اعتباريا بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ، فعارض المطعون

ضدهما في هذا الحكم وقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، استنادا إلى ما قالته بأن " تخلف المتهمين عن الحضور أمام المحكمة بمجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم قد حدث بسبب عذر واضح وهو إنما كانا مقيدي الحرية فيتعين القول بثبوت العذر المبرر لغيابهما أن الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا " . لما كان ذلك ، وكان المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجود المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه إلا أن الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها ، اعتبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا ما انتهى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور إطلاقا ، أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية ، بعد أن قدم عذرا مقبولا وكان في مقدور المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام هذا العذر ورغم ذلك لم تفعل فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائزا للمعارضة فيه رجوعا إلى الأصل العام لانتفاء حلة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . لما كان ذلك ، وكانت محاضر جلسات محكمة أول درجة — على النحو السالف بيانه — تنبئ عن قيام عذر تخلف الطاعنين من حضور جلسة المحاكمة الأخيرة وهو وجودهما في السجن وكان في مقدور محكمة أول درجة أن تتقصى ثبوت قيام أو عدم قيام هذا العذر والوقوف عليه بنفسها لما قد يترتب على ذلك من أثر على حقيقة وصف الحكم الصادر منها وشكل المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما ، وكانت مذكرة النيابة العامة المؤرخة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٩ والتي استند إليها الحكم المطعون فيه قد كشفت عن جدية عذر تخلفهما إذ كانا بالسجن نفاذا للحكم الصادر ضدهما في القضية رقم ٣٣٩٣

سنة ١٩٦٥ جنح مصر الجديدة وأنها كانا مقيدي الحرية من ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ إلى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ أى أنها كانا مقيدي الحرية يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧ وهو تاريخ نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة وصدر الحكم فيها وهو ما لم تجادل النيابة الطاعنة في صحته. لما كان ذلك ، فإن حكم محكمة أول درجة ، وقد صدر في غيبة المطعون ضدهما وعذر تخلفهما القهرى مائل أمامها دون أن تفتن إليه وتتناوله في حكمها بالرد فإن حكمها يكون غايبا ويكون بالتالى قابلا للطعن فيه بالمعارضة بعدم إتاحة فرصة الدفاع للتهمين وإذا جرى الحكم المطعون فيه بهذا للنظر وقضى بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون. لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم يبن عليه منع السير فيها إذ هو لم يته الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقا للسادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في ذلك الحكم .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ،
ومحمود كامل عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٥٧)

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تفتيش . "إذن التفتيش . تنفيذه" . مأمورو الضبط القضائي .
"اختصاصهم" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . مواد
محددة .

(١) لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الظرف والوقت
المناسبتين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسبب
معيب .

(ب) لمحكمة الموضوع القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟

١ - لرجل الضبطية القضائية المتدرب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير
الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة ، وفي الوقت الذي يراه مناسبا مادام
أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن . ولما كان الثابت من مدونات
الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن الضابط استصدر إذنا من النيابة
العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الإذن خلال سبعة أيام
من تاريخ صدوره ، ثم قام الضابط بإجراءات الضبط والتفتيش خلال المدة المحددة
في الإذن عندما ترمى إلى علمه أن المطعون ضده قد اعتزم نقل المخدر إلى عملائه ،
فإن الحكم المطعون فيه إذا استند في تبرئة المطعون ضده إلى تراخي الضابط
في تنفيذ إذن النيابة فور صدوره ، يكون مشوبا بعيب الفساد
في الاستدلال .

٢ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى مارتبته عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المقدمة أن ما أورده الحكم من تردد الضابط فى تحديد مكان ضبط المطعون ضده لا أصل له ولا دليل عليه فى الأوراق ، الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة لم تخصص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا " حشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة إحرار جوهر مخدر بقصد الاتجار ، قد شابه فسادا فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد ذلك بأن الحكم استدل على عدم جدية التحريات بترانى الضابط فى تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش مع أن تنفيذ هذا الإذن

أمر موكول إلى رجل الضبط يقوم به حسب الظروف والملابسات ، وفي الوقت الذي يراه مناسباً . وأسند الحكم إلى الضابط ترده في تحديد مكان الضبط مع أن هذا التردد المقول به لا دليل عليه ولا أصل له بالأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مؤدى دفاع المطعون ضده فيها ، بررقضاء بقوله : " وحيث إن المحكمة بعد أن اطّلت على أوراق الدعوى والظروف التي ضبط فيها المتهم تميل إلى الأخذ بدفاعه متشككة في صحة تصوير الحادث بالصورة التي صورها بها الضابط في محضره ، فأولا بالنسبة للتحريات فقد ورد بها أن المتهم لديه كمية كبيرة الآن من المخدرات ويعتزم نقلها إلى عملائه بمديرية البحيرة وأنه يعد سيارة لنقل هذه المخدرات وكان ذلك بتاريخ ١٩٦٨/٢/٧ وفي نفس اليوم بعد تدوين محضر التحريات بساعة وربع استصدر الضابط إذن التفتيش من النيابة بضبط المتهم وكان مفهوم ذلك أن الضابط حريص على ضبط المتهم متلبسا بالجريمة بغية أن يستقل السيارة ويهرب بالمخدرات ولكن الذي حدث أن الضابط تراخى في تنفيذ إذن النيابة إلى يوم ١٩٦٨/٢/١١ وهنا مجال الشك كبير في جدية التحريات وأن ساعة صدور الإذن لم تكن الجريمة قد وقعت ... كما أن ضبط المتهم وهو يسير على قدميه وفي جيبه مبلغ ٣٢ جنيا ومعه جوال ثقيل مليء بالمخدرات وبه ٧٧ طربة وهو المعروف بالاتجار في المخدرات كما انتهت إليه تحريات الضابط هو أمر غير مستساغ عقلا لأن مثل المتهم الذي بهذه الصورة وهو حريص على ألا يضبط متلبسا بجريمته كان المنطوق أن يستقل السيارة ليهرب بها معه من مخدرات في فسق الليل ... كما أن حرص الضابط على إبعاد رجال القوة عن مسرح الحادث لسماع أقوالهم مخافة تناقض روايتهم لبعضهم البعض أو لروايته ، وتردد الضابط في أقواله عند إجراء المعاينة عما إذا كانت محطة البتزين كانت هي المكان الذي أعد فيه الكمين أو هي مكان الضبط وعدم تأييد أقوال عمال محطة البتزين لروايته أو مشاهدتهم له وللمتهم ولرجال القوة في ذلك المكان يوم الحادث كل ذلك يجعل الشك يتسرب إلى شهادته وإلى الرواية التي أدلى بها في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان لرجل الضبطية القضائية المتدرب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة ، وفي الوقت الذي يراه

مناسبا مادام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالإبراء متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة، وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها. وكان الثابت من مدونات الحكم ومن المفردات المضمومة أن العقيد أحمد فتحي الغمرى استصدر يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٨ إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الإذن خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره، ثم قام الضابط بإجراءات الضبط والتفتيش يوم ١١ فبراير سنة ١٩٦٨ أى خلال المدة المحددة في الإذن عندما ترمى إلى علمه أن المطعون ضده قد اعتمز نقل المخدر إلى عملائه بالبحيرة. فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في تبرئة المطعون ضده إلى تراخي الضابط في تنفيذ إذن النيابة فور صدوره وإلى عدم إشراكه أحدا من رجاله في ضبط الواقعة، وإلى عدم معقولية أن يسير المتهم في الطريق حاملا جوالا به مخدر دون أن يستقل سيارة يتمكن من الهروب بها وقت الحاجة مما لا يؤدي عقلا ومنطقا إلى النتيجة التي انتهى إليها يكون قد جاء مشوبا بعيب الفساد في الاستدلال. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من تردد الضابط في تحديد مكان ضبط المطعون ضده لا أصل له ولا دليل عليه في الأوراق، الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة.

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، ومضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خاف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٥٨)

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ القضائية

إختصاص . "محكمة الجنج" . محكمة الجنايات . حكم . "حجيته" . قوة الشيء المقضى . مستشار الإحالة . "قراراته" . نقض . حالات الطعن . "الخطأ في تطبيق القانون" .

فضاء محكمة الجنج نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنج . بل عليه أن يعيدها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .

متى كان مستشار الإحالة على ما جرى به أمره ، قد استبعد مساءلة المتهم الأول من جريمة إحداث العاهة المستديمة — المسندة إليه — واستبقى واقعة الضرب ذاته بصرف النظر عن نتيجته ، وقد كانت هذه الواقعة أساس الإتهام المرفوعة به الدعوى أصلا ، فإنه إذ لم يحد في الأفعال التي انتهى إليها إلا اللجنة ، مخالفا بذلك حكم محكمة الجنج الصادر بعدم الاختصاص الذي أصبح نهائيا ، كان يجب عليه قانونا عملا بالمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم المذكور بطريق الخبرة ، بين الجنائية المسندة إليه في تقرير الإتهام المقدم من النيابة العامة وبين اللجنة التي انتهى إليها وارتأها هو ، أما وهو لم يفعل وأمر بإعادة الدعوى إلى محكمة الجنج لمعاقبة المتهم على أساس اللجنة وحدها ، فإن أمره يكون مخطئا بما يعنيه ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة للفصل فيها مجددا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية : المتهم الأول : أحدث عمدا بعبد الحفيظ حسن الطونخي الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف من جرائها هامة مستديمة بالأصبع السبابة من اليد اليسرى يستحيل برؤها والمتمثلة في كسر ملتحم بوسط وقاعدة سلاميته العليا مصحوب بإعاقة في نهاية حركة ثني مفصليه المشطى السلامي مما يقلل من كفايته للعمل بنحو ٣٪ والمتهم الثاني : أحدث عمدا بعبد الحفيظ الطونخي وسميرة وفتحيه عبد الحفيظ حسن والسيد شعبان الطونخي وبعلى محمد غراب الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية المرفقة والتي تقرر لعلاجها بالنسبة لكل منهم مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثالث : أحدث عمدا بكل من فوزى عبد النور وأخيه فايز عبد النور الشرقاوى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية المرفقة والتي تقرر لعلاجها بالنسبة لكل منهم مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الرابع : أحدث عمدا بكل من فتحية عبد الحفيظ وسميرة عبد الحفيظ والسيد شعبان الطونخي الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية المرفقة والتي تقرر لعلاجها بالنسبة لكل منهم مدة لا تزيد عن عشرين يوما . والمتهمين السادس والخامس : أحدثا عمدا بعزيزة عبد النور الشرقاوى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم السادس : أحدث عمدا بمحمد عبد الحفيظ حسن وسميرة عبد الحفيظ والسيد شعبان الطونخي الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية المرفقة والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بمادة الجناية المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ومعاقبة باقي المتهمين بمادة الجناية المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ من القانون ذاته . فقرر حضوريا للتهمين الخمسة الأول وغايبا للأخير باعتبار الواقعة جنحة وإحالة المتهمين إلى محكمة جناح باب شرق الجزئية في جلسة تحدد أمامها وتعلن النيابة المتهمين إليها ذلك لمعاقبة المتهم الأول وفق الوصف والقيود الآتي : بأنه في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أحدث عمدا بالمتهم الخامس الإصابات الموصوفة بالتقرير

الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما مما ينطبق على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وبمعاينة باقي المتهمين وفق القيد والوصف الواردين بالتقرير . فطعن النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مستشار الإحالة وقد رأى أن الأفعال المنسوبة للمتهم الأول لا تكون إلا جنحة ضرب مخالفاً بذلك حكم محكمة الجنح الصادر بعدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً كان يتعين عليه إعمالاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم المذكور بطريق الخبرة بين الجنائية المسندة إليه في تقرير الإتهام وبين الجنحة التي انتهت إليها أما وهو لم يفعل وأمره بإعادة القضية إلى محكمة الجنح لمعاينة المتهم على أساس الجنحة ، فإن قراره يكون قد جاء معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولاً أمام محكمة باب شرق الجزئية بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولما تبين للمحكمة المذكورة أن إصابة أحد المجنى عليهم وهو عبد الحفيظ حسن الطونجي قد تخلف عنها عاهة مستديمة قضت بجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . ثم تولت النيابة العامة تحقيق الواقعة وقدمتها إلى مستشار الإحالة ليحيلها إلى محكمة الجنايات لمعاينة المتهم الأول محروس معوض سليمان عن جنائية إحداث العاهة المستديمة بعبد الحفيظ حسن الطونجي (المتهم الخامس) طبقاً لنص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ومعاينة باقي المتهمين من الثاني إلى السادس عن جنح الضرب المسندة إليهم طبقاً لنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وبجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٩ أمر مستشار الإحالة حضورياً الخمسة الأول وغيابياً للأخيرة باعتبار الواقعة جنحة وبإحالة المتهمين إلى محكمة جنح باب شرق الجزئية في جلسة تحدد أمامها وتعلن النيابة المتهمين إليها وذلك لمعاينة المتهم الأول وفق الوصف والقيد الآتي : بأنه في يوم ١٢/٧/١٩٦٥

أحدث عمدا بالمتهم الخامس الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما مما ينطبق على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وبمعاقبة باقي المتهمين وفق القيد والوصف الواردين بالتقرير . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء كانت الدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الإحالة ، يجب على مستشار الإحالة ، إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات ، ومع ذلك إذ رأى أن الواقعة جناية أو مخالفة جاز له إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .. " ، وكان مستشار الإحالة على ما جرى به أمره قد استبعد مساءلة المتهم الأول عن جريمة إحداث العاهة المستديمة واستبقى واقعة الضرب ذاته بصرف النظر عن نتيجته وقد كانت هذه للواقعة أساس الإتهام المرفوعة به الدعوى الجنائية أصلا ، فإنه إذ لم يجد في الأفعال التي انتهى إليها إلا الجنحة مخالفا بذلك حكم محكمة الجنايات الصادر بعدم الاختصاص الذي أصبح نهائيا ، كان يجب عليه قانونا عملا بالمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية — سألقة البيان — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم المذكور بطريق الخبرة بين الجناية المسندة إليه في تقرير الإتهام المقدم إليه من النيابة العامة وبين الجنحة التي انتهى إليها وارتآها هو — أما وهو لم يفعل وأمر بإعادة القضية إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم على أساس الجنحة وحدها ، فإن أمره يكون مخطئا بما يعميه ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة الإسكندرية للفصل فيها مجددا .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ،
ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٥٩)

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . ” سماع الشهود ” .

عدم التزام المحكمة بسماع الشهود جميعا في جلسة واحدة أو إجراء مراجعة بينهم .

(ب) ارتباط . عقوبة . ” عقوبة الجرائم المرتبطة ” . فعل فاضح علني .
تعرض لأذى على وجه يחדش حيائها . نقض . ” حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون ” .

ملاحقة الطامع للجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تחדش
حياءها تنوافقه جريمتا الفعل الفاضح العلني والتعرض لأذى على وجه يחדش حيائها .
قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات والحكم
بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر .
خطأ في تطبيق القانون .

(ج) نقض . ” الحكم في الطعن ” . ” سلطة محكمة النقض ” .

لمحكمة النقض نقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت
فيه أنه مبن على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩

(د ، هـ) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها ” . ” تسبب أحكامها ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . إجراءات المحاكمة .
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

(د) محكمة تاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . مثال لإجراءات صحيحة .

(هـ) عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها باعادة ذكر تلك الأسباب في حكمها . كفاية الاحالة إليها .

(و) إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب " .

وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلزم ببيان السبب . للمحكمة الامراض من أقوال شهود النفي مادامت لا تتفق فيها .

١ — لا توجب المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة سماع الشهود جميعا في جلسة واحدة أو ضرورة إجراء مواجهة بينهم وإن سوغت ذلك ولم يرتب القانون البطلان على مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إن ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما استظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العائى ينطوى في ذاته على جريمة التعرض لأثني على وجه يخذش حيائها بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات مما يقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العائى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — تجيز الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ

في تطبيق القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من جرمي الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها رغم قيام الارتباط بينهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الحبس عن جريمة التعرض لأنثى وتصحيحه بإلغاء هذه العقوبة والاكتفاء بعقوبة الغرامة المقررة بها عن جريمة الفعل الفاضح العلني باعتبارها الجريمة الأشد .

٤ — المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها قد سمعت أقوال شهود الإثبات وأقوال شاهدي النفي اللذين حضرا ، وكانت محكمة أول درجة قد سمعت أقوال شاهدة النفي الثالثة فلم تكن هناك ثمة حاجة لإعادة سؤالها مرة أخرى أمام محكمة ثاني درجة ، وكان الثابت من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن لم يعان شاهد النفي الثاني للحضور بلحاسة المرافعة الأخيرة التي حجت فيها القضية للحكم رغم أن المحكمة الاستئنافية صرحت له بالجلسة السابقة بإعلان شهود نفي ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

٥ — من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٦ — وزن أقوال الشاهد يرجع إلى محكمة الموضوع ولها الأخذ بها في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب ، ولها أن تعرض عن أقوال شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الأزبكية : (أولا) فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء . (ثانيا) تعرض لأنثى في الطريق العام . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٧٨ و ٣٠٦ مكرر (١) من قانون العقوبات

وادعت مدنيا المجنى عليها ... وطلبت القضاء لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جناح آداب القاهرة قضت حضوريا هملا بمادتي الاتهام (أولا) بتقريم المتهم خمسة جنهات عن التهمة الأولى . (ثانيا) بحبس أربعة وعشرين ساعة عن التهمة الثانية حبسا بسيطا وكفالة ١ ج لوقف تنفيذ العقوبة . (ثالثا) بإلزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمته المصروفات المدنية الاستئنافية وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلامصروفات جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الفعل الفاضح والتعرض لأثني قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن طالب من المحكمة سماع أقوال شهود الإثبات والنفي إلا أنها لم تجبه إلى طلبه كما أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي رغم أن محكمة أول درجة لم تكن قد سمعت أقوال الشاهد سيد طه الذي سمعته محكمة ثاني درجة فقط كما أطرح الحكم أقوال بعض الشهود لعدم اطمئنانه إليها دون أن يبين العلة في ذلك ثم أن المحكمة سمعت أقوال الشهود في جلسات متفرقة ولم تسمعها في جلسة واحدة ولم تواجه الشهود بعضهم بعضا وأخيرا فإن الحكم لم يورد أدلة الإدانة ولم يطبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

وحيث إن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة سمعت أقوال شهود الإثبات وصرحت للطاعن بإعلان شهود نفي فحضر اثنان من هؤلاء الشهود وسمعتهم المحكمة ولم يحضر الاثنان الآخرون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي

لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد سمعت أقوال شهود الإثبات وسمعت أقوال شاهد النفي اللذين حضرا وكانت محكمة أول درجة قد سمعت أقوال شاهدة للنفي نادية جبريل فلم تكن هناك ثمة حاجة لإعادة سؤالها مرة أخرى أمام محكمة ثاني درجة ، وكان الثابت من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن لم يعلن عبده سليمان شاهد النفي الثاني للحضور بلحظة المرافعة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم رغم أن المحكمة الاستئنافية صرححت له بالجلسة السابقة بإعلان شهود نفي فإن ما يشير الطاعن في شأن الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الفعل الفاضح العاني والتعرض لأنثى وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وكان من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها . وكان وزن أقوال الشاهد يرجع إلى محكمة الموضوع ولها الأخذ بها في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن نلتزم ببيان السبب ولها أن تعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لاثق بما شهدوا به . وكانت المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب على المحكمة سماع الشهود جميعا في جلسة واحدة أو ضرورة إجراء مواجهة بينهم وإن سوغت ذلك لها ولم يرتب القانون البطلان على مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكانت ملاحقة الطاعن لا تجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما استظهره الحكم المطعون فيه ، مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلني ينطوي في ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حيائها بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات مما يقتضي تطبيق المادة ٣٢

من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العلني وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وإذا كانت المادة ٣٥٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها، إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيا قضي به من عقوبة الحبس عن جريمة التعرض لأنثى وتصحيحه بإلغاء هذه العقوبة والاكتفاء بعقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة الفعل الفاضح العلني باعتبارها الجريمة الأشد ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ،
 محمود كامل عطيه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٦٠)

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " . تزوير .
 نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . دفاع .
 " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه .
 تسبب غير معيب " .

(١) عدم التزام المحاكم الجنائية بترسيم الطريق المرسوم للطعن
 بالتزوير أمام المحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك
 طريق خاص في تحرى الأدلة .

(ب) الجدل الموضوعي في مسائل واقعية . استقلال محكمة الموضوع
 بتقديره بلا معقب عليها من محكمة النقض .

(ج) عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تدب خبر في الدعوى ما دامت
 الواقعة قد وضحت لديها .

(د) الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث
 التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز
 إثارته أمام محكمة النقض .

١ - إن ما جاء في القانون عن حجية الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها
 إنما محله قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت
 أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها ، وأن الطريق

المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على رسمه لأنها في الأصل حرة في اتباع السبيل الموصل إلى اقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا للقاضي يسلكه في تحرى الأدلة . ومن ثم فلا محل لما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليه لم يطعن على الايصال بالتزوير المسادى ولم يزعم أن التوقيع مقلد بالكتابة أو بالنقل من توقيع آخر وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبار الورقة صحيحة وصادرة منه .

٢- متى كانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السائغة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه على المخالصة المقدمة من الطاعن هو توقيع مزور عليه ورتب على ذلك ثبوت واقعة الاختلاس في حقه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

٣- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

٤- متى كان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في غضون الفترة من ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ حتى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : (أولا) بصفته موظفا عموميا ومن مأموري التحصيل " موظفا بشركة طنطا للزيوت والصابون المملوكة للدولة " إختلس مبلغ ٧٤٩ جنيها و ٩٤٠ مليا من أموال الشركة المذكورة وكان قد حصلها بناء على صفته مالفة الذكر . (ثانيا) بصفته السابقة ارتكب تزويرا في محرر تلك الشركة هو ايصال يفيد استلام مدير فرع الشركة

بالاسكندرية "سليم مرشد روفائيل" للبلغ المختلص في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بأن اصطنع هذا الايصال ووقع عليه بإمضاء مزور نسبة زورا إلى مدير الفرع سالف الذكر (ثالثا) استعمل المحرر المزور سالف البيان مع علمه بتزويره بأن قدمه في التحقيق للتدليل على براءته . (رابعا) استحصل بغير حق على خاتم مدير فرع الشركة سابقة الإيضاح بأن بضم به الايصال المزور ليوهم بصحته مع علمه بتزويره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١/٦ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢١٤/١ - ٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت شركة طنطا للزيوت والصابون بحق مدنى قبل المتهم وطلبت إزالته بأن يؤدي لها مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١/٦ و ١١٢ و ١١٩ و ٢٠٦ و ٢١٤/١ - ٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإزالته برد مبلغ ٧٤٩ جنيها و ٩٤٠ مليا وعزله من وظيفته وبتغريمه مبلغ ٧٤٩ جنيها و ٩٤٠ مليا وإزالته بأن يؤدي لشركة طنطا للزيوت والصابون مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم اختلاس مال مملوك لإحدى الشركات المملوكة للدولة ، وتزوير محرر لهذه الشركة واستعمال المحرر المزور ، قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه بالرغم من أن مدير الشركة المجنى عليها قد أقر بصحة توقيعه على الإيصال المقدم من الطاعن ، ولم يطعن عليه بالتزوير المادى فقد أهدرت المحكمة حجة هذا الدليل ، ودانت الطاعن أخذاً بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المشوب بالبطلان لإغفال الكيماوى الشرعى تحقيق المأمورية التى طلبتها النيابة منه وتعرضه من تلقاء نفسه لفحص آخر لم يطلب منه ولم يكن من اختصاصه أو من طبيعة عمله إجراؤه . والتفتت المحكمة عن طلب الطاعن الترخيص له بتقديم تقرير

من خبير امتشاري مع أنه طلب مشج في الدعوى ، كما جاء الحكم مجملا في بيان وقائع الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة للعناصر القانونية لجرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ، ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ومن مناقشة الخبير ووكيل قسم أبحاث التزييف والتزوير بالجلسة ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السائغة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه على المخالصة المقدمة من الطاعن هو توقيع مزور عليه ، ورتب على ذلك ثبوت واقعة الاختلاس في حقه ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليه لم يطعن على الإيصال بالتزوير المسمى ، ولم يزعم أن التوقيع مقلد بالكتابة أو بالنقل من توقيع آخر ، وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبار الورقة صحيحة وصادرة منه ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها إنما محله قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، وأن الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترميمه لأنها في الأصل حرة في إلتهاج السبيل الوصول إلى إقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا للقاضي يسلكه في تحري الأدلة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب تدب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل - فني ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيوطى .

(٦١)

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

محكمة النقض . " الإجراءات أمامها " . " الحكم فى الطعن " . " سلطة محكمة النقض " . معارضة . رسوم . " المعارضة فى قاعة الرسوم " . إجراءات .

سماع الخصوم أمام محكمة النقض من الاجازات الموكولة لتقدير متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به . دعوة الخصوم لثول أمامها . غير لازمة .

عدم جواز المعارضة فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية هلة .

سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة فى أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟

إذ نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : " تحكم المحكمة فى الطعن بعد تلاوة التقرير - الذى يضعه أحد أعضائها - ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم إذا رأت لزوما لذلك " . فقد دلت على أن سماع الخصوم من الإجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالى لا يلزم دعوة الخصوم أيا كانت صفاتهم بإعلانهم أو إخطارهم بالجلسة التى تحدد لنظر الطعن سواء كانوا هم الطاعنين أو المطعون ضدهم متهمين أو مدعين بحقوق مدنية أو مسئولين عنها ، لأن من لا يجب سماعه لا تلزم دعوته . كما

أن محكمة النقض لا يجوز بنص المادة ٣٨ من القانون المذكور المعارضة في أحكامها لأية علة مهما سمت ، الأمر المستفاد بنفس القدر من إلغاء المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مالف الذكر ، والتي كانت تجيز للنصم الغائب المعارضة في موضوع الأحكام الصادرة من هذه المحكمة إذا ثبت أنه لم يعلن بالجلسة إعلاناً قانونياً ، وإذا امتنعت المعارضة في الأصل بعلّة عدم الإعلان ، امتنعت المعارضة بالضرورة في أساس الإلزام بالرسوم بإعتبارها فرما من الأصل المقضى به ، وإنما يقتصر بحث المحكمة على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير مقدار الرسوم على ضوء القواعد التي أرستها القوانين المتعلقة بها .

الوقائع

تتصل وقائع هذه المعارضة في أن الطام من رفع طعننا ضد آخر حكم فيه بالقبول والإحالة وإلزام المطعون ضده المصروفات ومبلغ عشرين جنيناً مقابل أتعاب المحاماة . إستصدر قلم كتاب هذه المحكمة أمر تقدير بالمصاريف الملزم بها المطعون ضده ولما أعلن به عارض فيه ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الأمر صدر في ١٣ من يناير سنة ١٩٧٠ من رئيس المحكمة بتقدير الرسوم المستحقة لقلم الكتاب والتي ألزم بها المعارض الذي كان مدعياً بحقوق مدنية وذلك بناء على ما قضى به من إلزامه بها إذ نقض الحكم ضده لمصلحة المتهم في الدمويين الجنائية والمدنية معا . ولما أعلن بأمر التقدير ، قرر في قلم كتاب هذه المحكمة بالمعارضة فيه ، ومن ثم فإن المعارضة تكون قد استوفت الشكل المقرر في القانون ، وفقاً لما تقضى به المادتان ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية .

وحيث إن المعارض ينهى على الحكم المعارض فيه أنه إذ ألزمه المضروقات قد وقع باطلا لأنه لم يعلن بالجلسة التي صدر فيها .

وحيث إن المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه "تحمك المحكمة في الطعن بعد تلاوة للتقرير الذي يضعه أحد أعضائها . ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم إذ رأت لزما لذلك" فقد دلت على أن سماع الخصوم من الإجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى إتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي لا يلزم دعوة الخصوم أيا كانت ، صفتهم بإعلانهم أو إخطارهم بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن سواء كانوا هم الطاعنين أو المطعون ضدهم وسواء كانوا متهمين أو مدعين بحقوق مدنية أو مسئولين عنها ، لأن من لا يجب سماعه ، لا تلزم دعوته ، كما أن محكمة النقض لا يجوز بنص المادة ٣٨ من القانون المذكور المعارضة في أحكامها لأية علة مهما ممت ، الأمر المستفاد بنفس القدر من إلغاء المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر والتي كانت تجيز للنظم الغائب المعارضة في موضوع الأحكام الصادرة من هذه المحكمة إذا ثبت أنه لم يعلن بالجلسة إعلانا قانونيا ، وإذا امتنعت المعارضة في الأصل بعلّة عدم الإعلان ، امتنعت المعارضة بالضرورة في أساس الإلزام بالرسوم باعتباره فرعا من الأصل المقضى به ، وإنما يقتصر بحث المحكمة على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير مقدار الرسوم على ضوء القواعد التي أرستها القوانين المتعلقة بها وهو ما لا ينازع فيه المعارض ، ومن ثم فإن المعارضة تكون على غير أساس ويتمين رفضها موضوعا .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، ومضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسبوطى .

(٦٢)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٩ القضائية

إخفاء أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة . جريمة . "أركانها" .
قصد جنائى . قتل محمد . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب .

وجوب استظهار الحكم أن المتهم بإخفاء أشياء متحصلة من جنائية ، كان يعلم يقيناً بهذه الجنائية . حلة ذلك : العلم اليقيني بالجنائية وملابساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .

متى تحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ؟

إذا كانت المحكمة لم تستظهر الصلة بين واقعة شراء المتهم للعربة والدابة وتصرفه فيهما على الوجه الذى قالت به واقتضت بمحصله ، وبين جنائية قتل المجنى عليه التى وقعت بقصد تسهيل السرقة ، كما لم تورد فى حكمها دليلاً على أن المتهم حين أقدم على الشراء فى الظروف المريبة التى ذكرتها ، كان عالماً علماً يقينياً بأن ما اشتراه متحصل عن تلك الجنائية بالذات محيطاً بما لا يسها من الظروف ، هذا العلم الذى هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، فإنه لا يكفى فى هذا الصدد ما أورده الحكم من عبارات مرسلة غير واضحة الدلالة على المراد منها ولا تؤدى بطريق اللزوم إلى تعيين الجنائية التى تخلفت عنها الأشياء المخفاة ، لأن حاصل هذا القول مجرداً ، هو اعتبار تلك الأشياء متحصلة من جنائية — لم يثبت من الحكم تحقق علم المطعون ضده بها — ويكون إخفاؤها جنحة منطبقاً على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ المشار إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم ما بين ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، ١٢ يوليو ١٩٦٥ بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة : قتلوا عبد الهادي جمعه عبدالعزیز بأن انتووا قتله وهاجموه حال قيادته عربته وطعنوه بآلات حادة وأخرى صلبة في عنقه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بمجنحة أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سألوا الذكر سرقة العربية والحمار المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكين للجنى عليه السابق حال كون أحدهم حاملا سلاحا ظاهرا . وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٤٤ - ٢ مكرر من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والرابع والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول وذلك عن تهمة القتل المقتربة بجريمة السرقة (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات (ثانيا) بمعاينة المتهم الرابع مدة سنة واحدة مع الشغل . (ثالثا) ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . غطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جنابة قتل ارتكبت لتسهيل السرقة وطبق في حقه الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، قد شابه القصور ، ذلك بأنه لم يثبت علمه بظروف جنابة القتل المقترب بالسرقة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد كل من — المطعون ضده و ... و ... و ... و ... لأن المتهمين الثلاثة الأول : قتلوا عمدا عبد الهادي جمعه عبدالعزیز واقترنت هذه الجناية بمجنحة سرقة العربية

والحمار. والمتهم الرابع: أخفى المسروقات المتحصلة من هذه الجناية مع علمه بذلك. ومحكمة الجنايات دانت المتهم الأول - بعد أن لغت نظر الدفاع - بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة إخفاء العربية والدابة المسروقة مع علمه بالظرف المشدد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، كما دانت المتهم الرابع بجنحة إخفاء الأشياء المسروقة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ المشار إليها ، و برأت المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . وبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت المتهم الأول - المطعون ضده - بجناية الإخفاء قولاً منها بما نصه "وحيث إنه لما كانت الواقعة المطروحة على المحكمة وهو ما جاء على لسان المتهم من أنه اشترى العربية والدابة ثم باعها بدوره إلى المتهم الرابع فإن هذه الواقعة تكون بالنسبة للمتهم الأول جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بالظرف المشدد لها ، وآية ذلك اعتراف المتهم بأنه اشترى العربية من أناس وهم يسكرون في الهزيع الأخير من الليل ، وفي الطريق العام ، ثم قام بنقلها إلى ناحية قليوب وتوجه في الصباح الباكر إلى هناك قاصداً سكن قريبه المتهم الرابع وباعه إياها أو تركها لديه ، كما ورد على لسان هذا الأخير ثم تقديمه هذه المبايعات التي أراد بها إسباغ المشروعية على واقعة الشراء ولكن لم يسانده الزيف ، إذ ثبت أن البصمات المقال أنها للبائعين ليست لهؤلاء الأشخاص ، ولا جدال في أن العربية المضبوطة والدابة هي الخاصة بالهجنى عليه عبد الهادي جمعه عبد العزيز وقد تعرفت عليها والدته على الوجه المشار إليه . وأما عن قيام علم هذا المتهم بالظرف المشدد، فآية ذلك تلك الظروف المريبة التي أحاطت بظروف شراء العربية والدابة ، مما يقطع بتوافر علم هذا المتهم بأن الأمر تحيط به الشبهات والريب ، ومساوئته في توصيل العربية والدابة بعيداً عنه بناحية قليوب لدى قريبه المتهم الرابع الذي أخفاها بدوره ، كل ذلك يؤكد علمه بالظروف المريبة التي حصل بها على تلك العربية والدابة ، ومفاد ما تقدم أن المحكمة دانت المطعون ضده بتهمة إخفاء العربية والدابة المسروقة مع علمه بالظرف المشدد دون أن تستظهر الصلة بين واقعة شرائه للعربية والدابة وتصرفه فيها على الوجه الذي قالت به واقتنعت بحصوله ، وبين جناية قتل المحجن عليه عبد الهادي جمعة عبد العزيز التي وقعت بقصد تسهيل

السرقه . كما لم تورد دليلا على أن المطعون ضده حين أقدم على شراء العربيه والداية في الظروف المريبه التي ذكرتها كان عالما علما يقينا بأنها متحصله عن تلك الجنايه بالذات محيطا بما لايسها من الظروف ، هذا العلم الذي هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانيه من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، ولايكفى في هذا الصدد ما أورده الحكم من عبارات مرسله غير واضحه الدلاله على المراد منها ولا تؤدي بطريق اللزوم إلى تعيين الجنايه التي تخلفت عنها الأشياء المخفاه ، لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الأشياء متحصله من جنايه — لم يثبت من الحكم تحقق علم المطعون ضده بها — ويكون إخفاؤها جنحة منطبقه على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين أو يورد في أسبابه ما يدل به على توافر علم المطعون ضده بالظروف المشدده التي أحاطت بالجريمه التي تحصلت منها العربيه والدايه وهى الجنايه المعاقب عليها بالماده ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، تعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للمطعون ضده وحده دون المحكوم عليه الرابع الذي لم يتصل وجه الطعن به .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المحترمين :
إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٦٣)

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) قتل عمد . " نية القتل " . ترصد . عقوبة . " الظروف المشددة " .

ضرب أفضى إلى الموت . جريمة . " أركانها " .

ظرف التردد : ظرف شدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة .
استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطامن
لجريمة الضرب المفضى إلى الموت .

(ب ، ج ، د ، هـ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . محكمة

الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . لإثبات .

" شهود " . " قرائن " . قتل عمد .

(ب) سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى . حقها في تجزئة أقوال الشهود والأخذ

بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .

(ج) عدم التزام المحكمة بمناصرة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي

مثال .

(د) التناقض الذي يعيب الحكم .

(هـ) تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل

بيته على حدة دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون

الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم

ومتبعة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى

ما انتهت إليه .

صحة الاستناد إلى وجود سكين ملوثة بالدماء . كقرينة

معززة لباقي الأدلة . مثال في قتل عمد .

١ - ظرف التردد لا يقصد به إلا أن يكون ظرفاً مشدداً للعقوبة وليس عنصراً يدخل في تكوين الجرمية بحيث يؤثر في المسؤولية وجوداً أو عدماً . ومن ثم فإن ما قصده المحكمة من استبعاد نية القتل وظرف التردد هو انتفاء مقتضيات تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها .

٢ - الأصل أن المحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ولها في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تظمن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة ولها أن تأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد أن وقع الاعتداء متى رأت المحكمة أن أقواله تمثل الواقع .

٣ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول . فلا على المحكمة إن هي لم تعرض بعد ذلك إلى دفاع الطاعن بشأن التشكك في تصديق رواية شاهدي الإثبات لازدحام الطريق الذي وقع به الحادث لأنه دفاع لا يستأهل من المحكمة رداً خاصاً .

٤ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

٥ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومشتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في شأن الدليل الذي استمده الحكم من وجود سكين بحدين ملوثة بالدماء مردود عليه بأنه لم يكن لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة أكثر من أنها قرينة عامة تعزز باقي الأدلة والعناصر الأخرى التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : قتل مع آخر عمدا ومع سبق الإصرار والترصد عبد العزيز عبد الرحمن سليمان بأن يتنا النية على قتله وأعدا لذلك (سكيناً) حملها المتهم الأول وعصا حملها المتهم الثاني وترصداه في الطريق الذي اعتاد المرور منه ولما ظفرا به أوسعا ضربا وطعنا على رأسه وفي صدره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . وادعى مدنيا توحيد عبد العزيز عبد الرحمن ابن المجنى عليه وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انتهى إلى أن الطاعن ضرب المجنى عليه بسكين ولم يقصد من ذلك قتله ولم يكن ذلك عن ترصد سابق دون أن يعنى بذكر واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها ومؤدى شهادة الشهود على نحو يتضح منه أن المحكمة استعرضت الأدلة وناقشتها واقتنعت بصحتها ولم تعرض المحكمة لدفاع الطاعن بشأن التشكك في تصوير الحادث على النحو الذى أدلى به شاهد الاثبات في طريق مزدحم بالمسارة . كما أنها عوات في إدانة الطاعن على شهادة محمد عبد المجيد الذى لم ير الحادث وعلى ضبط سكين لم يتخذ أى إجراء لتحليل الدماء العالقة بها

أو مضاهاة البصمات التي عليها وإلى وجود مقعدين مهشرين بمكان الحادث مع أن كلا منهما لا يصلح دليلاً لثبوت الاتهام قبل الطاعن واستبعاد الحكم ظرف الترصد واستبقى نية الضرب مع ما بينهما من تناقض ذلك أن استبعاد الترصد ينفي دعوى الاعتداء . ولم يشر الحكم إلى أن المحكمة قصدت تجزئة شهادة شاهدي الإثبات حتى يمكن التحقق من أنها فطنت إلى ما يصيب شهادتهما في الشطر الذي أسقطته .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة عنيت ببيان واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها ثم عرضت للأدلة القائمة على مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه بما حصلته من أقوال شاهدي الإثبات وضبط السكين ومعاينة المقعدين الخشبيين وتقرير الصفة التشريحية في منطق سليم مردود إلى أصله الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ولها في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان العلة ولها أن تأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد أن وقع الاعتداء متى رأت المحكمة أن أقواله تمثل الواقع ولا على المحكمة إن هي لم تعرض بعد ذلك إلى دفاع الطاعن بشأن التشكك في تصديق رواية شاهدي الإثبات لازدحام الطريق الذي وقع به الحادث لأنه دفاع لا يستأهل من المحكمة رداً خاصاً لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول . أما ما يشير الطاعن في شأن الدليل الذي استمده الحكم من وجود سكين بمحدين ملوثة بالدماء فرود عليه بأنه لم يكن لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة أكثر من أنها قرينة عامة تعزز باقي الأدلة والعناصر الأخرى التي أوردتها الحكم . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون

الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومتبعة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وكان ظرف الترصد لا يقصد به إلا أن يكون ظرفا مشددا للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة بحيث يؤثر في المسؤولية وجودا أو عدما ، ومن ثم فإن ما قصده المحكمة من استبعاد نية القتل وظرف الترصد هو انتفاء مقتضيات تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك إنتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيرطى .

(٦٤)

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) دخان . تبغ . مأموروا الضبط القضائي . نيابة عامة . تفتيش . "التفتيش الإداري" . بطلان . "بطلان التفتيش" . محال عامة . عقوبة . مصادرة . قانون . "تفسيره" . دعوى مدنية . تعويض . إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب . محكمة النقض . "سلطانها" . نقض . "أحوال الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

(١) دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . هل ذلك ؟

حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها .

نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟

(ب) تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المعتمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .

مصادرة التبغ السوداني رقم الحكم بالبرامة . واجبة . هل ذلك ؟ تخرج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .

(ج) عدم وجود دليل في الدعوى سوى ذلك المعتمد من التفتيش الباطل .

استبعاد هذا الدليل . وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية .

١ — لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس في عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان في أى وقت — خروج على هذه القاعدة — إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإدارى ليلا أو نهارا طالما كان المصنع مدارا ، والعبرة في ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الأبواب أو إغلاقها ، ذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأموري الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض إلا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التي تخرج عن هذا النطاق ، وعلّة الإجازة أن المحال في الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تغلق في وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس .

٢ — متى كان الثابت من مدونات الحكم أن تفتيش المصنع حصل في يوم الراحة الأسبوعية للعمال وفي غيبة صاحبه ومديره المسئول وبغير إذن منهما ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، ولا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب إليه من صحة إجراءات التفتيش غير سديد في القانون لما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم تأسيسا على استبعاد الدليل من هذا الإجراء عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، مع مصادرة كمية التبغ السوداني المضبوطة الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها .

٣ - إن مؤدى الحكم بالبراءة تأسيسا على بطلان التفتيش استبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء - الذى لا يوجد فى الدعوى دليل سواء - فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم عليه بالتعويض عنها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية : الأول بصفته صاحب مصنع أدخنة والثانى مديره المسئول حازا كمية التبغ السودانى الموضحة بالتحقيقات وهو محذور إدخاله إلى البلاد . وطلبت عقابهما بالمواد ١ - ٢ (ثانيا) ٣ - ٤ من القانون رقم ٦٢ سنة ١٩٦٤ . وادعت مدنيا مصلحة الجمارك وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٧٢٢ ج على سبيل التعويض . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت عملا بمواد الإتهام بحضورها للمتهم الأول وغايبا للمتهم الثانى بتغريم كل منهما مائة جنيه ، وفى الدعوى المدنية بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية وبصفته مبلغ ٧٢٢ ج ومصروفات هذه الدعوى ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة كمية من التبغ السودانى المحذور إدخاله إلى البلاد قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون

الإجرائى ذلك بأنه رفض الدفع ببطلان تفتيشه لمصنع الطاعن على الرغم من أنه تم يوم جمعه وهو يوم الذلق الأسبوعى للمصنع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال إيرادا للدفع بالبطلان وردا عليه ما نصه "أما القول بعدم جواز التفتيش يوم الجمعة المحدد راحة أسبوعية للعمال ولإغلاق المصنع فإن هذا القول لاسند له من القانون ذلك أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالفة الإشارة إليه جاء مطلقا من قيد اشتراط التفتيش فى أوقات العمل فضلا عن صراحته التامة بقوله "لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان فى أى وقت". وماذهب إليه الحكم فيما تقدم غير سديد فى القانون ، ذلك أنه وإن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الأوقات التى تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن فى الأوقات التى لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس فى عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النعى على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان فى أى وقت — خروج على هذه القاعدة — إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإدارى ليلا أو نهارا ، طالما كان المصنع مدارا والعبرة فى ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الأبواب أو إغلاقها ذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأمورى الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إنما أباح لهم الإستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التى تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض إلا بالقدر الذى يمكنهم من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التى تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الإجازة أن المحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تغلق فى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم — أن تفتيش المصنع حصل فى يوم الراحة الأسبوعية للعمال وفى غيبة صاحبه ومديره المسئول وبغير إذن منهما ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم

في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ولا يصححه حضور معاون النيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش — وفقاً للثابت في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب إليه من صحة إجراءات التفتيش غير سديد في القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم تأسيساً على استبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، مع مصادرة كمية التبغ السوداني المضبوطة الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها إذ أن مؤدى الحكم بالبراءة تأسيساً على بطلان التفتيش استبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم عليه بالتعويض عنها .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار / محمد أبو الفضل حقني ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

(٦٥)

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

- (١، ب، ج، د، هـ) إثبات . " بوجه عام " . خبرة . " شهادة " .
- حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .
- محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
- (١) أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قاض فيه . ما دام أنه أسس الإدانة على اليقين
- (ب) تقدير القوة التدللية لتقدير الخير . موضوعي .
- (ج) حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة .
- ولو خالف قولاً له في مرحلة أخرى . دون بيان العلة .
- (د) كفاية استخلاص الحقيقة من أقوال الشاهد بما لا تناقض فيه .
- (هـ) تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا عيب .

١ - إن أخذ الحكم بدليل احتمالي ، غير قاض فيه ، ما دام قد أسس الإدانة على اليقين .

- ٢ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقدير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك .
- ٣ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بقول الشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به ويطمئن إليه وجدانها .
- ٤ — إن تناقض الشاهد وتضارب أقواله ، لا يعيب الحكم ، ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لاتناقض فيه .
- ٥ — القول بأن الحكم خالف الثابت بالأوراق فيما حصله من شهادة الشاهد وفيما نسبته إليه من شهادته للاعتداء ، مردود بأن ما أورده الشاهد في شهادته يتفق في جملة مع ما حصله الحكم منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه في يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بسيون محافظة الغربية : ضرب ابراهيم مرجان خلف بقطعة حديد على يده اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي الإعاقات الموصوفة بأصابع تلك اليد والتي لم تقدر مداها بعد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى مدنيا ابراهيم مرجان خلف وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون نفسه بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وإلزامه أن يدفع للمدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك أنه إستند في إدانة الطاعن إلى الدليل القولى المستمد من أقوال المجنى عليه والشاهدين عبد السلام عبد الفتاح واسماعيل مرسى نصار رغم التناقض في أقوال الآخرين في التحقيقات أمام المحكمة ، فضلا عن أن الحكم نسب إلى الشاهد الثانى أنه شاهد واقعة الاعتداء خلافا للثابت بالأوراق ، هذا وقد اعتمد الحكم في الإدانة على التقرير الطبى الشرعى مع أنه بنى على مجرد الظن والاحتمال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليه والشاهدين عبد السلام عبد الفتاح واسماعيل مرسى نصار ومن التقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة ، من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة . ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة دون أن تبين العلة ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به ويطمئن إليه وجدانها وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ، ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه . أما القول بأن الحكم خالف الثابت بالأوراق فيما حصله من شهادة الشاهد الثانى وفيما نسبته إليه من مشاهدته للاعتداء ، فردود على أن ما أورده الشاهد في شهادته يتفق في جملته مع ما حصله الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه قد تملكت لديه بسببها عاهة مستديمة أخذاً بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية ، وكان لمحكمة الموضوع

كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك ، وكان أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه ما دام قد أمس الإدانة على اليقين . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الثبوت ومبلغ كفايتها للإدانة مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، ومضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،
ومحمود عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حمدين .

(٦٦)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ القضائية

دعوى جنائية . ” نظرها والحكم فيها “ . دفع . ” الدفع بعدم قبول
الدعوى “ . بطلان ” الحكم “ . محكمة أول درجة . ” الإجراءات
أمامها “ . محكمة استئنافية . ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ . تصد . نقض .
” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “ . ” سلطة محكمة
النقض “ . تبغ .

قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من المير فيها . إلغاء هذا القضاء
من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها .
مخالفة ذلك والتصدى لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية
إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان
إجراءات تحريكها ، الأمر الذي منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون
الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع
ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو الحكم ، تصحح
البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع
فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد
القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها “ . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم

المطعون فيه على الرغم من قضائه بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، لم يقض بإعادة الدعوى إلى تلك المحكمة للفصل فيها ، بل قضى في موضوعها ، وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضى ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٧/٦/٣ بدائرة قسم مينا البصل : هرب التبغ المبين بالمحضر بأن أعمده من أهقاب السجائر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الشئون المالية الجزئية بالاسكندرية قضت غيابيا بعدم قبول الدعوى . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول استئناف النيابة شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وألزمته بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره عشرون جنيها والمصادرة ، فعارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه خالف حكم المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية حين قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وتصدى لموضوعها وفصل فيه إذ كان على المحكمة بعد أن قضت برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فى موضوعها حتى لا يحرم المحكوم عليه من إحدى درجتي التقاضى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اهتمت المحكوم عليه بأنه فى يوم ٣ من شهر يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم مينا البصل

هرب كمية التبغ المبينة بالمحضر بأن أعقاب السجائر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣/٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وقضت محكمة الشئون المسالية الجزئية غيابيا بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية . فاستأنفت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره عشرون جنيا والمصادرة . فعارض المحكوم عليه وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى ، الأمر الذي منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى في موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضى لهم ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٦٧)

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١) دعوى جنائية . " تحريكها " . نيابة عامة . " القيود التي ترد على حقها في التحقيق وتحريك الدعوى الجنائية " . دفع . " الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة " . إثبات . " شهود " . تحقيق . " التحقيق بمعرفة النيابة " . تبديد . خيانة أمانة .

(١) الدفع ، عدم جواز الإثبات بالبينة في جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .

(ب ، ج ، د) إثبات . " الإثبات بالكتابة " . " المانع المسمى والأدبي " محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير قيام المانع المسمى والأدبي " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . " ودیعة " " ودیعة اضطرارية . ودیعة اختيارية " تبديد . خيانة أمانة .

(ب) تقدير قيام المانع المسمى أو الأدبي من المحسول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .

(ج ، د) مثال لتسيب سائق في نفي قيام المانع المسمى والأدبي بحدود ودیعة .

(هـ) إثبات . " إقرار غير قضائي " . التسجيل الصوتي . تبديد .
خيانة أمانة .

التسجيل الصوتي لإقرار غير قضائي يخضع في إثباته لقواعد الإثبات العامة
في القانون المدني .

١ — لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة
إلى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبينة فيها ، بل
إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في إثبات تلك الجريمة . ومن ثم فإن مناسبة
إبداء هذا الدفع هي وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق
النيابة العامة لتلك الدعوى ما دام أنه لا يقيد حريتها في هذا الصدد ، ويكون
الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إبدائه أمام النيابة العامة
يكون قد طابق صحيح القانون ويضحى النعى على الحكم في هذا الشأن
غير سديد .

٢ — إن تقدير قيام المانع المادي أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي
في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي
الموضوع بغير معقب متى كان مبنيًا على أسباب سائغة . ولما كان ما أورده
الحكم المطعون فيه يسوغ به إطراح قالة الطاعن قيام موانع مادية ومن بينها
الوديعة الاضطرارية أو موانع أدبية حالت دون الحصول على دليل كتابي ،
فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد يكون غير سديد
وينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير عدم قيام
أى من المانعين المادي والأدبي مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام
محكمة النقض .

٣ — متى كان البين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات
حقوق الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد
الإثبات العامة المنصوص عليها في القانون المدني التي تشترط في خصوصية الدعوى
الدليل الكتابي عرض إلى اعتصام الطاعنة بالمانعين المادي والأدبي فناقش

أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو أمر لازم للفصل في قيام الوديعة الإضطرارية وهي من الموانع المادية التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ثم أبدى الحكم عدم اطمئنانه إلى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بافتراض صحتها ونفى أنها تؤدي إلى الاضطرار الذي كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابي ثم انتهى إلى عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى بأسباب سائغة في حدود سلطة المحكمة التقديرية ، وإذ كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فإن ماتناه للطاعة عليه من دعوى التناقض في التسبيب لا يكون له محل .

٤ — متى كانت أقوال الفريق الآخر من الشهود الذين لم يعرض لهم الحكم المطعون فيه ولا يتصلون بصلة القرى للطاعة لا تنصب على واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده على ما يبين من أسباب الطعن ، فإن هذه الأقوال لا تعد دليلا مستقلا على قيام المانع من الحصول على دليل كتابي ولا تلتزم المحكمة بالتالى بإبداء رأيها فيها . ومن ثم فتدنى عن الحكم دعوى القصور في هذا الشأن .

٥ — التسجيل الصوتى يعد ولا ريب إقرارا غير قضائى . ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل خاص به ، فإنه يجب على الطاعة أن تثبت صدوره منه طبقا للقواعد العامة في الإثبات في القانون المدنى . وإذ كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابي في هذا الصدد ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه مادام لا يعد عنصرا مستقلا عن العناصر التى أبدى الحكم رأيها فيها .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدنى هذه الدعوى بطريق الإدعاء أمام محكمة جناح الجيزة الجزئية بصحيفة معلنة لئتهم في ١٦/٧/١٩٦٧ طلبت فيها إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت لأنه في المدة من ٢٠ يولي

سنة ١٩٦٤ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر الحيزة إختلس مبلغ ١٠٤ ألف جنيه الذى سلمته إياه على سبيل الوديعة فاختمه لنفسه إضرارا بها وبأولادها القصر . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بعدم قبول الدعوى بين العمومية والمدنية وألزمت المدعية بالحق المدنى المصروفات . فاستأنفت المدعية بالحق المدنى هذا الحكم ، ومحكمة الحيزة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به فى الدعوى المدنية وإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وأمام محكمة أول درجة — بهيئة أخرى — دفع الحاضر مع المنهم (أولا) بإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لقيام ذات النزاع أمامها (ثانيا) بعدم جواز تحريكها بالطريق المباشر (ثالثا) بعدم جواز نظرها لصدور قرار النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامتها . (رابعا) عدم جواز الإثبات بالبينة ، ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا (أولا) برفض الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة الحيزة الابتدائية (ثانيا) برفض الدعوى وألزمت المدعية بالحق المدنى مصروفاتها ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت المدعية بالحق المدنى فى هذا الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصاريف الاستئنافية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قد أخطأ فى القانون وشابه تناقض وقصور فى التسبيب ذلك بأن ظروف وملابسات واقعة تسليم المبلغ موضوع التهمة توفر قيام وصف الوديعة الاضطرارية على تلك الواقعة مما ييجز إثباتها بالبينة، إلا أن الحكم لم يلتزم هذا النظر القانونى السليم ، وقضى بقبول الدفع المقدم من المطعون ضده بعدم جواز الإثبات بالبينة رغم سقوطه بعدم إبدائه أمام النيابة التى تولت

التحقيق ومآلت الشهود في حضور المطعون ضده دون افتراض منه على ذلك ، ثم إن الحكم بعد أن اشترط الدليل الكتابي في الإثبات ناقش أقوال الشهود وأبدى عدم اطمئنانه إليها ، ثم عاد فافترض صحة أقوال الشهود ورتب عليها إنتفاء صفة الاضطراب عن الودیعة مما يعيبه بالتناقض وأخيرا فإن الحكم أمسك من تكييف الواقعة ولم يبين ما إذا كانت تلك الواقعة تشكل عقدا آخر من عقود الأثمان أم توفر جريمة نصب كما أطرح الحكم أقوال فريق من الشهود لقرايتهم بالطاعة ولم يعرض لأقوال الفريق الآخر الذي لا تتوافر فيهم هذه الصلة ولم يقل كلمته أيضا في التسجيل الصوتي لأقوال المطعون ضده مع أنها تكشف عن إقراره بصحة واقعة إستلامه المبلغ موضوع التبديد . وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة بقوله ” وحيث إنه من المسلم به أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود الواردة بنص المادة ٣٤١ عقوبات تكون مقيدة بأحكام القانون المدني وإعمالا لنص المادة ١/٤٠٠ مدني فإنه في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنهيات ، فلا تجوز البيئة في إثبات وجوده أو انقضائه ، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ، والثابت بمطالعة التحقيقات التي أجرتها النيابة المرفقة بملف الدعوى أن المدعية تستند في إثبات عقد الودیعة إلى شهادة الشهود الذين سمعت أقوالهم بتلك التحقيقات فضلا عن التسجيل الصوتي المنسوب للدعي عليه ولم تتقدم بأي سند كتابي لإثبات وجود هذا التصرف القانوني وهو لا يتعلق بأي مادة تجارية وليس هناك ثمة اتفاق بين الطرفين على جواز الإثبات بالبيئة ، وعلى ذلك وإعمالا لنص المادة ١/٤٠١ مدني ، فإن ما ترتكن عليه المدعية من شهادة الشهود لإثبات وجود عقد الودیعة غير جائز قانونا أما ما تدعيه من وجود مانع مادي أو أدبي حال بينها وبين الحصول على هذا الدليل الكتابي فهو ادعاء غير صحيح ذلك أن صلة المصاهرة بين الطرفين باعتبار أن المدعية زوجة شقيق المدعي عليه ، ولا يمكن أن يعد مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بالودیعة ، وليس في ظروف الحال في الدعوى ما يؤكد وجود مانع أدبي ، وقد قضت محكمة النقض بأن صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع (نقض مدني جلسة ٥ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة

القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ١٤٥ بند ٤٣) وليس هناك أيضا ثمة مانع مادي لحصول المدعية على سند كتابي من المدعى عليه لإثبات الوديعة إذ هي تقرر بتحقيقات النيابة أن المدعى عليه أوهما بأن مصلحة الضرائب سوف تجري تفتيش مسكنها بعد وفاة زوجها لحصر التركة وطلب منها أن تسلمه المبالغ النقدية التي تركها المورث لحفظها لديه حتى تنتهي إجراءات ضريبة التركات فقامت بتسليمه مبلغ ١٠٤ ألف جنيه نقدا كانت قد جمعتها ووضعتها في حقيبة كبيرة ، خشية أن تستولى عليها مصلحة الضرائب ، وكان ذلك بعد وفاة زوجها بأيام قليلة فان هذا الذي تدعيه المدعية مؤيدة في ذلك بشهادة شهودها وهم شقيقتها حياة ومصباح وولديها محمد عثمان ومصطفى عثمان ، أمر لا تطمئن إليه المحكمة في صدد إثبات الظروف التي تم فيها الإيداع المدعى به لما بينها وبين هؤلاء الشهود من صلة القربى الوثيقة ومع ذلك فإن ملائسات هذا التصرف إن صحت رواية المدعية وشهودها لا تعد وديعة اضطرارية إذ أن المودع في هذه الوديعة يفترض أنه لم يجد من الوقت ولا من الظروف التي أحاطت به متسعا للوصول من المودع عنده على دليل كتابي بالوديعة نظرا للخطر المحدق به كحصول حريق أو هدم أو غرق وليس فيما ذكرته المدعية وشهودها ما يتحقق به وجود هذا الخطر الداهم ، فلم يكن هناك ثمة تفتيش يقع بالفعل بالمسكن وقتذاك ، وبالتالي فقد كان لديها متسعا كبيرا من الوقت للحصول على السند الكتابي خاصة وأنها قررت بالتحقيقات أنها طالبت به بالفعل بتسليمها إيصالا بالمبلغ ولكنه رفض هكذا تدعى ولم يكن تسليم المبلغ إليه تسليما اضطراريا مفاجئا في التو والساعة ، بل كان بناء على تخطيط سابق واتفاق بينهما على إجراء هذا التسليم حسبما قررت في التحقيقات ، وهو ما شهد به محمد نبيل مصطفى من أنه طلب من المدعية في اليوم السابق على اليوم المحدد لتسليم المبلغ أن تحصل من المدعى عليه على إيصال أمانة وسمعها بالفعل وهي تتحدث إليه تليفونيا في اليوم السابق حيث طلبت منه تحرير هذا الإيصال وقبل المدعى عليه ذلك ، فأين إذن الظرف المفاجيء الذي اضطر المدعية للتغلب على الحصول على هذا الدليل وقد طالبت به قبل وبعد تسليم المبلغ حسبما تدعى ، وليس في المطالبة به ما يتعارض مع المؤلف أو ظروف الإيداع خاصة وأن المبلغ المودع بلغ حدا من جسامته القيمة مما لا يمكن للشخص العادي في مثل الظروف المشار إليها أن يتهاون

في الحصول على السند الكتابي وفي مثل البيئة التي يعيش فيها الطرفان ولم تجر العادة على ذلك ولم يألّفها الناس في التعامل بل هو مجاف كل المجافاة للمنطق السليم حتى في مثل الظروف التي تدعيها المدعية ويتعين لذلك إطراح هذا الإدعاء بوجود المانع الأدبي والمادى للحصول على الدليل الكتابي. لما كان ذلك، وكان تقدير قيام المانع المادى أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيًا على أسباب سائغة وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يسوغ به إطراح قالة الطاعن من قيام موانع مادية ومن بينها الوديعة الاضطرارية أو موانع أدبية حالت دون الحصول على دليل كتابي فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون في هذا الصدد يكون غير سديد وينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير عدم قيام أي من المانعين المادى والأدبي وهو ما لم تخطيء في تقديره مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفعت به الطاعنة من سقوط الحق في إبداء الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة فيما أضافه من أسباب ورد عليه في قوله "إن ما أثاره الحاضر عن المستأنفة من أن المستأنف ضده تنازل عن حقه في وجوب إثبات عقد الوديعة المقال بقيامه بين المستأنفة وبينه بالكتابة مستدلا على ذلك من مناقشته لأقوال الشهود الذين استشهدت بهم المستأنفة في التحقيق الذي أجرته بناية الأحوال الشخصية في شأن بلاغ المستأنف ضده باعتباره وصيا على أولادها القصر من تبديده مبلغ ١٤ ألف جنيه الذي يملك القصر نصيبا فيه وغير ذلك من الأمور التي نسبتها له في بلاغاتها تلك للنيابة تمس تصرفاته كوصى وعدم إبدائه هذا الدفع في هذا التحقيق هذا الذي ساقه وكيل المستأنفة لا يغير شيئا مما ذهبت إليه محكمة أول درجة من عدم جواز إثبات الواقعة بالبيئة بعد أن نفت عنها صفة الوديعة الاضطرارية للأسباب السالفة التي ساقها في هذا الصدد ذلك لأنه وإن كان الأصل أن إثبات عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إنما ينطبق في شأنه قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني والتي لا تجيز إثبات العقد بالبيئة إذا زادت قيمتها عن عشرة جنيهات، وأن قواعد الإثبات هذه ليست من النظام العام فيجوز التنازل عن التمسك بها وقد يكون هذا التنازل صريحا كما قد يكون ضمنا

بعدم الاعتراض على سماع أقوال الشهود وإثباتا لهذا العقد ، إلا أنه لما كان الإثبات هو إقامة الدليل أمام القضاء على الواقعة التي يرتب القانون عليها بالطرق التي حددها ذلك ، ومن ثم فإن قواعد الإثبات تقيد المحكمة المطروح أمامها النزاع للفصل فيه ولا تلتزم به النيابة التي تقوم في دور التحقيق بجمع الأدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تسمع من ترى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تثبت أو تؤدي إلى ثبوت الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم وبراءته منها وتحقيقها في هذا الشأن لا يلزم المحكمة التي تكون عقيدتها من التحقيق الذي تجريه بنفسها (المواد ١١٠ و ٣٠٠ و ٣٠٢ إجراءات جنائية) ولا يملك المتهم أمام النيابة الدفع بعدم جواز إثبات عقد بالينة كما لا يعد سكوته عن إبداء هذا الدفع إذا قامت النيابة بالتحقيق في شأن سماع الشهود أو مناقشة أقوال هؤلاء الشهود تنازلا منه عن حقه في التمسك أمام المحكمة بعدم جواز الإثبات بالينة ويترتب على إبدائه مثل هذا الدفع أمام المحكمة أن تمتنع عن إثبات قيام هذا العقد بالينة أو تبني حكمها على أساس أقوال شهود سمعهم النيابة " لما كان ذلك ، وكان القانون لم يقيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالينة فيما بل إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في إثبات تلك الجريمة فإن مناسبة إبداء هذا الدفع هي وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى ما دام أنه لا يقيد حريتها في هذا الصدد ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إبدائه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات عقود الإئتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها في القانون المدني التي تشترط في خصوصية الدعوى الدليل الكتابي هرض إلى اعتصام الطاعة بالماتعين المادى والأدبى فناقش أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها ، وهو أمر لازم للفصل في قيام الوديعة الاضرائية وهي من الموانع المادية التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، ثم أبدى الحكم عدم إطمئنان المحكمة إلى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات

فاقتضى صحتها ونفى أنها تؤدي إلى الاضطراب الذي كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابي ثم انتهى إلى عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى بأسباب سائغة فى حدود سلطة المحكمة التقديرية ، وإذ كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من دعوى التناقض فى التسبيب لا يكون له محل ، أما ما تثيره الطاعنة فى شأن إغفال الحكم المطعون فيه تكييف التصرف الذى تم تسليم المبلغ المدعى بتبديده إيمان ما إذا كان يندرج ضمن العقود التى حددتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وما إذا كانت واقعة الدعوى توفر جريمة النصب ، فردود بأن الحكم وإن نفى عن الوديعة صفة الاضطراب ، إلا أنه لم يرفع عنها كونها وديعة اختيارية هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعنة من النعى على الحكم بالقصور فى بيان ما إذا كان التصرف يندرج ضمن باقى عقود الأثمان التى حددتها المادة المذكورة ، مادامت هذه العقود تخضع هى الأخرى لقواعد الإثبات العامة فى القانون المدنى وينسحب قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة عليها كافة وإذ كانت المحكمة قد أعملت سلطتها فى تقدير أقوال شهود واقعة تسليم النقود وأبدت عدم إطمئنانها إليها ورفضت الدعوى المدنية على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده ، فلا محل لإبداء رأيها فى شأن ما إذا كانت تلك الواقعة توفر جريمة نصب . لما كان ذلك ، وكانت أقوال الفريق الآخر من الشهود الذين لم يعرض لهم الحكم المطعون فيه ولا يتصلون بصلة القرابة للطاعنة لا تنصب على واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده على ما يبين من أسباب الطعن فإن هذه الأقوال لا تعد دليلا مستقلا على قيام المانع من الحصول على دليل كتابي ولا تلتزم المحكمة بالتالى بإبداء رأيها فيها . ومن ثم تنفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا الشأن أما ما تثيره الطاعنة فى خصوص التسجيل الصوتى فردود بأنه لما كان هذا التسجيل يعد ولا ريب إقرارا غير قضائي وكانت الطاعنة تسلم فى أسباب طعنها أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل خاص به فإنه يجب على الطاعنة أن تثبت صدوره منه طبقا للقواعد العامة فى الإثبات فى القانون المدنى وإذ كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابي فى هذا الصدد فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبيئة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه مادام لا يعد عنصرا مستقلا عن العناصر التى أبدى الحكم رأيها فيها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،
ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٦٨)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤ القضائية

تموين . مسئولية جنائية . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

مناط التائم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالخبز . كون الجاني من أصحاب
المخابز أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ . وجوب
استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .

إن مفاد نص المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٧٩ لسنة ١٩٦١ ، أن التائم
في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في الخبز ، رهن بأن يكون الجاني من أصحاب
المخابز والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج
٨٢٪ في صناعتهم . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر
أن الطاعن من أصحاب المخابز الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج
٨٢٪ في صناعتهم ، حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون
على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان في هذا الخصوص ،
مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣/١/١٩٦٨ بدائرة مركز صدفا :
(أولا) بصفته صاحب مخبز لم يحتفظ برصيد كاف من البترول . (ثانيا) بصفته
سالف الذكر لم يحتفظ بمنخل في مخبزه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ من القرار
رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ و ٢١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة صدفا الجزئية قضت حضوريا إعتباريا
بتاريخ ١٥/١/١٩٦٩ بمقابلة المتهم عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه بالحبس
سنة شهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه وشهر
ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل المتهم لمدة ستة أشهر، فاستأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا
بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم
احتفاظه بالمنخل ٢٠ في مخبزه ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر
عناصر الجريمة المسندة إلى الطاعن المنصوص عليها في القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ ، فلم يبين ما إذا كان
الطاعن بصفته صاحب مخبز — ممن يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج
٨٢٪ في صناعتهم حتى يسرى عليه ذلك القرار لأن الإلتزام بالإحتفاظ بالمنخل ٢٠
لا يقوم في حق أصحاب المخابز كافة ، بل في حق الذين يستخدمون الدقيق
سالف البيان وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٢١ من قسار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
استخراج الدقيق ، وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ قد جرى
نصها على أنه على أصحاب المخابز والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق
القمح الصافي استخراج ٨٢٪ في صناعتهم أن يخلوا الردة المعدة للرفع

قبل الرغبة عليها بالمنخل وأن يحتفظوا به في المخبز ... مما مفاده أن التائيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في المخبز رهن بأن يكون الجاني من أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ في صناعتهم. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في شأن التهمة الثانية الخاصة بعدم احتفاظ الطاعن بالمنخل ٢٠ في مخبزه ، بما مؤداه أنه أثناء مرور تفتيش التموين على مخبز الطاعن لاحظ أنه لا يوجد به المنخل الخاص بنخل الردة للرغف ، قد اقتصر في تبرير قضائه على قوله :

” وحيث إن ما أسنده إلى المتهم ثابت قبله ثبوتا مقنعا لإدانته مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم تقديم المتهم ما ينفي عنه هذا الإتهام “ دون أن يستظهر أن الطاعن من أصحاب المخازن الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ في صناعتهم حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بالنسبة لتهمة الثانية مما يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة وأن حسن سير العدالة يقتضي نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للطاعن أيضا دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار / محمود عباس العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر حسن .

(٦٩)

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ القضائية

نيابة عامة . "اختصاصها" . تحقيق . "التحقيق بمعرفة النيابة" . تفتيش .
"إذن التفتيش" . إصداره . مواد مخدرة . نقض . "الحكم فى الطعن" .

جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون
لهذا النذب ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .

إثبات معاون النيابة بصدور إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية
ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحاً .

حجب التقرير الخاطئ المحكم من بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها . وجوب نقض
الحكم والإحالة .

أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن
السلطة القضائية — عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ،
وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب
الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم
المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر إذن التفتيش قد أثبت فى صدر الإذن
أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات
حصول النذب واعتبار إذن التفتيش صحيحاً ، ويكون ما ذهب إليه الحكم

المطعون فله خلافا لذلك قد جانب التطبيق السلم للقانون ، وقد حجب هذال التقرير الخاطيء عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : حاز جواهر مخدرة ” حشيشا وأفبونا “ بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١/٧٠٢٠١ ، ٣٤/أ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١٢٠١ من الجدول ١/ الملحق به ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤/و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان إذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة لم يندب لذلك كتابة من رئيس النيابة فى حين أنه يكفى أن يكون الدب شفويا عند الضرورة . اأدام الثابت فى الأوراق يفيد حصول هذا النذب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة استنادا إلى بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره من معاون النيابة دون أن يندب لذلك كتابة من رئيس النيابة وبما له أصل موقع عليه منه ولا يكفى فى ذلك الانتداب الشفوى حتى ولو أثبت معاون النيابة أنه أصدره بناء على انتدابه

من رئيس النيابة ، وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم غير سديد ، ذلك أن الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكلها ، وهذا النذب يكفي فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذي أصدر إذن التفتيش ، قد أثبت في صدر الإذن أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذي أثبتته يكفي لإثبات حصول النذب واعتبار إذن التفتيش صحيحاً ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون وقد حجبه هذا التقرير الخاطئ عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمرادى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٧٠)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) اختصاص . " الاختصاص الولائى " . قضاء عسكري .
حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض . " أوجه
الطعن . وقوع بطلان فى الحكم . القصور " . " أسباب
الطعن . ما يقبل منها " . دفع . " الدفع بعدم الاختصاص
الولائى " . نظام عام .

- (١) نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الأشخاص والجرائم ؟
(ب) القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة
القانون .
(ج) نطاق قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية بالنظام العام .
(د) جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائى لأول مرة أمام محكمة
النقض .

١ - أوردت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون
الأحكام العسكرية المعدل بالقوانين ٥ ، ٧ ، ٨٢ لسنة ١٩٦٨ - ضمن
العسكريين الخاضعين لأحكام القضاء العسكري جنود القوات المسلحة ، ونصت
المادة السابعة منه بالفقرتين الأولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التى
ترتكب من الأشخاص الخاضعين له إذا وقعت بسبب قادية أعمال وظائفهم ،
وكذلك كافة الجرائم إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له

وأن المقصود بهذه الجرائم التي أشارت إليها هذه المادة — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — هي الجرائم التي تقع على الحق العام دون أن تكون لها صلة بغير العسكريين مثل المشاجرات أو السرقات أو جرائم أخرى تقع من العسكريين خارج المعسكرات أو الثكنات وغير متعلقة بأعمال الوظيفة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بوصف كونه جنديا بالقوات المسلحة — مع آخر — بجريمة الامتلاء بغير حق على مال للدولة ، وسكت عن بيان مكان وقوع الجريمة — داخل أم خارج المعسكرات أو الثكنات — وما إذا كان وقوعها بسبب تأدية أعمال وظيفة المتهم أم لا ، ومدى صلة زميله بها باعتباره شريكا أو مساهما فيها ، وما إذا كانت من العسكريين أم غيرهم مع ما لذلك من أثر في انعقاد الاختصاص الولائي للحاكم العادية أو العسكرية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها بتطبيق القانون على الواقعة كما أثبتها الحكم مما يتعين معه نقضه والإحالة .

٢ — القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .
٣ — القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة .

٤ — الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ٦ و ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ وآخر سبق الحكم عليه بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : وهو مكلف بخدمة عمومية (جندي بالقوات المسلحة) استولى بغير حق على مال مملوك للدولة وهي السيارة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لشركة الفيل العامة للاقاولات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته طبقا للقيد والوصف

للواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ۱۱۱/۵ و ۱۱۳/۱ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۱۹ مكرر من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاستيلاء على مال للدولة بوصف كونه جنديا بالقوات المسلحة قد خالف القانون ، لصدوره من محكمة غير مختصة ولائيًا بنظر الدعوى لانعقاد الاختصاص فيها للقضاء العسكري الذي حاكمه عن ذات التهمة عسكريا في القضية رقم ۹۹ لسنة ۱۹۶۷ عسكرية .

وحيث إنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۶۶ بإصدار قانون الأحكام العسكرية المعدل بالقوانين ۵ و ۷ و ۸۲ لسنة ۱۹۶۸ ، قد أوردت ضمن العسكريين الخاضعين لأحكام القضاء العسكري جنود القوات المسلحة ونصت المادة السابعة منه بالفقرتين الأولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين له ، إذا وقعت بسبب تأدية أعمال وظائفهم ، وكذلك كافة الجرائم إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له ، وأن المقصود بهذه الجرائم التي أشارت إليها هذه المادة — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية هي الجرائم التي تقع على الحق العام دون أن تكون لها صلة بغير العسكريين مثل المشاجرات أو السرقات أو جرائم أخرى تقع بين العسكريين خارج المعسكرات أو الشكنات وغير متعلقة بأعمال الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بوصف كونه جنديا بالقوات المسلحة — مع آخر — بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة وسكت عن بيان مكان وقوع الجريمة — داخل أم خارج المعسكرات أو الشكنات — وما إذا كان وقوعها بسبب تأدية أعمال وظيفته المتهم أم لا ، ومدى صلة زميله بها باعتباره شريكا أو مساهما فيها وما إذا كان من العسكريين أم من غيرهم مع ما لذلك من أثر في انعقاد الاختصاص الولائي للأحكام العادية

أو العسكرية — على التفصيل مالف البيان — وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لما قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ خلا من ذلك كله فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على بقية أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن . وكان من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها بتطبيق القانون على الواقعة كما أثبتتها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرافعى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٧١)

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ القضائية

مستشار الإحالة . " الطعن فى قرارته " . إحالة . أمر إحالة . طعن .
" الصفة فيه " . " فى قرارات مستشار الإحالة " . نقض . " التقرير بالطعن " .
" أسباب الطعن . إيداعها " . " أسباب الطعن . قبولها " . " الصفة فى الطعن " .
نيابة عامة .

الطعن فى قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل من أحدهما .

وضع أسباب الطعن فى قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد إقراره لها فى الميعاد المحدد قانوناً . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصح البطلان . أساس ما تقدم ؟

صفة التوكيل فى إيداع أسباب الطعن كالشأن فى التقرير بالطعن .

يجب أن يصدر الطعن فى قرار مستشار الإحالة ، بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة عن النائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه ، حتى يكون فى ذلك ضمانه للتهم ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب — وهو عمل مادي — يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو بكل أمره إلى غيره بتوكيل منه ، إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها ، فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد

إقراره إياها ، إذ الأسباب إنما هي في الواقع من الأمر ، جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، أما إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب ، فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . وإذ كان ذلك ، وكان الواضح من الأوراق أن تقرير أسباب الطعن لم يعرض على النائب العام أو المحامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل إيداعه قلم الكتاب بواسطة من وكله وفي الأجل الذي حدد في المادة ۳۴ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه ، ولا يغني عن ذلك اعتماد هذه الأسباب من المحامي العام بعد انقضاء الميعاد المحدد قانونا لايداعها قلم الكتاب ، لعدم ارتداد أثر هذه الموافقة اللاحقة إلى إجراء كان قد بطل بانقضاء أجله المحدد في القانون من قبل صدورها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضدهما) وآخرين بأنهم في يوم ۲۲ أكتوبر سنة ۱۹۶۵ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : المتهمان الأول والثاني : شرعا مع مجهول في قتل كل من عبد الوارث علي أحمد حسن وعفيفي عبد المصيع حين عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتل الأول وأعدوا لذلك سلاحا ناريا واتجهوا إلى محل تجارته وما أن ظفروا به حتى أطلق ذلك المجهول عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابوا المجنى عليهما فحدثت بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج (ثانيا) ضربا فتحي سعد عبد الوارث عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك عن سبق إصرار (ثالثا) ضربا سعد عبد الوارث عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك عن سبق إصرار المتهمين الثالث والرابع اللذين ضربا رمزي مومي بشأى فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج

لعلاج مدة لا تزيد عن عشرين يوما . المتهم الرابع أيضا : ضرب مومى بشاى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ٢- من قانون العقوبات . وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٩ أمر مستشار الإحالة حضوريا عملا بالمادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية بإحالة الدعوى إلى محكمة جناح الساحل بلجنة تحدد النيابة العامة ، فطعنت النيابة العامة فى هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الأمر المطعون فيه صدر من مستشار الإحالة بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٦٩ بإحالة الدعوى إلى محكمة جناح الساحل فقرر رئيس نيابة شمال القاهرة بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٩ بالطعن فيه بتوكيل من المحامى العام ، وفى ذات التاريخ قدم الأسباب التى يبنى عليها طعنه موقعا عليها منه فى الميعاد المحدد قانونا . إلا أنه يبين من الاطلاع عليها أن المحامى العام لم يوقع على أسباب الطعن بما يفيد إجازتها إلا فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩ أى بعد الميعاد المحدد قانونا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة إلا للدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه ، أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . وكان القانون فى مادتيه سالفتي الذكر . إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانا لمتهم ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن فلم الكتاب — وهو عمل ماذى يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه — إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها ، فيجب عليه أن يوقع على ورقتها

بما يفيد إقراره إياها ، إذ أن الأسباب إنما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ، ووضعها من أخص خصائنها ، أما إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الأوراق أن تقرير أصحاب الطعن لم يعرض على النائب العام أو المحامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل إيداعه قلم الكتاب بواسطة من وكله وفي الأجل الذي حدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه ولا يفي عن ذلك إعتد هذه الأسباب من المحامي العام بعد انقضاء الميعاد المحدد قانوناً لإيداعها قلم الكتاب ، لعدم إرتداد أثر هذه الموافقة اللاحقة إلى إجراء كان قد بطل بانقضاء أجله المحدد في القانون من قبل صدورها .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
ومحمود السيد الرفاعى ، وطه الصديق محمد دقانه ، ومحمد ماهر حسن .

(٧٢)

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ القضائية

تسعيرة . أسباب الإباحة . مسئولية جنائية . قانون . "تفسيره" . قرارات
وزارية . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسييه . تسييب خير معيب" .

حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعى . اعتبارا من اليوم التالى لانتهاء مدة
العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول .
أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .

إن مقتضى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، أنه يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة
لأسعار الجدول الأسبوعى ، وذلك اعتبارا من اليوم التالى لانتهاء الأسبوع الذى
وضع له الجدول السابق ، ما دام أنه لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير
المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهذه السلعة فى أول يوم من الأسبوع التالى
الذى تم البيع فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكانت النيابة (الطاعنة) تسلم بأن السلعة
وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الأسبوعى لتعيين الأسعار ، وكان الحكم
المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد أصاب جميع القانون ، ويكون
الطعن فيه فى غير محله مما يتعين معه رفضه موضحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۹ يونيو سنة ۱۹۶۶ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية: بصفته صاحب المحل الموضح بالمحضر باع سلعة مسعرة (بطاريات) بسعر يزيد عن السعر المحدد قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ۱ و ۲ و ۹ و ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ من المرسوم بقانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۵۰ المعدل . ومحكمة الاسكندرية المستعجلة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۱۸ يناير سنة ۱۹۶۷ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة والشهر . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا اعتباريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه ، وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيع سلعة " بطاريات " بأكثر من السعر القانوني استنادا إلى أن هذه السلعة لم تكن وقت وقوع الجريمة مدرجة بالجدول الأسبوعي الذي تصدره لجنة التسعيرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن إضفال إدراج السلعة في هذا الجدول لا يمنع استمرار خضوعها للتسعيرة ما دامت هي ما زالت مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۵۰ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ولم ترفع منه بقرار من الوزير المختص بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة استنادا إلى أن السلعة المباعة — البطاريات — لم تكن قد أدرجت بكشف التسعيرة الأسبوعي الذى تم البيع خلاله . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۵۰ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

تقضى بأن تعيين الأسعار يكون ملزماً مدى الأسبوع الذى وضعته له لجنة التسعير بالمحافظة ، وأنه لا يجوز تعديل مدة الإلزام إلا بقرار من الوزير المختص ، فان مقتضى ذلك أنه يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعى ، وذلك اعتباراً من اليوم التالى لانتهاى الأسبوع الذى وضع له الجدول السابق ، ما دام أنه لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهذه السلعة فى أول يوم من الأسبوع الثانى الذى تم البيع فيه . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة للطاعة تسلم بأن السلعة وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الأسبوعى لتعيين الأسعار ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن فى غير محله مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وطه الصديق دقاة ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٧٣)

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ج ،) سرقة . " مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية " جريمة . " أركانها " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(١) نطاق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ؟
(ب) جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص .
الغرض منها إلزام الخصوم بإتباع الدقة والأمانة فى الخصامات القضائية .

نص المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .

تحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق . ما دام أنه وقع بطريق الغش .

(ج) تسليم المتهم ورقة من أوراق الدعوى يزعم أنها مقدمة منه موها من سلمه إياها بذلك . وجوب معاقبته وفقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ عقوبات .

١ - أراد المشرع بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ، العقاب على كل إستيلاء يقع بطريق الغش أيا كان نوعه ، أى سواء كان سرقة

أم إختلاسا أم سلبا للخيابة ، ومهما كان الباعث عليه ، يستوى أن يكون الغرض منه تملك الشيء أو إتلافه .

٢ — إن جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية ، جريمة من نوع خاص ، نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية ، وأن القصد الذي رمى إليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١، ١٥٢ ، من قانون العقوبات ، هو المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية ، ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم ، ما دام أن الإستيلاء قد وقع بطريق الغش .

٣ — متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن بناء على طلب تقدم به إلى رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد — المرفق بملف الدعوى المدنية — مقدم منه ، فأشهر بالتسليم وتمكن الطاعن بذلك من إستلامه من الكاتب المختص ، بعد أن أوهمه أنه هو المدعى عليه الثالث مقدم العقد في الدعوى ، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له في الخصومة وأن العقد لم يكن خاصا به أو مقدما منه بل خاصا بالمجنى عليه الذي كان هو المدعى عليه الثالث في الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى معاقبة الطاعن المذكور طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ يونيه سنة ١٩٦٦ بقسم المنشية : سرق عقد الإيجار الموصوف بالأوراق والمقدم من مصطفى أحمد الديب في الدعوى ١٧١٢ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى إسكندرية حالة كونه محفوظا في القضية المذكورة . وطلبت عقابه بالمواد ١٥١ و ١/١٥٢ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ثلاثة جنيهات

مقابل أتعاب المحاماة وشمات الحكم في شقه المدني بالنفاذ المعجل مع إعفاء المدعى المدني من شرط الكفالة . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الإسكندرية — بهيئة إستئنافية — قضت في الإستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة سرقة ورقة من أوراق المرافعة القضائية وعاقبه طبقا للادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن تسلم العقد محل الجريمة من كاتب الجلسة بناء على موافقة رئيس المحكمة ، وهذا التسليم من شأنه أن ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة ولو كان مبنيًا على غش أو تدليس ، مما يعفيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن — بالأدلة السائغة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — وهو ما لا يجادل فيه الطاعن بأسباب طعنه — أنه استولى بطريق الغش وبدون وجه حق على عقد الإيجار الخاص بالمجنى عليه والمقدم منه في الدعوى المدنية رقم ١٧١٢ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية — إثباتا لحقه في شغل العين المؤجرة محل النزاع — وكان ذلك من الطاعن بناء على طلب تقدم به إلى رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد مقدم منه فأشتر بالنسليم، وتمكن الطاعن بذلك من استلامه من الكاتب المختص بعد أن أوهمه أنه هو المدعى عليه الثالث في الدعوى المدنية المذكورة وأن العقد مقدم منه ، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له في الخصومة وأن العقد لم يكن خاصا به أو مقدا منه بل بالمجنى عليه الذى كان هو المدعى عليه الثالث في الدعوى المدنية ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى معاقبة الطاعن طبقا للادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الشارع إذ قضى

في هاتين المادتين على عقاب من سرق أو اختلس أو أثلف شيئا من مستندات الحكومة أو أوراق المرافعة القضائية قد أراد العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أيا كان نوعه ، أى سواء أ كان سرقة أم اختلاسا أم سلبا للحياسة ومهما كان الباعث عليه ، يستوى أن يكون الغرض منه تملك الشيء أو إتلافه ، وأن جريمة سرقة هذه المستندات والأوراق هي جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوص بملوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية وأن القصد الذى رعى إليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة بهاتين المادتين هو المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية . ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم ما دام أن الاستيلاء قد وقع بطريق الغش . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون الطعن بالتالى على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمرأوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسيوطى .

(٧٤)

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” شهود ” . محكمة
الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسييبه .
تسييب غير معيب ” .

(١) التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره .
صحيح في منطق العقل .

(ب) تقدير قوة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .
(ج) لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض قوله
والامراض عما عداه .

١ — يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت
رؤيته من الخلف أثناء فراره خصوصا إذا سبقت له معرفة بمن رآه وكان حصول
الرؤية في رابعة النهار .

٢ — إن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض
قوله وتعرض عما عداه مما يكون قد شهد به .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٣ يونية سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز
جبهة محافظة سوهاج : ضرب محمد أحمد العنيسي عمدا فأحدث به
الإصابة الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جراء إحداهما
عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة بحركة ثني وبسط المرفق الأيسر وكب
الساعد الأيسر وثني أصابع اليد اليسرى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو
٢٥ - ٣٠٪ في المائة وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد وطلبت إلى السيد
مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠/١ - ٢ من قانون
العقوبات. فقرر بذلك وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد
على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى
حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة
ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للدمى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد
كتعويض مؤقت والمصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة
إحداث عاهة مستديمة قد شابه الخطأ في الإسناد ، ذلك أنه أسند إلى الشاهد
خليفة حمودة خليفة — على خلاف الثابت بالأوراق — أنه شاهد الطاعن يفر
من مكان الحادث ، في حين أنه قرر بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة أنه رأى
شخصا يجرى ولم يستطع أن يتحقق منه ، كما أن مفاد شهادته بالجلسة أنه لم يتحقق
من شخصيته لمشاهدته له من الخلف ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال الشاهد
خليفة حمودة خليفة في قوله ” إنه أثناء وجوده بزر يخته حضرت إليه ابنته وأخبرته
بإصابة المجنى عليه فأسرع إليه فوجده مصابا وأخبره بأن المتهم ضاربه ، وأضاف

بأنه شاهد المتهم بفر من مكان الحادث" ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سألت هذا الشاهد عما إذا كان قد شاهد المتهم يجرى فأجاب " أنا شايفه من قفاه " وما حصله الحكم على هذا النحو يتفق والثابت من أقوال الشاهد بمحضر جلسة المحاكمة . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الشاهد رأى الطاعن وهو في طريق فراره عقب ارتكاب الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف أثناء فراره خصوصا إذا سبقت له معرفة بمن رآه — كما هو الحال بالنسبة لهذا الشاهد — إذ قرر في تحقیقات النيابة أن المتهم والمجنى عليه " أولاد عم فوقاني " فضلا عن حصول الرؤية في رابعة النهار حوالى ظهر يوم الحادث . لما كان ذلك ، وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه مما يكون قد شهد به ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وطه الصديق محمد دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، وعبد ماهر حسن .

(٧٥)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤ القضائية

إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل
فى الدعوى . ما لا يصح سببا لرفض هذا الطلب ؟

مق يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع .

إذا كان الثابت بحضور الجلسة أن الطاعن قد طلب سماع الشهود الذين لازموا
الضابط عند توجيهه لإجراء الضبط والتفتيش ، وكانت الواقعة التى طلب سماع
شهادة الشهود عنها ، متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان
سماعهم لازما للفصل فيها ، فإن رفض المحكمة طلبه بقالة " إن الثابت من شهادة
رئيس مكتب المخدرات — الذى أجرى الضبط — أن أحدا لم يحضر واقعة
التفتيش سوى الملازم الذى كان ممسكا بالمتهم أثناء هذه الواقعة
ولإنشغال الباقيين " . يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع ، لما ينطوى
عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها ، لاحتمال أن تبجى هذه الشهادة
التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها مما قد يتغير به وجه الرأى
فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب ضم دفتر أحوال مركز مغاغة في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ لمعرفة أسماء أفراد القوة الذين رافقوا ضابط مباحث المركز الملازم رضا عبدالرحمن الذي انتقل مع رئيس مكتب المخدرات عند إجراء الضبط والتفتيش وإعلانهم ، وذلك تحقيقًا لدفاعه من أنه لم يضبط بمسكنه ولم يحمل مخدرًا ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحكمت في الدعوى دون سماعهم استنادًا منها إلى ما قرره رئيس مكتب المخدرات ، بأن أحدا لم يشهد واقعة التفتيش سوى الملازم محمد محسن مجدى الذى كان ممسكًا بالمتهم ، وأن باقى القوة كان منوطًا بها التحفظ على المسكن ومن فيه وهو ما لا يصح لأن يكون ردا على طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ، عرض لما طلبه الطاعن من ضم دفتر الأحوال ورد عليه بقوله : " إن الثابت من شهادة رئيس مكتب المخدرات التقيب أحمد عبد الجواد الذى اطمأنت المحكمة إلى شهادته أن أحدا لم يحضر واقعة التفتيش سوى الملازم محمد محسن مجدى

الذى كان ممسكا بالمتهم أثناء هذه الواقعة ولإشغال الباقين — حسبما شهد — فى التحفظ على المسكن ومن فيه وهم الملازم رضا عبد الرحمن واثنين من رجال الشرطة يؤكد اطمئنان المحكمة إلى شهادة هذا الشاهد وإلتفاتها عن طلب الدفاع بما شهد به الملازم رضا عبد الرحمن من أنه كان منوطا به وباقي رجال الشرطة فى التحفظ على المسكن ومن بداخله ولم يشهد واقعة التفتيش". لما كان ذلك، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن قد طلب سماع الشهود الذين لازموا الضابط عند توجهه لإجراء الضبط والتفتيش، وكانت الواقعة التى طلب سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة تتعلق بموضوعها، وكان سماعهم لازما للفصل فيها، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير حائث وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تبنى هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمد كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٧٦)

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) حكم . "إصداره" . بطلان .

مناط البطلان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . مثال .

(ب) تفتيش . "إذن التفتيش" . إصداره . "الدفع ببطلان التفتيش" .

الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .

(ج) نقض . "أسباب الطعن" . مالا يقبل منها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه : "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا" . ومفاد ذلك أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، فإنه غير مجد ما يثيره من أن عضوا متدبا كان ضمن الهيئة حين انتقلت إلى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه إلى أحد الشهود ، مادام الثابت أن العضو الأصيل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في إصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيب الحكم بالبطلان غير سديد .

٢ — من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ، مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش .

٣ — إن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود ومن التحقيقات التي تمت في الدعوى لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز دمياط محافظتها : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد المبينة بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأن ما أورده الحكم في صدد الدفع ببطلان إذن التفتيش لا يصلح ردا على دفاع الطاعن في هذا الشأن وعول على أقوال الشهود على الرغم من تصادمها مع الماديات التي كشفت عنها المعاينة هذا إلى أن أحد أعضاء الهيئة التي انتقلت لمعاينة مكان الحادث واستمعت فيه إلى أحد الشهود لم يكن ضمن الهيئة التي استمعت إلى المرافعة وأصدرت الحكم في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية — وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها — عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات المبدي من الطاعن ورد عليه بقوله " وحيث إن المحكمة لاتعمل على هذا الدفاع ذلك أن المستقر عليه قضاء أن الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه لا يبطل هذا الإذن طالما أنه هو الشخص المقصود بالتفتيش. ولما كان الثابت بالأوراق أن المتهم سجل بمكتب المخدرات باسم وشهرته ، وقد صدر الإذن باسم الشهرة (... ..) وأنه ليس هناك شخص آخر بهذا الاسم يملك مقهى برأس البر ، فإن ذلك ما يؤيد اقتناع المحكمة بأن المتهم هو المقصود بالتفتيش ، ومن ثم يكون الدفع المبدي من الطاعن على غير أساس خلق الرفض " فإن هذا الذي أورده الحكم كاف ويسوغ به الرد على دفاع الطاعن لما هو مقرر من أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش . ولما كانت المحكمة قد أفصحت بما أورده في مدوناتها عن اطمئنانها إلى أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات ، وهو المقصود في الإذن الصادر بالتفتيش فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود ومن التحقيقات التي تمت في الدعوى لاتخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة

وإلا كان الحكم باطلاً“ فإن مفاد ذلك أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، فإنه غير مجد ما يشيره من أن عضواً متدباً كان ضمن الهيئة حين انتقلت إلى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه إلى أحد الشهود مادام الثابت أن العضو الأصيل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في إصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيب الحكم بالبطلان غير مديد . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٠

بريافة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حمدين .

(٧٧)

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٩ القضائية

مواد مخدرة . عقوبة . "الاعفاء منها" . موانع العقاب . حكم . "تسببيه" . تسبیب معيب .

مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟

قصر الاعفاء الوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .

مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقي الجناة . هذا فضلا عن أن الإعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد صدق إخبار المطعون ضدهما من الشخص المقول أنه اشترى لهما المخدر ورتب على مجرد الإخبار أثره من إعفائهما من العقوبة دون أن يعنى باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقصى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساهما في ارتكابها ومدى انطباق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥

من القانون مالف المذكور على واقعة الدعوى، فإن ذلك مما يعم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم أول يونيو سنة ١٩٦٥ بمركز التل الكبير محافظة الإسماعيلية : المتهم الأول : حاز وأحرز جوهرين مخدرين " أفيون وحشيش " وكان ذلك بقصد الإتيان في غير الأحوال المصرح بها قانونا .
المتهم الثاني : أحرز جوهرًا مخدرًا " حشيشًا " وكان ذلك بقصد الإتيان في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى في هذا الطعن بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة جنايات الإسماعيلية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .
أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات الإسماعيلية ، وقضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين ، مما أسند إليهما مع مصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهما إعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيان فيها، قد أخطأ في تأويل القانون وشابه قصور في التسييب ، ذلك بأنه اتخذ من مجرد إبلاغ المطعون ضدهما بأن آخر قد ساهم

معهما في ارتكاب الجريمة مبررا لمتعهما بالإعفاء المنصوص عليه في تلك المادة مع أن هذا الإعفاء لا يتحقق موجه إلا إذا كشف الأخبار صلة هذا الآخر بالجريمة ومشاركته في اقترافها بغض النظر عما يؤول إليه أمره عند تقدير الأدلة بالنسبة إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مؤدى أقوال الشهود والمتهمين فيها ، عرض للدفاع المبدى منهما قبله وبرر قضاءه بقوله : "وحيث إن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها فرق في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل منهما فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالأخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي ضمنها للجاني في الإخبار ، أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من باقى الجناة مرتكبي الجريمة ، ويتعين لذلك لاستفادة المتهمين من هذه الفقرة ثبوت جدية إبلاغ المتهمين من المقول بأنه اشترى لهما الجواهر المخدرة والمعلومات التي بادرا بإحاطة السلطات بها في هذا الشأن وتأخذ المحكمة من واقعة الدعوى الثابتة بالأوراق أن إبلاغ المتهمين للسلطات عن يتسم بالجدية ذلك أن الثابت أن المتهمين من بلدة منية النصر وهما بذلك غريبين عن بلدة القصاصين التي ضبطا فيها ، وقد أبلغا الضابط بأن هو الذي أحضر لهما المخدرات وأبدى استعدادهما للإرشاد عن منزله منذ الوهلة الأولى وعلمهما بإسمه كاملا وبمعنائه يدل بذاته على جدية إبلاغهما ضده ، ومن ثم فيحق لهما الاستفادة من حالة الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفة الذكر" . لما كان ذلك ، وكان مناط الإعفاء الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة ، هذا فضلا عن أن الإعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد

صدق إخبار المطعون ضدهما عن الشخص المقول أنه اشترى لهما المخدر ورتب
على مجرد الإخبار أثره من إعفائهما من العقوبة دون أن يعنى باستظهار سائر
مقومات الإصغاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقضى صلة ذلك الشخص
بالجريمة ، وأثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساهما في ارتكابها ،
ومن انطباق المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة
الدعوى ، فإن ذلك مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض
عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم بما يوجب
نقضه . ولما كان الطعن للمرة الثانية ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع
مملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين :
أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد
حسين .

(٧٨)

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . " إصداره والتوقيع عليه " . " بطلانه " . بطلان .
" حكم " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

(١) الشهادة السلبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل
إثبات . يغنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع .
عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .

(ب) توقيع القاضي على الحكم . شرط لقيامه . أساس ذلك ؟

بطلان الحكم نخلوه من التوقيع باقضاء الثلاثين يوما التي استوجب
القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراه .

١ — يترتب البطلان حتما على عدم توقيع الحكم في الميعاد ، سواء قدم الطاعن
الشهادة السلبية ، أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات
على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ،
ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه ، خاليا من التوقيع .

٢ — من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره ، يعد شرطا
لقيامه ، إذ أن ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي
صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، ومن ثم فإن عدم التوقيع عليها

حتى نظر الطعن في الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما ، التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، يترتب عليه بطلان الحكم ، ما لم يكن صادرا بالبراءة .

الوقائع

أقامت السيدتان نجية وبهيجة محمد محب دعواهما بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جنح قصر النيل الجزئية متهمتين إياه بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : بدد الأشياء المبيعة بالقائمة المؤرخة أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ والموقع عليها منه والمذكورة لهما بقصد الإضرار بهما . وطلبنا عتابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لهما مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يؤدي إلى المدعيتين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومبلغ ثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية . الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الأسناد المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد المنقولات المسامة إليه قد شابه البطلان لعدم التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته وفق المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية دلي الرغم من مضي ثلاثين يوما على صدوره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يوقع حتى الآن على الرغم من مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها . وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه إذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ومن ثم فإن ورقة الحكم تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما ببطلان الحكم ذاته . وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ، ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى الآن خاليا من التوقيع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد وثبتت البطلان إذا مضي ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ما لم يكن صادرا بالبراءة . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جريدة أول مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حنين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٧٩)

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٣٩ القضائية

دعوى جنائية . "نظرها والحكم فيها" . استئناف . "نظره والحكم فيه" . إجراءات المحاكمة . محكمة ثانية درجة . "الإجراءات أمامها" .

مدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .

إذا كان يبين من مطالعة الأوراق أنه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان متعارضان في دعوى واحدة أحدهما باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والآخر بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد ، وهذا خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم ، فإن ذلك مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضهما .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : سرق وصادق مقعد السيارة الميمنة وصفا بقيمة بالمحضر لمحمد سليمان حسن . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرين

مع الشغل والنفاذ بلا مصروفات جنائية ، فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وكانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم وقضى في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن وكان قد حدد لنظر الاستئناف المرفوع من المتهم جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٦٩ أيضا وفيها قضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد . فطعنت النيابة العامة في هذين الحكيمين بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة الاستئنافية أصدرت في الدعوى حكيم متناقضين أحدهما باعتبار المعارضة كأن لم تكن والآخر بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بإدانة المتهم في جنحة سرقة وما قبلته بالحبس شهرين مع الشغل والنفاذ فعارض في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض المتهم وقضى في معارضته الاستئنافية بجلسة ١٩٦٩/٤/٨ باعتبارها كأن لم تكن ، وكان قد حدد لنظر استئنافه المرفوع من حكم محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأن لم تكن بجلسة ١٩٦٩/٤/٨ أيضا وفيها قضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد تأسيسا على أن المتهم كان مقيد الحرية في تاريخ الجلسة التي صدر فيها حكم محكمة أول درجة في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن حسبما

دلت عليه إشارة السجن . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أنه قد صدر من المحكمة الإستئنافية حكمان نهائيان متعارضان في دعوى واحدة أحدهما باعتبار المعارضة كأن لم تكن والآخر بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد وهذا خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم وذلك مما يعيب الحكيم ويستوجب نقضهما وتطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة من جديد حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجتي التقاضى .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٨٠)

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٩ القضائية

عقوبة . " وقف تنفيذها " . تعويض . رد . اختلاس أموال أميرية .
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة .
عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ
في القانون .

الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة
وتعويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة
بالحبس أو الغرامة ، إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، دون
الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة ، حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ،
فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد ، لأن الرد بجميع صورته
لم يشرع للعقاب أو الزجر ، إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل
الجريمة . وإذا كان ذلك ، وكان إلزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه
بغير حق من مال للدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم ، إذ المقصود منه إعادة
الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن ماله الذي أضاعه المتهم
عليها وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه
إذ أمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر

العقوبات الجنائية المقضى بها ، يكون قد أخطأ جميع القانون ، بما يوجب تقضيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف بالنسبة لجزاء الرد .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من (المطعون ضده) وآخرين بأنهم في يوم سابق على يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا (ساعى بوزارة الثقافة والإرشاد القومى) استولى بغير حق على مال مملوك للدولة هو الآلة الموسيقية الميمنة بالمحضر والمملوكة لوزارة الثقافة والإرشاد القومى . المتهمين الثانى والثالث : أخفيا الآلة الموسيقية سالفة الذكر المتحصلة من جناية اختلاس مع علمهما بالجريمة وعقوبتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للتقيد والرصف الواردين بقرار الاتهام فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ و ٢٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (المطعون ضده) وبالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث (أولا) بالنسبة للمتهم الأول بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغزله من وظيفته لمدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع للعهد العالى للموسيقى مبلغ خمسة وسبعين جنيها وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بإيقاف تنفيذ جميع العقوبات المقضى بها عليه على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم . (ثانيا) ببراءة كل من حسن أبو الليل حسن وعبد الرحمن على محمد مما أسند إليهما . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أمر بإيقاف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات المقضى بها ومن بينها جزاء الرد مع أن إيقاف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات الجنائية بمعناها الحقيقى

دون الجزاءات الأخرى ومنها الرد التي وإن كان فيها معنى العقوبة إلا أنها ليست عقوبات بحتة ، ومن ثم لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بوقف التنفيذ بالنسبة لجزاء الرد مخالفاً بذلك ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد لأن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . لما كان ذلك ، وكان إلزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه بغير حق من مال للدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن ما لها الذي أضاعه المتهم عليها وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف التنفيذ بالنسبة إلى الرد دون تمييز بينه وبين سائر العقوبات الجنائية المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف التنفيذ بالنسبة لجزاء الرد .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعي ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٨١)

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) خيانة أمانة . تبديد . جريمة . ” أركانها ” . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .

جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ مقوبات .

العبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .

(ب) دعوى مدنية . ” مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها ” . ” الحكم فيها ” اختصاص .

شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .

ثبوت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بني على أن الواقعة منازمة مدنية بحت . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

١ — لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في تحديد ماهية العقد هي بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من الأوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدني علاقة مدنية بحت ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ

فی تطبیق القانون بما یوجب تقضه وتصحیحه والحکم ببراءة الطاعن
مما أسند إلیه .

۲ — الأصل فی دعاوی الحقوق المدنية أن ترفع إلی المحاکم المدنية ،
وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلی المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى
الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ،
فإذا لم یکن الضرر الذى لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الحکم بالبراءة بنى
على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هی منازعة مدنية یحت تدور حول
عدم الوفاء بقرض وقد ألبست ثوب جريمة التبیید على غیر أساس من القانون
أو سند من الواقع ، فان القضاء بالبراءة لهذا السبب یلزم عنه الحکم بعدم
الاختصاص بالفصل فی الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فی يوم ۲۰ سبتمبر سنه ۱۹۶۷ بدائرة
قسم قصر النيل محافظة القاهرة : بدد مبلغ خمسة عشر ألف جنيه مملوكة
لمصطفى محمد ذکری الشهير بغايز والتي لم تسلم إلیه إلا على سبیل الأمانة فاختلسها
لنفسه إضرارا بالمجنى علیه . وطلبت عقابه بالأسادة ۳۴۱ من قانون العقوبات .
وادعى المجنى علیه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ۵۱ ج على سبیل
التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة قصر النيل
الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم مدة سنة مع الشغل
وكفالة ۲۰ ج لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلی المدعى بالحق المدني
۵۱ ج على سبیل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ ۲۰۰ قرش مقابل أتعاب
المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحکم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهیئة
استئنافية — قضت غایبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه
وتأيید الحکم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية فعارض
المتهم فی هذا الحکم وقضى فی معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها

وتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجرime خيانة الأمانة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن علاقة الطاعن بالمجنى عليه — المدعى المدني — لا تشكل عقدا من عقود الأمانة الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة طبقا لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي دين بمقتضاها وإنما هي علاقة مدنية بحسب تخرج عن دائرة التأنيم والعقاب مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن تسلم من المجنى عليه مبلغ ١٥٠٠٠ ج على دفعات الأولى منها مبلغ ٣٠٠٠ ج (٢٥٠٠ ج ثم ٥٠٠ ج) ليوفى بها الطاعن التزاماته ، والثانية مبلغ ٥٠٠ ج ليقتضى به حوائجه — ويشترى للمجنى عليه سيارة ، والثالثة مبلغ ٧٠٠٠ ج ليشتري بها منزلا له لا لنفسه ، ثم حرر نفسه إيصالا بأنه تسلم من المدعى المدني ١٥٠٠٠ ج بصفة أمانة . وعرض الحكم لدفاع الطاعن وأجمله في أنه لم يتسلم من المدعى المدني (المطعون ضده) سوى مبلغ ٥٥٠٠ ج على دفعتين الأولى مبلغ ٢٥٠٠ ج والثانية مبلغ ٣٠٠٠ ج وأن السند المقدم لا يمثل الحقيقة وأنكر أنه تسلم أية مبالغ لشراء سيارة للمجنى عليه وعلى الرغم من ذلك ، خلصت المحكمة إلى إدانة الطاعن بتهمة تبديد مبلغ الخمسة عشر ألفا من الجنيهات كلها في قولها : ” وحيث إنه لا جدال في أن المتهم قد اعترف بصدور الإيصال منه والمقدمة صورته الفوتوغرافية في الأوراق والمتضمن إستلامه ١٥٠٠٠ ج كأمانة موجودة طرفه ، ولا تعول المحكمة على دفاعه في أنه حرر هذا الإيصال على سبيل المزاح وأن صحة المبلغ هو ٥٠٠٠ ج خاصة وأن شاهده عبد الحليم مصطفى قرر بالجلسة أن المتهم اعترف له بأن جملة المبالغ التي تسلمها من المجنى عليه ١٥٠٠٠ ج .

ولما كان الثابت من أقوال المحجى عليه والتي تطمئن إليها وتأخذ بها أن من ضمن المبالغ التي تسلمها المتهم (الطاعن) مبلغ ٥٠٠٠ ج سلمت إليه ليكون بها نفسه ويشتري له — أى للمجنى عليه — سيارة مرسيدس بثمان مئتي ألف من امتيازات بصفته من رجال السلك السياسي ، وقد اعترف المتهم في مذكرته بما يتضمن ذلك إذ قرر أن المحجى عليه قد أذن له في استعمال هذا المبلغ لتكملة ثمن شراء السيارات ، الأمر الذي تطمئن له المحكمة في استلام المتهم مبلغا من النقود لاستعماله في غرض معين وهو شراء سيارة للمجنى عليه ، ومن ثم فإن عدم استعمال المتهم لهذا المبلغ في الغرض الذي اتفق عليه هو والمحجى عليه بالإضافة إلى عدم رده لهذا الأخير ، وقد اعترف المتهم بالجلسة أن الذي منعه من رد ما أسلمه من المحجى عليه هو عجزه عن هذا الرد لظروفه الخاصة ، ومن ثم يعتبر هذا منه اختلافا للمبلغ إضرارا بالمجنى عليه ، ويتعين لذلك عقابه طبقا لمادة الاتهام “ لما كان ذلك ، وكانت جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في تحديد ماهية العقد هي بحقيقة الواقع وكان البين من مدونات الحكم أن مبلغ الـ ٣٠٠٠ ج الأولى سلمت للطاعن ليوفي بها التزاماته وأن مبلغ الـ ٧٠٠٠ ج سلمت إليه لشراء منزل له ، مما تخرج به علاقة المديونية بالنسبة لهذين المبلغين عن دائرة التأنيم لكون العقد المبرم بين طرفيها قرضا . أما بالنسبة لمبلغ الـ ٥٠٠٠ ج قيمة الدفعة الثانية ، فإن الثابت كذلك إنه لم يخصص هو أو أى جزء منه لشراء سيارة للمجنى عليه ، وأنه إنما تسلم هذا المبلغ ليصرفه في وجوه خاصة به ولا شأن للمدعى المدني بها على أن يشتري للمجنى عليه سيارة وفاء به أو بجزء منه ، ومن ثم فإن العقد يكون في واقعه قرضا اتفق الطرفان فيه على بديل للوفاء ما دام أن ملكية المبلغ قد انتقلت كاملة إلى الطاعن ولم تكن حيازته له حيازة ناقصة يدل على ذلك استصحاب الحال في كافة القروض التي أبرمها الطاعن مع المطهرن ضده واتخاذها وجهة واحدة ، واشتمال إيصال واحد عليها في نهاية الأمر وليس يصح اقتطاع بعض مبلغها عن سياقه والقول بأنه سلم على سبيل الوكالة لما في ذلك من فساد وإحالة . لما كان ذلك ، وكانت حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدني علاقة مدنية بحث حسبها تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان بجريمة خيانة

الأمانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الحكم بالبراءة بني على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث تدور حول عدم الوفاء بقرض ، وقد ألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل - حفي ، ودخوية المادة المتشارين : محمد السيد
الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسير طي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٨٢)

لاطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) سرقة . تهريب جرمي . ارتباط . عقوبة . حكم . "تسببيه" .
تسبب معيب .

(أ) وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٣٢/٢
عقوبات .

(ب) اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط القول بوحدة الغرض والسبب .
اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .

اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة منه في التهريب الجرمي .
عدم انطباق المادة ٣٢/٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة
عن كل من الجريمتين .

١ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه
"إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل
التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك
الجرائم" . فتطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني
عدم القابلية للتجزئة .

٢ — لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى المتهمين ،
إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحدا

على الرغم من وحدة الغرض . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو حق المجني عليه في ماله المستولى عليه ، وهو يختلف اختلافاً بيناً ، عن حق الدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو اقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع المهربة ، ومن ثم فإن القول بتوافق شرطى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سليم ، ويكون من المتعين إيقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حدة * .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : شرعوا في تهريب البضائع المبينة بالمحضر داخل أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم حالة ارتكابها . وطلبت عقابهم بالمواد ١٣ ، ٥ ، ١٢٠ / ١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة للشئون المالية الجزئية قضت عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين جميعاً . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى

(*) راجع وقارن الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ السنة ١٠ ص ١٠٢٩ ، والطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ السنة ١٤ ص ١٤٠ .

بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الشروع في تهريب بضائع إلى داخل أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة ودون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك لأن سابقة الحكم في جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد ليس من شأنها أن تحول دون أن تقضى المحكمة المطروحة عليها جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها بالعقوبات التكميلية من تعويض ومصادرة إذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها والتي لم تكن مطروحة على المحكمة التي قضت في جريمة السرقة . كما أن رفع الدعوى عن الجريمتين معا ليس شرطا للقضاء بالعقوبات التكميلية المنصوص عليها للجريمة الأخف إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ يكفي أن تتحقق المحكمة من أن الدعوى الجنائية للجريمة الأخف لازلت قائمة لم تنقض بالتقادم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضدهم سبق أن قدموا للمحاكمة الجنائية في اللجنة رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٧ الميناء بتهمة سرقة المضبوطات من إحدى البواخر الراسية في الميناء وقضى فيها نهائيا بجلسة ١٩٦٧/٧/١٩ بخمسة كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل — ثم قدموا بعد ذلك للمحاكمة في اللجنة رقم ١٧٧ سنة ١٩٦٧ جنح تهريب الميناء بتهمة الشروع في تهريب تلك البضائع إلى داخل أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها فقضت محكمة أول درجة ببراءتهم ، كما قضى الحكم المطعون فيه بتأييد البراءة تأسيسا على أن الحكم الصادر في واقعة السرقة وهي الجريمة الأشد يعتبر حاصلا في مجموع الجرائم وله قوة الشيء المحكوم فيه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فتطبيق

هذا النص يتطلب توافق شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة .
 لما كان ذلك وكان لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة
 إلى المطعون ضدهم إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلف فإن السبب
 لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض ، ولما كان الحق المعتدى عليه
 في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المستولى عليه وهو يختلف اختلافا بينا عن حق
 الدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو اقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع
 المهربة . لما كان ذلك ، فإن القول بتوافق شرطي الفقرة الثانية من المادة ٣٢
 من قانون العقوبات يكون غير سديد ويكون متعينا إيقاع عقوبة مستقلة عن جريمة
 التهريب على حدة ، ومن ثم يجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٨٣)

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي بطلان . " تفتيش " . تلبس . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . مواد مخدرة .

(أ) القضاء بطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيساً على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الاذن منه ، بقالة إن التندب دون في نهاية الاذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق أمن صدور قرار رئيس النيابة بالتندب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الاذن بالتفتيش استقلالا على الوجه الآخر من ذلك المحضر .

(ب) الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات .

إغفال الحكم التعرض للدليل المستند من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .

١ — إذا كان يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للوجه الأول من الطعن ، أن قرار رئيس النيابة بتندب الأستاذ معاون النيابة لإصدار الاذن بالتفتيش قد صدر منه على هامش محضر التحريات الذي تقدم به الضابط إلى نيابة المخدرات ، بينما أن إذن معاون النيابة بالتفتيش قد دون

على استقلال على الوجه الآخر من الصحيفة . وإذ كان مانقدهم ، وكان الحكم المطعون وهو بسبيل التدليل على بطلان الإذن الصادر من معاون النيابة بالتفتيش ذكر " أن الإذن صدر من معاون النيابة ولم يندب ذلك المعاون من السيد رئيس النيابة إلا بعد صدور الإذن بدليل أنه مؤشر بذلك النذب في نهاية الإذن وفي هامش الأوراق " . . فإنه يكون قد أخطأ في الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت بالأوراق .

٢ — متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد انتقل ومعه الشرطى . . . إلى المكان الذى عينه المطعون ضده الأول لاستلام المخدر من المطعون ضده الثانى ، نفاذا للاتفاق المعقود بينهما ، وقدم الأخير المخدر فعلا للشرطى المذكور فالتى الضابط — هندئذ — القبض عليه ، وعقب ذلك انتقل الضابط ومعه الشرطى السجن إلى السجن وتم تسليم المخدر للمطعون ضده الأول ، وكان من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا متجا لأثره ، مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مفارقتها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة ، وكان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطلان التفتيش قد أغفل التعرض لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطلانها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الأزبكية والمعادى محافظة القاهرة : (أولا) أحرزوا جوهر مخدرا (حشيشا) بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) عرضا رشوة على موظف عمومى للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم كل منهما لأحمد لطفى السجن ببيان طره مبلغ خمسين قرشا على شئيل الرشوة مقابل قيامه على خلاف ما تقتضى به لوائح السجنون بنقل المواد المخدرة موضوع التهمة الأولى من ثانيهما

إلى أولهما بداخل السجن وحمل الرسائل المتبادلة بينهما ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة . وطلبت من مستشار الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة المخدرات المضبوطة . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهمين المطعون ضدهما من تهمة إحراز المخدر والرشوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الخطأ في الإسناد ، ذلك أنه أقام قضاءه ببطلان القبض والتفتيش على أن معاون النيابة الذي أصدر الإذن بنذب الضابط للتفتيش لا يملك إصداره لأن قرار رئيس النيابة بنذب معاون النيابة لإصدار الإذن بالتفتيش قد صدر لاحقا لصدور إذن التفتيش وما استند إليه في ذلك يخالف الثابت بالأوراق . فضلا عن أن المطعون ضده الثاني لم يضبط إلا بعد أن قدم المخدر ومبلغ الرشوة بمحض إرادته واختياره إلى السجن أحمد لطفى السيد كما أن المطعون ضده الأول قد جرى ضبطه بداخل السجن إثر تسلمه المخدر من السجن تنفيذًا للاتفاق المفقود بينهما، وقد أغفل الحكم التحدث عن هذه الأدلة التي جاءت مستقلة عن إجراءات التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها تحصل فيما قرره النقيب رفعت الجنيدى ضابط مباحث مصاحبة السجن من أنه علم من تحريات السرية أن المتهم الأول أبو مريع شحاته يتجر في المواد المخدرة داخل السجن وقد أبلغه الشرطى أحمد لطفى السيد أن المتهم المذكور طلب منه مقابلة أحد أقاربه وهو المتهم الثانى محمد زناى محمد الذى سيعطيه كمية من المواد المخدرة لتوصيلها إليه داخل السجن وذلك في مقابل مبلغ من المال وأنه طلب من الشرطى التظاهر بالقبول وقد أخبره الأخير بميعاد مقابله للتمه الثانى فكان ومعه النقيب منير شكرى وقاما بالقبض على المتهم الثانى بعد أن كان قد سلم الشرطى كمية من الحشيش ومبلغ خمسين قرشا كأتعاب له وبفتيشه للتمه الثانى عثر بحجب سترته الأيمن

على قطعة حشيش وإضاف الشاهد أنه طلب من الشرطى أحمد لطفى السيد تسليم المواد المخدرة إلى المتهم الأول داخل السجن وتمكن ومعه النقيب دراز من القبض على المتهم الأول محرزا للمخدر المضبوط بعد أن تسلمه من الشرطى أحمد لطفى السيد وبعد أن أثبت الحكم أن النقيب رفعت الجنيدى ومنير السكرى والسجان أحمد لطفى السيد قد شهدوا بمضمون الوقائع السابقة أقام الحكم قضاءه بالبراءة استنادا إلى قبول الدفع ببطلان التفتيش الذى أجراه الضابط بناء على نذبه من معاون نيابة فى قوله "وحيث إنه متى كان الإذن صادرا من شخص لا يملكه فإنه يكون باطلا . كما تبين للحكمة من اطلاعها على الأوراق أنه صدر من معاون النيابة ولم يندب ذلك المعاون من السيد رئيس النيابة إلا بعد صدور الإذن بدليل أنه مؤشر بذلك النذب فى نهاية الإذن وفى هامش الأوراق" . . . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للرجح الأول من الطعن أن قرار رئيس النيابة بئدب الأستاذ محمد حسنين معاون النيابة لإصدار الإذن بالتفتيش قد صدر منه على هامش محضر التحريات الذى تقدم به الضابط إلى نيابة المخدرات بينما أن إذن معاون النيابة بالتفتيش قد دون على استقلال على الوجه الآخر من الصحيفة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم وهو بسبيل التدليل على بطلان الإذن الصادر من معاون النيابة بالتفتيش قد أخطأ فى الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت بالأوراق . فضلا عن ذلك فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد انتقل ومعه الشرطى أحمد لطفى السيد إلى المكان الذى عينه المطعون ضده الأول لاستلام المخدر من المطعون ضده الثانى نفاذا للاتفاق المعقود بينهما وقدم الأخير المخدر فعلا للشرطى فالتقى الضابط — عندئذ القبض عليه — وعقب ذلك انتقل الضابط ومعه الشرطى السجان إلى السجن وتم تسليم المخدر للمطعون ضده الأول . لما كان ذلك ، وكان من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا مشجرا لآثره مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة . لما كان ذلك ، وكان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطلان التفتيش قد أفضل التعرض لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطالانها فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دة ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ابراهيم حسن .

(٨٤)

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . محكمة ثانى درجة . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المحاكمة . بطلان . إعلان .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد . على محكمة ثانى درجة إذا ما رأت بطلافا فى الإجراءات أو فى الحكم أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى . المادة ١٩٤/١ ج .

متى كان الثابت أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد ، فإنه كان على المحكمة الإستئنافية وفقاً للمادة ١٩٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رأت أن هناك بطلافا فى الإجراءات أو فى الحكم — لعدم إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً — أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى . ومن ثم فإن الحكم إذا قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة على خلاف المادة صالحة الذكر يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ٣ من أبريل سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم باب الشعرية محافظة القاهرة : (الأول) شرع فى سرقة الأدوات المبينة بالوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لعبد الله محمد على وأونف الغرضى لسبب

لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متابسا بالجريمة . (الثاني) مشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول بارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرضه واتفق معه على السرقة، فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة الأحداث الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتسليم المتهم الأول لمن له حق الولاية على نفسه على أن يتعهد بحسن سيره في المستقبل وحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في معارضة المتهم برفضها وتأيدها لعدم حضوره أية جلسة أمامها، وأحالت المعارضة لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم من جديد . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد الحكم المعارض فيه أمر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد بناء على بطلان الحكم المستأنف لما تبين من أن المتهم لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ذلك بأنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أخذا بحكم المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح البطلان. وتحكم في الدعوى دون أن تعيدها إلى محكمة أول درجة التي استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده بأنه اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول بارتكاب جريمة شروع في سرقة وطلبت عقابه طبقا للمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧

و ٣١٨ و ٣٢١ عقوبات فقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ . فعارض وقضت محكمة أول درجة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المطعون ضده والمحكمة الاستئنافية إذ تبين لها أن المتهم لم يعلن إعلانا صحيحا قضت بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، وكان على المحكمة الاستئنافية وفقا للمادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية وقد رأت أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على خلاف المادة سالفة الذكر يكون قد اخطأ مما يتعين معه نقضه والاحالة .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٨٥)

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " .
إثبات . " شهادة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " .

(١) رسم القانون طريقاً للتمم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات .
لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي
في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود . سواء لإثبات التهمة
أو نفيها .

(ب) حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود الواقعة لم يرد لهم ذكر
في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفي
يلتزم بإعلانهم

المهكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتفصيها على الوجه
الصحيح .

انحصار الجدية من المحاكمة الجنائية وغلق باب الدفاع في وجه
طارقية . تأباه العدالة .

١ - إن القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذي
يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات ، لم يقصد بذلك إلى الإخلال
بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ، والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المهكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، سواء لإثبات
التهمة أو نفيها ، ما دام سماعهم ممكناً ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم

وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

٢ — إنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات ، أو يقيم المتهم بإعلانهم ، لأنهم جميعا لا يعدون شهود نفى بمعنى الكلمة ، حتى يلتزم بإعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في قائمة شهود الإثبات ، أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانتلق باب الدفاع في وجه طارقيه ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل طلب الدفاع في هذا الخصوص ، فلم يجبه أو يرد عليه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : قتلا سليمان محمد الحفنى عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك الغرض سلاحين راضين (عصاين) وترصداه في المكان الذى أيقنا سلفا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى إنما لا عليه ضربا بالتيهما سالفتي الذكر قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد سالفة الذكر ، فقرر ذلك ، وادعت فتحية السعيد البحراوى مدنيا وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وإلزامهما متضامنين بأن يدفعا للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل

التعويض والمصاريف المدنية وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد أخل بحقوقهما في الدفاع ذلك بأن المدافع عنهما طلب سماع شهادة أصحاب السواقى بكان الحادث ونائب العمدة وشيخ الخفراء ، غير أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب سؤال نائب العمدة وشيخ الخفراء وأصحاب السواقى الذين كانوا موجودين وقت وقوع الحادث على مقربة من مكانه تحقيقا لدفاعهم ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب واستمرت في نظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكنا ثم نجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، وكان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانقلب باب الدفاع في وجه طارقيه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الأوجه الأخرى للطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٨٦)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) إجراءات المحاكمة . " الشفوية " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

- (أ) وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً . مثال لاخلال بهذا المبدأ .
- (ب) تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
- (ج) حق الدفاع في سماع الشاهد . أساسه ونطاقه ؟
- (د) مثال لتناقض في التسبب .

١ - الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني والرابع تمسك بضرورة سماع شهادة معاون الشرطة الذي قام بضبط الأسلحة بمنزل الطاعنين وقد عرضت المحكمة للدفاع وردت عليه بأنها

لم تستجب لطلب استدعاء الضابط المذكور لعدم حاجتها لسماع أقواله في استجلاء الحقيقة في جرائم السلاح ، لأن يقين المحكمة بالحقيقة في هذه الجرائم كان مرده أقوال الشهود المصابين التي تأيدت بتقارير الكشف الطبية عليهم وبتقارير الطب الشرعي الخاصة بفحص الأسلحة المضبوطة بما لم يعد معه حاجة إلى سماع ذلك الضابط . وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهد لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة سالفة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها وتباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

٢ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٣ — من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما إبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبدى في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرته في ذلك بدعوى أن المحكمة أسقطت في حكمها واقعة الضبط للأسلحة من عناصر الإثبات لعدم استظامه الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما ينخلو إلى مداولته . ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضي وحكمه لأن وجدان القاضي قد يتأثر في غيروقية من نفسه بما يبدوله أنه أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتا ونفيا . كما لا يصح القول بأن العقوبة مبررة ، ذلك أن إحراز الأسلحة مرتبط في استدلال الحكم بجرائم القتل والشروع فيه المنسوبة للطاهنين ولا يعرف مدى الأثر الذي قد يترتب على عناصر الثبوت في هذه الجرائم لو تزعزعت عقيدة المحكمة في واقعة ضبط الأسلحة .

٤ — متى كان الحكم قد أخذ بضبط السلاح دليلا على المتهمين ثم نقض ما أثبتته في مقام رد الدفاع مما يعيبه بالتناقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ۵ مارس سنة ۱۹۶۸ بدائرة مركز ديرمواص محافظة المنيا : المتهمون الثلاثة : قتلوا عبدالكريم عبد الجواد عبد العال عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وراضة وتوجهوا إلى حيث وجوده ، فأطلق عليه كل من الأول والثاني طلقة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بأخرى هي أنهم في الزمان والمكان عينهما شرعوا في قتل عبد الظاهر عبد الجواد عبد العال عمدا مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه كل من المتهمين الأول والثاني طلقة نارية وضربه المتهم الثالث بهصا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق عليه عقاب المواد ۴۵ و ۴۶ و ۲۳ و ۲۳۱ من قانون العقوبات .

المتهم الرابع — شرع في قتل توفيق عبد المعتمد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا نارية (بندقية خرطوش) وما أن ظفر به حتى أطلق عليه طلقة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بأخرى هي أن المتهم في الزمان والمكان عينهما شرع في قتل عبد الرحمن عبد النعيم عبد الرحمن عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا نارية وأطلق عليه طلقة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .

المتهم الخامس : شرع في قتل منصور عبد الحميد منصور عمدا بأن أطلق عليه من ”بندقية خرطوش“ طلقة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهم السادس : شرع في قتل عبدالكريم عبدالعليم حسن عمدا بأن أطلق عليه من ”بندقية خرطوش“ طلقة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة

لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهم السابع : شرع في قتل نعيمة عبد المجيد عبد المحسن عمدا بأن أطلق عليها من فرد (بندقية خرطوش) طلقة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج . المتهم الثامن : شرع في قتل فتحي عبد الكريم مرسى عمدا بأن أطلق عليه من بندقية خرطوش عيارا نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهمون الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع : (أ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنة حالة كون المتهم الثاني ممن لا يجوز منح الترخيص لهم لسبق الحكم عليه بعقوبة جناية قتل . (ب) أحرزوا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفه الذكر دون أن يكون مرخص لهم بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لما اكتهم طبعا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . وادعى عبد الظاهر عبد الجواد عبد العال مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين الثلاثة الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أنعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث والمواد ١/١ و ٦ و ٧/ب و ٢٦/١-٢-٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة لانهم الثاني والمادة ٣٠/١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثلاثة سالف الذكر والمواد ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١/٢ و ٦ و ٢٦/١-٢-٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والمادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات و ٣٠/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية . وذلك بالنسبة للمتهم الرابع — والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/١-٢-٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق ، والمادتين ١٧ و ٣٢/٢ من قانون

العقوبات وذلك بالنسبة للمتهم الخامس — المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والمادتين ١٧ و ٣٢/٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للمتهم السادس والمادتين ١٧ و ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للمتهم السابع — والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بالنسبة للمتهم الثامن . والمواد ٢٥١ و ٢٦٦ و ١/٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ١٦٣ و ١٦٩ من القانون المدني وذلك بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة ضد المتهمين الأول والثاني والثالث والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاحين المضبوطين . (ثانيا) بمعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . (ثالثا) بمعاينة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن جرائم الشروع في قتل توفيق عبد المعتمد إبراهيم وإحراز السلاح والذخيرة — وببراءته من تهمة الشروع في قتل عبد الرحمن عبد المنعم عبد الرحمن . (رابعا) بمعاينة المتهم الخامس بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . (خامسا) بمعاينة المتهم السادس بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . (سادسا) ببراءة المتهم السابع عن التهمة الأولى المسندة إليه الشروع في قتل نعيمة عبد المجيد عبد المحسن وبمعايقته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وتغريمه خمسة جنيرات ومصادرة السلاح المضبوط وذلك عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه (إحراز السلاح والذخيرة) . (سابعا) ببراءة المتهم الثامن . (ثامنا) بإلزام كل من المتهمين الثلاثة الأول بأن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدني (عبد الظاهر عبد الجواد

عبد العال) مبلغ ١ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والرابع والخامس والسادس في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ . وقدم محامى المحكوم عليهم الأربعة الأول تقريراً بالأسباب . أما باقى الطاعنين فلم يقدموا أسباباً لظعنهم ولم يقرر الثالث بالطعن .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنون الأول والثانى والرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم القتل العمد المقترن بجريمة الشروع فى القتل وإحراز السلاح والذخيرة قد بنى على الإخلال بحق الدفاع وشابه الفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعنين تمسك بضرورة سماع شهادة الضابط محمد مرسى الطونى الذى قام بضبط الأسلحة ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بما لا يسوغ به رفضه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٦٩/٦/٢١ التى سمعت فيها الدعوى أن المدافع عن الطاعنين الأول والثانى والرابع تمسك بضرورة سماع شهادة معاون شرطة ديرمواس الرائد محمد مرسى الطونى الذى قام بضبط الأسلحة بمنزل الطاعنين وقد عرضت المحكمة لهذا الدفاع وردت عليه بقولها " وحيث إن المحكمة لم تستجب لطلب استدعاء الضابط محمد مرسى الطونى لعدم حاجتها لسماع أقوال الضابط المذكور فى استجلاء الحقيقة فى جرائم السلاح لأن يقين المحكمة بالحقيقة فى هذه الجرائم كان مرده أقوال الشهود المصابين التى تأيدت بتقارير الكشف الطبية عليهم وبتقارير الطب الشرعى الخاص بفحص الأسلحة المضبوطة بما لم يعد معه حاجة إلى سماع أقوال الضابط المذكور ، وهذا الذى أورده الحكم ينطوى على الإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرب به المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكناً ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية حلة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً ،

وهو ما لم يحصل ومن ثم فإن مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع هذا الشاهد لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المسألة مالفة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه فى شهادته وذلك لإحتمال أن تبنى الشهادة التى تسمعها وتباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى فى ثبوت هذه التهمة إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعته تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبدى فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرة فى ذلك بدهوى أن المحكمة أسقطت فى حكمها واقعة الضابط للأسلحة من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبا صافاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما ينحلو إلى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه ، لأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رقبة من نفسه ، بما يبدو له أنه أطرحه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتاً ونقياً . كما لا يصح القول بأن العقوبة مبررة ، ذلك أن إحراز الأسلحة مرتبط فى استدلال الحكم بجرائم القتل والشروع فيه المنسوبة للطاعنين ولا يعرف مدى الأثر الذى لقد يترتب على عناصر الثبوت فى هذه الجرائم لو تزعزعت عقيدة المحكمة فى واقعة ضبط الأسلحة وكان الحكم قد أخذ بضبط السلاح دليلاً على المتهمين ثم تنقض ما أثبتته فى مقام رد الدفاع بما يعيبه بالتناقض . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى وذلك بالنسبة للطاعنين الأول والثانى والرابع وإلى سائر الطاعنين لوحدة الواقعة وحصن سير العدالة عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : أفور أحمد خلف ،
ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٨٧)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) إثبات . " أوراق رسمية " . " خبرة " . تزوير . " الطعن بالتزوير " .
" محضر الجلسة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . دفاع .
" الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " : هتك عرض .

(أ) إثبات الحكم في ورقته . صدره علنا . عدم قبول ادعاء عكس ذلك .
إلا بسلوك إجراءات الادعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة
في سرية .

(ب) عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن
غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المحنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده .
تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد
بالتقرير الطبي . مادام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .

(ج) إثبات . " شهادة " . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .

كفاية استخلاص الإدانة من أقوال الشهود . بما لا تناقض فيه .

(د) هتك عرض . إثبات . " إثبات بوجه عام " . شهادة .
" خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . جريمة .
" أركانها " .

هتك العرض . معناه . إثباته .

١ — لئن كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان الثابت من ورقة الحكم أنه قد صدر وتلى علنا فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقيم به ، ومن ثم يكون منعا في هذا الشأن غير سديد .

٢ — الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في تقرير سن المجنى عليه إلى إفادة المدرسة الملحق بها والتي تضمنت تأريخ ومحل ميلاده ورقم قيده ، الأمر الذي يدل على أن هذه البيانات قد استقيت من دليل رسمي مودع بملف المجنى عليه بالمدرسة ، وكان الطاعن لم ينازع في صحة تلك البيانات ، فلما النعى على الحكم إغفالة الأخذ بالتقدير الوارد بالتقرير الطبي يكون في غير محله .

٣ — إن التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٤ — من المقرر أن هتك العرض ، هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتاه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث ، وأطرح ماورد بالتقرير الطبي الابتدائي من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع الجريمة ، مبرا إطراره هذا التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التي رواها المجنى عليه ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائق وكاف لحل قضائه ويتفق وصحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - في يوم ١٤/٧/١٩٦٨ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : هتك عرض بغير قوة أو تهديد حالة كونه

لم يبلغ السابعة من عمره بأن فسق به . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٩ - ٢ من قانون العقوبات فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض ، قد شابه بطلان في الإجراءات ، وفساد في الاستدلال ، وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة لم تنطق في جلسة علنية وعوات - وهي بسبيل تقدير عمر المجنى عليه - وعلى ورقة غير رسمية هي الشهادة الصادرة من المدرسة الملحق بها فالتفتت بذلك عما أثبت في التقرير الطبي الشرعي من أن سن المجنى عليه وقت الحادث كان يزيد على سبع سنوات . كما أغفلت ما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من أن جسم المجنى عليه وجد خالياً من أية آثار تدل على وقوع الجريمة واستندت إلى أقوال الشهود ذم مع تناقضها وما ينطوى عليه هذا التناقض من دلالة على كذب الاتهام وتلفيقه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه وإن كان قد أثبت به أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان الثابت في ورقة الحكم أنه قد صدر وتلى هنا ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير وهو ما لم يقيم به ، ومن ثم يكون منعا في هذا الشأن غير مديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . ولما كان الحكم قد استند في تقدير سن المجنى عليه إلى إفادة المدرسة

الملحق بها والتي تضمنت أنه من مواليد ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بنذر المحلة قسم أول وأن رقم قيده هو ٤٩١٤ ، الأمر الذي يدل على أن هذه البيانات قد استقيت من دليل رسمي مودع بملف المحنى عليه بالمدرسة ، وكان الطاعن لم ينازع في صحة تلك البيانات ، فإن النعى على الحكم إغفاله الأخذ بالتقدير الوارد بالتقرير الطبي يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل يخل بالحياء يستطيل إلى جسم المحنى عليه وعوراتاه ، ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك للفعل أثراً بجسم المحنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المحنى عليه وباقي شهود الحادث وأطرح ما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من أن جسم المحنى عليه وجد خالياً من أية آثار تدل على وقوع الجريمة مبرراً لإطراحه هذا التقرير بأن عدم وجود آثار بالمحنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التي رواها المحنى عليه ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائح وكاف لحمل قضائه ويتفق ومصحح القانون . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائناً لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يخل في الواقع إلى جمل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك من محكمة التقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المحترمين :
أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(٨٨)

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) مواد مخدرة . تلبس . إثبات . ” بوجه عام ” . ” شهادة ” .
حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” . تفتيش . بطلان .
نقض . ” أحوال الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .
مستشار الإحالة . أمر بالالوجه .

(١) قيام حالة التلبس . تحققه بوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع
الجريمة .

(ب) تبين المخدر . ايس شرطاً في التلبس بإحرازه . كفاية وجود مظاهر
تدل على إحرازه .

(ج) مثال على تلبس بإحراز مخدر .

إصدار الدليل المستند من تفتيش أثر حالة تلبس . خطأ في القانون .

١ — يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها
عن وقوع الجريمة .

٢ — لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر
قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر
الخارجية بأي حاسة من الحواس ، يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم
أو حاسة النظر .

٣ — إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيديه الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة ، فإن القرار المطعون فيه إذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرض من وجوده ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم إمبابية محافظة الجيزة : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالموا ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق فأمر بالأوجه لإقامة الدعوى مع مصادرة المضبوطات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أحس قضاءه في جريمة إحراز المخدر على بطلان التفتيش لأن الضابط لم يشتم رائحة المخدر ولم يتبين كنه المادة كما لم يذكر أن المتهم كان في حالة تلبس أو ارتياك تبيح له القبض والتفتيش ، في حين أن الجريمة كانت في حالة تلبس تبيح للضابط الذي شاهد وقوعها أن يقبض على المطعون ضده ويفتشه دون ما ضرورة لتبين كنه المادة المضبوطة .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : "أن ضابط المباحث كان بدائرة القمم مع بعض رجال الشرطة السريين فشاهد حفل عرس اتجه لناحيته فوجد على بعد خمسة عشر مترا من سرادق الحفل بعض

أشخاص من بينهم المتهم يجلسون ويدخنون الجوزة ثم شاهد المتهم يمسك بالجوزة ويضع بعض الدخان على حجرها وأخذ يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده اليمنى ثم يضعها على الدخان بالحجر وفي الحال أجرى ضبطه بالحجر ثم فتشه فوجد بحجبه الأيسر السفلى الخارجى للسترة قطعة من ورق السلوفان بداخلها قطعة حشيش". واتهى القرار إلى قبول ما دفع به المتهم من بطلان القبض والتفتيش في قوله: "إن الثابت من ذات أقوال الضابط أنه لم يشتم رائحة المخدر كما لم يقين كنه المسادة التي كان يقطعها المتهم ومن ثم فإن الضابط لم يذكر في أقواله الثابتة بمحضره أن المتهم كان في حالة تلبس أو حالة إرتباك تليح القبض والتفتيش ومن ثم يكون التفتيش والقبض قد وقعا باطلين فيتعين تبعا للتقرير بالأوجه لإقامة الدعوى".

وحيث إن ما انتهى إليه القرار في هذا الصدد غير سديد في القانون ذلك بأن الثابت من واقعة الدعوى كما حصلها القرار أن جريمة إحراز المخدر كانت في حالة تلبس ذلك أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المسادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة حاسة الشم أو حاسة النظر. لما كان ذلك، وكان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيده الجوزة ثم يقضم قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده اليمنى ثم يضعها على الدخان بالجوزة فإن القرار المطعون فيه إذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس، على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه وإعادة القضية لنظرها من جديد.

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن دزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٨٩)

الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٩ القضائية

إثبات . "بوجه عام" . شهادة . "خبرة" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب . محكة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إيجار أماكن .

سلطة المحكة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

المحكة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .

استبعاد الحكم شهادة الخبير بقالة إنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا للتناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .

لئن كان من المقرر أن المحكة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكة أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في قضائه إلى استبعاد شهادة الخبير الهندسي بمقولة إنها تناقضت مع الرأي الذي أثبتته في تقريره ، دون أن تعمل المحكة من جانبها على تفسير هذا التناقض ، بأن تبين في حكمها وجه الصواب في رأيه الذي أثبتته في التقرير ووجه الخطأ في شهادته التي أدلى بها أمامها بالجلسة ، أو تستجلى الأمر بالامتناع بغيره من أهل الخبرة ، ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه يكون قد جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يعنيه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر شين الكوم محافظة المنوفية : لم يتم تخفيض إيجار المحل المؤجر لمحمود محمد بحيري وفقا للقانون . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . وادعى المبنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة بندر شين الكوم الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتقريم المتهم ٢٠٠ جنيه وإلزامه أن يدفع للدعي المدني مبلغ ١ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف وألزمت المتهم بالمصروفات الاستئنافية عن الدعوى المدنية ومبلغ جنيهن أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرية عدم تخفيض الإيجار قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أساس أن العقار موضوع النزاع تم إنشاؤه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ فلا تنطبق عليه قوانين التخفيض وقدم تأييدا لذلك مستندات رسمية من بينها رخصة البناء التي تدل على أن المبنى تم إنشاؤه سنة ١٩٣٨ وإن جاء ربط العوائد عليه متأخرا ولكن المحكمة لم تعرض لهذه المستندات وأخذت بالرأى الذي أثبتته الخبير في تقريره من أن المبنى ربطت عليه العوائد في سنة ١٩٤٧ وبالتالي يعتبر هذا التاريخ هو تاريخ إنشائه ومن ثم يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وذلك

بالرغم من مخالفة ذلك لما شهد به الخبير في جلسة المحاكمة من أن المبنى أنشئ سنة ١٩٣٧ بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاهن إلى ما ورد بتقرير الخبير الهندسي الذي ندبته المحكمة للانتقال للعين محل النزاع ومعاينتها وبيان تاريخ إنشائها من أن الدكان موضوع الدعوى قد ربطت عليه العوائد في سنة ١٩٤٧ في تاريخ إتمامه وإعداده للاستعمال وبالتالي يعتبر هذا التاريخ هو تاريخ إنشائه ومن ثم يخضع لتخفيض القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، كما يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة استدعت الخبير الذي قدم التقرير وناقشته في تقريره فشهد بأن المباني التي قام بمعاينتها أقيمت على مرحلتين : المرحلة الأولى في سنة ١٩٣٧ تم فيها تشييد حوائط ثلاثة من بينها الحائوت موضوع الاتهام والمرحلة الثانية في سنة ١٩٤٧ وتم فيها تشييد باقي المبنى وأكد الخبير أن ما أثبتته في تقريره من أن الحائوت المذكور بنى سنة ١٩٤٧ كان يقصد به المبنى وليس الحوائط . وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وعرضت لما شهد به الخبير في الجلسة وقالت إنها لا تطمئن لأقواله لتناقضها مع النتيجة التي انتهى إليها في تقريره المودع أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في قضائه إلى استبعاد شهادة الخبير الهندسي بمقولة إنها تناقضت مع الرأى الذى أثبتته في تقريره دون أن تعمل المحكمة من جانبها على تفسير هذا التناقض بأن تبين في حكمها وجه الصواب في رأيه الذى أثبتته في التقرير ووجه الخطأ في شهادته التي أدلى بها أمامها بالجلسة أو تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٩٠)

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ القضائية

(أوب) تموين . جريمة . "أركانها" . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

(١) مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالمخبر . يتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

(ب) إثبات الحكم خطأ في صدره أن النيابة أسندت إلى المتهم تهمة عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المسندة إليه . لا يؤثر في صحته . ما دام أنه أخذ المتهم من التهمة الأخيرة وحدها .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إثبات . "شهادة" . عدم جواز النفي على المحكمة فعودها عن إجراء سكت الطاعن عن المطالبة به .

(د) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . إجراءات المحاكمة . بطلان .

النفي يبطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .

١ — دلت المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن لاستخراج الدقيق وصناعة الخبز بما جاءت عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد، هل أن الشارع قد قصد إلى تحقيق الفعل المؤثم بمجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالمخبر،

ومن ثم يكون دفاع الطاعن بأن المنخل موجود في المنزل هو دفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

٢ — متى كانت مدونات الحكم قاطعة في أن الواقعة التي دين بها الطاعن ، هي عدم احتفاظه بالمنخل ٢٠ في المنخل ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم أن يكون قد ثبت في صدره خطأ أن النيابة أسندت إليه تهمتي عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ .

٣ — إذا كان الطاعن لم يتمسك في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيرا ، بطلب سماع الشاهد ولم يشر إلى هذا الطلب ، فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ، بعدم قيامها بإجراء مكنت هو عن المطالبة بتنفيذه .

٤ — متى كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الإستئنافية شيئا في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة ، فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بيا : لم يتم نخل الردة المعدة للرغف قبل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ ولم يحتفظ بهذا المنخل في مخبزه . وطلبت عقابه بالمواد ٢١ و ٣/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح بيا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بخمس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة ١٠٠ قرش لوقف عقوبة الحبس وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس بلا مصاريه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الإبتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات

جنائية . فطعن . وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان والإخلال
بحق الدفاع والقصور إذ صدر حكم محكمة أول درجة في جلسة لم يعلن بها الطاعن
كما أنه دين بتهمة عدم قيامه بنخل الردة المعدة للرفض عليها بالمنخل ٢٠ وبأنه
لم يحتفظ بهذا المنخل في مخبزه مع أن النيابة عدلت وصف التهمة أمام محكمة أول
درجة بقصرها على تهمة عدم الاحتفاظ بالمنخل . كما أن المحكمة الاستئنافية
أجلت الدعوى مرارا لسماع شهادة محرر المحضر ثم فصلت فيها دون أن تنفذ
القرار المذكور ، ثم أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن بأن المنخل كان موجودا
بمنزله المجاور للمخبز .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى التي دين بها الطاعن في قوله " وحيث إن الواقعة تخلص فيما ضمنه الملازم
أول كمال الشريف بمحضره المؤرخ ١٠/٦/١٩٦٦ أنه قام بتفتيش مخبز المتهم حيث
وجد العمل جاريا في إنتاج الخبز تحت إدارة وإشراف صاحبه وقد قام بمطالبة
صاحب المخبز إحضار المنخل ٢٠ فأحضر منخل تبين أنه سعة ١٦ وقرر أنه
لا يوجد منخل ٢٠ بالمخبز " لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يترأى أمام المحكمة
الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه
إنارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت مدونات
الحكم قاطعة في أن الواقعة التي دين بها الطاعن هي عدم احتفاظه بالمنخل ٢٠
في المخبز ، فلا يؤثر في صحة الحكم أن يكون قد ثبت في صدره خطأ أن النيابة
أسندت إلى الطاعن تهمة عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ ما دام
أن الحكم اقتصر في إدانته على تهمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ . لما كان ما تقدم ،
وكان الطاعن لم يتمسك في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيرا بطلب سماع
الشاهد ولم يشر إلى هذا الطلب فلا يحق له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها
أخلت بحقه في الدفاع بعدم قيامها بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه ،

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز تنص على أنه "على أصحاب المخازن والمستولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح العسافي استخراج ٩٣,٣ ٪ في صناعتهم أن ينخلوا الردة المعدة للرفع قبل الرفع عليها بالمنخل ٢٠ وأن يحتفظوا به في المخبر ... " فإنها تكون قد دلت بما جاءت عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد على أن الشارع قد قصد إلى تحقق الفعل الموثم بمجرد وجود المنخل بالمخبز، ومن ثم يكون دفاع الطاعن بأن المنخل موجود في المنزل هو دفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام، ومضوية السادة المستشارين : أنور خلف،
ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٩١)

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب، ج) فاعل أصلي - اشتراك - اتفاق - قصد جنائي - سرقة .
”المسقة باكره“ . إثبات . ”بوجه عام“ . حكم .
”تسببه . تسبب غير معيب“ .

(أ) الفاعل في معنى المادة ٣٩ مقوبات : هو من يرتكب الجريمة
وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال
حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها .
ثم أتى عملاً تنفيذياً فيها .

(ب) اتفاق الجناة على السرقة . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال
المكونة لها . صيرورتهم فاعلين فيها .

(ج) كون الوقائع التي أثبتها الحكم تفيد أن المتهم فاعل أو شريك
كفايتها .

(د، هـ) إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”شهادة“ حكم . ”تسببه . تسبب
معيب“ . نقض ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ . وصف
التهمة .

(د) عدم أحقية الطامن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق
مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .

(هـ) خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لابعييه . متى كان غير مؤثر في ثبوت
الجريمة أو وصفها القانوني .

(و) سرقة . " السرقة بإكراه " . وصف التهمة . " تعديله " . دفاع
" الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . أمر إحالة . إحالة . عقوبة .
" العقوبة المبررة " . تقض . " المصلحة في الطعن " . طعن .
" المصلحة في الطعن " .

وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى :
إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة
بإكراه .

أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .

١ — البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح
دلالة ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر الذي استمد منه وهو
المادة ٣٧ من القانون الهندي ، أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه
غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة
التامة ، وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها ، إذا كانت الجريمة تتكون
من جملة أفعال ، سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون
فاعل مع غيره ، إذا صححت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة
لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تداخلوا فيها ، عرف
أو لم يعرف .

٢ — متى كان مفاد ما أثبتته الحكم ، أن الجناة — بما فيهم الطاعن —
قد اتفقوا على سرقة المحبى عليه ، وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة
للجريمة ، فإن ذلك يكفي لاعتبارهم فاعلين أصليين فيها .

٣ — ليس بلام أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا ،
بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها .

٤ — إذا كان الطاعن لا يدعى أن هناك تعارضا بين أقوال الشاهد
في التحقيق وفي الجلسة — في خصوص ما استند إليه — إذ أن مؤدى ماتضمنته

أسباب الطعن أن هناك خلافا في هذه الأقوال بالنسبة للتهمين اللذين قضى ببراءتهما ، فإنه لا يحق له أن يتمسك بهذا الخلاف الذي يتعلق بغيره من المتهمين .

٥ - متى كانت مدونات الحكم صريحة في أن الجناة كانوا ثلاثة خلاف قائد السيارة ، فإنه يكون غير صحيح ما ادعاه الطاعن من أن الحكم اعتبرهم مرة ثلاثة وأخرى أربعة ، فضلا عن أن هذا الخلاف - على فرض صحته - لم يكن له أثر بالنسبة لثبوت الجرائم التي دين بها الطاعن أو وصفها القانوني .

٦ - إذا كانت التهمة الأولى التي أحيل بها الطاعن إلى محكمة الجنايات ، هي أنه مع آخرين " سرقوا النقود والساعة المينة بالمحضر والمملوكة له .. حالة كون المتهم الأول حاملا سلاحا ظاهرا (مطواة) وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه ، بأن أوهموه أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه الصفة على نقوده وساعته ، فلما طالبهم بردها ضربه الأول بمطواه في أذنه بينما انهار عليه باقي المتهمين بقصد شل مقاومته فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات ، وقد ترك الإكراه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي " وقد خلاص الحكم إلى وصف هذه الواقعة بالنسبة للطاعنين بأنهما : ١ - سرقا مع آخرين النقود والساعة المينة بالمحضر لـ .. بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوهموه .. إلخ - ٢ - سرقا مع آخرين النقود والساعة سالفة الذكر لـ .. حالة كون أحدهم يحمل سلاحا (مطواة) ضربه بها ، فليس في هذا الوصف الجديد ما يتضمن إضافة واقعة جديدة إلى الطاعن لم يشملها أمر الإحالة ، فضلا عن أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا - بما فيها التهمة الثانية - مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، وهي جناية السرقة ، بالإكراه ، فإنه لا يكون للطاعن - من بعد - مصلحة في هذا الوجه من الطعن .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : ١ و ٢ (الطاعن الأول) و ٣ (الطاعن الثاني) بأنهم في ليلة ١١ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة : المتهمين الأربعة : (أولا) سرقوا النقود والساعة الميينة بالمحضر والمملوكة لأحمد محمد فرج بزعم أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه الصفة على نقوده وساعته فلما طالبهم بردها ضربه الأول بمطواة في أذنه بينما إنهال عليه باقي المتهمين بقصد شل مقاومته فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات وقد ترك الإكراه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي . (ثانيا) قبضوا على أحمد محمد فرج بدون أمر أحد المحاكم المختصة وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح وقد حصل القبض من أشخاص تزبوا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة وانصفوا بصفة كاذبة بأن أوهمه الثلاثة الأول أنهم من رجال المباحث وكان الأول يرتدى ملابس رقيب شرطه واصطحبوه معهم في السيارة التي يقودها المتهم الرابع . المتهمين الثلاثة الأول أيضا : تدخلوا في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون لهم صفة رسمية من الحكومة أو بإذن منها وذلك بأن ادعوا بأنهم من رجال الشرطة وأجروا عملا من مقتضيات هذه الوظيفة بأن قبضوا على المجنى عليه سالف الذكر . المتهم الأول أيضا : لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك بأن ارتدى ملابس رقيب بالشرطة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٥٥ و ٢٨٠ و ١/٢٨٢ و ١/٣١٤ و ٢-١/٣١٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعنين والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للباقيين : (أولا) بمعاقبة كل من عن التهمة المسندة إليهما بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . (ثانيا) ببراءة كل من من التهم المسندة إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقدم محامى الطاعن الأول تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه ، أما الطاعن الثاني فلم يقدم أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً للطعن فيتعين عدم قبوله شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول يستوفي الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان هذا الطاعن بأنه ارتكب مع آخرين جرائم سرقة بالإكراه مع حمل سلاح ليلاً والقبض على المجنى عليه في غير الأحوال المصرح فيها قانوناً والتدخل في وظيفة عمومية قد مسخ وقائع الدعوى وجاء مشوباً بالتناقض والبطلان وأقيم على غير الثابت في الأوراق وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، فقد مسخ الحكم أقوال المجنى عليه لتطابق ما استقر في ذهن المحكمة من أن المتهمين الثاني (الطاعن الثاني) والرابع (الطاعن الأول) هما وحدهما اللذان ارتكبا الحادث دون المتهمين الأول والثالث رغم أن التحقيقات كلها تدل على أن المتهم الأول هو مرتكب الحادث ثم أن المحكمة استندت في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه في الجلسة وعولت في بيان صورة الواقعة إلى ما جاء بالتحقيقات وبالجلسة رغم ما بينهما من تناقض إذ أن أقوال المجنى عليه في التحقيقات تؤدي إلى إدانة المتهمين الأول والثالث ولكنه عدل عن ذلك في الجلسة وأدت شهادته فيها إلى تبرئتهما ، ومن ثم فإن المحكمة إذ استندت في استخلاص صورة الواقعة إلى ما جاء بالتحقيقات وبالجلسة تكون قد وقعت في تناقض كان يتعين عليها رفعه أو أن تستند فقط إلى ما دار بالجلسة — كما أن الحكم حدد من كانوا بالسيارة التي ارتكبت الحادث بأنهم ثلاثة وذلك ليستبعد المتهم الأول من الإتهام ولكنه عاد فذكر أنهم كانوا أربعة كما اسند الحكم إلى الطاعن تهمة جديدة هي سرقة ساعة المجنى عليه مع أن هذه التهمة لم ترد في قرار الإحالة فضلاً عن أنها لم تلفت نظره إلى ذلك ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ” من حيث إن واقعة الدعوى كما تبينتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها ومن أقوال

الشاهد أحمد محمد فرج بجلسة المحاكمة ومن التقرير الطبي تحصل في أن
 (الطاعن الأول) وآخرين عصابة اجتمعت على الشر تصيد فريستها بانتمال صفة
 رجال الشرطة بالإستعانة بالسيارة الأجرة ٤٦٦ قيادة لسلب المال
 وفي ساعة متأخرة من ليلة ١١ أغسطس سنة ١٩٦٧ انطلق بسيارته
 هذه تقل ووضع أحدهما عليه سترة رقيب بالشرطة
 ووجدوا ضالتهم في جيب الفاكهى حمل تة وده في حافظته فكانت ثلاثة وخمسين جنيتها
 وستين قرشا التقوا به وحده في هذا الوقت من الليل على مقربة من عمارة الأوقاف
 بقسم الدقى . وقتت عنده السيارة ونزل منها ركابها الثلاثة . واقبلوا على الفاكهى
 يستوقفونه متخذين سياء رجال الشرطة يسألونه عن عمله وبطاقته
 فأخرج حافظته ليرزها وصدئذ بادر بإعتباره ضابط المباحث إلى أخذ
 الحافظة من يده وسلمها لمن كان ينحتل صفة الرقيب وطفق يتحسس ملابسه بحثا
 عن سلاح يحمله ، وتساءل الفاكهى عن الأمر فعاجاه من اتخذ صفة الشرطى
 بصفحة ينهره ويأمره أن يحسن الحديث مع الضابط فقر في ذهن الفاكهى
 أنه أمام ضابطين فامتثل لأمرهم بركوب السيارة خائفا وصاح يأمر
 السائق بالتوجه بهم إلى مديرية أمن الجيزة وأثناء سيرهم أبصر الشخص الآخر
 الذى كان يرتدى حلة ، ساعة في يده فانتزعها منه وهو يسبه وسلمها لمن كان
 ينحتل صفة الرقيب يأمره على مسمع منه بوضعها مع الحوز ، وانطلقت السيارة
 بهم في غير الاتجاه الموصل لمديرية أمن الجيزة فخرجت من شارع بهلوى إلى
 بولاق الدكرور ثم شارع المطار ، ولدى وصولهم عند كوبرى بولاق شاهد
 محتل صفة رقيب الشرطة يخرج النقود من الحافظة ويعيد إليه الحافظة دونها
 وبها البطاقة فحسب ، فساوره الشك في أمرهم . ولما أوقفوا السيارة وطلبوا
 منه مغادرتها صاح مطالبا بنقوده فانها لوا عليه ضربا لكنه أصر على طلبه
 بتهديدهم بأبلاغ الشرطة فقد عرف رقم السيارة وعندئذ نزل السائق
 وانضم إلى زملائه الثلاثة الآخرين يضربونه ، وكانت بيد محتل صفة الرقيب
 مطواة ضربه بها وهى مقفلة فأصيب الفاكهى أحمد محمد فرج بسحجات بالرقبة
 وكدم رضى بالأذن اليسرى وجرح رضى خلف الأذن اليمين وكدمات وضية
 بالشفتين وصاح الفاكهى يستغيث ولكن المكان في ذلك الوقت من الليل
 كان خاليا ولم يتركوه إلا عندما لاح نور سيارة مقبلة فسارحوا إلى صيارتهم

وانطلقوا بها فارين ...” لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمسكة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي إليه إقتناعها مادام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولها في سبيل ذلك أن تعمل على ما تضمنته التحقيقات أو ما يدور أمامها بالجلسة إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه — وإذا كان الطاعن لا يدعى أن هناك تعارضا بين أقوال الشاهد في التحقيق وفي الجلسة في خصوص ما أسند إليه إذ أن مؤدى ما تضمنته أسباب الطعن أن هناك خلافا في هذه الأقوال بالنسبة للمتهمين اللذين قضى ببراءتهما ، فإنه لا يحق أن يتمسك بهذا الخلاف الذى يتعلق بغيره من المتهمين أو يكون ما ينهيه على الحكم في هذا الصدد غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم صريحة في أن الجناة كانوا ثلاثة خلاف قائد السيارة فإنه يكون غير صحيح ما ادعاه الطاعن من أن الحكم اعتبرهم مرة ثلاثة ومرة أخرى أربعة ، وفضلا عن ذلك فإن هذا الخلاف — على فرض صحته — لم يكن له أثر بالنسبة لثبوت الجرائم التى دين بها الطاعن أو وصفها القانونى . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم أن الجناة — بما فيهم الطاعن — قد اتفقوا على سرقة المجنى عليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة وهو ما يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة ، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه ” يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ” فالبيان من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وأما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحيث أن يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف وليس بلام

أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت التهمة الأولى التي أحيل بها الطاعن إلى محكمة الجنايات هي أنه مع آخرين : سرقوا النقود والساعة المبينة بالمحضر والمملوكة حالة كون المتهم الأول حاملا سلاحا ظاهرا (مطواة) وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوهموه أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه الصفة على نقوده وساعته فلما طالبهم بردهما ضربه الأول بمطواه في أذنه بينما إنهال عليه باقي المتهمين بقصد شل مقاومته فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات وقد ترك الإكراه أثرا لجروح الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خلص الحكم إلى وصف هذه الوقائع بالنسبة للطاعنين بأنهما : (١) سرقا مع آخرين النقود والساعة المبينة بالمحضر بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوهموه ... الخ (٢) سرقا مع آخرين النقود والساعة صالفة الذكر حالة كون أحدهم يحمل سلاحا (مطواة) ضربه بها فليس في هذا الوصف الجديد ما يتضمن إضافة واقعة جديدة إلى الطاعن لم تشملها أمر الإحالة ، ثم إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا — بما فيها التهمة الثانية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جناية السرقة باكراه فإنه لا يكون للطاعن — من بعد — مصلحة في هذا اللوجه من الطعن . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية الدادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
وطه محمد دنانه ، ومصطفى الأسهرطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٩٢)

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ القضائية

قذف . جريمة . " أركانها " . دفع . عقوبة . " الإعفاء منها " . حكم .
" تسييبه . تسييب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
موظفون عموميون .

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهري .
علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه
وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام ،
يعد دفعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه
الرأى فى الدعوى ، لأن القاذف فى حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب
إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ،
بأن كان يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء
الضغائن والأحقاد الشخصية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا
الدفع ولا إلى ما قدمه الطاعن من أدلة عليه ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد بما يسوغ
الأخذ به أو إطرأحه أو إثبات سوء النية ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان
والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة الأزبكية محافظة القاهرة : قذف علانية في حق السيد ... رئيس المحكمة بمحكمة القاهرة للأموال المستعجلة بأن تقدم بمذكرة في القضية رقم ١٠٦٣٨ سنة ١٩٦٦ مستعجل القاهرة ضمنها بعض العبارات تنطوي على إسناد أمور لو كانت صادقة لأوجبت معاقبته قانونا واحتقاره عند أهل وطنه . وطلبت عقابه بالمواد ٢/١٧١ و ١/٣٠٢ و ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسين جنينا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف في حق موظف عام قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه لم يرد على مادفع به من إعفائه من العقاب لأنه قد حسنت نيته فقد أقام الدليل في تحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة على صحة الواقعة محل الإسناد مما تنفى معه مساءلته جنائيا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن — قدم مذكرة بدفاع موكله المدعى عليه في إحدى الدعاوى المدنية المنظورة أمام رئيس المحكمة المجنى عليه ضمنها "أنه علم أن الأستاذ المدعى حريص على أن يرفع جميع دعواه أمام نفس الدائرة وأنه يبذل المستحيل في سبيل ذلك ... " وأنه لاحظ أن الأستاذ بادر بطلب حجز الدعوى للحكم وقرر بتنازله عن كتابة أى مذكرة .

واستخلص الحكم من هذه العبارات أن الطامن أسند إلى المجنى عليه — رئيس المحكمة — التواطؤ مع الخصم وعدم الحيطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها — تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطامن دفع في مذكراته أمام درجتي التقاضى — بإعفائه من العقاب لأنه وقد حسنت نيته — إذ لم يقصد بما دونه إلا المصلحة العامة وهي دفع الحرج عن القاضى بالفصل فى الدعوى مع ما أحاطها من ظروف — فقد أثبت صحة ما تضمنته عباراته من حرص الخصم على رفع جميع الدعاوى الخاصة به أمام الدائرة التى يرأسها المجنى عليه وقدم المستندات الدالة على ذلك وبارقام هذه الدعاوى منذ بدء التحقيقات بالنيابة العامة . لما كان ذلك ، فإن هذا الدفع فى جريمة القذف فى حق موظف عام ، يعد دفعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، لأن القاذف فى حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا الدفع ولا إلى ما قدمه الطامن من أدلة عليه ، فلم يمن بتحقيقا أو الرد بما يسوغ الأخذ به أو إطرأحه أو إثبات سوء النية ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وصحوة السادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الديوانى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٩٣)

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

تبديد . خيانة أمانة . مسئولية مدنية . دعوى مدنية . تعويض . حكم .
تسببه . تسبب معيب .

إتقاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر
حاصل من جريمة تبديدها . التى دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة
للبريد فى التعويض — المطالب به مؤقتا — والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ
المملوكة لها ، والتى دين المتهم باختلامها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة
التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر مجمولة على
سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبا عن تخصيص عناصر التعويض
المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الدرب
الأحمر: بدد الرسوم المبينة القدر والقيمة للهيئة العامة للبريد والتى سلمت إليه على
صهيل الوكالة بالعمولة فاختلسها لنفسه وإضراراً بالهيئة سالفه الذكر . وطلبت

عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ . فعارض، وفي أثناء نظر المعارضة إدعت مصلحة البريد مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة قضت في المعارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم للغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . وفي الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع للجهة المدعية عشرين جنيهاً على سبيل التعويض النهائي والمصروفات المدنية . فاستأنف كل من الطاعنة والمحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف بحضورها بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف المصاريف الاستئنافية المدنية بلا مصاريف جنائية . فطعنت إدارة قضايا الحكومة عن الهيئة العامة للبريد في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة — المدعية بالحق المدني — على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنها ادعت مدنياً قبل المطعون ضده بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت إلا أن الحكم وقد لم يثبت خطأ المطعون ضده لاختلاسه المبلغ موضوع الجريمة وما ترتب على ذلك من ضرر حاق بها وقضى في أسبابه المرتبطة بمنطوقه بعدم اختصاص المحكمة بالمطالبة برد المبلغ المختلس ورتب على ذلك القضاء لها بمبلغ عشرين جنيهاً فقط على سبيل التعويض النهائي دون أن يبين الأساس القانوني لما انتهى إليه قضاؤه بعدم قيام الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية وأن الدعوى المدنية محمولة على سبب غير جريمة التبيد المطروحة أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وهي أن المطعون ضده بدد مبلغ ١٤١ ج و ٦٩٨ م المملوكة للطاعنة — للهيئة العامة للبريد — بني قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر كامل طلب التعويض المؤقت وقدره واحد وخمسون جنيهاً المطالب به والتخلف عن المبالغ المبددة وقصره قضائه

بالتعويض على مبلغ عشرين جنيها تعويضا نهائيا على قوله "وحيث إنه من الدعوى المدنية وقد ثبت خطأ المتهم المشكل للجريمة المأخوذة بها والمسائل بالدعوى عن تعويضه وكان لا شك قد حاق بالهيئة المدعية ضرر تسبب فيه ذلك الخطأ وترتب عليه وإن استقل عن المبلغ المبدد الذي تخرج المطالبة به عن اختصاص هذه المحكمة وتري المحكمة في مبلغ عشرين جنيها تعويضا نهائيا مناسبا يكون جابرا لضرر الهيئة المترتب على خطأ المتهم المشار إليه". لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد — المطالب به مؤقتا — والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبيد المرفوعة بها الدعوى الجنائية، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تحييص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمرانى ، وضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الدهواني ، وعبد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقاة ، وعبد ماهر حسن .

(٩٤)

الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .
قتل عمد .

مثال لإجراءات محاكمة معيبة كانت تستلزم أفراد محام مستقل لكل منهم .

متى كانت الدهوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ووالده وآخر بأنهم قتلوا
المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وقد حضر للدفاع عن هؤلاء
المتهمين جميعا محام واحد . وإذا سئل كل منهم في محضر جلسة المحاكمة اعترف
الطاعن بأنه ارتكب الحادث بمفرده بينما أنكر الآخرون ، كما أن الدفاع نحا
في مرافعته إلى إلقاء مسؤولية الجريمة على الابن (الطاعن) لحساب أبيه مما مفاده
أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه . وقد دانه الحكم من جريمة القتل
العمد مع سبق الإصرار كما قضى ببراءة المتهمين الآخرين إنما أسند إليهما .
ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة الطاعن في الدفاع متعارضة مع مصلحة
المتهمين الآخرين مما تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم منه عدم صحة دفاع
الآخر بحيث يتعذر معه على محام واحد أن يدافع عنه وعنهما معا مما كان يتعين
معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به . ولما كانت المحكمة قد
اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا ، فإنها تكون قد أخطأت بما يعيب إجراءات
المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخرين بأنهم في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ بناحية مركز أشمون محافظة المنوفية : قتلوا رمضان سليمان الغزلاني عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وكان ذلك بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة راضية وتربصوا به في المكان الذي أيقنوا مرور به وما أن ظفروا به حتى إنهم ألوا عليه ضربا بهذه الآلات - قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعت والدته المجنى عليه وزوجته عن نفسها وبصفتهما وصية على ولديها قاصري المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحق المدني مبلغ ستمائة جنيه على سبيل التعويض الشامل والمصروفات المدنية وعشرة جنديات مقابل أتعاب المحاماة وبراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية المقامة ضدتهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن إجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم إذ تولى الدفاع عن الطاعن وعن والده المتهم معه والمتهم الثالث محام واحد ورغم تعارض مصلحة كل منهم مع الآخر .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ووالده المتهم الثاني والمتهم الثالث " " بأنهم قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين جميعا محام واحد . وإذا مثل كل منهم في محضر جلسة المحاكمة اعترف الطاعن بأنه ارتكب الحادث بمفرده بينما أنكر الآخرين كما أن الدفاع نحا في مرافعته إلى إلقاء مسئولية الجريمة على الابن

— الطاعن — لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه ، وقد دانه الحكم عن جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار كما قضى ببراءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة الطاعن في الدفاع متعارضة مع مصلحة المتهمين الآخرين فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر معه على محام واحد أن يدافع عنه وعنهما مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، ولما كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعاً ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الهويانى ،
ومحمد السيد الرفاهى ، ومطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٩٥)

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) هناك عرض . وقاع أنثى . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم .
"تسببيه . تسبیب غیر معيب" . جريمة . "أركانها" .
قصود جنائى . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها .

(١) إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالهجنى عليها .
المنازعة فى عدم حصول الموافقة . لعدم وجود آثار
بالهجنى عليها . جدل موضوعى . لا تصح معاودة التصدى له
أمام النقض .

(ب) تحقق جريمة هناك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالهجنى عليها .
(ج) متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض ؟ كفاية إيراد
الحكم ما يدل عليه .

(د) عقوبة . "تطبيقها" . "وقف تنفيذها" . إيقاف
تنفيذ . ظروف مخففة .

تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ، ووقف للتنفيذ وشموله كافة
الآثار الجنائية . من سلطة محكمة الموضوع .

(هـ ، و) هناك عرض . مسئولية مدنية . "أركانها" . خطأ .
ضرر . علاقة سببية . تعويض . إثبات بوجه عام" .
حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

(هـ) ثبوت وقوع جريمة هناك مرض المدعية بالحقوق المدنية .
تضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر
وعلاقة سببية .

(و) كفاية ثبوت الفعل الضار . القضاء بالتعويض المؤقت .
دون بيان الضرر بنوميه . بيان ذلك الضرر قائما . يكون
عند الحكم بالتعويض الكامل .

(ز ، ح ، ط ، ي ، ك) إثبات . "اعتراف . قرائن . شهادة" . "إثبات بوجه
عام" . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معین" . محكمة
الموضوع . "سلطتها في تقدير الاعتراف" .

(ز) الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته . متى يحق
للمحكمة الأخذ به . أخلاها به . مفاده ؟

(ح) قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانونا . صحة اتخاذها
ضمائم لأدلة أخرى . مثال .

(ط) عدم جدوى النفي بعدم صحة أقوال المجنى عليها ووالدتها .
مادام الحكم لم يعول على أقوالها .

(ي) لاجرة بمغايرة بلاغ الحادث أو أقوال المجنى عليها
بالشرطة لما اطمانت إليه المحكمة .

(ك) متى يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد .

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعى قد دل
على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثرا بالنظر إلى ما أثبتته الفحص
من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الخلقى القابل للتمدد أشياء الجذب ،
فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل
الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها ،
مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة التقص .

٢ - لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم
المجنى عليها ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد .

٣ - الأصل أن القصد الجنائى في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف
إرادة الجانى إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته أو الغرض الذى

توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٤ — من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة محكمة الموضوع .

٥ — إذا كان يبين من الحكم أن المحكمة أسست قضاءها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد ارتكب خطأ هو الاعتداء على عرض المجنى عليها وقد أصابها نتيجة هذا الخطأ أضرار مادية وأدبية تمثل في استطلاة عورته إلى موضع العفة منها وخدش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار ، وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض .

٦ — لا تريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بصفته ، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلبه به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفي لتقدير التعويض الذي قضت به ، أما بيان مدى الضرر فلانما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .

٧ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها ، وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف متهم في محضر ضبط الواقعة ، متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة

الدليل المستمد من الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت فيه جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، بما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٨ — قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة في القانون والتي يصح اتخاذها ضمائم إلى الأدلة الأخرى وإذا كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم عن مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من تفريطها في نفسها وسؤاله لها عن ميعاد الدورة الشهرية ، إنما اتخذ قرينة ضمها إلى الأدلة الأخرى ، فهو استدلال - يؤدي إلى ما انتهى إليه من ذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

٩ — إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن باعترافه ومضمون الخطابات المتبادلة بينه وبين المجنى عليها ولم تؤاخذ به من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكومه ، وكانت أقوال المجنى عليها ووالدتها خارجة عن دائرة استدلال الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم صدق أقوالها ، لا يكون له محل .

١٠ — من المقرر أن لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المجنى عليها في محضر الشرطة مغايراً لما استند إليه الحكم ، وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات .

١١ — إن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك ، أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى أنه طلب من المحكمة سماع المدعية بالحق المدني ، فضلاً عن أنه يبين من محضر جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ أمام محكمة ثاني درجة أن الدفاع عن الطاعن قد ترفع في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه كاملاً فيها ، فإنه لا يحق له من بعد النعي على الحكم شيئاً في هذا الصدد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أوائل يونية سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم بنى سويف: هناك عرض وهى صبية لم تبلغ سنها ثمانية عشر عاماً كاملة بغير قوة أو تهديد على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . وادعى "والد المجنى عليها" مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت فى الدعوى حضورياً عملاً بمادة الاتهام (أولاً) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة (ثانياً) وفى الدعوى المدنية بعدم قبولها . وألزمت المدعى المدنى المصروفات المدنية . فاستأنف المتهم والمدعى بالحق المدنى الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فى الاستئناف حضورياً بقبوله شكلاً وفى الموضوع (أولاً) وبالنسبة للدعوى الجنائية برفض استئناف المتهم وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . (ثانياً) وبالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبقبولها وبالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هناك العرض بغير قوة أو تهديد قد شابه فساد فى الاستدلال ذلك لأن بلاغ المجنى عليها وأقوالها فى محضر الشرطة الأول لم يتضمن أيهما شيئاً من تلك الواقعة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه مردود بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المجنى عليها فى محضر الشرطة مغايراً لما استند إليه الحكم وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر

الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وخلص من الأدلة السائفة التي أوردتها إلى أن الطاعن هتك عرض المجنى عليها بغير قوة أو تهديد فإن المجادلة على النحو الوارد في هذا الوجه لا تكون مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة الخوض في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك أن المحكمة قضت في الدعوى دون سماع شهود الإثبات بدرجة التقاضي ولم تسمع المدعى بالحق المدني كشاهد بعد حلف اليمين هذا إلى أنها فصلت في الدعوى دون سماع المرافعة الشفوية .

وحيث إنه عما يعيبه الطاعن على إجراءات محاكمته أمام محكمة أول درجة فإنه متى كان يبين أنه لم يوجه مطعنا على تلك الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . فضلا عن أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء أحد من شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ومثل هذا التنازل قد يكون ضمنا كما يكون صريحا ، ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع شهود الإثبات فإن هذا يعتبر تنازلا منه عن سماعهم . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات والطاعن لم يصر أمامها على طلب سماعهم كما تنازل ضمنا عن حقه في ذلك أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن الدعي على الحكم من هذه الناحية لا يكون له محل . كما أنه لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم تعمل بحكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب سماع المدعى المدني كشاهد بعد حلف اليمين لما هو مقرر من أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعي أنه طلب من المحكمة سماع المدعية بالحق المدني فضلا عن أنه يبين من مطالعة

محضر جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن قد ترفع في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه كاملا فيها ومن ثم فلا يحق له من بعد النعي على الحكم شيئا في هذا الصدد .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم صول على اعتراف مفرد للطاعن في محضر جمع الاستدلالات مع أنه جحد ذلك الاعتراف في تحقيقات النيابة وأمام المحكمة ومع أنه مخالف للحقيقة والواقع لما ساقه الطاعن من شواهد تدل على ذلك إلا أن المحكمة أعرضت عن دلالة هذه الشواهد ولم ترد عليها بما ينبغيها واستندت في الإدانة إلى مجرد أقوال المجنى عليها ووالدتها التي لم تتأيد بأي دليل آخر والتي تكذبها ماديات الدعوى ، فقد ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليها ما زالت بكرا وأن غشاء بكارتها سليم وخال من التمزقات القديمة والحديثة كما استدلت المحكمة بالخطابات المتبادلة من الطاعن وبين المجنى عليها على ثبوت الواقعة مع أنها مجرد قرينة لا ترقى إلى مرتبة الدليل ولا تؤدي بذاتها إلى مارتب عليها وفات المحكمة أن هذه الخطابات قد اصططعت بين الطاعن والمجنى عليها بهدف إتمام الزواج مما يفسد استدلال الحكم بها . كما دان الحكم الطاعن بجريمة هنك العرض رغم انعدام القصد الجنائي لديه إذ أن الأمر لا يخرج في واقعه عن حالة طالين جمعت بينهما علاقة معرفة أدت إلى تكوين فكرة متبادلة بانعقاد الزواج بينهما مستقبلا ، إلا أن الحكم لم يلتفت إلى ذلك ، وإلى أن الواقعة مختلفة من أساسها ودان الطاعن دون أن يبين ركن القصد الجنائي وإقامة الدليل عليه — كما أن المحكمة لم تعامله بالرأفة حرصا على مستقبله .

وحيث إنه من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف متهم في محضر ضبط الواقعة متى اطمانت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية . لما كان ذلك ، وكانت قرائن الأحوال من بين الأدلة

المعتبرة فى القانون واللى يصح اتخاذها ضمائم الى الأدلة الأخرى ، وكان ما أثبتته الحكم عن مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من تفریطها فى نفسها له وسؤاله لها عن ميعاد الدورة الشهرية إنما اتخذ قرينة ضمها الى الأدلة الأخرى . وهو استدلال يؤدي الى ما انتهى إليه من ذلك ، فلا محل لما يشير الطاعن فى هذا الصدد . أمامنا زعته فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة فهو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ به إطراحه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت الطاعن باعترافه ومضمون الخطابات المتبادلة بينه وبين المجنى عليها ولم تؤاخذ به غيره من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكو منه وكانت أقوال المجنى عليها ووالدتها خارجة عن دائرة استدلال الحكم فلإن ما يشير الطاعن بصدد عدم صدق أقوالهما لا يكون له محل . ولما كان يبين من الحكم أن التقرير الطبى الشرعى قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثرا بالنظر الى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقى القابل للتمدد عند الجذب ، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للقصد الجنائى ودل على توافره فى حق الطاعن ، وجاء استخلاصه للواقعة سائغا تتوافر به أركان جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد كما هى معرفة به فى القانون ، وكان لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها فيصيح العقاب ولو لم يقصد الجانى بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . أما بالنسبة لما يشير الطاعن من أن المحكمة لم تعامله بالرأفة حرصا على مستقبله . فردود بما هو مقرر

من أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته . كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة . وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا من سلطة محكمة الموضوع .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو القصور في التسبب . ذلك أن المحكمة في قضائها في الدعوى المدنية بالتعويض لم تبين وجه الضرر بشقيه الذي أصاب المدعية بالحق المدني ولم تستظهر ما إذا كان هذا الضرر قد نشأ من الجريمة التي دانت الطامن بها وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من الحكم أن المحكمة أسست قضاءها بالتعويض المؤقت على قولها إن الطامن قد ارتكب خطأ هو الاعتداء على عرض المجنى عليها وقد أصابتها نتيجة لهذا الخطأ أضرار مادية وأدبية تمثل في استقالة مورته إلى موضع العقبة منها وخدش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه . وما قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض . فلا تريب على المحكمة والحال كذلك إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بصفته لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به . أما بيان مدى الضرر قائما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .

وحيث إنه لكل ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلمعة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المرادى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وطه الصديق دقاة ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد ماهر حسن .

(٩٦)

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب . قتل عميد .

(١) متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على الجنى عليه ، ضرورياً ،
إذا كان ذلك لازماً لليقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء
وقت الحادث .

إيراد الحكم — على خلاف الثابت بأقوال الشهود —
أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعاً . خطأ في الإسناد
يعيب الحكم .

(ب) تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ — متى كانت أقوال من سئل من الشهود من رجال الحفظ في جلسة المحاكمة
لا تساند الحكم فيما حمله من أن رؤية الجنى عليه للمتهم الطاعن وقت الاعتداء عليه
وتمييزه كانا ممكنين ، إذ قرروا بأن الظلام كان سائداً وقت الحادث ، وكان
يبين من المفردات ، أن رجال الحفظ شهدوا بتحقيقات النيابة ، بتعذر الرؤية
واستحالة التعرف ، إذ قرروا بأن "الدنيا كانت عممة والرؤية متعذرة" وكان
الحكم لم يكشف عن تحديد مسافة إطلاق الأعيرة النارية فيما أثبت بتقرير الصفة
التشريحية حتى يمكن القطع بيقين في أمر الرؤية والتمييز بالنسبة لظروف الضوء
والظلام وقت الحادث ومسافة تلك الرؤية . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه

يكون قد أورد على خلاف الثابت بأقوال الشهود أن الرؤية كانت ممكنة وتميز الطاعن كان مستطاعا وعول على ذلك في إدانته دون أن يعنى باستجلاء حقيقة الأمر في ذلك على ضوء ما جاء بتقرير الصفة التشريحية خاصة بمسافة الإطلاق، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الاستناد والقصور في البيان .

٢ - إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة (١) قتل سعيد عبد المحسن عبد الجواد عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم الصحيح على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وتربصله في الطريق الزراعى وما أن ظفربه حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية فأصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (٢) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (ريفولفر) بدون ترخيص (٣) أحرز ذخيرة (طلقات نارية) مما تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة ولم يكن مرخصا له بحملها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيود الوصف الواردة بقرار الإتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٢ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات والمصادرة . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة القتل العمد وإحراز سلاح وذخيرة ، قد أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول في إدانته على شهادة رجال الحفظ نقلا عن المجنى عليه من رؤيته للطاعن وقت أن أطلق عليه الأعيرة النارية وأن الرؤية كانت ممكنة مع أن الثابت في الأوراق أن فريقا من هؤلاء الشهود قال بظلمة مكان الحادث وذكر فريق آخر أن الرؤية لم تكن ممكنة إلا على مسافة لا تتجاوز المتر الواحد. وإذا ما كان ذلك، وكان الحكم قد أغفل تحديد مسافة الإطلاق فيما نقله عن تقرير الصفة التشريحية مع أن هذا التقرير قد حدد تلك المسافة ببضعة أمتار مع ما لذلك من أثر على بيان إمكان الرؤية وتعيين التعرف على الجاني مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى استدل على ثبوتها في حق الطاعن من أقوال الخفيرين النظاميين : عبد العظيم عبد المحسن ، وعبد العظيم حماد وعمدة الناحية كامل عبد الغنى جعفر ومما ورد بتقرير الصفة التشريحية ثم حصل أقوال هؤلاء الشهود بأن المجنى عليه أخبرهم بأن الطاعن أطلق عليه النار وأورد أقوال المجنى عليه في التحقيق بأن الطاعن أطلق عليه أربعة أعيرة نارية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الذي تمسك به بمحضر جلسة المحاكمة من استحالة الرؤية لشدة الظلام ورد عليه بقوله : " كما وأنه لا يضعف من قوة الاتهام ودليله القول بأن الوقت كان ظلاما شديدا لأن شهود الواقعة وهم رجال الحفظ في قرية لا تربطهم أية صلة بالمجنى عليه أو المتهم أوردوا في شهادتهم أنه يمكن التعرف والرؤية خصوصا وأن المتهم ليس بالشخص الغريب عن المجنى عليه وأن هناك خصومة بينهما لسبب حادث القتل ما يجعله ليتحقق من شخصية الجاني عند الإعتداء عليه". ومؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة قد اعتمدت على ما أسندته إلى رجال الحفظ من أن رؤية المجنى عليه للطاعن وقت الاعتداء عليه وتمييزه كإنا ممكنين في تكوين اقتنائها في صحة ما أخبر به المجنى عليه . لما كان ذلك، وكانت أقوال من مثل من رجال الحفظ في جلسة المحاكمة لا تساند الحكم فيما حصله في هذا الشأن إذ قرروا بأن

الظلام كان سائدا وقت الحادث وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن رجال الحفظ شهدوا بتحقيقات النيابة بتعذر الرؤية واستجالة التعرف إذ قرروا بأن الدنيا كانت عتمة والرؤية متعذرة وكان الحكم لم يكشف عن تحديد مسافة الإطلاق فيما أثبت بتقرير الصفة التشريحية حتى يمكن القطع بيقين في أمر الرؤية والتمييز بالنسبة لظروف الضوء والظلام وقت الحادث ومسافة تلك الرؤية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد على خلاف الثابت بأقوال الشهود أن الرؤية كانت ممكنة وتميز الطاعن كان مستطاعا وعول على ذلك في إدانته دون أن يعنى باستجلاء حقيقة الأمر في ذلك على ضوء ما جاء بتقرير الصفة التشريحية خاصة بمسافة الإطلاق فإنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد والقصور في البيان ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الهويانى ،
ومحمد السيد الرضاوى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٩٧)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ القضائية

حكم . "إصداره" . بطلان . دعوى مدنية . "نظرها والحكم فيها" .
استئناف . "استئناف الدعوى المدنية" . نقض . "الحكم فى الطعن" .

مريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر
برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .
إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية فى هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون
إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .

يرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم
الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة
العامة أو لم تستأنفه . ولما كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم ورفض
الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجوز إلغاء
هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع
آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية نظرا للتبعية بين الدعويتين
من جهة ولا ارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ،
وإذ لم ينص الحكم المطعون فيه على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون
باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم
المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية : أحرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ و ٦ مكرر و ٧ و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٩٧٣٩ ج على سبيل التعويض . ومحكمة بندوشين الكوم الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت مصلحة الجمارك الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت: حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية وبإلزام المتهم بأن يؤدي للندعية بالحق المدني — المستأنفة — مبلغ ٢٠ ج من كل كيلو جرام وكسوره من الكمية المحرور عنها المحضر وألزمت ذات المتهم بالمصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإلزامه بالتعويض دون النص في الحكم على إجماع آراء القضاة الذين أصدروه طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا النعي صحيح في القانون ذلك بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعية بالحقوق المدنية كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع

آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا للتبعية بين الدمويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتمويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون باطلا لتخالف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية دون حاجة لمبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، ومضوية الدادة المختارين : ابراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرقاصى ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٩٨)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة . ٤ القضائية

(١ ، ب) رشوة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

(أ) إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتضى . إذا كان الامتناع أو الإخلال
بواجبات الوظيفة . تنفيذا لاتفاق سابق .

عدم الاتفاق مع الراشئ على أداء العمل والامتناع عنه . مطالبة المرتضى
بالمكافأة عنه بعد ذلك . إنطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
(ب) مثال لتسبب غير معيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .

(ج) رشوة . إثبات . " إثبات بوجه عام " . تلبس . تفتيش . " إذن التفتيش .
بطلانه " . دفع . " الدفع بطلان التفتيش " . مأمور والضبط القضائى .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

رؤية رجل الضبط للنهم بقسم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه
الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية .
عند توافر حالة التلبس .

١ — إن مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ من قانون العقوبات ،
أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء
عمل معين أو للإخلال بواجبات وظيفته ، انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ،
يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال أو أن يكون

العطاء لاحقا عليه ، مادام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ،
إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة
تعهد الإخلال بواجب الوظيفة ، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل
بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراثي على أداء العمل أو الامتناع
عنه أو الإخلال ، ثم طالب بمكافأة ، انطبقت المادة ١٠٥ من قانون
العقوبات .

٢- إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى استخلص منها
ومن مؤدى أقوال شهود الإثبات — وهو مالا يجادل الطاعن في صحة معينة
من الأوراق ، وفي حدود سلطته الموضوعية — أن الطاعن إذ توجه إلى منزل
المجنى عليه ولم يجده وقبض من زوجته مبلغ جنيته بزعم أنها غرامة محكوم عليه
بها ، طلب إليها التلبية على زوجها بضرورة مقابله في منزله بعد أن ترك له ورقة
بها عنوان المنزل ، وأن تفهمه "يعمل حسابه لهذه المقابلة" وأنه إذ قابله بالمنزل
أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر ضده محضر مخالفة مبانى ، وأبدى له
مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر ، وبعد أن قام بذلك طلب
إليه انتظاره في الخارج ثم لحق به واستولى منه على مبلغ الرشوة ، واستخلص
الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للإخلال بواجبات وظيفته
فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون
العقوبات التي دين بها ، ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقا ، مادام
أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية ، وهو ما أثبتته
الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يشيره من عدم
توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الأولى الخاصة باستيلائه على مبلغ جنيته من زوجة
المجنى عليه .

٣- متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا
على الطاعن ويقومان بتفتيشه إلا بعد أن رأياه رؤية عين حال أخذ مبلغ الرشوة
من صاحب المصلحة ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس مما يخول الضابطين
حق القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة ، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يشيره
الطاعن في صدد بطلان إذن النيابة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ يولييه ١٩٦٦ و ١٣ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا (مساعد بشرطة المرافق ، طلب وأخذ لنفسه عطية الإخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن تقاضى من سيد عبده أبو السعود مبلغ ثلاثة جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إثباته بيانات على خلاف الحقيقة في محضر مؤال له في مخالفة مباني بغية تخفيف الغرامة التي سيقضى بها عليه . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوراً وعملاً بالمواد ١٠٣/٢ و ١٠٤/١ و ١١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتخريمه ألفين من الجنيهاً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة طبقاً للمادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون العقوبات ، قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه صور الواقعة بأن الطاعن تقاضى مبلغ جنيه من زوجة المبلغ بزعم أنه غرامة محكوم بها على زوجها عن مخالفة مباني ، ثم أخذ من الزوج المبلغ مبلغ جنيتين مقابل إثباته بيانات مخالفه للحقيقة في المحضر الخاص بسؤاله عن المخالفات المسندة إليه ومن ثم فإن الواقعة الأولى إن صحت تعد نصيباً معاقباً عليه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، أما الواقعة الثانية فإنه فضلاً عن أن مدونات الحكم تنبئ بذاتها عن بطلان أدلة الثبوت القائمة فيها لبطلان إذن النيابة الصادر بتفتيش الطاعن لصدوره عن جريمة مستقبلية — فإن الثابت من الحكم في شأنها أن الطاعن كان قد قام من جانبه بإثبات البيانات في المحضر قبل أخذه مبلغ الرشوة ولم يكن ذلك بناء على اتفاق سابق بينه وبين المبلغ وهو مناط انطباق المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون

العقوبات ، بل كان ذلك على سبيل المكافأة له من إخلاله بواجبات وظيفته وهو ما ينطبق عليه نص المادة ١٠٥ من القانون نفسه . والعقوبة المقررة له أخف من العقوبة المقررة للجريمة الأولى ولم يعن الحكم بالرد على دفاعه في هذا الشأن ولم يورد مؤدى ما أثبتته الطاعن في المحضرين المحررين للجنى عليه ، كل ذلك يعيب الحكم مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ١٠٤ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون وقد نص في المادة الأخيرة أن الغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ، كما نصت المادة ١٠٥ من القانون ذاته على أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها ، هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . ومفاد هذه النصوص أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء عمل معين أو الإخلال بواجبات وظيفته انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال أو أن يكون العطاء لاحقا عليه مادام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجب الوظيفة ، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال ثم طالب بمكافأته انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — بعد أن سرد واقعة الدعوى استخلص منها ومن مؤدى أقوال شهود الإثبات — وهو مالا يجادل الطاعن في صحة معينة من الأوراق — وفي حدود سلطته الموضوعية ، أن الطاعن إذ توجه إلى منزل الجنى عليه ولم يجده

وقيض من زوجته مبلغ جنيته بزعم أنها غرامة محكوم عليه بها ، طلب إليها التفتيش على زوجها بضرورة مقابله في منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل وأن تفهمه يعمل حسابه لهذه المقابلة وأنه إذ قابلته بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حررضه محضر مخالفة مباني وأبدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر وبعد أن قام بذلك طلب إليه انتظاره في الخارج ثم لحق به واستولى منه على مبلغ الرشوة واستخاص الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء الإخلال بواجبات وظيفته ، فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي دين بها ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقا مادام أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يثيره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الأولى الخاصة باستيلائه على مبلغ جنيته من زوجة المحبى عليه إذ من حق محكمة الموضوع إن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وأن الأصل في الإثبات في المواد الجنائية هو باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى يدنة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها بالنسبة للصورة الصحيحة للواقعة والأدلة القائمة فيها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقوما بتفتيشه إلا بعد أن رأياه رؤية عين حال أخذه مبالغ الرشوة من صاحب المصلحة مما تعتبره الجريمة في حالة تلبس بنحول الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد بطلان إذن النيابة بالتفتيش لصيدوره عن جريمة مستقبلية . لما كان ما تقدم ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، فإن الطعن منه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وطه محمد دقانه ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٩٩)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركانها " . جمعيات
تعاونية . موظفون عموميون . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " .

(١) متى تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا
عقوبات ؟

(ب) تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا
عقوبات . متى قسّم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلصوه م
لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . مادام
أنه اشتراه فائيا ، فمؤاضا عن الجمعية التي يعمل بها .

(ج) عقوبة . " العقوبة التكميلية . محكمة النقض " . " سلطتها " .
نقض . " سلطة محكمة النقض " .

وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرافة .
المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة
المذكورة . أساس ذلك ؟

(د) إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . " أركانها " . قصد جنائى .
ظروف مشددة . عقوبة . " الجزوية المبررة " .

ركن اعلم فى جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ما هو ؟
الاستدلال عليه ؟

مدم جدوى الذمى على الحكم إسناده لثبتم العلم بالظرف المشدد الذى، أحاط الجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفاء . ما دام أنه آخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف .

١ — تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات إذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الخاصة المبينة فى القانون بيان حصر — سواء كان عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما — وأن يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل فى اختصاصه الوظيفة إسنادا إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين أو اللوائح .

٢ — إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن اللجنة الثلاثة الأولى قد استلموا المال المختلس — الذرة الصفراء — بسبب وظيفتهم وبصفتهم موظفين فى المشروع " الجمعية التعاونية " وذلك بناء على التفويض الصادر لأولهم من مجلس إدارة الجمعية باستلام كمية الذرة — وهو ما لم يجادلوا فيه بأسباب الطعن — فإنه يتحقق بتسليمهم لها بسبب الوظيفة جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات كما هى معرفة به فى القانون ، ولا ينال من ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دفع الثمن من ماله — بفرض صحة زعمه — ما دام أنه أبرم عقد الشراء لا بصفته أصيلا وإنما نائباً عن الجمعية التعاونية المحيى عليها ، مما يترتب عليه أن تنصرف آثار عقد البيع بما فيه نقل ملكية المبيع لها ، أما أمر الثمن فإنه يسوى فيما بعد بين دافعه والمشتري الأصيلا طبقا لطبيعة العلاقة بينهما .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعنين الثلاثة الأول بالرأفة وقضى بمعاقبة كل منهم بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليهم إتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، فإنه يتعين على هذه المحكمة " محكمة النقض " أن تصحح هذا الخطأ وان تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة مسألة نفسية للمحكمة أن تقييها من ظروف الدعوى ، فإن الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه يسوغ به التدليل على توافر علم الطاعن الرابع بالظروف التي أحاطت بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء المختلصة ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن الرابع أن يكون جدلا موضوعيا حول الأدلة التي اطعنت إليها المحكمة ، هذا إلى أنه لا جدوى له من تعيب الحكم بإسناده له علمه بالظروف المشدد الذي أحاط بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء التي إخفاها ، مادام أنه آخذ بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المسندة إليه مجردة من هذا الظرف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : الأول والثاني والثالث بصفقتهم الأول والثاني أعضاء مجلس إدارة بالجمعية التعاونية الزراعية باليوم والثالث مستخدم بها اختلسوا كمية الأذرة المبينة وصفا وقيمة والملوكة للجمعية التعاونية سالفه الذكر التي كانت قد سلمت إليهم بسبب وظائفهم (الرابع) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني والثالث في اختلاس كمية الأذرة سالفه الذكر بأن اتفق معهم على اختلاسهم وساعدهم في الاختلاس عليها فتمت الجريمة بناء على ذلك والاتفاق وتلك المساعدة . (الخامس) أخفى كمية الأذرة سالفه الذكر المتحصلة من جنابة مع علمه بذلك . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بمواد الاتهام فقرر ، بذلك . ومحكمة جنابات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٨ من قانون العقوبات للثلاثة الأول و ٤٤ مكررا من ذات القانون الخامس مع تطبيق المادة ١٧ منه (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغزلم من وظائفهم وبغزلمهم متضامنين مبالغ خمسمائة جنيه (ثانيا) بمعاينة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل سنة واحدة (ثالثا) ببراءة المتهم الرابع ، ما أمند إليه . نظرا وكيل المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثلاثة الأول بجرمة اختلاس الذرة المملوكة للجمعية التعاونية الزراعية بالتطبيق للمادة ١١٣ من قانون العقوبات والطاعن الرابع بجرمة إخفاء الذرة المختلصة مع علمه بالطرف المشدد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ذلك أن الثابت بالأوراق أن الذرة موضوع الدعوى مملوكة للطاعن الأول لأنه اشتراها ودفع ثمنها من ماله الخاص وليس من مال الجمعية الذي لا يوجد منه شيء تحت يده فضلا عن أنها لم تدخل مخازن الجمعية أو تدرج في دفاتها ، ولا يغير من ذلك صدور قرار من مجلس إدارة الجمعية بتفويض باستلامها لأن ذلك لا ينقل الملكية إليها ويكون ما وقع من الطاعنين الثلاثة الأول — إن صح — لا يعدو تلاعبا في نظام توزيع المواد التموينية وهو ما لم يؤثم جنائيا إلا بعد تاريخ الواقعة بالقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ ، وما أورده الحكم من أن الطاعن الرابع ممن يتجرون في الحبوب وأن الذرة الصفراء محظور تداولها وأنها مع ضخامة كميتها قد نقلت إليه للافضلا عن سبق معرفته بعمل الطاعن الأول بالجمعية التعاونية ، لا يكفي للتدليل على علمه بأنها متحصلة من جناية اختلاس بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها عرض إلى ما يثيره الطاعنون الثلاثة الأول بوجه الطعن ورد عليه بقوله ” وحيث أن نية الاختلاس ثابتة قبل المتهمين — الطاعنين — الأول والثاني والثالث ذلك أن الإجراءات المرسومة من الجهات الرسمية المختصة من استصدار قرار من مجلس إدارة الجمعية بتفويض أحد أفرادها في استلام كمية الأذرة بنقل ملكيتها منذ استلامها إلى الجمعية ، ومن ثم فإن قيام المتهمين بإخفاء الأذرة المضبوطة لدى المتهم الأخير — الطاعن الرابع — في مدينة أخرى بعيدة عن مقر الجمعية بدلا من إيداعها مخازنها ينطوي بذاته على قصد حرمانها من ملكية هذه الأذرة وإضافتها إلى ملكيتهم “ . لما كان ذلك ،

وكانت جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في القانون بيان حصر — سواء كان عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما — وأن يكون تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين أو اللوائح ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الجناة الثلاثة الأول قد استلموا المال المختلس — الذرة الصفراء — بسبب وظيفتهم وبصفتهم موظفين في المشروع " الجمعية التعاونية " وذلك بناء على التفويض الصادر لأولهم من مجلس إدارة الجمعية باستلام كمية الذرة — وهو ما لم يجادلوا فيه بأسباب الطعن — فإنه يتحقق بتسليمهم لها بسبب الوظيفة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات كما هي معروفة به في القانون . ولا ينال من ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دفع الثمن من ماله — بفرض صحة زعمه — ما دام أنه أبرم عقد الشراء لا بصفته أصيلا وإنما نائبا عن الجمعية التعاونية المجنى عليها مما يترتب عليه أن تنصرف آثار عقد البيع بما فيه نقل ملكية المبيع لها ، أما أمر الثمن فإنه يسوى فيما بعد بين دافعه والمشتري الأصيل طبقا لطبيعة العلاقة بينهما ، ويكون ما يثيره الطاعنون الثلاثة الأول مجرد جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . على أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعنين الثلاثة الأول بالرأفة وقضى بمعاقبة كل منهم بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليهم اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تصحح هذا الخطأ وأن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتنقض الحكم لمصلحة الطاعنين الثلاثة الأول نقضا جزئيا وتصححه بتوقيف مدة العزل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الرابع من أنه لم يكن يعلم بأن المضبوطات متحصلة من جناية اختلاس ورد عليه بقوله " وهو دفاع مردود بأن ظروف الواقعة وملابساتها تقطع في الدلالة عن عدم صحته فهو باعتباره ممن يتجرون في الحبوب لا بد أن يعلم بأن الأذرة الصفراء هي من المواد التموينية المستوردة والملوكة لوزارة التموين والتي يقوم بنك

التسليف الزراعي بالوساطة في بيعها للأهالي من طريق الجمعيات التعاونية وقد أقر بعلمه بذلك في تحقيق النيابة ، هذا إلى ضخامة كمية الأذرة المضبوطة في حيازته ونقلها ليلا من الزقازيق إلى ميت غمر حيث أخفيت في منزله ، فضلا عن أن مساقه تبريرا لقبوله حيازتها وهو إيهام المتهمين الثاني والثالث له بحدوث عطل في السيارة التي تنقلها هو تبرير لا يقبله العقل في ظروف الواقعة ، الأمر الذي يكشف عن سوء نيته ويدل على ثبوت علمه بمصدر حيازة المتهمين الثلاثة الأول لهذه الأذرة خاصة وقد اعترف بالتحقيقات بأنه على علاقة سابقة بالمتهم الأول وأن المتهم الثاني والثالث أخبراه بأنهما حضرا من قبله . لما كان ذلك ، وكان ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة مسألة نفسية للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى ، فإن الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه يسوغ به التدايل على توافر علم الطاعن الرابع بالظروف التي أحاطت بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء المختلصة وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن الرابع أن يكون جدلا موضوعيا حول الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة ، هذا إلى أنه لا جدوى له من تعيب الحكم باسناده له علمه بالظرف المشدد الذي أحاط بالجريمة التي حصلت منها الأشياء التي أخفاها ما دام أنه آخذ بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المستندة إليه مجردة من هذا الظرف ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى غير صديد . لما كان ما تقدم جميعه ، تعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول وتصويبه بتوقيف عقوبة العزل ، ورفضه فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم

(١٠٠)

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) غش . كحول . مصادرة . عقوبة " العقوبة التكميلية " .
" مالا يعد عقوبة " . نظام هام . دعوى مدنية . تفويض .
رسوم إنتاج . طعن . " الصفة في الطعن " .

(أ) الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .

المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته من دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .

متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على إيلولة الأشياء المصادرة إلى المحبى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المحبى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضى على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .

(ب) خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة .

(ج) غش . كحول . رسوم إنتاج . تهريب . تعويض . جريمة " أركانها " .

تحديد للقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول .

اتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافرها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم انطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه .

١ — إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة مجرمة ، قهوا عن صاحبها ، وبذير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجناح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفسر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة .

٢ — ليس في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . وإذا كان ذلك ، فإن تدخل الخزانة في الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الغش المسندة إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

٣ — القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة ، وليس من بينها غش الكحول ، وقد نصت المادة ٢١ من القانون المذكور

على أنه يجوز الحكم على المخالفة بأداء تعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم ، قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة إنتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها ، فإن الجزاء الذى نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها فى يوم ١٩٦٥/٩/٦ بدائرة قسم الجمالية : أنتجت بقصد البيع المواد الكحولية المبينة بالمحضر دون أن تتوافر بها الحدود المقررة من عناصر تركيبها . وطلبت عقابها بالمواد ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لإدارة الإنتاج مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٩ جنيه و ٥٠ مليم على أنه بدل مصادرة . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهات وبإلزامها بأن تؤدي للخزانة العامة — مصلحة الجمارك — إدارة الإنتاج بالقاهرة مبلغ ٢٥٩ جنيه و ٥٠ مليم . فاستأنفت المحكوم فيها هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحق المدنى المصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدها بأنها أنتجت بقصد البيع مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها وطلبت عقابها بالمواد ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وأمام محكمة أول درجة ادعى وزير الخزانة — الطاعن — مدنيا ضد المطعون ضدها بمبلغ ٢٥٩ جنيه و ٥٠ مليم وقضت هذه المحكمة بتغريم المطعون ضدها خمسة جنيهات وبإلزامها بأن تؤدي

الخزانة العامة — مصابحة الجمارك — إدارة إنتاج القاهرة مبلغ ٢٥٩ جنيه و ٥٠ مليم بدل مصادرة . فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية والزمت المدعى المدني المصاريف المدنية عن الدرجتين فطعن وزير الخزانة بالنقض في الحكم الأخير طالبا نقضه للأسباب التي ذكرها في أسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة — فهرا عن صاحبها وبغير مقابل — وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك — فلا يجوز للحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة — كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار . وهي بوصفها الأول تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي بوصفها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة ، وليس من بينها غش الكحول ، ثم نص في المادة ٢١ منه على أنه يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه . فإن الجزء الذي نصت عليه هذه المادة لا ينطبق على واقعة الدعوى . كما أنه ليس في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ذلك فإن تدخل الخزانة في الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن التهمة المسندة إليها يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠١)

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) كتمان . تموين . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” . ” الحكم في الطعن . ملطة محكمة النقض ” .

(١) مناط التأني في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .

(ب) لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا ما انبثق على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

١ — إن التأني في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ لا ينصب إلا على نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها ولا يمتد أثره إلى مجرد البيع . ولما كانت لا توجد نصوص أخرى تحظر التعامل في الكتان في تاريخ التهمة المسندة للمطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — لمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/٩/١٩٦٦ بدائرة مركز إمبابة : تصرف بيما في محصول الكتان على النحو المبين بالمحضر بغير رخصة من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة إمبابة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أنزلها بالمطعون ضده ، مع أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي خوات وزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفته أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقا للمادة الأولى من هذا المرسوم بقانون نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، ومن ثم فإن العقوبات التي يحددها وزير التكوين بمقتضى القرارات التي يصدرها تنفيذا للقانون ومن بينها القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ مقيدة بهذا الحظر الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وحيث إن النيابة اتهمت المطعون ضده بأنه في ١٧/٩/١٩٦٦ تصرف بيما في محصول الكتان على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ وقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائتي قرش فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المطعون فيه

إلى تغريم المطعون ضده مائة جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قرار التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه " يحظر خلال المدة من أول أبريل حتى آخر أغسطس نقل قش الكتان وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع إلا بترخيص من مدير الزراعة . فإن التأثيم في هذا القرار لا ينصب إلا على نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها ولا يمتد أثره إلى مجرد البيع ، ولما كانت لا توجد نصوص أخرى تحظر التعامل في الكتان في تاريخ التهمة المسندة للمطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون لهكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ،
وأفور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٩ القضائية

تداخل في وظيفة عمومية . نصب . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " .

حكم الإدانة . بآثاته ؟

وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير
الصحيحة وبين تسليم المحني عليه النقود لاثم .

مجرد اتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا في الوظيفة .

مثال لتسبب معيب في جريمة تداخل في وظيفة عمومية ونصب .

أوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت
منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت
منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم
قاصراً . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه
لم يبين مؤدى شهادة المحني عليهما وخفى الإيصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر
الحكم في جريمة التداخل في وظيفة عمومية الأعمال الإيجابية التي صدرت
من الطاعن والتي تعتبر افتئاتاً على الوظيفة إذ أن اتحال صفة الموظف لا يعتبر
لذاته تداخلا في الوظيفة ، كما لم يبين الحكم في جريمة النصب علاقة السببية بين
اتخاذ الصفة الصحيحة وبين تسليم المحني عليهما النقود للطاعن الأمر الذي يعجز
محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى
التي صار إثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور المستوجب لنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/٧/٢ بدائرة قسم روض الفرج :
 (١) تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له صفة رسمية
 من الحكومة أو إذن منها بذلك . (٢) توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء
 على النقود المبيعة وصفا بقيمة بالمحضر لعبد الحليم محمود اسماعيل وعبد الخالق
 برسوم ابراهيم وذلك بائتمان صفة غير صحيحة بأن ادعى بأنه مهندس ببلدية القاهرة
 وتمكن بهذه الوسيلة من النصب ثم الاستيلاء على النقود . وطابت عقابه
 بالمادتين ١٥٥/ و ٣٣٦/١ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية
 قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة
 عشرين جنيا لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة .
 ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غاييا بقبول الاستئناف
 شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى
 في معارضته في ١٩٦٨/١٠/٢٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم
 المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تداخل
 في وظيفة عمومية ونصب قد شابه قصور في النسب ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة
 الدعوى ولم يشر إلى دفاع الطاعن ولم يرد عليه بما يطرحه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يقتصر في تبرير
 قضائه على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما شهد به
 المحجني عليهم ومن الإيصال المقدم من المحجني عليه عبد الحليم محمد اسماعيل
 ومن اعتراف المتهم الثابت بمحضر جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمقرر فيه بتسليمه
 عشرة جنيهات على ذمة استخراج الرخصة ومن عدم دفع التهمة الموجهة إليه
 بدفاع مقبول ينال من ثبوت التهمة مما يتعين معه عقاب المتهم طبقا لمادتي
 الإتهام " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل

حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى شهادة المجنى عليهما وفحوى الإيصال المقدم من المجنى عليه عبد الجليم محمد اسماعيل ولم يستظهر الحكم في جريمة التداخل في وظيفة عمومية الأعمال الإجبارية التي صدرت من الطاعن والتي تعتبر إفتئاتا على الوظيفة إذ أن انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلا في الوظيفة ، كما لم يبين الحكم في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليهما النقود للطاعن الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعن في أسباب طعنه .

جُلُوسَةُ ٢٢ مِنْ مَارَسِ تَمْتَّةِ ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمد الدين عطيه ،
وأفور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) وصف التهمة . " تعديله " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(أ) تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة استخلاصا من العناصر المطروحة .
عدم اعتباره تعديلا في التهمة يعتوجب لفت نظر الدفاع .

(ب) تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قامرا
لإيهاء على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي
تظاهر الموقف بطلبه . دون استناد واقعة مادية أو إضافة عناصر
جديدة الواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .
غير لازم .

(ج) رشوة . تفتيش . " إذن التفتيش . اصداره " . دفع . " الدفع
ببطلان إذن التفتيش " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت . محته .

١ - إن رد الحكم تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطمأن إلى وقوع
الجريمة فيه ، هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصه من العناصر
المطروحة على بساط البحث ، وليس تغييرا في كيانها المادي ، ومن ثم لا يعد
في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع .

٢ — متى كان مرد التعديل في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة ، هو قصره على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ كله الذي تظاهر الموظف بطلبه وبغير أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة إلى الواقعة المسادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ، وهي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لقضائه بالإدانة ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف .

٣ — إذا كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش المبدى من الطاعن ورد عليه في قوله ” إن الحاضر مع المتهم دفع ببطلان إذن التفتيش لأنه قد صدر بالنسبة لجريمة مستقبلية لما تقع ، إلا أن هذا الدفع في غير محله لأن إذن الضبط والتفتيش الذي صدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ قد استند إلى جريمة عرض الرشوة التي وقعت منذ يوم ١٩٦٧/٢/٦ ولم يكن بصدد جريمة مستقبلية . ولا يخفى أن واقعة ضبط المتهم قد تمت وجريمة عرض الرشوة في حالة تلبس ، وقف عليها الشهود وهم رجال الشرطة ، وقد تمت تحت سمعهم وبصرهم في مكان عام ، وفي ذلك ما يسوغ القبض على المتهم وتفتيشه على سند صحيح من القانون “ فإن ما أورده الحكم في شأن صحة إذن التفتيش سائق ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٢/٢٠ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على حسين عواد حسين مأمور الضرائب بمراقبة ضرائب الزقازيق مبلغ مائة وعشرين جنيها قدم له منها ثمانين جنيها على سبيل الرشوة مقابل تنزيل قدر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة على منشأته (صيدلية) بتقرير محضر مناقشة جديد لصالحه وتسليمه محضري المناقشة المؤرخين ١٩٦٦/١/٢٦

و ١٩٦٧/٢/٦ ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و ١٠٩ مكرر و ١١٠ من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤ و ١٠٩/١ مكرر و ١١٠ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمماقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة ما دفعه على سبيل الرشوة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم ، وذلك على اعتبار أنه في الزمان والمكان سألني الذكر عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على حسين عواد حسين عافية مأمور الضرائب بمراقبة ضرائب الزقازيق مبلغ ٨٠ ج على سبيل الرشوة مقابل العمل على تخفيض قدر الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية التي متربط على منشأته " صيدلية " عن عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ إدارية وذلك بتحرير محضر مناقشة جديدين لصالحه بدلا من محضرين سبق مناقشته فيهما بتاريخ ١/٢٦ و ١٩٦٧/٢/٦ وتسليمه المحضرين الآخرين ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة عرض رشوة قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه تناقض وقصور في التسيب وخطأ في الإسناد ذلك بأن المحكمة أجرت تعديلا في تاريخ الواقعة ، وفي مقدار المبلغ موضوع الجريمة دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل . ورد الحكم على الدفع ببطلان إذن التفتيش ردا غير سائق ، وأورد بالنسبة لقيام حالة التامس أن الرائد مليجي أبو العزم شهد بمضمون ما شهد به المقدم محمد عبد الحالق وهو ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة وبالتحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ توجه الطاعن إلى السيد/ حسين عواد حسين مأمور الضرائب بالزقازيق في مقر عمله لإبداء أقواله في شأن أرباحه التجارية ، وبعد أن تمت المناقشة ، وفي طريق إنصرافهما من محل العمل دس الطاعن يده في جيب الموظف

وبها مبلغ خمسة وعشرون جنيها واعدة إياه بدفع ما يريد له إن هو أنجز التقرير لصالحه فأمهله الموظف إلى موعد آخر وأخطر رئيسه لما اقترفه الطاعن فطلب إليه مسأيرته حتى يتم ضبطه . ثم تم بينهما حديث تليفوني تحت رقابة رجال الشرطة تظاهر فيه الموظف بطلب مبلغ مائة وعشرين جنيها واتفقا على أن يتقابلا يوم ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٧ في محطة سكة حديد الزقازيق ، وفي المكان والموعده المحددين تم اللقاء بينهما وقدم الطاعن إلى الموظف ستين جنيها أتبعها بعشرين أخرى وحيث أن داهمهما رجال الشرطة وضبطت الواقعة . وخلص الحكم إلى القول بأن جريمة عرض الرشوة تكون قد بدأت يوم ٦ فبراير سنة ١٩٦٧ وبانتهت يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ بدفع المبلغ المضبوط . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطمأن إلى وقوع الجريمة فيه هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المادي ، فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليتراجع على أساسه بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من مسماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان مرد التعديل في مقدار المبلغ موضوع الجريمة هو قصره على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ كله الذي تظاهر الموظف بطلبه ، وبغير أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لقضائه بالإدانة فإنه لا محل لما يشير الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف نتيجة تحديدها المبلغ موضوع الجريمة بالقدر الذي عرض يوم ضبط الواقعة . وإذا كان يكفي لتوافر الركن المادي لجريمة عرض الرشوة أن يحصل عرضا من الراشي إلى الموظف بعطاء بغض النظر عن قيمة هذا العطاء ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يضحى غير مستج . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش المبدئي من الطاعن ورد عليه في قوله "إن الحاضر مع المتهم دفع ببطلان إذن التفتيش لأنه قد صدر بالنسبة لجريمة مستقبلية لما تقع إلا أن هذا الدفع في غير محله لأن إذن الضبط والتفتيش الذي صدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ قد استند إلى جريمة عرض

الرشوة التي وقعت منذ يوم ۱۹۶۷/۲/۶ ولم يكن بصدد جريمة مستقبلية . ولا يخفى أن واقعة ضبط المتهم قد تمت وجريمة عرض الرشوة في حالة تلبس وقف عليها الشهود وهم رجال الشرطة وقد تمت تحت سمعهم وبصرهم في مكان عام وفي ذلك ما يسوغ القبض على المتهم وتفتيشه على سند صحيح من القانون . فإن ما أورده الحكم في شأن صحة إذن التفتيش سائق ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعن ، وما استورد إليه الحكم بعد ذلك في إثبات حالة التلبس لم يكن إلا تزييدا . وإذا كان ما ينعاه الطاعن من خطأ في الإسناد إنما ينصب على أن ما شهد به الرائد مليجي أبو العزم لا يتطابق مع أقوال المقدم محمد عبد الحاق في شأن واقعة رؤية المبلغ وهو في يد الطاعن وقت تسليمه للوظف — إثباتا لحالة التلبس التي استورد إليها الحكم — فإنه بفرض وجوده يصبح خطأ غير مؤثم ومادام الثابت أن المحكمة لم تكن قضائها بصفة أصلية على أقوال الشاهد مليجي أبو العزم وإنما هي أوردتها على سبيل تعزيز الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها والتي تكفي وحدها لجل قضاء الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد أقوال هذا الشاهد لا يقدح في سلامة حكمها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،
وعمرود مطوفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ انقضائية

تبيد . اختلاس أشياء محجوزة . جريمة . "أركانها" . حجز . "حجز
إداري" . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسليمه" . تسليم معيب .

تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز .

حضور المدعى أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتماد
برفضه الحراسة .

خلو الحكم عن سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . تصور .

إن مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز
الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لانعقاد الحجز
وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدعى أو الحائز
حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها . وإذا كان مانقدا ، وكان
الناصب من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم ، وقد خلا الحكم من بيان
سنده في اعتبار هذا المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة ، فإنه يكون مشوبا
بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة
الدعوى ، مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۸/۸/۶ بدائرة مركز بلقاس :
 يدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا
 لصالح الحكومة والذي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها . وطلبت عقابه
 بالمادتين ۳۴۱ و ۳۴۲ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت
 غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ۱۰۰ قرش
 لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف
 المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت
 غيايا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
 فعارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطمع وكيل المحكوم عليه
 في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس
 أشياء محجوزة ، جاء مشوبا بالخطأ في القانون ذلك بأنه اعتبره حارسا على الأشياء
 المحجوزة رغم أنه لم يقبل الحراسة وليس مدينا ولا حائزا .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه يدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة
 بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة والتي سلمت إليه
 على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفا لنفسه ، وحصل الحكم الابتدائي المؤيد
 لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله ” وحيث إن واقعة الدعوى
 حسبما استبان من الأوراق تخلص في أن مندوب الحجز أوقع بتاريخ ۱۹۶۸/۶/۶
 حجزا على الأشياء المبيعة بالمحضر والملوكة (هكذا الأصل) وهين المتهم حارسا
 عليها وحدد للبيع يوم ۱۹۶۸/۸/۶ وفيه أثبت أنه انتقل إلى مكان الحجز لإجراء
 البيع فلم يقدم إليه أحد المحجوزات وبحث عنها فلم يجدها فاعتبر الحارس مبددا .
 لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها
 تحقيقا لوجه الطعن ن الثابت بمحضر الحجز هو أن مندوب الحجز انتقل لتوقيع

الحجز ضد مخاطبا مع وقد امتنع المذكور عن التوقيع على محضر الحجز . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يعين مندوب الجأزر عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويعين تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . . فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها هي وقد خلا الحكم من بيان منتهى في اعتباره الطاعن حارسا رغم عدم قبوله الحراسة فلما أنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٥)

للطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ القضائية

قتل خطأ . خطأ . رابطة السببية . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم .
"تسببيه . تسبب مجيب" .

إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .

مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار فrameram لها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك يغير مسوغ .

خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .

إذا كان ما أورده الحكم في مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، وكان مجرد الانحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة ووجود آثار فrameram لا يعتبر دليلا على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك — وهو ما لم يوضحه الحكم — فضلا عن أن الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز إمبابة : (أولا) تسبب بخطئه في وفاة تيسير محمد مغربي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته

قـرـائـن المـرور وآدابـه بأن قـاد سـيارـة بلا حذر أو حـيـطـة فـصـدم المـجـنـى عـلـيـها وأحـدث بـها الإصـابـات الموصـوفـة بـالتـقـرير الطـبـي والـتي أودت بـحـيـاتـها .

(ثـانـيـا) قـاد سـيارـة بـحـالـة تـعـرض حـيـاة الأـشـخـاص وأمـوالـهم لـتـخـطـر . وطلـبـت مـعـاقـبـته بـالمـواد ١/٢٣٨ مـن قـانـون العـقـوبـات و ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ مـن القـانـون رـقـم ٤٤٩ لـسـنة ١٩٥٥ وقـرار وـزير الـدـاخـليـة . وادـعـت مـنـيره مـدـبـولـى خـلـيل — والـدة المـجـنـى عـلـيـها — مـدـنـيـا بـمـبـلـغ ثـلاثـة آـلاف جـنـيـه قـبـل المـتـهـم وشـركـة النـصـر العـامـة لـلقـاـولـات بـصـفـتـها مـسـئـولـة عـن الـحـقـوق المـدـنـيـة وذلـك عـلى سـبـيل التـعـويـض .

ومـحـكـمة إـمـبـابـة الجـزـئيـة قـضت حـضـورـيـا بـتـارـيـخ ١٩٦٩/١/١٦ عـمـلا بـمـواد الاتـهـام بـمـحـبس المـتـهـم سـتـة أشـهـر مـع الشـغـل وكـفـالـة ٥ جـنـيـات لـوقـف تـنـفـيـذ العـقـوبـة و بـالإـزام المـتـهـم والشـركـة المـسـئـولـة عـن الـحـقـ المـدـنـى بأن يـدفعـا لـلدـعـيـة بـالحـق المـدـنـى مـبـلـغ ألف وخمـسـمـائـة جـنـيـه ومـصـرـوفـات الدـعـوى المـدـنـيـة ومـبـلـغ مائـتى قـرـش مـقـابـل أتعـاب المـحـامـاه . فاستأنف كل مـن المـتـهـم والمـسـئـول عـن الـحـقـوق المـدـنـيـة هـذا الحـكـم . ومـحـكـمة الجـزـئة الـابـتـدـائـيـة — بـهـيـئـة اسـتـثـنـائـيـة — قـضت حـضـورـيـا بـقـبـول الـاسـتـثـنـاف شـكـلا و فـى المـوضـوع (أولـا) بـبـطـلـان الحـكـم المـسـتـأنف لـعـدم التـوقـيع عـلـيـه فـى المـيعـاد القـانـونـى . (ثـانـيـا) بـمـحـبس المـتـهـم سـتـة شـهـور مـع الشـغـل وإلـزامـه بأن يـدفعـ والشـركـة المـسـئـولـة بـالحـق المـدـنـى بـالتـضـام مـبـلـغ ألف جـنـيـه عـلى سـبـيل التـعـويـض لـلدـعـيـة بـالحـق المـدـنـى والمـصـاريف ومـبـلـغ ٥٠٠ قـرـش مـقـابـل أتعـاب المـحـامـاة عـن الـدرجـتـين . فـطـعن وكيـل عـن المـحـكـوم عـلـيـه فـى هـذا الحـكـم بـطـريق النـقـض .. إلـخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر جاء مشوبا بالقصور في التسبيب ذلك بأنه لم يبين عناصر الخطأ الذي نسبته للطاعن بيانا كافيا واكتفى بقوله "إن ما نسب إلى الطاعن ثابت من أقوال الشاهد حلمى عباس محمود ربيع ومن المعاينة التي ثبت بها أن آثار فرامل السيارة ثمانية أمتار ومن تقرير المهندس الفنى الذى قرر عدم صلاحية فرامل القدم وضعف فرامل اليد" ، كما لم يوضح الحكم العلاقة بين ضعف فرملى اليد والقدم وبين وقوع الحادث

خصوصا وأن الشاهد عباس محمود ربيع الذى استندت المحكمة إلى أقواله لم يقل إن السيارة كانت مسرعة حتى يمكن أن يقال إن السائق عجز عن إيقاف السيارة في الوقت المناسب ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المتهم أبلغ أنه أثناء قيادته للسيارة التابعة لشركة النصر العامة للقاولات في طريقه إلى مشروع المائة يوم فوجئ بطفلين في الطريق فحاول مفادتهما بالاتجاه إلى الناحية اليسرى فانقلبت السيارة وأضاف أن إحدى السيدات قد أصيبت من جراء ذلك وأنه قد استعمل آلة التنبيه وبسؤال سيد حسن رزق قرر بأنه أثناء سير السيارة قيادة المتهم وكان يطلق آلة التنبيه لأطفال أمامه ، ظهرت بجأة المصابة أمامه فحاول مفادتهما إلى الجهة اليمنى فالتجهمت هي إلى الجهة اليمنى فانحرف إلى الجهة اليسرى إلا أن المجنى عليها انحرفت نفس اتجاه السيارة واصطدمت بمؤخرتها وأضاف أن سرعة السيارة كانت بين ٣٥ و ٤٠ كيلو وبسؤال حلمى عباس محمود ربيع قرر بأن المجنى عليها كانت تسير أمامه بالطريق على يمين الطريق وكانت السيارة مرتكبة الحادث في الجهة المضادة وعلى يسار الطريق فانحرف قائدها ناحية المجنى عليها واصطدم بها وأضاف بأن المتهم لم يستعمل آلة التنبيه . وحيث إنه تبين من التقرير الطبي أن المصابة وتدعى تيسير سيد المغربى سن ١٦ توفيت إلى رحمة الله وسبب الوفاة صدمة عصبية نتيجة كسر بعظم الحوض مع جرح متهتك بأعلى الفخذ اليسرى وكسر بعظام الذراع الأيسر مع جرح متهتك بالذراع . وحيث إنه قد تبين من المعاينة أن السيارة كانت مقلوبة على جانبها الأيسر في اتجاه امباية ، كما وجدت آثار فرامل للسيارة على يسار الطريق لمسافة ٨ متر حتى مكان الحادث والمسافة من آثار الفرامل من اليمين حوالى ٤ متر ومن اليسار ٢ متر . وحيث إن المهندس الفنى أثبت في تقريره أن قرملة القدم بالسيارة غير صالحة وأن فرامل اليد ضعيفة وآلة التنبيه بحالة جيدة ثم خلص الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن في قوله " لما كان ذلك ، وكان مانسب إلى المتهم ثابت في حقه من أقوال الشاهد حلمى عباس محمود ربيع ومن المعاينة التى ثبت بها وجود آثار فرامل ثمانية أمتار فضلا عن تقرير المهندس الفنى الذى قام بفحص السيارة والتى ثبت به عدم صلاحية

فراامل القدم وضعف فراامل اليد ومن ثم يتعين إدانة المتهم " وما أورده الحكم فيما تقدم ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطامن ، إذ أن مجرد الانحراف من جهة إلى أخرى ووجود آثار فراامل لا يعتبر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك — وهو ما لم يوضحه الحكم — فضلاً عن أن الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه خلت من يسان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها — وهو قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤ القضائية

(١) محكمة الجنايات . " تشكيلها " . حكم . " بطلانه " . بطلان . اختصاص . إجراءات المحاكمة .

بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف .
صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم . هل ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف .
ما هيته ؟ تنظيم إداري .

(ب) تحقيق . " التحقيق بمعرفة المحكمة " . " استجواب المتهم " .
استجواب . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . مالا يوفره " .
دفع . " الدفع ببطلان الاستجواب " .

يسقط حق الطعن في الدفع ببطلان استجوابه إذا حصل بحضور محاميه ودون اعتراض منه .

(ج ، د ، هـ ، و) إجراءات المحاكمة . " مسائل عامة " . " استدعاء الشهود " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

(ج) المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . هو في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنت ورقة رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته .

(د) المحكمة التعويل على الاستدلالات التي أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال وإطراح أقوال شاهدي النفي .

(هـ) عدم التزام المحكمة برصد بيانات دة الأحوال بمحضرة الجلسة .
مالما أنه كان فى مكنة الدفاع عن الطامن الاطلاع عليه وإبداء
ما يعن له من أوجه الدفاع فى شأنه .

(و) استدعاء المحكمة الشاهد لاستيضاحه أمراء أميناً فى حضور الطامن
ومحاميه . لاصيب .

(ز،ح،ط،ى،ك) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع" . مالا يوفره . إثبات .
"اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطاتها فى تجزئة
الدليل" . قتل عمد . سجون .

(ز) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد
على كل شبهة يثيرها على استقلال .

(ح) عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع غير متج فى الدعوى أو الرد عليه .
(ط) حق محكمة الموضوع فى تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً والأخذ
منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . مثال .

(ى) الاعتراف . تقديره . موضوعى .

(ك) حظر المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة
بالمتهم المحبوس داخل السجن . المخاطب بهذا النص
هو أمور السجن . مخالفة هذا النص لا ترتب عليه بطلان
الاجراءات .

(ل) تحقيق . "التحقيق بمعرفة النياية" . مأمورو الضبط القضائى .
"اختصاصهم" .

قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى تعود مأمورى الضبط
القضائى عن القيام بواجباتهم طبقاً للمادة ٢٤ إجراءات .

(م) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . محكمة الموضوع . "سلطاتها
فى تقدير الدليل" .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة
والعناصر المطروحة أمامها دون التقيد بدليل بعينه وإطراح ما يخالفها من صور
أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا .

١ - تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . وتنص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . ولما كان ما يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف القاهرة ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشككة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيماً إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون .

٢ - متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن استجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها استجوبته ، هذا إلى أن حقه في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون اعتراض منه عليه .

٣ - العبرة في المماكة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . ومتى اقتنع القاضي من الأدلة المعروضة أمامه

بالصورة التي ارتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقا للقانون بمعنى أنه يكون في حل من الأخذ بدليل النفي وأو تضمنته ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون مخالفا للحقيقة ، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمحل الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجزى في قضائه على مقتضاها .

٤ - لا تريب على المحكمة إن هي عولت على الاستدلالات التي أجراها الضابط متى أطمأنت إليها وأطرحته أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه دفتر الأحوال .

٥ - ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكنة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه .

٦ - لا جناح على المحكمة إن هي أمرت باستدعاء الضابط الشاهد واستوضحته فيما رأت لزوما لاستيضاحه فيه ما دام الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الإجراء تم في حضور الطاعن ومحاميه .

٧ - لا نلتزم المحكمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الشبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٨ - لا تريب على المحكمة إذا هي لم تحقق الدفاع غير المشج في الدعوى أو أضفلت الرد عليه .

٩ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وأطراح ما عداه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عند بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن استعمل سلاحه الأميري بل اقتصر على أنه قتل المحبني عليها بطبينة أعددها لذلك وعندما أورد اعتراف الطاعن ذكر أنه أقرباؤه

أطلق على المحنى عليها العيار من مسدسه الأميرى المسلم إليه ثم أخذ بما اطمأن إليه من اعتراف الطاعن فى شأن مقارفته للقتل واطرح ما عداه فى شأن السلاح المستعمل ، فإن ما يتعاه الحكم من دعوى التناقض فى التسبيب فى هذا الشأن لا يكون لها محل .

١٠ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعى المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه . ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليه .

١١ - لاجدوى مما يشير الطاعن من بطلان اعترافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده فى الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

١٢ - إن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أدائها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

١٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها دون أن تنقيد فى هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصالتها فى الأوراق .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٣/٤ بدائرة قسم التزعة محافظة القاهرة : قتل مرضية طالب حليوني عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك مسدسا ثم توجه إليها في مسكنها وضربها على مؤخر رأسها بآلة راضة ثم أطلق عليها عيارا ناريا من المسدس الذي كان يحمله وأهدم ذلك قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وكان القصد من ارتكاب هذه الجناية تسهيل ارتكاب جنحة سرقة وهي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر سرق المجوهرات المبينة وصفا وقيمة بالمضر والملوكة للجنى عليها من مسكنها وهي الجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لوصف والقيود والمواد الواردة بقرار الإحالة . فقرر بذلك . وادعى أنور مسلم حليوني بصفته وصيا على أولاد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣٠ قررت محكمة جنايات القاهرة بإجماع الآراء إرسال أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية وحددت للنطق بالحكم جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ وفي هذه الجلسة قضت حضوريا وإجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٤/٣ و ٣٠ من قانون العقوبات (أولا) بإعدام (ثانيا) إلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمامة . (ثالثا) مصادرة السلاح والطاقات التي ضبطت مع المحكوم عليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة قتل عمدا مع سبق الإصرار بقصد تسهيل ارتكاب جنحة سرقة قد شابه البطلان وانطوى على خطأ في القانون وتناقض وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم صدر

من دائرة فقدت ولايتها بإصداره قبل النطق به بعد أن اقتصر اختصاصها على
نظر المواد المدنية دون المواد الجنائية ثم إن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى استجوابه
بمحضر جلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ على الرقم من بطلانه لحصوله بغير موافقة
الدفاع ولا استناده أيضا إلى شهادة العقيد أحمد حامى من أن الطاعن قد تأصلت
فيه النزعة الإجرامية لثبوت اتفائه على قتل آخرين ولضبطه محرزا لسلح مماثل
للسلح المستعمل فى الحادث دون أن تكون هذه الأدلة مطروحة على بساط
البحث لدى نظر الدعوى. فضلا عن ذلك فإن المحكمة استندت هذا الضابط تلقائيا
فى غيبة الطاعن بعد إقفال باب المرافعة وأطرح حكما المطعون فى شهادة رجل
الشرطة لبيب محمد السيد ومحمد مصطفى حامى وما اشتمل عليه دفتر الأحوال من
عدم تواجد الطاعن بمكان الحادث وقت حصوله على الرغم من أن هذا السجل
يعد من الأوراق الرسمية التى تحوز الحجية بما دون فيها حتى يقوم الدليل على
العكس من طريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يحدث ورغم أن المحكمة لم ترصد
بيانات السجل بمحضر الجلسة وتواجه الطاعن بها. كما أن المحكمة لم تقل كلمتها فيما
ثبت بدفتر ترحيلات المتهمين الخاص بمحكمة جنابات القاهرة من أن الطاعن بصفته
ضابط شرطة قام بتسليم أحد المتهمين إلى المحكمة فى الساعة ٩,٣٠ صباح يوم
الحادث. كما أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالتناقض فى شأن السلح
المستعمل فى الحادث فأثبت فى شق من مدوناته أنه السلح الأميرى المضبوط
مع الطاعن ثم عاد وجوز حصول القتل من سلح مغاير وعول الحكم أيضا فى إدانة
الطاعن على اعترافه أمام المقدم على حامى وبتحقيق النيابة رغم بطلانه لكونه وليد
إكراه أدبى وقع عليه من رجال الشرطة ولصدوره نتيجة لإجراء باطل إذ استدعاه
المقدم المذكور من السجن إبان حبسه احتياطيا على ذمة قضية إتفاق جنائى دون
صدور إذن كتابى من النيابة العامة يجوز له الاتصال به وفقا لنص المادة ١٤٠
من قانون الإجراءات الجنائية مما يجعله غير مختص باستجوابه أيضا بعد أن أخطر
النيابة بالواقعة وقد تمسك المدافع عن الطاعن بهذا الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه
رد عليه بما لا يصلح ردا وجاءت أسبابه متناقضة عند ما عول فى قضائه على
الاعتراف وتقرير الصفة التشريعية معا وأخيرا فإن المحكمة خلصت إلى أن القتل
وقع بقصد تسهيل جريمة السرقة فى حين أن تحريات الشرطة تخالف هذا القصد
فضلا عن أن خادمة المحنى عليها شهدت بأنها أخبرتها بنخلو المسكن من شيء يحتمل

سرقته . كما ثبت أيضا أن المبنى عليها لم تف أجرة مسكنها أو أجرة البيانو لما لـه
حتى يوم الحادث وأن متعلقات أولادها لم يعث بها مما ينفي واقعة السرقة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص
على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف وكانت
المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة
من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه
من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين
المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين
يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس
المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز
في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين وكان
مؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل
فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . لما كان ذلك ، وكان
يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شملت من ثلاثة من مستشاري
محكمة استئناف القاهرة فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ولا يؤثر
في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك
أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه
من المستشارين القضاء بمحاكم الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيما إداريا بين دوائر
المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص
تفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته فإن ما يدعيه
الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة ٢١ أكتوبر ١٩٦٩
أن استجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينهي عليها
من بعد أنها استجوبته — هذا إلى أن حقه في الدفع ببطلان الإجراءات المبني
على هذا السبب قد سقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون
الإجراءات لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون اعتراض منه عليه . لما كان
ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه

من تحقیق فی الدعوی ومن کافه عناصرها المعروضه علی بساط البحث فلا یصح مطالبته بالأخذ بدلیل دون آخرومتی اقتنع القاضی من الأدله المعروضه أمامه بالصورة التي ارتسمت فی وجدانه للواقعة وخاص إلى ارتکاب المتهم اياها وجب علیه أن ينزل العقاب به طبقا للقانون بمعنى أنه يكون فی حل من الأخذ بدلیل النفی ولو تضمنته ورقة رسمية ما دام هذا الدلیل غیر مقطوع بصحته ویصح فی العقل أن يكون مخالفا للحقیقة ، أما ما جاء فی القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فیها فمحله الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حیث هیئت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضی بأن یجزی فی قضائه علی مقتضاها وعلى ذلك فلا تریب علی المحكمة إن هی عوات علی الاستدلالات التي أجراها العقید أحمد حلمی متی اطمأنت إليها وأطرححت أقوال شاهدي النفی ولم تأخذ بما حواه دفتر الأحوال وليس فی نصوص القانون ما یوجب علیها أن ترصد بیانات الدفتر بمحضر الجلسة طالما أنه كان فی مکنة الدفاع من الطاعن الاطلاع علیه وإبداء ما یمن من أوجه دفاع فی شأنه ، كما أنه لا جناح علی المحكمة إن هی أمرت باستدعاء الشاهد العقید سالف الذکر واستوضحته فیما رأت لزوما لاستيضاحه فی ما دام الثابت من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ فی ۲۲ أكتوبر لسنة ۱۹۶۹ أن هذا الإجراء تم فی حضور الطاعن ومحامیه . لما كان ذلك ، فإن ما یتعاه الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة فی هذا الصدد يكون فی غیر محله — أما ما یشیر به فی شأن إفقال الحكم المطعون فیه الرد علی ما اشتمل علیه دفتر ترحیلات المتهمین بمحكمة جنایات القاهرة فردود بأن المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم فی مناحی دفاعه المختلفة والرد علی کل شبهة یشیرها علی استقلال إذ الرد یتفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم — هذا فضلا عن أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فیه أن الحادث ارتكب فیما بین الساعة العاشرة والحادية عشرة صباحا ومقاد دفتر الترحیلات المذكور أن الطاعن أنجز عمله الرسمي بتسليم أحد المتهمین بمحكمة جنایات القاهرة فی الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الحادث أى قبل وقوعه ومن ثم فإن هذا الدفاع منه لا يكون منتجا فی الدعوی فلا تریب علی المحكمة إذا هی لم تحققه أو أغفلت الرد علیه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع تجزئة الدلیل ولو كان اعرافا والأخذ منه بما تطمئن إلیه وأطراح ما عداه وكان الثابت

من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عند بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن استعمل سلاحه الأميري بل اقتصر على أنه قتل المجنى عليها بطبقة أعضائها لذلك وعندما أورد اعتراف الطاعن ذكر أنه أقر بأنه أطلق على المجنى عليها العيار من مسدسه الأميري المسلم إليه ثم أخذ الحكم بما أطمأن إليه من اعتراف الطاعن في شأن مقارفته للقتل واطرح ما عداه في شأن السلاح المستعمل، فإن ما ينمى على الحكم من دعوى التناقض في التسبيب في هذا الشأن لا يكون لها محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن في شأن ما ادعاه من بطلان اعترافه لكونه وليد إكراه ورد عليه بقوله " أن المتهم أدلى بأقواله أمام النيابة العامة حرا مختارا بعيدا عن أى ضغط أو إكراه وأبدى أقواله في أكثر من موضع أمام سلطة التحقيق الأمانة على الدعوى الجنائية وسأله المحقق سؤالا صريحا في صحيفة ٢٦ من النسخة المطبوعة عما إذا كان نمة إكراه وقع عليه فأجاب بالنفي وقال إنه على العكس عومل أحسن معاملة فلا محل بعد ذلك للزعم بحصول غش أو إكراه وهو زعم لا سند له ولا دليل عليه على الإطلاق ولم يكن هناك ما يدعو إليه وكانت النيابة العامة هي التي تتولى التحقيق بنفسها " وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها ، أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا جدوى له من إثارتة ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع . وأما ما يثيره الطاعن من بطلان الإجراءات لإستمرار رجال البحث الجنائي في جمع الاستدلالات رغم تولى النيابة التحقيق فردود بأن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأموري الضبط القضائي عن

القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض للشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر الأخذ بتصوير الطاعن للواقعة من أنه أطلق العيار الذي قتل المجنى عليها خطأ على مسافة منها ورأت الأخذ في حدود ما وقر في يقينها من أن الطاعن تعمد قتل المجنى عليها تسهila لسرقة ما لها استنادا إلى تقرير الصفة التشريعية الذي أثبت أن المجنى عليها أصيبت بداءة بضربة راضة في مؤخر رأسها فاندفعت هربا من موالة التعدي حيث استقرت بجوار الصيوان وحيث أصيبت بطلقة نارية من مسدس كانت فوهته ملاصقة لجبهتها إثر سقوطها على الأرض ، ولما كانت المحكمة قد جزأت في حدود سلطتها التقديرية اعتراف الطاعن وأخذت منه بما اطمأنت إليه وأطرح ما عداه فإن ما ينعاه الطاعن على حكمها المطعون فيه من دهوى التناقض في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في تصويره للواقعة من أن القتل وقع بقصد تسهيل جريمة سرقة على تقرير العقيد أحمد حلمي الذي يفيد أن الطاعن طرق باب الجريمة بغية الكسب متخيرا ضحايا من ذوى الثراء ومن شهادة ولدى المجنى عليها من أن ميلغا وحليا فقدوا إثر الحادث ومن تخلف آثار بصمات الطاعن بالحقيبة والصيوان مستودع المبلغ والحلى الفاقد من وجود عبث بمحتويات المسكن محل الحادث ومن تخير ميقات الحادث لعلم الطاعن سلفا بنحلو الدار ممن عساه يشهد عليه ودخوله بحجرة نومها بدعوى مطالعة أوراق تخص مصنعها ومبادرته بضربها بآلة راضة على رأسها لشل مقاومتها ثم إطلاقه النار عليها بعد أن لاصق فوهة مسدسه بجبهتها فأودى بحياتها وعبث بعد ذلك بمحتويات حقيبتها وصيوانها . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها دون أن تتقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق كما هو الحال في واقعة الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن من منازعة في التصوير الذي اعتنقه الحكم للحادث لا يكون له محل وينحل

في حقيقته إلى جـدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما يؤدي إليه مما لا يسوغ مصادرة المحكمة بشأنه أو الخوض فيه لدى محكمة النقض .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولما كان يبين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وجاء الحكم خلواً من قالة مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشككة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٠

بإمارة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٣٩ القضائية

سيارات . مرور . قتل خطأ .

وتفويض واجب التحقق من تمام ركوب الركاب بالذات من العلم الأمامي أساساً على طاق السائق .
إطلاق المحصل لصفارته لا يعنى للسائق من القيام بهذا الواجب .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حدته من واجبات قائد السيارة ألا تويس على أنه :
” يجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب “ كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه : ” يحظر على قائد سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير “ . والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامي المجاور للسائق يقع الالتزام به أساساً على عاتقه وأن إطلاق المحصل لصفارته لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب التزامه به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الحيزة محافظة الحيزة : تسبب خطأ في قتل محمد مسلم منصور بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة دون التأكد من عدم دخول الركاب على سادها فوق المبنى عليه وحدثت إصاباته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا كل من والدى المبنى عليه وطلبا القضاء لهما قبل المتهم والسيد رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام بصفته مسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرين ألفاً من الخسائر على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة الحيزة الجزئية قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول بالحق المدني وألزمت المدعين بالحق المدني مصروفات دعوتهما ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . استأنفت النيابة العامة والمدعيان بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعين بالحق المدني المصروفات المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان — المدعيان بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية قد شابه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبب ذلك بأنه عول في براءة المتهم (المطعون ضده) على أن قيامه بالسيارة من المحطة لا يشوبه خطأ أو إهمال إذ أن إطلاق المحصل لصفارته كان هو السبب المباشر لتحركه على حين أن إطلاق الصفارة لا يمكن أن يكون أمراً بالتحرك بل هو إبدان للسائق بالاستعداد للسير عندما لا يكون ثمة ما يمنع في تقديره منه على أن

يكون ذلك تحت مسئولية — إذ هو الملزم بالعمل على سلامة الركاب وقيادة سيارته بغير تعريض لهم للخطر وقد قننت هذا الالتزام وحتمته المادة الثانية من قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — كما عول الحكم في قضائه بالبراءة على أن ازدحام الركاب ووجودهم بجوار المتهم يمنعه من التحقق من تمام ركوبهم داخل السيارة على الرغم من أن في ترك السائق للركاب يحولون بينه وبين رؤية ما يجري عن يمينه سواء عند صعود الركاب أو نزولهم هو خطأ ومخالفة لما أوجبه المادة ١٣ من القرار المذكور وعلى الرغم من تمسك الطاعنين بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه سكت عنه إيراد له وردا عليه مع جوهرية مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وهو في معرض التدليل على براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية — قد انتهى إلى أن قيام المتهم بالسيارة من المحطة لا يشوبه خطأ أو إهمال لأن اطلاق المحصل لصفارته كان هو السبب المباشر في تحرك السيارة وأن الظروف والملابسات المحيطة بمحل الحادث وتزاحم الركاب على السلم الأمامي للسيارة كان يحجب الرؤية من سائقها ويمنعه من التحقق من خلو السلم الأمامي لها من صعود الركاب وأنه لو صبح أن هناك خطأ لكان خطأ المحصل إذ أطلق صفارته إيذانا بالسير قبل أن يتحقق من صعود جميع الركاب المنتظرين بالمحطة وليس خطأ المتهم — قائد للسيارة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور تنص فيما حددته من واجبات قائد السيارة ألا تويس على أنه ”ويجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب“ وكانت المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور تنص على أنه ”يحظر على قائدي سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد من الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير“ ولما كان الاستفادة من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامي المجاور للسائق يقع الالتزام به أساسا على عاتقه وأن اطلاق المحصل لصفارته لا تعفى السائق من اقيام بهذا الواجب ولا تجب إلزامه به . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يخالف النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية بالنسبة لاتهم والمسئول عن الحقوق المدنية معاً لوحدة الواقعة والزام المطعون ضدهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولما كان الأمر يستوجب إعادة بحث الدعوى في ضوء التفسير الصحيح للقانون واللائحة الصادرة بتنفيذه فإن الأمر يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة — وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثاره الطاعنان بطعنهما .

جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠

بمناحة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرافعى ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . تبديد . إختلاس أشياء محجوزة .

حكم الادانة . بياناته ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبديد محجوزات .

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالإدانة في جريمة تبديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التي وقع عليها الججز وتاريخه واليوم الذي حدده المحضر لإجراء البيع ، واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضرى الججز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلالها بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة ديرمواص محافظة المنيا : بدد المحجوزات المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها

إداريا لصالح الأموال وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفت لنفسه بنية تملكها لإضرار بالدائن الخارج حالة كونه مالكا لها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرمواص الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الاستئنافي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة تبديد المحجوزات قدشابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم الاستئنافي قد ساءل الطاعن عن جريمة التبديد وضرب صفحا عما دفع به من عدم علمه بالجزء واليوم المحدد له واستند في ذلك إلى أن مندوب الجزر قد خاطب الطاعن شخصيا وأن اليوم المحدد للبيع لم يتأجل مما يقطع بعلم الطاعن بالجزر والبيع معا ، وهو ما يخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم بركنيتها المادية والمعنوية مما جاء بمحضرى التبديد والمعاينة من عدم وجود المحجوزات بمكان حجزها وعدم العثور عليها رغم البحث عنها في اليوم المحدد للبيع .. وقد جاء بمحضرى الجزر أن توقع بحضور المتهم شخصيا وتحدد فيه يوم للبيع وخلت الأوراق مما يفيد تأجيل البيع ليوم آخر وهذا يفيد علم المتهم

بواقعة الحجز ويوم البيع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذي حدده المحضر لإجراء البيع ، وكان قانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحنة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضري الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مغنيا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية المادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرقاص ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إستئناف . ” نطاق إستئناف النيابة العامة والمتهم ” . نقض .
” المصلحة في الطعن . المصلحة النظرية ” . طعن . ” المصلحة
في الطعن . المصلحة النظرية ” . حكم . ” تسييبه . تسييب
غير معيب ” .

إستئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وخسب .

إستئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية
لمصلحتها والمتهم .

قبول المحكمة إستئناف النيابة العامة وانقراح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه
دفاعه . ليس له أن ينعي على الحكم القصور لقضائه بعدم قبول إستئنافه شكلا
لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد بطلان من التخاذل
من الطعن بالإستئناف في الموعد المقرر . علة ذلك ؟

(ب ، ج) حكم . ” تسييبه . تسييب معيب ” . دفاع . ” الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . إثبات . ” شهود ” .
إجراءات المحاكمة .

(ب) سكوت الدفاع من التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلة
المرافعة دون إصرار على طلب مجامع . مفاده : تنازله عنه .
عدم إلزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .

(ج) للحكمة الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق
أو المحاكمة والإلتفات عما عداه .

١ - من المقرر في تفسير المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن إستئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو ، عدا إستئناف النيابة العامة فإنه يتقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة العامة فتتصل به - متى استوفى شرائطه القانونية - إتصالا ينحوها النظر فيه من جميع نواحيه ، وحيث أن يحق للمحكمة الإستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده . ولما كان يبين من مطالعة الأوراق أن كلا من النيابة العامة والمحكوم عليه (الطاعن) قد طعنا في الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإستئناف وقبلت محكمة الدرجة الثانية إستئناف النيابة العامة فطرحت الدعوى برمتها عليها وانفسح المجال أمام الطاعن في أن يبدى ما شاء له من أوجه دفاع بعد أن مثل أمامها وصدر الحكم عليه حضوريا . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه - بأنه إذ قضى بعدم قبول إستئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد قد شابه القصور ذلك بأنه لم يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالإستئناف في الموعد المقرر - لا يرتب سوى أمر نظري ولا يعتبر من المصالح المعتبرة التي توجب نقض الحكم .

٢ - إن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه إنما يفيد أنه قد تنازل عنه . ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .

٣ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما هداه دون أن تبين العلة في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الأزيكية محافظة القاهرة : (أولا) تسبب بخطئه في موت أحمد محمد إبراهيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته القوانين

واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وخالف إشارة المرور فصدد المجنى عليه أثناء عبوره للطريق وأحدث إصابته التي أودت بحياته . (ثانيا) لم يتبع إشارات رجال المرور . (ثالثا) قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً عن التهم الثلاث . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا (أولا) بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتقرير به بعد الميعاد (ثانيا) بقبول استئناف النيابة العامة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل بلا مصروفات جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد قد شابه القصور ذلك بأنه لم يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه والتي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر ، كما أنه إذ دانه في جريمة القتل الخطأ قد بنى على الإخلال بحق الدفاع إذ تمسك بسماع شاهد الواقعة وأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لحضوره أكثر من مرة إلا أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد بجلسة ١٧/١٢/١٩٦٨ التي تخاف الطاعن عن حضورها لسبب ظروف عمله ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن على أقوال رجل الشرطة رغم تناقضها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن كلا من النيابة العامة والمحكوم عليه — الطاعن — قد طعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالاستئناف وقبلت محكمة الدرجة الثانية استئناف النيابة العامة فطرحَت الدعوى برمتها عليها وانفسح المجال أمام

الطاعن في أن يبدى ما شاء له من أوجه دفاع بعد أن مثل أمامها وصدر الحكم عليه حضورياً ، ومن المقرر في تفسير المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن إستئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو ، هذا إستئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة فتتصل به — متى إستوفى شرائطه القانونية — إتصالاً بخولها النظر فيه من جميع نواحيه وحينئذ يحق للمحكمة الإستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يرتب سوى أمر نظري ولا يعتبر من المصالح المعتبرة التي توجب نقض الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب أمام محكمة الدرجة الثانية سماع الشاهد ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، ولما حضر سمعته المحكمة بجلسته ١٩٦٨/١٢/١٧ ولكن الطاعن تخلف عن حضورها ، فحجزت الدعوى للحكم ثم فتح باب المرافعة ، وبجلسته ١٩٦٩/٤/١٥ حضر الطاعن ومعه محاميه وطلب البراءة ولم يتمسك بإعادة مناقشة الشاهد ، لما كان ذلك وكان سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ، ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه إنما يفيد أنه قد تنازل عنه ضمناً ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة رداً ولا تعقيباً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العسلة في ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد صالح عبد السلام يوسف له مأخذ صحيح في الأوراق ، وكانت المحكمة قد استخلصت الإدانة من أقواله بما لا تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعي لا يكون صديداً . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضحاً .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١١٠)

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) مواد مخدرة . وصف التهمة . جريمة . " أركانها " .
قصد جنائي . إثبات . " إثبات بوجه عام " . خبرة .
حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفرة . " قانون " . " تفسيره " .

(١) - إسناد النيابة للتم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبه .
دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً
لأتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات .
أساس ذلك ؟

جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .

حق المحكمة في الزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه
الوصف القانوني الصحيح . ما دام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة
أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر
الاحالة . مثال في مخدرات .

(ب) تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر . بعلم المتهم أن
ما يحزره مخدراً .

(ج) المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . الهدف منها
الاحاطة بكافة الحالات التي يتصور فيها إفلات حائز المخدر
بغير قصد الاتجار أو التعاطي . من العقاب .

(د) القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل .

ثم رأتحة المخدر . صحة اتخاذ قرينة على علم محزره .
ما يحزره .

(هـ ، و ، ز ، ح) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إجراءات المحاكمة .
بطلان . الدفاع . "الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
مواد مخدرة

(هـ) التناقض الذي يعيب الحكم . ما هيته . مثال لحكم لاتناقض فيه .
استطراد الحكم إلى ما لا يلدح في سلامته . لا يعيبه .

(و) خطأ الحكم في ذكر مادة المقاب . لا يبطله .

(ز) فض الحزب في حضرة المتهم والدفاع دون امتراض . لا بطلان .
عدم قبول النعى على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق
لم يطلب منها .

(ح) إقامة الحكم قضاءه على ماله أصل صحيح في الأوراق . إنحصار
الخطأ في الاسناد منه .

١ - متى كانت الواقعة التي أسندها ممثل الاتهام للطاعن أثناء المحاكمة وهي إحرازه لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي ، هي جزء من كل مما كان منسوباً إليه إحرازه من مخدر ، فهي داخلة في نطاق تهمة الجلب الموجهة إليه أصلاً المرفوع بها الدعوى تبعا ، ولا يعتبر مسلك النيابة إلا تنبيها منها لوصف احتياطي ، إذا ما بدا للمحكمة في خلوة المداولة الشك في تهمة الجلب ، وهو ما لا وجه معه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الإجراءات ، لما تقدم ولأن جلب المواد المخدرة في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة أو إحرازا لهذه المواد ، وإذا كانت المحكمة قد أبدت تشككها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني ، إلا أنها قطعت في إحرازه لما ضبطت معه من مخدر ، ولذلك فلأن من حقها أن تنزل على هذا الذي أيقنت أنه الوصف القانوني السليم ، نزولا من الوصف المبين بأمر الإحالة إلى وصف أخف ، وهو الإحراز بقصد التعاطي ، ولا يتضمن هذا التعديل إسنادا لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الإحالة أساسا للوصف الذي ارتآه .

٢ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ، يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا .

٣ - استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو للتعاطى من العقاب .

٤ - لئن كان الكشف عن حقيقة المادة المخدرة والقطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه غير التحليل ، ولا يكتفى فيه بالرائحة ، إلا أن شم الرائحة المميزة للمخدر ، يصح اتخاذه قرينة على علم محرره بكنهه ما يحزره من ناحية الواقع ، وإذا كان ذلك وكان إدراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الأمور التي لا تخفى عليه بحاسته الطبيعية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم — بقالة أنه أقام علم الطامن بأن الحقيبة تحتوي على مخدر على ما لاحظته المحقق من أن رائحة الحشيش تنبعث منها ، مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل — لا يكون له من وجه كذلك ولا يعتد به .

٥ - إن التناقض الذى يعيب الحكم ، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وإذا كان ما تقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت في غير تناقض إلى ثبوت جريمة إحراز الطامن لموهر الحشيش بقصد التعاطى ، فإن استطراد الحكم إلى الإشارة إلى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، لا يقدح في سلامته ما دام هو قد أورد مادة العقاب في القانون الواجب التطبيق .

٦ - إن خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب لا يبطله .

٧ - إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ، أن المحكمة فضت حرز المظروف المضبوط على ذمة الدعوى بحضور الطاعنين والدفاع عنهما وكان محامى الطامن لم يعترض على شيء في هذا الإجراء ولم يطلب تحقيقاً ما في هذا الشأن ، فإنه لا يصح رمى هذا الإجراء بالبطلان ، كما لا يصح أن ينمى على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها .

٨ - لا مصلحة للطاعن في التشكي من عدم تعرض الحكم لتهمة أخرى غير التي دين فيها .

٩ - إذا كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن ما حصله الحكم من أقوال الضابط الشاهد في شأن وجود المفتاح عالقا بالحقيبة ، له أصل صحيح في تحقيق النيابة ، فإنه بهذا ينتفى الخطأ في الاسناد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسمي قصر النيل ومصر الجديدة محافظة القاهرة: المتهم الأول جلب إلى الجمهورية العربية المتحدة جوهرًا مخدرا (حشيشا) قبل الحصول على الترخيص المبين في القانون . المتهم الثاني (أولا) اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في جلب المواد المخدرة من الخارج إلى داخل البلاد بأن اتفق على عملية جلبه للمواد المخدرة وساعده في ترويجها بأن قام بتخزينها وترويجها لحساب المتهم الأول وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول (١) الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول وذلك على اعتبار أن إحراز المتهم الأول للمخدركان بقصد التعاطي وإحراز المتهم الثاني للمخدركان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل ستة أشهر وبتغريمه ألف جنيه . (ثانيا) بمعاينة المتهم الثاني بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه ألف جنيه . (ثالثا) بمصادرة المخدرات والحقيبة المضبوطة فطن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

(أولا) عن الطعن المقدم من الطاعن الأول .

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) قد شابه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وخطأ في الإسناد ، وتناقض في التسبب ذلك أن الحكم المطعون فيه دانه عن هذه الواقعة في حين أنها لم ترد في أمر الإحالة بل أضافها ممثلاً للاتهام الذي ترفع في الدعوى واتخذتها المحكمة أساساً لقضائها مع أن غاية ما كانت تملكه في شأنها إن أرادت هو أن تعمل حق التصدي طبقاً للمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يتجاوز ذلك إلى الفصل في موضوع تلك الواقعة، أما وقد فعلت فلإنها تكون قد اتصلت بالجرمة بغير الطريق الذي رسمه القانون كما حوّل الحكم في إدانة الطاعن على أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات التي حصلها على وجهها هذا إلى أنه بعد أن خلص إلى أن الطاعن يحرز مخدر الحشيش بقصد التعاطي طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أورد المادة ٣٨ من القانون التي تعالج الإحراز المجرد عن هذا القصد مما يجعل الحكم متردداً بين هذين النوعين من الإحراز معيياً بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن ممثل الاتهام أسند إلى الطاعن الأول تهمة إحراز المخدر بالنسبة للقطعة المضبوطة في جيبه إلى جانب الفيد والوصف المقدم بهما وذلك في مواجهته وفي حضور محاميه ، وقد تناول المدافع عن الطاعن المذكور هذه التهمة وكان الحكم المطعون فيه ضمن تحصيله لواقعة الدعوى قوله ” وقد أضافت النيابة العامة في جلسة المحاكمة تهمة جديدة إلى المتهم الأول بالإضافة إلى التهمة الواردة في قرار الإحالة، وتم ذلك في مواجهة المتهم ومحاميه وهي تهمة إحرازه جواهر مخدرة بالنسبة لقطعة الحشيش التي ضبطت في جيب سترته وقد تناول الدفاع عن المتهم في صرافته عن هذه التهمة مبدئياً وجهة نظره في خصوصها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي أسندها ممثل الاتهام وهي إحراز الطاعن لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي هي جزء من كل - مما كان منسوباً إليه إحرازه من مخدر - فهي داخلة في نطاق تهمة

الجلب الموجهة إليه أصلا المرفوع بها الدعوى تبعا ولا يعتبر مسلك النيابة إلا تنبيها منها لوصف احتياطي إذ مابدا للحكمة في خلوة المداولة الشك في تهمة الجلب وهو مالا وجه معه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الإجراءات، لهذا ولأن جلب المواد المخدرة في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة أو إحراز لهذه المواد وإذا كانت المحكمة قد أبدت تشككها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني إلا أنها قطعت في إحرازه لما ضبط معه من مخدر ولذلك فإن من حقها أن تنزل على هذا الذي أيقنته الوصف القانوني السليم نزولا من الوصف المبين بأمر الإحالة إلى وصف أخف وهو الإحراز بقصد التعاطي، ولا يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الإحالة أساسا للوصف الذي ارتآه، ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصل في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكة الموضوع التي يحق لها أن تجزئ هذه الأقوال وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه، وكان من حق محكة الموضوع كذلك بما لها من سلطة تقديرية أن ترى في تحريات الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر بقصد التعاطي إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار، فإن رمى الحكم المطعون فيه بالخطأ في الإسناد على الأساس الذي يثيره الطاعن لا يكون له وجه، ولما كان من المقرر أيضا أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلعت في ذير تناقض إلى ثبوت جريمة إحراز الطاعن لجوهر الحشيش بقصد التعاطي فإن استطراد الحكم إلى الإشارة للسادة ۳۸ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لا يقدح في سلامته مادام هو قد أورد مادة العقاب في القانون الواجب التطبيق بل إن خطأه في ذكرها لا يبطله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على ذير أساس متعين الرفض موضوعا.

(ثانيا) عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني .

حيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي الشخصي جوهرًا مخدرًا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والبطلان في إجراءات المحاكمة والقصور في التصبيب ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام علم الطاعن بأن الحقيبة تحتوي على مخدر على ما لاحظته المحقق من أن رائحة الحشيش تدمت منها مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل هذا إلى أن تلك الرائحة لم يدركها مرظفو الجمارك أو ضباط مكافحة المخدرات وهم أقدر من محقق النيابة في هذا الشأن وأجرت المحكمة فض الحرز دون أن تعنى ببيان محتوياته وعرضه على الطاعن مع أنها أخذته بضبط الأكياس الفارغة في مسكنه والتي كانت محرزة على ذمة الدعوى ، كما أن ما أورده الحكم المطعون فيه للتدليل على علم الطاعن بأن الحقيبة تحتوي مخدر الحشيش لا يؤدي إلى مارتبه عليه ، هذا إلى أنه لم يتناول في أسبابه تهمة الاشتراك في جلب المخدر المسندة إلى الطاعن وامتنع في إدانته إلى أقوال الرائد أنور الهواري مع تناقضها ، ومن ثم يكون الحكم معيبًا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الكشف عن حقيقة المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وإن كان لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة إلا أن شم الرائحة المميزة للمخدر يصح اتخاذ قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحوزه من ناحية الواقع ، لما كان ذلك ، وكان إدراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الأمور التي لا تخفى عليه بحاسته الطبيعية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه كذلك ولا يعتد به ، ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت حرز المظروف المضبوط على ذمة الدعوى بحضور الطاعنين والدفاع عنهما وكان محامي الطاعن لم يعترض على شيء في هذا الإجراء ولم يطلب تحقيقًا ما في هذا الشأن فإنه لا يصح له رمي هذا الإجراء بالبطلان كما لا يصح له أن ينعى على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك .

وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحوزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونًا . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بجهله كنه ما أحزره من مخدر بقوله " ترى المحكمة

أن هذا الزم قد قصد به التخلص من التهمة وأن قرائن الأحوال المستمدة من التحقيقات تطمئن المحكمة إلى علمه بكنهه ما تحتويها الحقيبة من جواهر مخدرة وهذه القرائن التي تنظر إليها المحكمة متساندة تثقل فيما يلي — ١ — إن الحقيبة بما تحتويه من هذه الكمية الوافرة من المخدرات تتضح رأتحتها بما في داخلها وهو ما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره حين أوضح في أثناء التحقيق أن راحة المخدر تنبعث من الحقيبة وهي مغلقة — ٢ — أن الحقيبة وجدت وبها مفتاحها ٣ — أن المحقق وجد بشقة المتهم الثاني عديدا من الأكياس النايلون مماثلة في حجمها وفي الكتابات المسطرة عليها للأكياس المغلقة فيها طرب الحشيش التي تضمها الحقيبة — ٤ — أن المتهم بعد تفتيش منزله ظل مختفيا عدة أيام حتى سلم نفسه في يوم ١٩٦٨/٩/٢٤ وهي قرينة بالإضافة إلى القرائن السابقة وبالتساند معها تلقى ضوءا في هذا المقام . لما كان ذلك ، فإن هذا كاف وسائق في التدليل على توافره لم الطاعن بكنهه ما يحزره من مخدر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنص على عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وقد استهدف الشارع بما نص عليه في المادة المذكورة على ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية للقانون أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغیر قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه اطمئنان المحكمة إلى الدليل على حيافة الطاعن للمخدرات التي ضبطت بمسكنه مع علمه بكنهها وأنصح عن أنه لم يقدم دليل يقيني على أن الإحراز قصد قد به الاتجار بل ليس ثمة ما ينفي أن يكون هذا المتهم حاملا لتلك المخدرات لحساب غيره ممن لم يكشف التحقيق عنه ، لما كان ذلك ، فإن هذا كاف لحمل قضائه في شأن التهمة التي دين بها ولا مصلحة للطاعن في التشكي

من عدم تعرض الحكم لتهمة أخرى غير التي دين فيها . لما كان ذلك، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن ما حصله الحكم من أقوال الرائد أنور اسماعيل الهواري في شأن وجود المفتاح عالقاً بالحقيبة له أصل صحيح في تحقيق النيابة ، وبذا ينتفى الخطأ في الإسناد ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنه فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن كله على غير أساس متعينا رفضه ، وضوعا .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، ومضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١١١)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٠ القضائية

أمن دولة . قتل عمد . سلاح . ارتباط . اختصاص . "محاكم أمن الدولة" .
طعن . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧
لسنة ١٩٦٧ ، وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .

عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .

متى كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعتباراً من ٥ يونيو
سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت
الجرماتان الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من أجلهما — وهما حيازة سلاح
ناري وحيازة ذخيرة مما تستعمل فيه ، بغير ترخيص — من الجرائم التي تختص
بنظرها محاكم أمن الدولة أصلاً بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس
الجمهورية ، كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى — وهى القتل عمداً —
تبعاً ، بموجب هذا الأمر كذلك ، لقيام الارتباط بينهما وبين الجريمتين الأولىين
وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تنص
بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ،
فلأن الطعن المقدم من المحكوم عليه ، يكون غير جائز .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (أولا) قتل أنيس تريز حبيب أجانى عمدا بأن أطلق عليها صاربا ناريا من مسدسه قاصدا إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القصد من جناية القتل المذكورة تسهيل جنحة سرقة نقود وحلى المحبى عليها من سكنها الأمر المنطبق على المادة ٣١٧ عقوبات . (ثانيا) حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا طبنجة حيار ٧٦٥ ملليمتر . (ثالثا) حاز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى المذكور دون أن يكون مرخصا له بحيازته . وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٩ أمر رئيس نيابة وسط القاهرة بإحالة الطاعن إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنایات القاهرة (أمن الدولة العليا) قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ٣ و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بإجماع آراء أعضائها بإعدام المتهم شنقا ومصادرة السلاح النارى والذخيرة والسكين المضبوطين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه فى ١٩٦٨/١٠/٢٠ : (أولا) قتل المحبى عليها عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من مسدسه . وكان القصد من جناية القتل المذكورة تسهيل جنحة سرقة نقودها وحليها من سكنها . (ثانيا) حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا . (ثالثا) حاز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى المذكور دون أن يكون مرخصا له بحيازته وقد أحالته النيابة العامة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٩ إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته . وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٦٩ قضت

تلك المحكمة بإدانتها ، وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٠ صدق السيد رئيس الجمهورية على ذلك الحكم فطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ وكانت الجريمتان الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من أجلهما من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة أصلا بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى تبعا بموجب هذا الأمر كذلك لقيام الارتباط بينهما وبين الجريمتين الأوليين . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ويتعين الحكم بعدم جوازه .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن دزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين مطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١١٢)

الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ القضائية

- (١) ارتباط . مسئولية جنائية . ضرب . "أفضى إلى موت" .
 "ضرب أحدث عاهة" . "ضرب بسيط" . عقوبة . دفع .
 "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" .

الارتباط الذي تتأثر به المسئولية الجنائية من الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ مقررات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .

إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكته عن الجريمة الأخيرة .

تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تمنع من محاكته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .

- (ب) نقض . "حالات الطعن" . الخطأ في تطبيق القانون . "الحكم في الطعن" . محكمة النقض . "سلطتها" .
 متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم إحالته ؟

١ - من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة ، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافق أركانها وثبوتها قبل

المتهم ، وإذ كان ماتقدم ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الجريمة التي دين عنها المطعون ضده الأول المرتبطة بجريمة إحداث العاهة المستديمة محل هذا الطعن ، هي جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهي الجريمة الصغرى ، وأن المطعون ضدهما الثانى والثالث قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب المفضى إلى الموت وهي الجريمة الكبرى ، فإن الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسئولية المطعون ضدهم الجنائية عن الجريمة محل الطعن ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى هذه الجريمة لسابقة الفصل فيها والذي قضى بالحكم المطعون فيه بقبوله ، غير سديد فى القانون مما يتعين معه نقض هذا الحكم .

٢ - إذا كان ماوقع فيه الحكم من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم وآخرين . ١ - بأنهم فى يومى ٣ و ٤ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز طلخا محافظة الدقهلية : المتهمين الثلاثة - أحدثوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بإبراهيم إبراهيم طراييه الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتى نجم عن إحداها بتر طرف السلامية الظفرية لإصبع البنصر الأيمن . الأمر الذى يعتبر عاهة مستديمة قدر مداها بنحو ٢ : ٣ . (اثنين إلى ثلاثة فى المائة) ٢ - المتهمين الأول والثانى - أحدثا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بالمتهم الخامس الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لاتزيد عن عشرين يوماً وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لهاكتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ٢ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً للأول وغنياً للباقيين بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة كل من عبدالله عطية السعيد وعطية توفيق عطية وزكى توفيق عطية مما أسند إليهم بلا مصروفات جنائية . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضي بتبرئة المطعون ضدهم من تهمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة مع سبق الإصرار والترصد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قبل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية رقم ۱۱۳۶ لسنة ۱۹۶۴ طلخا التي حكم فيها المطعون ضدهم عن تهمة ضرب أفضى إلى موت وهي الجريمة الأشد مما لا يجوز محاكمتهم بعد ذلك عن تهمة إحداث العاهة المستديمة المرتبطة بها مع أن الثابت من مطالعة الجناية المذكورة أن المطعون ضدهم وإن قدموا للمحاكمة بتهمة الضرب المفضى إلى الموت عمدا ومع سبق الإصرار والترصد إلا أن المحكمة انتهت في حكمها إلى أن المطعون ضده الأول وحده ضرب المجنى عليه في تلك الجناية ضربا بسيطا منطبقا على المادة ۱/۲۴۲ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته وفقا لنص هذه المادة كما قضت ببراءة المطعون ضدهما الثاني والثالث أي أن الجريمة التي سبق معاقبة المطعون ضده الأول عنها هي الجريمة الأخف فلا يحول ذلك من معاقبته عن الجريمة الأشد وهي الضرب الذي نشأت عنه إحداث العاهة المستديمة كما وأن القضاء ببراءة المطعون ضدهما الثاني والثالث من تهمة الضرب المفضى إلى الموت لا يسلب المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وأن تنزل على الجاني العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبله وذلك وفقا لأحكام المادة ۳۲ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقوله : " وحيث إن الدفاع عن المتهم (المطعون ضده الأول) دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية رقم ۱۳۳۶ سنة ۱۹۶۴ طلخا والتي كان قد اتهم فيها المتهمون الثلاثة بأنهم ضربوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد المجنى عليه عبد الرحمن عبد الله طرايبة الشهير بأبي الوفا ضربا أفضى إلى موته وقد قضت تلك المحكمة ببراءة المتهمين الثاني والثالث (المطعون ضدهما الثاني والثالث) من هذه التهمة لانتفاء سبق الإصرار والترصد — وحيث إن الثابت من الاطلاع

على أوراق الجناية المنضمة رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٤ وكذا أوراق هذه الجناية يتضح أن النيابة العامة أدمجت وقائع يومى ٣ و ٤ بالنسبة لكافة المتهمين بالجنايات أو الجنح واعتبرتها وحدة واحدة وأنها سلخت جناية الضرب المفضى للموت رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٤ وجعلتها قضية منفصلة — وحيث إنه وقد تمت محاكمة المتهمين في هذه الجناية عن التهمة الأشد عقوبة رغم أن الوقائع جميعها سواء تلك التي حوكم عنها المتهمون أو موضوع هذه الجناية تنبثق عن فكر إجرامى واحد وتربطها وحدة الغرض فلأنه لا يجوز محاكمتهم إلا عند محاكمتهم من التهمة ذات العقوبة الأشد بمعنى أن المتهمين الثلاثة إذ سبق أن حوكموا عن تهمة الضرب المفضى إلى الموت فلأنه لا يجوز بعد ذلك محاكمتهم عن التهم الأخرى المرتبطة وهى تهمة إحداث العاهة بالمجنى عليه إبراهيم إبراهيم طرايبية وحيث إنه على هدى ماسبق يكون الدفع بعدم جواز محاكمة المتهمين على سند من القانون ويتعين لذلك القضاء ببراءتهم مما أسند إليهم". وإذ كان من المقرر أن الارتباط الذى تنأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التى لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقى الجرائم المرتبطة وأن تنزل عليها العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبيل المتهم وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الجريمة التى دين عنها المطعون ضده الأول في الجناية رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٤ طلحا المرتبطة بجريمة إحداث العاهة المستديمة محل الطعن هى جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهى الجريمة الصغرى وأن المطعون ضدهما الثانى والثالث قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب المفضى إلى الموت وهى الجريمة الكبرى فلأن الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تنأثر به مسؤولية المطعون ضدهم الجنايية عن الجريمة محل الطعن ومن ثم فيكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الجريمة لسابقة الفصل فيها والذى قضى بالحكم المطعون فيه بقبوله غير سديد في القانون مما يتعين معه نقض هذا الحكم. ولما كان ما وقع فيه الحكم من خطأ في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فلأنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
ومحمود كامل عطونة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١١٣)

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب) مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه
عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

(ا) متى تحرم حيازة المورفين : إذا كان غير مختلط بغيره . أو مختلط بمادة
غير فعالة أما كانت نسبة تركيزه في هذه المادة .

اختلاط المورفين بمادة فعالة . وجوب زيادة نسبته في الخليط على ٢ و .٪
حتى يعد مخدرا .

الكوداين . لا يعتبر مخدرا .

(ب) خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتوى على المورفين يشمل على
مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور .

(ج ، د) مواد مخدرة . " إثبات " . خبرة . " أركانها " . حكم .
" تسببيه . تسبب غير معيب " .

(ج) صحة الحكم بالادانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة
المضبوطة . في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .

(د) القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل .
عدم بيان الحكم للدليل الفني الذي يمتنع به قضاؤه بعبه .

١ - إن البين من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة ، انه في خصوص مادة المورفين ، أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوي على أكثر من ٠.٠٢٪ من المورفين وكذلك مخففات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكودايين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة ، وإذا كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها ، أما حيث تختلط بمادة أخرى ، فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٠.٠٢٪ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة ، أما إن كانت الثانية أي اختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها إثم معاقب عليه قانونا مهما كانت درجة تركيزها ، وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوي على مادتي المورفين والكودايين وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما إذا كانت المادة المضافة إليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبير الفني مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة ما دام أنه لم يشر إلى أن السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ، ودان الطاعن لحيازته مخفف المورفين ، فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة ، ما يعيبه بما يوجب نقضه .

٣ - يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة الميئة حصرا في الجدول الملحق بالقانون المجرم .

٤ — إن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، فاذا خلا الحكم من الدليل القوي الذي يستقيم به قضاؤه ، فإنه يتعيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز البدرشين محافظة الجيزة : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا " مورفين " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والفقرة الثانية من البند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاينة أمين عبد المنعم عبد العزيز القاضي بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن المتهم أحرز مخدر المورفين مخففا في مادة سائلة ولم يكن ذلك بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهرا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأن الثابت من تقرير التحليل أن السائل المضبوط لدى الطاعن يحترى على مادتي المورفين والكودايين ومن ثم يكون الحكم قد عاقب الطاعن على إحرازه لمادة غير معاقب عليها إذ أنها لم ترد بالجدول الملحق بالقانون والمبين من المواد المخدرة ، وكان يتعين على المحكمة أن تستوضح الطبيب الشرعي للوقوف على ما إذا كان هذا من مادتي المورفين المعاقب عليه والكودايين الذي لا عقاب عليه — يعتبر من عداد المواد المخدرة المعاقب عليها من عدمه وقعودها عن هذا الأمر يعين قضاؤها بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة أنه في خصوص مادة المورفين موضوع الطعن البين أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٠,٢٪ من المورفين وكذلك مخففات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها . هذا ولم يورد مادة الكودايين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة . ولما كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها أما حيث تختلط بمادة أخرى فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٠,٢٪ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة أما إن كانت الثانية — أى اختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها إثم معاقب عليه قانونا مهما كانت درجة تركيزها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكودايين وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين دون بيان ما إذا كانت المادة المضافة إليه فعالة أو غير فعالة وقعدت المحكمة من تقصى هذا الأمر عن طريق الخبر الفنى مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه لما كان ذلك، وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة الميئة حصرا في الجدول الملحق بالقانون المجرم، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير أن التحليل فإذا خلا عن الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاءه فإنه يتعيب بما يوجب نقضه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة ما دام أنه لم يشير إلى أن السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ودان الطاعن لحيازته مخفف المورفين فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا تمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين :
أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(١١٤)

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ القضائية

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . إشكال .

الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة
الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحا . صيرورة الحكم المستشكل
في تنفيذه نهائيا . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الإشكال .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي
بها الدعوى .

يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإشكال لا يرد
إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا
للسادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون سالف الذكر إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم
ما زال مفتوحا . فإذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صار نهائيا ، فإن الطعن
في الحكم الصادر في الإشكال يكون غير جائز ذلك لأنه بطبيعته حكم وقفي ينقضي
آثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا ، وإذا كان يبين من الاطلاع
على الأوراق أن الحكم الصادر ضد الطاعن قد صار من قبل رفع الإشكال نهائيا
بعدم التقرير فيه بالطعن بطريق النقض وأن الإشكال في واقعه قد انصب
على القرار الصادر من النيابة — بإعادة التنفيذ على الطاعن بالمدة الباقية من العقوبة
بسبب الإفراج عنه خطأ — بطلب وقف تنفيذه تأسيسا على أنه قرار باطل

لصدوره من جهة لا ولاية لها بإصداره وأن قرار العفو الصادر من السيد رئيس الجمهورية في ١٩٦٦/٧/٢٣ بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم لابتهاجا بعيد الثورة هو قرار صحيح ونافذ وحائز على قوة الشيء المقضي به ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، فإن الطعن إذ ورد على الحكم الصادر في الاشكال يكون غير جائز .

الوقائع

تتصل وقائع الطعن في أن الطاعن حكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة سنتين في الجناية رقم ٨٥٥١ سنة ١٩٦٢ قسم الجيزة المقيدة بالجدول الكلي برقم ١١٧٣ سنة ١٩٦٢ . وقد نفذ عليه الحكم إعتبارا من ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ ، وأثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٥ لسنة ١٩٦٦ بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم لابتهاجا بعيد الثورة أفرجت النيابة العامة عن المتهم ثم ظهر لها خطأ هذا الإفراج ، فأمرت بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ بإعادة الطاعن إلى السجن لتنفيذ باقي المدة عليه . استشكل المحكوم عليه في هذا الأمر أمام محكمة الجيزة الابتدائية (منعقدة بهيئة غرفة مشورة) فقضت بقبول الاستشكال شكلا ورفضه موضوعا والاستمرار في التنفيذ . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا القرار ... إلخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٦٦ قضت محكمة جنايات الجيزة بحبس الطاعن سنتين مع الشغل في الجناية رقم ٨٥٥١ سنة ١٩٦٢ الجيزة ١١٧٣ سنة ١٩٦٢ كلى . ونفذ الحكم إعتبارا

من تاريخ صدوره وتحدد للإفراج عن الطاعن يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٨ بعد احتساب المدة التي قضاها بالحبس الاحتياطي . ولما أن صدر في سنة ١٩٦٦ قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم لإتباعها بعيد الثورة أفرج عن الطاعن باعتبار أنه أوفى نصف العقوبة المحكوم بها عليه ، إلا أنه تكشف بعد ذلك للنيابة العامة أنه لم يستوف المدة المقررة في قرار العفو وأن الإفراج عنه قد تم نتيجة خطأ في حساب تلك المدة فأصدرت قرارا بالقبض عليه وإيداعه السجن تنفيذا لباقي مدة العقوبة المحكوم بها . فاستشكل الطاعن في التنفيذ أمام غرفة المشورة طالبا وقف تنفيذ ذلك القرار الصادر من نيابة الجيزة الكلية بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ إلى حين الفصل في الدعوى الإدارية المرفوعة منه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بطلب الحكم بصحة ونفاذ قرار الإفراج الشرطي الصادر بالعفو عن المستشكل في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ .

وحيث إنه يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون مالف الذكر ، إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحا . فإذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صار نهائيا فإن الطعن في الحكم الصادر في الإشكال يكون غير جائز ذلك لأنه بطبيعته حكم وقفي ينقضي أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا وإذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر في الجنائية رقم ٨٥٥١ سنة ١٩٦٢ و ١١٧٣ سنة ١٩٦٢ كلى الجيزة قد صار — من قبل رفع الإشكال — نهائيا بعدم التقرير فيه بالطعن بطريق النقض ، وأن الإشكال في واقعه قد انصب على القرار الصادر من النيابة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ بطلب وقف تنفيذه تأسيسا على أنه قرار باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها بإصداره ، وأن قرار العفو الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ هو قرار صحيح ونافذ وحائز على

قوة الشيء المقضى به ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق إستثنائى — إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع ولتى تنتهى بها الدعوى ، فإن الطعن إذ ورد على الحكم الصادر فى الإشكال يكون غير جائز وهو ما يتعين القضاء به .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار/ نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المنتشارين : سعد الدين عطيه ،
وأفور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١١٥)

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٩ القضائية

مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصهم " . تفتيش . " التفتيش بغير
إذن " . مستشار إحالة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
مواد مخدرة .

قيام فرائض قوية ضد شخص — موجود بمنزل .هم .أذن بتفتيشه — على أن يخفى معه
شيئا يفيد في كشف الحقيقة . لمأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا
لوجه الطعن أن محضر التحريات تضمن أن المطعون ضده الثاني يستخدم
الأحداث في توزيع المخدرات ، كما أن الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق
النيابة أنه وجد المطعون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المطعون ضده
الثاني) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض
أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب ، فإن هذه
الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولى إنما كانت تخفى معها
شيئا يفيد في كشف الحقيقة مما يميز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملا
بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات
في جيبها يكون بمنأى عن البطلان . ولما كان القرار المطعون فيه قد خالف
هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث
مدى صلة المطعون ضده الثاني بالمخدرات التي ضبطت مع المطعون ضدها
الأولى أثناء وجودها بمنزله الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه
والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : المتهم الأول : أحرزت بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . المتهم الثاني : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم ١ الملحق . فأمر غيابيا عملاً بالمادتين ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ١/٣٠ من قانون العقوبات بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للتهمة مع مصادرة المخدرات المضبوطة . قطعت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية والمصادرة عن تهمة إحرار المطعون ضدهما جواهر مخدرة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وخطأ في القانون ، ذلك بأن القرار أسس قضاءه على القول بأن المطعون ضدهما الأول لم يرد في إذن التفتيش ذكر لها أو أى عبارة تتيح القبض عليها أو تفتيشها ورتب على ذلك انعدام كل أثر لهذا التفتيش من عثور على المخدرات معها وإقرارها في محضر الشرطة بأنها تحوز المخدرات المضبوطة لحساب المطعون ضده الثاني ، كما ترتب على ذلك أن حجب مستشار الإحالة نفسه عن تقدير مدى مسئولية المطعون ضده الثاني عن المخدرات التي ضبطت مع المطعون ضدهما الأول بمنزله ، وفي ذلك ما يصبم القرار المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون إذ أن الثابت من الأوراق أنه ورد بمحضر التحريات أن المطعون ضده الثاني يستخدم الأحداث في ترويح المخدرات مما تتوافر معه لدى الضابط الذي أجرى التفتيش دلائل كافية على إحرار المطعون

ضدها الأولى للمخدرات حين رأى انتفاخا يجيب جلبابها وبعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات بادية منه مما يعطيه الحق في تفتيشها .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله : ”بما أن واقعة الدعوى تحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥ استصدر النقيب مهني دكروري إذن النيابة بضبط المتهم الثاني وتفتيشه ومسكنه مرة واحدة خلال سبعة أيام حيث تبين له من تحرياته أنه يحرز جواهر مخدرة ويستغل الأحداث في توصيلها لمن يريد توصيلها لهم . وتنفيذا لهذا الإذن توجه يوم ١٩٦٨/١١/٢٦ الساعة ٣٠ ، ٤ م إلى مسكن المتهم حيث لم يجده ووجد المتهم الأولى وقتشها ووجد بجيب جلبابها الخارجي ثمانية وعشرين لفافة من السلوفان الأزرق محزمة بورقة لصق أبيض وبها أفيون وقد تبين أن وزنها وما بها ١٢,٨٥ جراما“ . ثم انتهى القرار المطعون فيه إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما في قوله : ”وبما أن إذن التفتيش الصادر للسيد الضابط لم يرد به ذكر المتهم الأولى أو أى عبارة تبيح القبض عليها أو تفتيشها ومن ثم فإجراء التفتيش الذي قام به الضابط بالنسبة لها قد ران عليه بطلان أكيد لعدم كل أثر ترتب عليه بما في ذلك ما قيل من العثور معها على مخدر . وبما أن مؤدى ذلك أن الدليل قبل المتهم الأولى قاصر عن بلوغ حد الكفاية اللازمة لإحالتها إلى محكمة الجنايات . وبما أن الدليل بالنسبة للمتهم الثاني يتمثل فيما قيل في محضر جمع الاستدلالات من أن المتهم الأولى ومن تدعى كريمة محمد حسين قالتا للضابط إن هذا المتهم يستغلها في نقل المخدرات لبعض الأشخاص ، وهذا محل نظر حيث عدلتا عنه ولم تذكراه في تحقيقات النيابة وهي المعتمدة في نظرها الأمر الذي تنهار معه شبهة الدليل الموجود بمحضر جمع الاستدلالات وتكون الدعوى بالنسبة للمتهم الثاني بدورها بغير دليل يكفي لإحالتها إلى محكمة الجنايات“ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محضر التحريات تضمن أن المطعون ضده الثاني يستخدم الأحداث في توزيع المخدرات كما أن الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المطعون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المطعون ضده

الثاني) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبرز بعض أوراق الصلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولى إنما كانت تخفى معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن البطلان . ولما كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث مدى صلة المطعون ضده الثاني بالمخدرات التي ضبطت مع المطعون ضدها الأولى أثناء وجودها بمنزله الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١١٦)

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ القضائية

ضرب . "بسيط" . "إحداث عاهة" . إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب . وصف لتهمة . إرتباط . قوة الأمر المقضى . حكم . "قوة
الأمر المقضى" . نقض . "حالات الطعن : الخطأ في تطبيق القانون" :
أثر الطعن : "الطعن بالنقض . أثره" .

إيراد الطبيب الشرعى رأيه عرض المجنى عليه على إحصائى المسالك البولوية قبل البت نهائيا بعدم
تخلف عاهة لديه بالجهاز البولى . تعجل القضاء فى الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه .
خطأ فى القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات .

الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكته عنها مرة أخرى .
المادة ٤٥٥ إجراءات .

نقض الحكم فى تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

متى كان التقرير الطبى الشرعى الذى حول عليه الحكم المطعون فيه ، فى استبعاد
العاهة قد جاء به "نرى من باب الاحتياط الكلى أنه وقد عانى الطفل من احتباس
بولى إمتد بضعة سنوات ، وكان تأثر الجهاز البولى وتمدده ملحوظا على النحو
الذى جاء بالتقارير الطبية الشرعية السابقة ، فنرى قبل القول نهائيا بعدم تخلف
عاهة بالجهاز البولى للطفل المذكور أن يحرى له فحص أشععى معملى لوظائف الكلى
بمعرفة إحصائى المسالك البولوية بمستشفى المنصورة الجامعى حيث لا يتيسر إجراء

مثل هذا الفحص بالقسم وكتابة تقرير مفصل قبل البت نهائيا في حالته" لما كان ذلك ، وكان المفروض على المحكمة أن تبحث الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحتملها وأن تتيقن من استقرار نتيجة الاعتداء حتى يتبين لها إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح وذلك لأنها مختصة بالنظر في ثبوت الفعل المنسوب لمتهم بكافة أوصافه القانونية عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ فصلت في الدعوى قبل أن تتيقن من استقرار حالة المجنى عليه وأنه لم يتخلف لديه عاهة مستديمة من الفعل الذي أحدثه به المطعون ضده ، تكون قد تعجلت الفصل في الدعوى إذ لم تستجل ما طلب التقرير الذي عولت عليه استجلاءه ، وتكون بذلك قد أخطأت في القانون ، ذلك بأن حكمها باعتبار الواقعة المادية التي أحدثها المطعون ضده جنحة ضرب بسيط من شأنه أن يحول دون محاكمته عما يتخلف عنها من عاهة بالجهاز البولي لأن قوام هذه الجريمة هي الواقعة عينها ، وإذا تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات على أنه "ألا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة" لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة لجميع التهم المسندة للمطعون ضده لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية . (أولا) أحدث عمدا بهادل محمد عطية جاهين الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إثر جزء من حشفة القضيب واستئصال معظم الجلد المغطى لجسم القضيب . (ثانيا) أحدث عمدا بكل من فوزي محمد عطية وطارق محمد عطية الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (ثالثا) زاول مهنة الطب ولم يكن مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة .

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات و ١ و ١/١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ . فقرر ذلك في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٤ . ومحكمة جنايات المنصورة بعد أن عدلت وصف التهمة إلى أن المتهم في الزمان والمكان سأل في الذكر . (أولا) أحدث عمدا بعادل محمد عطيه جاهين الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الأخير والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (ثانيا) أحدث عمدا بكل من فوزى وطارق محمد عطيه جاهين الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (ثالثا) زاول مهنة الطب ولم يكن اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ والمواد ١/٣٤٢ و ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المطعمون ضده مع الشغل لمدة شهر واحد وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم ومصادرة المضبوطات ونشر الحكم مرة واحدة بصحيفة الجمهورية على نفقته بلا مصروفات جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعمون ضده عن التهمة المسندة إليه على إعتبار أنه لم يتخلف عن الإصابة التي أحدثها المطعمون ضده بقضيب المجنى عليه عاهة مستديمة إستنادا إلى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى المؤرخ ١٩٦٩/١/١٥ قد جاء مشوبا بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم تجاهل ما ورد فى نهاية التقرير من أنه لا يمكن القطع بما إذا كانت قد تخلفت عاهة بالجهاز البولى للمجنى عليه قبل إجراء فحص أشعى ومعمل لوظائف الكلى بمعرفة السيد الدكتور إخصائى المسالك البولية بمستشفى المنصورة الجامعى وفى ذلك ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعمون ضده بأنه : (أولا) أحدث عمدا بعادل محمد عطيه جاهين الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت

لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي بتر جزء من حشفة القضيب واستئصال معظم الجلد المغطى لجسم القضيب . (ثانيا) أحدث عمدا بكل من فوزى محمد عطية وطارق محمد عطية الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (ثالثا) زاول مهنة الطب ولم يكن اسمه مسجلا بسجل الأطباء بوزارة الصحة — وقد دان الحكم المطعون فيه المطعون ضده عما أسند إليه واعتبر التهمة الأولى جنحة معاقبا عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات واستبعد تخلف عاهة عن الإصابة استنادا إلى أنه ثبت بالتقرير الطبي الشرعى الأخير أنه أجريت عملية جراحية بعد الختان للجنى عليه ونجحت وأنه ثبت بعدها أنه لم يكن بالطفل بتر بثرة القضيب وبذلك أصبحت العاهة التي تقرر وجودها سابقا غير موجودة الآن وأنه تخلف عن الإصابة وما استتبعها من إجراءات علاجية تشوه بسيط بجلد القضيب لا يرقى إلى مرتبة العاهة لما كان ذلك وكان التقرير الطبي الشرعى الذى عول عليه الحكم المطعون فيه فى استبعاد العاهة قد جاء به أنه نرى من باب الاحتياط الكلى أنه وقد عانى الطفل من احتباس بولى امتد بضعة سنوات وكان تأثر الجهاز البولى وتمدده ملحوظا على النحو الذى جاء بالتقارير الطبية الشرعية السابقة ، فنرى قبل القول نهائيا بعدم تخلف عاهة بالجهاز البولى للطفل المذكور أن يجرى له فحص أشعى معملى لوظائف الكلى بمعرفة السيد الدكتور إخصائى المسالك البولية بمستشفى المنصورة الجامعى حيث لا يتيسر إجراء مثل هذا الفحص بالقسم وكتابة تقرير مفصل قبل البت نهائيا عن حالته“ . لما كان ذلك ، وكان من المفروض على المحكمة أن تبحث الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتملها وأن تيقن من استقرار نتيجة الاعتداء حتى يتبأ لها إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح وذلك لأنها مختصة بالنظر فى نبوت الفعل المنسوب لاتهم بكافة أوصافه القانونية إذ تنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على ”أن للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المستند لاتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور“ فإن المحكمة إذ فصلت فى الدعوى قبل أن تيقن من استقرار حالة الجنى عليه وأنه لم تخلف لديه عاهة مستديمة من الفعل الذى أحدثه به المطعون ضده فلإنها تكون قد تعجلت الفصل

في الدعوى إذ لم تستجل ما طلب التقرير الذي حولت عليه استجلاءه وتكون بذلك قد أخطأت في القانون ، ذلك بأن حكمها باعتبار الواقعة المادية التي أحدثها المطعون ضده جنحة من شأنه أن يحول دون محاكمته عما قد يتخلف عنها من عاهة بالجهاز البولي لأن قوام هذه الجريمة هو الواقعة عينها ، إذ تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة لجميع التهم المصنفة للمطعون ضده لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمرأوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوان ،
وعبد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسيوطى ، وعبد ماهر حمد .

(١١٧)

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) مستشار الإحالة . حكم . ” تسببيه . مالا يعيب الحكم
في نطاق التدليل “ . مواد مخدرة .

(أ) البيان الممول عليه في الحكم ؟

(ب) انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه .
شرط ذلك ؟

(ج) تزيد الحكم فيما لا أثر له على منطقته . لا يعيبه .

(د) تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من إطلاقات مستشار الإحالة
بغير معقب عليه من محكمة النقض .

١ — من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو
فيه اقتناع القاضي دون غيره من الإجراءات الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ — من المقرر أن انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا يعيبه مادامت
النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

٣ — إن ما جاء بالأمر المطعون فيه من أن تلوث فصل المدية بفتات الحشيش
كان دون الوزن فلا عقاب عليه وإن كان غير صحيح في القانون ، إلا أنه لا يبدو
أن يكون مجرد تزيد من القرار ولم يكن هو الدعامة الأساسية التي قام عليها

قضاؤه ، وإنما كان دعائه هو التشكك في نسبة هذا التلوث إلى المطعون ضده .

٤ - متى كان مفاد مدونات الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة أنه قد تشكك في أن المطعون ضده هو المتسبب فيما ترك من آثار للخدر على نصل المدينة المضبوطة لأنه ليس هناك من دليل على أنه هو الذي تركه على النصل ووقت استعماله له ، وبالتالي لم يطمئن إلى أدلة الثبوت في الدعوى ولم يقتنع بها ورآها أنها غير صالحة للاستدلال بها على المطعون ضده ، وهو ما يدخل في مطلق سلطته التقديرية بغير معقب عليه في ذلك من محكة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده مع آخر بأنهما في ليلة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : (المتهم الأول) أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. (المتهم الثاني) حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر غيابيًا بأن لاوجه لإقامة الدعوى ومصادرة المخدر . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المطعون ضده وآخر في تهمة إحراز جواهر مخدرة استنادًا إلى أن تلوث المدينة المضبوطة معه بفتات الحشيش كان دون الوزن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة

المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى أقام قضاؤه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بقوله " أن الدليل قبل المتهم الأول (المطعون ضده) هو ضبط المديّة معه مع ظهور أن نصلها ملوث بفتات دون الوزن من الحشيش عملا بما جاء بتقرير قسم المعامل . وبما أنه ليكون هناك حيازة أو إحراز لشيء لا بد أن يكون له وزن بحيث يتصور عندئذ إحرازه أو حيازته ، أما إن كان دون الوزن فهذا بطبيعته ليس يعتبر محرزا أو محوزا حيازة أو إحرازا مما أتم عليه المشرع في القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ وبما أنه لا يمكن أن يقال إن هذه الآثار تتصل بالمديّة دليل على إحراز المخدر الذي ترك الأثر بالنصل لأن وقت ترك هذا الأثر ومن تركه عليه فعلا غير ثابت بدليل يمكن اعتباره وبما أنه إذا كان ذلك يبين أن الدعوى خالية من الدليل الكافي للإحالة " ومفاد هذه الفقرة الأخيرة من مدونات الأمر المطعون فيه أنه قد تشكك في أن المطعون ضده هو المتسبب فيما ترك من آثار المخدر على النصل لأنه ليس هناك من دليل على أنه هو الذي تركه على النصل دون استعماله . ومن ثم فإن مستشار الإحالة لم يطمئن إلى أدلة الثبوت في الدعوى ولم يقتنع بها ورآها أنها غير صالحة للاستدلال بها على المطعون ضده ، وهو ما يدخل في مطلق سلطته التقديرية بغير معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ، أما ما جاء بالأمر من قبل من أن تلوث النصل بفتات الحشيش كان دون الوزن فلا عقاب عليه فانه وإن كان ذلك غير صحيح في القانون إلا أنه لا يعدو أن يكون مجرد تزييد من القرار ولم يكن هو الدعامة الأساسية التي قام عليها قضاؤه وإنما كان دعامة هو التشكك في نسبة هذا التلوث إلى المطعون ضده على ما سلف القول ومن المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وأن انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا يعيبه مادامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

ومن حيث إنه لما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومهاطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١١٨)

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . وصف التهمة . دفع . " الدفع ببطلان إذن التفتيش " . تفتيش . " الدفع ببطلان إذن التفتيش " .

شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للشترى .

إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ فى القانون . عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .

(ب) نقض . " الحكم فى الطعن " .

حجب الخطأ القانونى المحكمة من بحث موضوع الدوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

١ - من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز . وإذا كان لا يشترط قانونا لإنعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم ، فإن هذه الجريمة تم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للشترى ، إذ لو كان التسليم ملحوظا فى هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب

على الشراء مستقلا عن الاحراز . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش وإن كان التسليم قد أرجىء إلى ما بعد ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى أعطته النيابة العامة للواقعة وهو إحراز المخدر ، بل من واجبها أن تخصص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدها إستنادا إلى صدور الاذن عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

٢ - متى كان الخطأ القانونى الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتخصيص وتقدير الأدلة القائمة فيها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة الأول : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (أفبونا وحشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (الثانية) أحزرت بقصد الاتجار أو التعاطى والاستعمال الشخصى جوهرين مخدرين أفبونا وحشيشا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعننت النيابة العامة فى هذه الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة إحراز الجواهر المخدرة إستنادا إلى بطلان إذن

النيابة العامة بالقبض والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية قد خالف القانون ذلك أن الثابت بمدونات الحكم أن المطعون ضده الأول كان قد اشترى صفقة المخدر وقت صدور الإذن على ما دلت عليه التحريات مما تعتبر معه جريمة شرائه للمخدر قائمة وقت صدور الإذن ولا ينال من قيامها أن الاستلام كان لاحقاً لصدور الإذن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد بيانا لواقعة الدعوى . أن النقيب صلاح الدين سليمان رئيس وحدة مباحث قسم الساحل علم من تحرياته السرية أن المتهم وهو من تجار المخدرات ببلدة ديروط قد حضر إلى القاهرة وقام بعقد صفقة شراء مخدرات سيقوم باستلامها بشارع ترعة الاسماعيليه التابع للقسم فاستصدر بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٧ الساعة الثانية عشر مساء إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه لضبط ما يحزره أو يحوزه من مواد مخدرة وكذلك ضبط وتفتيش من يتواجد معه أثناء ذلك وانتقل في نفس اليوم لتنفيذ الإذن وفي حوالي الساعة الثانية مساء شاهد المتهم يصل إلى شارع ترعة الاسماعيليه وينتظره إلى أن حضرت المتهم الثانية وبيدها حقيية واتجهت ناحيته لتسليمها إليه فقبض عليهما وبعد أن حصل الحكم شهادة الضابط بما يطابق ما استخلصه منها على النحو المتقدم ، عرض إلى دفاع الطاعن محامي المطعون ضدهما ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية في قوله ... إن الثابت من الأوراق أن إذن النيابة صدر في الساعة الثانية عشرة مساء في وقت لم تكن فيه هناك جريمة واقعة بالفعل إذ حضر المتهم الأول ولم يكن محزرا لشيء من المخدرات في الساعة الثانية مساء لاستلام المواد المخدرة المضبوطة ومفاد ذلك أن إذن التفتيش قد صدر لضبط جريمة مستقبلية ومن ثم يكون الدفع المبدى من المتهمين على أساس سليم من القانون وما أورده الحكم من ذلك غير سديد ذلك بأنه من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز . وإذا كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء

مستقلا عن الإحراز . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش وإن كان التسليم قد أرجىء إلى ما بعد ذلك وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى أعطته النيابة العامة للواقعة وهو إحراز المخدر . بل من واجبها أن تنحصر الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدهما استنادا إلى صدور الإذن عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتخصيص وتقدير الأدلة القائمة فيها . فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمرانى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، محمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١١٩)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) تزوير . "أوراق رسمية" . أمر إحالة . وصف التهمة .
جريمة . أركانها . قصد جنائى . إثبات . "إثبات بوجه
عام" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . عقوبة .
"العقوبة المبررة" .

(١) إسناد الحكم خطأ إلى المتهم واقعة تزوير لم تزد بأمر الإحالة
ببرره أن العقوبة المقررة لها مقررة لجريمة التزوير الواردة
بذلك الأمر . ما دام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة
المسندة خطأ .

(ب) إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .

(ج) توافر العلم بالتزوير . من إلتكاب التزوير ذاته .

(د) كفاية كون الأدلة فى مجموعها كوحده مؤدية إلى ما فصله الحكم
منها ومتبعة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها . عدم جواز مناقشة
كل دليل منها على حده .

١ - لأن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثانى أحيل من مستشار الإحالة
لمحاكمته عن جرائم التزوير بالدفتريين رقمى ٧ و ٢٨ جمعيات واستعمالها مع علمه بتزويرهما
واتجاره فى الكسب بغير ترخيص ، دون تهمة التزوير فى الاستمارة "رقم ١ تأمين"

التي لم ترد بأمر الإحالة والتي دانه الحكم المطعون فيه عنها ومن باقى الجرائم سالفة الذكر بعد أن طبق فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ودون أن يلفت نظر الدفاع إلى هذه الإضافة ، إلا أنه لاجدوى للطاغن فيما يشير فى هذا الشأن ، لأن العقوبة المقرضى بها عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات ، مقرررة لجوئىمى للتزوير بالدفتريـ ٧ و ٢٨ جمعيات التي ورد بأمر الإحالة وشملها الدفاع ، وقد أثبت الحكم قيامها وتوافر كافة عناصرها القانونية فى حقه بما أثبتته فى الدفتريـ من أسماء أشخاص وهمية وذكر عنهم أنهم سددوا رسم التأمين على مواشيمهم المؤمن عليها وأحقيتهم بالتالى فى صرف كيات الكسب ، على خلاف الحقيقة ، ونسب إليهم توقيعات مزورة بالدفتريـ الأخير قرين أسمائهم بتسليمهم مقرراتهم من الكسب ، ثم استعمل هذين المحررين المزورين سالفى البيان بأن قدمهما إلى مفتش الزراعة مع علمه بالتزوير ، وانبنى على ذلك استيلاؤه مع باقى المحكوم عليهم على مقادير الكسب هذه واتجاره فيها بغير ترخيص ، ولم يكن عماد الحكم فيما أثبتته من هذه الجرائم فى حق الطاعن أنه نقل البيانات المزورة بالدفتريـ عن الاستمارة "رقم ١ تأمين" المختص بتحريرها باقى اللجنة أعضاء اللجنة القائمة بالأمر فى الجمعية ، وإنما كان ذلك من الطاعن عن تعمد وقصد ودراية بحقيقة الواقع وبنية تغيير تلك الحقيقة ، مما مؤداه أن الواقعة تزوير الاستمارة "رقم ١ تأمين" لم يكن لها من ترابط فى تسلسل وقائع التزوير والتالى فليس لها من تأثير على فهم المحكمة للواقعة ، ومنطق الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن لصدور وقوع التزوير فى أى من هذه الأوراق دون الأخرى ، ولأن الحكم أقام الحجّة فى ثبوت كل واقعة على حدة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد ، لا يكون له محل .

٢ — من المقرر أن إثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص ، إذ العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .

٣ — متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجاني فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .

٤ — الأصل أنه يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — و ٢ — (الطاعن الأول)
 ٣ — و ٤ — (الطاعن الثاني) بأنهم في خلال شهر يونيو سنة ١٩٦٦
 بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : المتهمون الأول والثاني والثالث : بصفقتهم
 موظفين عموميين والثالث مكلف بخدمة عامة (أولا) ارتكبوا تزويرا في أوراق
 رسمية هي استمارة (١) تأمين رقم ٥٥٥٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و
 ٥٨٨٨٧ و ٥٨٨٨٨ وذلك بجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبتوا فيها
 أسماء الأشخاص النابتين بتقرير لجنة الفحص بأنهم أمنوا على مواشى وذلك على
 خلاف الحقيقة . (ثانيا) استعملوا المحرر المزور سالف الذكر بتقديمه إلى تفتيش
 الزراعة وهم يعلمون بتزويره . المتهمون الأول والثاني والرابع : (أولا) بصفقتهم
 موظفين عموميين ارتكبوا تزويرا في أوراق هي استمارة (١) تأمين ناحية بنى حرب
 رقم ٥٥٥٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٥٥٣٧ و ٣٨ و ٤٠ وذلك بجعلهم واقعة مزورة
 في صورة واقعة صحيحة بأن أثبتوا فيها أسماء لأشخاص وهمية وكذلك في الاستمارة
 رقم ٥٥٥٣٠ و ٣٧ و ٥٥٥٣٨ أثبتوا فيها أسماء الأطفال وكذلك الاستمارة
 رقم ٥٥٥٣٨ اسم لشخص يقيم بالقاهرة وأثبتوا أن المذكورين جميعا قد أمنوا
 على مواشى وذلك على خلاف الحقيقة . (ثانيا) استعملوا المحرر المزور سالف
 الذكر بتقديمه إلى تفتيش الزراعة وهم يعلمون بتزويره . المتهم الرابع : (أولا) ارتكب
 تزويرا في محرر للجمعية التعاونية هو دفتر ٢٨ جمعيات بجعله واقعة مزورة
 في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فيه أن الأشخاص النابت أسماءهم في لجنة الفحص
 وفي التهمة الأولى قد تسلموا كسب لمواشيهم المؤمن عليها ونسب توقيعهم زورا
 في هذا الدفتر وذلك على خلاف الحقيقة . (ثانيا) ارتكب تزويرا في محرر للجمعية
 التعاونية هو دفتر جمعيات وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن
 أثبت فيه أن الأشخاص النابت أسماءهم في التهمة الأولى قد سدّدوا قيمة رسم التأمين
 على مواشيهم وذلك على خلاف الحقيقة (ثالثا) استعمل المحررات الرسمية في التهم
 الأولى والثانية سالفه الذكر بتقديمها إلى مفتش الزراعة وهو يعلم بتزويرها . المتهم
 الخامس (أولا) ارتكب تزويرا في محرر للجمعية التعاونية وهو دفتر ٢٨ جمعيات بجعله

واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فيه أن الأشخاص الثابت أسماءهم في التهمة الثانية قد تساموا مقرراتهم في الكسب ونسب توقيعهم زورا في هذا الدقتر وذلك على خلاف الحقيقة . (ثانيا) ارتكب تزويرا في محو للجمعية التعاونية هو دقتر ٧ جمعيات بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بإثباته أن الأشخاص الوارد أسماءهم في لجنة الفحص وفي التهمة الثانية قد سددوا رسم التأمين على مواشى مؤمن عليها وذلك على خلاف الحقيقة (ثالثا) استعمل المحرران المزوران سالفى الذكر في التهمتين السابقتين بأن قدمهما إلى مفتش الزراعة مع علمه بتزويرهما . المتهمون الخمسة جميعا : اتجروا في الكسب بغير ترخيص من وزارة الزراعة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢١١ و ٢١٤ و ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات و ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ و ٧٢ لسنة ١٩٥٧ و ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بالنسبة لاتهم الأول والثالث وخيايبا بالنسبة للثانى ببراءتهم مما أسند إليهم . (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الرابع والخامس بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الثانى بصفته موظفا عموميا بجرائم التزوير في محورات رسمية واستعمالها قد شابه القصور في التسبب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستلال ذلك بأن الحكم المطعون فيه عاقبه عن تهمة تزوير الاستمارة رقم (١) تأمين رغم عدم ورودها بقرار الإحالة ودون أن توجه المحكمة هذه التهمة الجديدة إليه أو تلقت

نظر الدفاع عنه إليها ليتناولها في مرافعته ومما كان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة بالنسبة لثبوت التهم الأخرى للترابط في تسلسل تصوير الواقعة وبما لا يستقيم معه القول بأن العقوبة التي وقعت عليه تعتبر عقوبة مبررة بالنسبة للتهم الأخرى التي دين بها، هذا إلى أن رئيس لجنة الفحص قطع في أقواله بأن مسئولية التزوير ترتد إلى أعضاء اللجنة القائمة بالأمر في الجمعية لأنها هي التي تثبت من صحة البيانات موضوع التأمين وترصدتها في الاستمارة "رقم واحد" وتوقع عليها والطاعن ليس عضوا فيها ولم يحضر اجتماعات وعمله قاصر على رصد الثابت بالاستمارات في الدفترين رقمي (٧) و (٢٨) جمعيات الماعدين لإثبات سداد رسم التأمين عن المواشي وإستلام مقررات الكسب الخاص بها . كما دلى الحكم هل علم الطاعن بالتزوير من كونه من أهالي الناحية وأن تسليحه الكسب يقتضى منه بالضرورة التحقق من أشخاص المستلمين له عند التوقيع على الدفتر وهو ما لا يوفر قيام العلم بالتزوير لعدم إمكان افتراض علمه بكل من يقيم بالناحية كما أن الثبوت من الشخصية عند التسليم قد يرتد إلى مجرد الإهمال منه كل هذا يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أحيل من مستشار الإحالة لمحاكمته عن جرائم التزوير بالدفترين رقمي ٧ و ٢٨ جمعيات وإستعمالهما مع علمه بتزويرهما واتجاره في الكسب بغير ترخيص ، دون تهمة التزوير في الاستمارة رقم "١ تأمين" التي لم ترد بأمر الإحالة والتي دانه الحكم المطعون فيه عنها وعن باقي الجرائم سالفة الذكر بعد أن طبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ودون أن يلفت نظر الدفاع إلى هذه الإضافة ، إلا أنه لا جدوى للطاعن فيما يشير في هذا الشأن لأن العقوبة المقررة لها هي السجن لمدة ثلاث سنوات مقررة للجريمة التزوير بالدفترين ٧ و ٢٨ جمعيات التي وردت بأمر الإحالة وشملها دفاعه ، وقد أثبت الحكم قيامها وتوافر كافة عناصرها القانونية في حقه بما أثبتته في الدفترين من أسماء أشخاص وهمية وذكر عنهم أنهم سددوا رسم التأمين على مواشيهم المؤمن عليها وأحققتهم بالتالي في صرف كميات الكسب على خلاف الحقيقة ونسب إليهم توقيعات مزورة بالدفتر الأخير قرين أسمائهم بتسليمهم مقرراتهم من الكسب ثم استعمل هذين المحررين المزورين

سأنتهي البيان بأن قدمتهما إلى مفتش الزرارة مع علمه بالتزوير وأنبى على ذلك احتياؤه مع باقي المحكوم عليهم على مقادير الكسب هذه وانجازه فيها بغير ترخيص، ولم يكن عماد الحكم فيما أثبتته عن هذه الجرائم في حق الطاعن أنه نقل البيانات المزورة بالدفتريين عن الاستمارة رقم " ١ تأمين " المختص بتحريرها باقي اللجنة أعضاء اللجنة القائمة بالأمر في الجمعية وإنما كان ذلك من الطاعن عن تعمد وقصد ودراية بحقيقة الواقع وبنية تغيير تلك الحقيقة ، مما مؤداه أن واقعة تزوير الاستمارة " ١ تأمين " لم يكن لها من ترابط في تسلسل وقائع التزوير وبالتالي فليس لها من تأثير على فهم المحكمة للواقعة ومنطق الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن لتصور وقوع التزوير في أي من هذه الأوراق دون الأخرى ولأن الحكم أقام الحجج في ثبوت كل واقعة على حدة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أركان جرائم التزوير والاستعمال بما فيها القصد الجنائي بقوله : " ومن حيث أن المتهمين " .. " الطاعن الثاني " كاتبى جمعيتى بنى حرب والسوالم قد ارتكبا جريمة التزوير السالف الإشارة إليها والتي تفصح عنها وعن كيفية ارتكابها مما أوردته المحكمة من وقائع وكان التزوير هنا في الاستمارات رقم " ١ تأمين " والدفتريين " رقم ٢٨ جمعيات و ٧ جمعيات أى في أوراق رسمية " ، وكان الضرر هنا قد تحقق بصرف كميات من الكسب إلى غير المؤمنين الذين عنتم الدولة للعمل على تنمية الاقتصاد القومى والتشجيع على تربية الماشية وإرتكاب التزوير تستخلصه المحكمة من أنهم من أهالى الناحيتين الأمر الذى يدل فى جلاء على أنهم إذ وقعوا على استمارات التأمين كانوا يعلمون بأن الأشخاص السابق التنويه إليهم ليس لهم وجود بالناحية وليسوا أعضاء بالجمعية فضلا عن أن تسليم أشخاص المؤمنين كميات الكسب يقتضى حتما وبطريق اللزوم التثبت من أشخاصهم لدى التوقيع على الدفاتر رقم ٢٨ جمعيات مما يتوافر معه القصد الجنائى فى الجرائم المنوه عنها " . وما أورده الحكم من ذلك تدليل كاف وماتع

على توافر ركن القصد الجنائي في جرائم التزوير وركن العلم ، في استعمال الأوراق المزورة وهو تعمد تغيير الحقيقة مع العلم بها ، ومن المقرر أن إثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص إذ العبرة فيه بما تطعن إليه المحكمة من الأدلة السائغة ومتى ثبت وقوع تزوير المهرور من الجنائي فإنه يلزم عن ذلك أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وإطاعتها إلى ما انتهت إليه ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المرادى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٢٠)

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ القضائية

(١ ، ب) نقض . " التقرير بالطعن " . طعن . حكم . " الطعن
في الأحكام " .

(١) الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصى لمن صدر ضده الحكم .
ليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرة إلا بأذنه .

(ب) الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون
للتوكيل ثابته وقت التقرير بالطعن .

١ — الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده
يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه
في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه .

٢ — الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام . ولا يجوز
التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن .
ولما كان المحامى الذى قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير
بالطعن عن المحكوم عليه وقت أن قرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلا لاحقا في التاريخ
لتاريخ التقرير به ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة مصر الجديدة ضد الطاعن متهما إياه بأنه أصدر له شيكات دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للمسحب بالبنك المسحوب عليه . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي للمدعى المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه مع إلزام المتهم المصاريف المدنية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ محمد مختار فهمي المحامي قرر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٩ نيابة عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر إيداع التوكيل الخاص المقدم أنه قد تم التوقيع عليه من المحكوم عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ أى بعد التقرير بالطعن وكان الطعن بالنقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام . فان التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكان المحامي الذي قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير بالطعن عن المحكوم عليه وقت أن قرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثانيا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقدير فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

العدد الأول

السنة الحادية والعشرون

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة في المواد الجنائية

(أولا) في النقابات

الصفحة	القاعدة	محاكمة
		<p>المدة اللازمة للقيـد في جدول المحامين أمام محاكم الإستئناف :</p> <p>اقضاء خمس سنوات على العمل في الإدارات القانونية ومنزولة مهنة المحاماة فعلا . شرطان للقيـد أمام محاكم الاستئناف .</p> <p>المسـادتان ٦٦ . ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .</p>
١	١ نقابات	<p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)</p> <p>إختصاص لجنة قبول المحامين :</p> <p>إختصاص لجنة قبول المحامين . عند الطعن في قراراتها . غير واجب .</p>
١	١ نقابات	<p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)</p> <p>ما لا يجوز الطعن فيه من القرارات :</p> <p>عدم قبول التظلم مطلقا من طالب القيد في جدول المحامين .</p> <p>في قرار لجنة قبول المحامين الذي أجابه إلى ما طلبه . المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .</p>
١	١ نقابات	<p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)</p>

(ثانيا) في المواد الجنائية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	اتفاق . إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . اختصاص . اختلاس أشياء معجوزة . اختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استئناف . استجواب . استيقاف . اشتراك . إشكال . إصابة خطأ . اعتراف . إعلان . أمر إحالة . أمر بالأوجه . إكراه . أمن دولة . أوراق . إيجار أماكن . إيقاف التنفيذ
	اتفاق
	راجع : فاعل أصلي
	(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٣٦١)
	إثبات
	إثبات بوجه هام :
	١ — تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٧	(والطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢١	(والطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٣٠٢	(والطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

الصفحة	القائمة	
	٢	٢ — إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المحجني عليه استغل جهاله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كبيالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات. التفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	٢	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
	٣	٣ — إقامة الحكم قضاءه على ما له مأخذه الصحيح من التحقيقات . سلامته .
		الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — متى ينحسر التناقض بين الدليلين القولي واللفني ؟
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٥٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٥ — استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تريب عليها .
		عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . أمام النقض .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٦ — لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة . ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها .
٥٧	١٣	(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة ، تؤدي إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما اتهمت إليه .
٨٠	٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
١١٠	٢٧	(والطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
٢٥٥	٦٣	(والطن رقم ١٣١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٣٤٤	٨٦	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
٣٩١	٩٦	(والطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٨ — تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم . أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد لإطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علة لإطراحها .
٨٣	٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٩ — الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . لإثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
١٢٩	٣١	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)

الصفحة	القاعد	
		١٠ — الاشتراك في التروير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		١١ — عدم قبول دعوى الخطأ في الإسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صدهاء في الأوراق . أساس ذلك ؟
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٢ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال .
١٦٦	٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٣ — العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذى ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل . كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٤ — لا تعارض بين نقي الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن .
١٨١	٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٥ — حكم الإدانة . بياناته ؟
		إعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . هل ذلك ؟
١٨٤	٤٥	(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٦ — استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام النقض .
٤٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها. العلم بكنه المخدر المضبوط. صحته. مادام استخلاصه سائغا.
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٨ — تبرئة الحكم منهما في جريمة رشوة لعدم ثبوتها في حقه. وإدانته آخرها ثبتت قبله. لاتعارض.
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٩ — عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية. عدم تقيد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة.
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢٠ — الجدل الموضوعي في مسائل واقعية. استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها من محكمة النقض.
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢١ — وجوب استظهار الحكم أن المتهم باخفاء أشياء متحصلة من جنائية، كان يعلم يقينا بهذه الجنائية. حلة ذلك: العلم اليقيني بالجنائية وملابساتها. هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات.
		متى تتحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة؟
٢٥١	٦٢	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٢٢ — أخذ الحكم بدليل احتمالي. غير قاصح فيه. مادام أنه أسس الإدانة على اليقين.
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القائمة	
		٢٣ — التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره . صحيح في منطقي العقل .
٣٠٢	٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٢٤ — الشهادة الصليبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد. دليل إثبات . يغني عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع .
		عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .
٣١٦	٧٨	(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٢٥ — توقيع القاضي على الحكم . شرط لقيامه . أساس ذلك ؟
		بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . مالم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	٧٨	(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٢٦ — سلطة المحكمة في تقرير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
		المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .
		إستبعاد الحكم شهادة الخبير بقاله إنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .
٣٥٨	٨٩	(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانوني .
٣٦٥	٩١	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٢٨ — كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائما . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٢٩ — إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لاتصح . ماودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٣٠ — تحقق جريمة هتك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٣١ — متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث .
		إيراد الحكم — على خلاف الثابت بأقوال الشهود — أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الإسناد يعيب الحكم .
٣٩١	٩٦	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

الصفحة	القائمة	
		٣٢ — إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .
		مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفراملها . لا يعتبر دليلاً على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ .
		خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .
٤٢٧	١٠٥	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٣٣ — القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل . شم رائحة المخدر . صحة اتخاذ قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحزره .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٣٤ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضى . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . هو فى حل من الأخذ بدليل النفى ولو تضمنته ورقة رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٣٥ — للمحكمة التعويل على الاستدلالات التى أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال وإطراح أقوال شاهدهى النفى .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٣٦ — عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بحضور الجلسة . طالما أنه كان فى مكنة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعين له من أوجه الدفاع فى شأنه .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ — إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		٣٨ — توافر العلم بالتزوير . من ارتكاب التزوير ذاته .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		٣٩ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها . عدم جواز مناقشة كل دليل منها هل حدة .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		راجع أيضا : اختصاص .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)
		وتبديد .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٢٤)
		وتسعيرة .
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٢٩٥)
		وتفتيش .
		(القاعدتان رقم ٨٣ و ٨٨ بالصحيفتين رقمي ٣٣٤ ، ٣٥٥)
		وتعمين .
		(القواعد أرقام ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٩٠ بالصفحات ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٨١ ، ٢٦١)
		وجريمة .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)

الصفحة	القاعدة
	ودفوع . (القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ١٩٠) ورشوة . (القواعد أرقام ٢٤ ، ٤٩ ، ٩٨ بالصفحات أرقام ٩٤ ، ٢٠٠ ، ٣٩٨) وسرقة . (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٢٩٨) وشيك بدون رصيد : (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٤) وفاعل أصلي (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥) ومواد مخدرة . (القواعد أرقام ١٥ ، ٣٠ ، ١١٣ بالصفحات أرقام ٦٥ ، ١٢٥ ، ٤٧٠) ونياية عامة . (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٢٩) وهتك عرض . (القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٣٥١) إعتراف : ١ - شرط الاستناد إلى الاعتراف : أن يكون إختياريا . هو لا يكون كذلك إذ صدر وليد ضغط أو إكراه . (الملحق رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ٢٠ ٨٠

الصفحة	القائمة	
		٢ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع جوهرى . يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين . مادام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .
٨٠	٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٠)
		٣ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائفة .
٧٤	١٨	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٠)
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٤ — الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته . متى يحق للمحكمة الأخذ به . أخذها به . مفاده ؟
٢٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٠)
		٥ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . مثال .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		الإقرار غير القضائي :
		التسجيل الصوتي لإقرار غير قضائي يخضع في إثباته لقواعد الإثبات العامة في القانون المدني .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠)
		أوراق :
		١ — محاضر الشرطة التي تحرر في سبيل تسوية المنازعات وتهدئة الخواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية

الصفحة	القائمة	
		التي يثبت بها الصلح في مفهوم المادة ٥٥٢ مدني ، وليست لها قيمة الورقة العرفية إلا إذا وقعها ذوو الشأن وفقا لنص المادة ٣٩٠ مدني .
٦٢	١٤	(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٢ — تقدير قيام المانع المادي أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٣ — إثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول إدهاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الإدعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .
٣٥١	٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		شهود :
		١ — كفاية استخلاص الحكم لأقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٣٥١	٨٧	(والطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢ — التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . حق لمحكمة الموضوع .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كفاية عدم وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني . يستعصى على التوفيق بينهما .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٤ — النعي على الحكم خطؤه في الاسناد في خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . مادام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة . ساهمت في إحداث الوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٥ — لمحكمة الموضوع التعويل على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ماعداها . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٣٩	٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٤٤٧	١٠٨	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٦ — تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٧ — حق محكمة الموضوع إطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .

الصفحة	القاعدة	
		تمهل الضابط في إجراء التفتيش المأذون له به . حتى تقدم له المتهمة مألديها من مخدرات . لا يدعو إلى الشك في تصرفه .
		عدم دقة الشاهد في إحصاء ما ضبط من نقود . لا يؤثر في مسئولية المتهم عن إحرازها مخدرا .
١١٥	٢٨	(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٨ - شرط إطراح الدفع بإكراه الشاهد في عبارة مجملة ؟
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٩ - رسم المشرع طريقا لاتهم يتبعه لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . عدم اتجاهه إلى الإخلال بالأمس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ولا إلى الاقتتات على حق الدفاع .
١٦٦	٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٠ - حق الدفاع في العدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات . مدامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما . إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالنزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	٤٢	(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١١ - وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب . للمحكمة الإعراض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيها .
٢٣٨	٤٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حقها في تجزئة أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٣ — تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا عيب .
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٤ — جواز الإثبات بالبينه في جريمة التبيد . لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية . وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		١٥ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض قوله والإعراض عما عداه .
٣٠٢	٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		١٦ — طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . ما لا يصلح سببا لرفض هذا الطلب .
		متى يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟
٣٠٥	٧٥	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		١٧ — رسم القانون طريقا لاثم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنائيات . لا تخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي في مواجهة المتهم وسماع فيها الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها .
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)

الصفحة	المقابلة	
		١٨ — حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود الواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نقي يلتزم بإعلانهم .
		المحكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح .
		انحسار الجدية عن المحاكمة الجنائية وخلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		١٩ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جوار الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢٠ — حق الدفاع في سماع الشاهد . أساسه ونطاقه ؟
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢١ — عدم جواز النعي على المحكمة فعودها عن إجراء . سكت الطاعن عن المطالبة به .
٣٦١	٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٢٢ — عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦١	٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

المقنة	القاعدة	
		٢٣ — عدم جدوى النعى بعدم صحة أقوال المجنى عليها والدتها .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٢٤ — لا حبرة بمغايرة بلاغ الحادث أو أقوال المجنى عليها
٣٨٢	٩٥	بالشرطة لما اطمأنت إليه المحكمة .
		(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٢٥ — متى يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٩)
		٢٦ — استدعاء المحكمة الشاهد لاستيضاحه أمرا معينا في حضور
٤٣١	١٠٦	الطامن ومحاميه . لا عيب .
		(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		٢٧ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد
		في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه .
		مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على
		هذا الطلب .
٤٥٠	١٠٩	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		راجع أيضا :
		إثبات بوجه عام .
		(القاعدتان ٨٩ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٣٥٨ ، ٣٩١)
		خبرة :
		١ — حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لتقارير
		الخبراء .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠)
١٢٩	٣١	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال .
٢٠٧	٥٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣ — عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعي أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو ندب خبير آخر في الدعوى ، ما دامت قد اطمأنت إلى التقرير المقدم .
٢١٠	٥١	(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٤ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	٦٠	(الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٥ — الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٤	٦٠	(الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٦ — عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المجنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن للوارد بالتقرير الطبي — ما دام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .
٣٥١	٨٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل . عدم بيان الحكم للدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه . يعيبه .
٤٥٤	١١٠	(الظعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
٤٧٠	١١٣	(الظعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٨ — إيراد الطبيب الشرعي رأيه ، عرض المجنى عليه على إخصائي المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف طاعة لديه بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات . الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات . نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٨٢	١١٦	(الظعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) راجع أيضا : إثبات . (القواعد ٤ ، ٣٨ ، ٨٩ بالصحائف أرقام ١٢٧٠٢١ ٣٥٨٦) وقتل خطأ . (القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥) قرائن :
		١ — صحة الاستناد إلى وجود سكين ملوث بالدماء كقرينة معززة لباقي الأدلة .
٢٥٥	٦٣	(الظعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٩) ٢ — قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانونا . صحة اتخاذها ضمائم الأدلة الأخرى . مثال .
٢٨٢	٩٥	(الظعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

إجراءات المحاكمة

- ١ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة .
لا تثريب على المحكمة إن هي لم تفرض الحرز المحتوى على السلاح
وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك .
(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ٦ ٢٩
- ٢ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله أجازات .
عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله أجازات . ما دام أن
النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة
ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ٧ ٣٢
- ٣ - تحقق الضمان المقرر للتهمة بجناية بحضور محام مقبول
للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه .
وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه . لاثاثير
له على سلامة الحكم .
(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ٨ ٣٩
- ٤ - تولى محام الدفاع عن المتهم . سواء كان هذا المحامي
موكلا أو نيابة عن المحامي الموكل أو متديبا من المحكمة أو حضر
من تلقاء نفسه . كفايته . ما دام لم يبد من المتهم أى اعتراض .
تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون .
لا إخلال بحق الدفاع . واو كان المحامي متديبا . أساس ذلك ؟
(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ١٠ ٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٥ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائماً . (الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٩
٧٨	١٩	
		٦ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متممة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . للتمهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع له - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال . (الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ٢٦
١٠٥	٢٦	
		٧ - إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إحادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعاً . المادة ١٩/٤ إجراءات . (الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ٣٣
١٤١	٣٣	
		٨ - وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب . مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلاً . (الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ٣٤
١٤٤	٣٤	
		٩ - حق الدفاع في العدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات . مادامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله . طلب الدفاع في ختام مرافعته أصلياً البراءة واحتياطياً التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلباً جازماً : إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد . (الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ٤٢
١٧٦	٤٢	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وصدور الحكم المبني عليه معينا .
٢١٣	٥٢	(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١١ - ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررها شاهد إثبات ضد المتهم الآخر في الدعوى . وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإفراد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .
٢٢٢	٥٥	(الطن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . المقصود بالحضور في معنى المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟
		الحضور الاعتباري في مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟
		حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور في الجلسات التالية بعد تقديمه عذرا مقبولا كان في مقدور المحكمة تحقيق قيامه أو انعدامه ، إلا أنها قعدت عن تحقيقه . اعتبار الحكم الصادر في هذه الحالة غيابيا جائزا المعارضة فيه .
٢٢٥	٥٦	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		١٣ - محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . مثال لإجراءات صحيحة .
٢٣٨	٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها بإعادة ذكر تلك الأسباب في حكمها . كفاية الإحالة إليها .
٢٣٨	٥٩	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		١٥ — عدم التزام المحكمة بسماع الشهود جميعاً في جلسة واحدة أو إجراء مواجهة بينهم .
٢٣٨	٥٩	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		١٦ — سماع الخصوم أمام محكمة النقض من الإجازات الموكولة لتقديرها متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به . دعوى الخصوم للشول أمامها . غير لازمة .
		عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية علة .
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟
٢٤٨	٦١	(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٧ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	٦٦	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	٧٩	(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		١٩ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد — على محكمة ثانی درجة إذا ما رأت بطلانا في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩/٤ أ . ج .
٣٣٨	٨٤	(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢٠ — رسم القانون طريقا للمتهم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنایات . لا تخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي في مواجهة المتهم ويسمع فيها الشهود ولا يتجه إلى الإفتئات على حق الدفاع . سواء لإثبات التهمة أو نفيها .
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
١٦٦	٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفی يلتزم بإعلانهم .
		المحكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح .
		إنحسار الحدية عن المحاكمة الجنائية وخلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا يتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢٣ — النعي ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٣٦١	٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٢٤ — مثال لإجراءات محاكمة معيبة كانت تستلزم إفراد محام مستقل لكل متهم .
٣٧٩	٩٤	(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٢٥ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . هو في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية . ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢٦ — للمحكمة التعويل على الاستدلالات التي أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال واطراح أقوال شاهدي النفي .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢٧ — عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بحضور الجلسة . طالما أنه كان في مكتبة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع في شأنه .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٤٣١	١٠٦	<p>٢٨ — امتدعاء المحكمة الشاهد لإستيضاحه أمرا معينا في حضور الطاعن ومحاميه. لاعيب .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)</p> <p>٢٩ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .</p> <p>ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم حلة ذلك : توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف . ماهيته . تنظيم إداري .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)</p> <p>٣٠ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سمائه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .</p> <p>(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)</p> <p>٣١ — فض الحرز في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان .</p> <p>عدم قبول النعي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .</p> <p>(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٠٠)</p>
٤٥٤	١١٠	

الصفحة	القاعدة
	ورشوة . (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٤٥٤) إحالة راجع : مستشار الاحالة . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٩١) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥) اختصاص الاختصاص الولائي : ١ - نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الأشخاص والجرائم ؟ (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ٧٠ ٢٨٧ ٢ - تعلق قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ٧٠ ٢٨٧ ٣ - جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ٧٠ ٢٨٧ اختصاص المحاكم : ١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح

الصفحة	القاعدة	
		ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٤	٥٨	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢ - ثبوت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بني على أن الواقعة منازعة مدنية بحت . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .
٣٢٥	٨١	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٣ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
		ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم . هل ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته : تنظيم إداري .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ، وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
		عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٤٦٣	١١١	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص النيابة العامة :
		١ — إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به إختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٢ — جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفويا بتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة بصدور إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحا .
٢٨٤	٦٩	(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		إختصاص مأموري الضبط :
		١ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام بواجباتهم طبقا للمادة ٦٤ إجراءات .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢ — قيام قرائن قوية ضد شخص — موجود بمنزل متهم ماذون بتفتيشه — على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة .
		لأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .
٤٧٨	١١٥	(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص رجال الرقابة الإدارية :
		١ — إختصاص رجال الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الاختصاص إلى آحاد الناس . ما لم يكن طرفا في الجريمة التي ارتكبها الموظف .
		مناطق منح أعضاء الرقابة الادارية صفة الضبطية القضائية . هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرته وظيفته ، أو أن تكون الجريمة على وشك الوقوع .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ — إنحسار صفة الضبطية القضائية من رجل الرقابة الإدارية . إذ ارتكب الجريمة أحد من الناس .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٣ — مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تلبس . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		راجع أيضا : ” إثبات بوجه عام “ .
		(القاعدة رقم ٢ : باصحيفة رقم ٩٤)
		إختصاص الموظف العام :
		١ — كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
٢٠٠	٤٩	<p>٢ — استظهار الحكم قدرا من الاختصاص يسمح للتهمة بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لصالحه .</p> <p>(المظن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)</p> <p>اختلاس أشياء محجوزة</p> <p>١ — تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز .</p> <p>حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة .</p> <p>خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارصا رغم عدم قبوله الحراسة . فصور .</p> <p>(المظن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)</p> <p>٢ — حكم الادانة . بياناته ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبديد محجوزات .</p> <p>(المظن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)</p> <p>اختلاس أموال أميرية</p> <p>١ — جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات ومآثر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p>
٤٢٤	١٠٤	
٤٤٧	١٠٨	

الصفحة	القاعدة	
٣٢٢	٨٠	الرد بجميع صوره ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه من ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وأن تضمن في ظاهره معنى العقوبة . (الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
٤٠٣	٩٩	٢ — متى تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ؟ (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
٤٠٣	٩٩	٣ — تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلسوه . لا بغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . ما دام أنه اشتراه نائباً مفوضاً عن الجمعية التي يعمل بها . (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
إخفاء أشياء متحصلة من جريمة		
من جنائية :		
١ — وجوب استظهار الحكم أن المتهم بإخفاء أشياء متحصلة من جنائية ، كان يعلم يقيناً بهذه الجنائية . حلة ذلك : العلم اليقيني بالجنائية وملابساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .		
٢٥١	٦٢	متى تحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ؟ (الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ما هيته . الاستدلال عليه .
		عدم جدوى النعى على الحكم اسناده للتمم العلم بالظرف المشدد الذى أحاط بالجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفاة . ما دام أنه أخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف .
٤٠٣	٩٩	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٠)
		<u>إرتباط</u>
		١ — العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعرضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	٥	(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠)
		٢ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
		التزام صاحب العمل بأعداد سجل قيد الأجور وآخر لقيد الغرامات . لا ارتباط بينهما . هلة ذلك ؟
٣٢	٧	(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠)
		٣ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟
		العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات المنصوص عليها المادة في ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد

الصفحة	القاعدة	
		من العقوبة المقررة للجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون مالف الذكر .
١٢٠	٢٩	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٤ — ملاحقة الطاعن لليجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حيائها . تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٣٨	٥٩	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٥ — وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
٣٣٠	٨٢	(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٦ — اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجرمي . عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	٨٢	(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٤٦٣	١١١	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٨ — الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية الجنائية من الحرية الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة . إدانة المتهم من جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكمته عن الأخيرة . تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضي إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١١٢	(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٩ — نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٨٢	١١٦	(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		(١) الدفاع الشرعي :
		١ — عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة النقض إلا إذا كان قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها .
٥٧	١٣	(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتفاء موجب الدفاع الشرعى . بتوافر التدبير للمجريمة .
١٥٧	٣٨	الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء . (الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجداول الأسبوعى . اعتبارا من اليوم التالى لانتهاى مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	٧٢	(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) (ب) موانع العقاب :
		١ - حالة الضرورة المانعة للمسئولية . شروطها ؟
		الطن فى الأحكام . ليس عملا جائرا . يسوغ منه أو الخلاص منه اقتراف جريمة .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ - شروط الاعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقا يغطى جميع وقائع الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول منه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣ - مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ؟

الصفحة	القاعدة	
		قصر الإغفاء الوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .
٣١٢	٧٧	(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		استئناف
		نطاق استئناف النيابة والمتهم :
		استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو فحسب .
		استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم .
		قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينعى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . علة ذلك ؟
٤٥٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
	(لم ينشر)	(والطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣)
		استئناف الدعوى المدنية :
		سريان حكم المادة ٤١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .
		إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٥	٩٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

نظر الاستئناف والحكم فيه :

١ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها .
أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة .

إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ١٩٤/٢ إجراءات .

١٤١ ٣٣ ... (الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ...

٢ - عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .

٣١٩ ٧٩ ... (الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) ...

استجواب

سقوط حق الطاعن في الدفع بطلان استجوابه إذا حصل بحضور محاميه ودون اعتراض منه .

٤٣١ ١٠٦ ... (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ...

استيقاف

١ - الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا .

مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .

٤٣ ٩ ... (الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟
		ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره بعد استيقافه .
٧٤	١٨	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٣ — الفصل في قيام مبرز الاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .
٧٤	١٨	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		اشتراك
		١ — الاشتراك في التروير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		٢ — عقوبة جلب المخدرات : الأشغال الشاقة المؤبدة وفرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ١/٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢١)
		وفاعل أصلي .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥)

إشكال

الاشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحا . صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الاشكال .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) ١١٤ ... ٤٧٤

إصابة خطأ

على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بمحنة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال في جريمة إصابة خطأ .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ٥٠ ... ٢٠٧

إعتراف

راجع : إثبات "إعتراف" .

إعلان

وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لمأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وصدر الحكم المبني عليه معيبا .

(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ٥٢ ... ٢١٣

راجع أيضا : معارضة .

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٣٨)

إكراه

راجع : إثبات .

(القاعدتان رقم ٣١ و ٣٨٤ بالصحيفتين رقمي ١٥٧٤ و ١٢٩)

أمر إحالة

راجع : تزوير :

(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٠١)

وسرقة .

(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٢٦٥)

ومستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٩٥)

أمر بالألا وجه

راجع : مواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٥٥)

أمن دولة

١ — قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . ما دام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .

(الملحق رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١١١	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		<u>أوراق</u>
		راجع : إثبات " أوراق " .
		<u>إيجار أما كن</u>
		راجع : حكم .
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٣٥٨)
		<u>إيقاف التنفيذ</u>
		راجع : عقوبة .
		(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٣٨٢)

الصفحة	القائمة	
		(ب)
		بطلان
		١ — تحقق الضمان المقرر للمتهم بجناية بحضور محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات . تولى المرافعة عنه .
		وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه . لا تأثير له على سلامة الحكم .
٣٩	٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
		٢ — إغفال التوقيع على أسباب الطعن . أثره : البطلان .
٦٢	١٤	(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٣ — بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائماً .
٧٨	١٩	(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٤ — نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الادارية . لا يشكل قيداً على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	٢٤	(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٥ — التناقض الذي يبطل الحكم . مناطه ؟
١٦٩	٤٠	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٤٥٤	١١٠	(والطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — حق الدفاع في العدول عن ثروله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
١٧٦	٤٢	(الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٧ — وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الاعلان لأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الاعلان وصدور الحكم المبني عليه معيبا .
٢١٣	٥٢	(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٨ — تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .
٢٦٠	٦٤	(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩)
		٩ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها للدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	٦٦	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		١٠ — بطلان الحكم لحلوله من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	٧٨	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
٣٠٨	٧٦	١١ — مناط البطلان في حكم المادة ١٩٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . مثال . (الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
٣٣٨	٨٤	١٢ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد — على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩٤/١ أ . ج . (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
٣٦١	٩٠	١٣ — النعي ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . (الطن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
٣٩٥	٩٧	١٤ — سريان حكم المادة ١٧٤/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة . أثر مخالفة ذلك . بطلان الحكم . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
٤٥٤	١١٠	١٥ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يبطله . (الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
٤٥٤	١١٠	١٦ — فض الحوز في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان . عدم قبول النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . (الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)

١٧ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
 ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم .
 هل ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟ تنظيم إداري .

٤٣١ ١٠٦ (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

راجع أيضا : اختصاص .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)

وتفتيش .

(القاعدتان رقم ٨٣ و ٨٤ بالصحيفتين رقمي ١٢٥ و ٣٣٤)

وتلبس .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٥٥)

(ت)

تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ . تجنيد . تحقيق .
 تداخل في وظيفة عمومية . ترصد . تزوير . تسعير
 جبرى . تعرض لأنثى . تعويض . تفتيش . تقرير
 التلخيص . تلبس . تموين . تهريب جمركى .

تأمينات اجتماعية

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد
 العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون
 المذكور ؟

الصفحة	القائمة	
		العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر .
١٢٠	٢٩	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		<u>تبديد</u>
		١ - الاثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة .
		إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	٢٥	(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ - جواز الاثبات بالبينه في جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعى .
		مثال لتسبب سائق فى تقى قيام المانع المادى والأدبى بصدد وديعة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٤ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات .
		العبرة فى تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .
٢٢٥	٨١	(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٥ - انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التى دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	٩٢	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٦ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الجز .
		حضور المدين أو الخائز وقت الجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة .
		خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٠٤	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حكم الإدانة . بياناته ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبديد محجوزات .
٤٤٧	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة - ١٩٧٠/٣/٢٢)
		<u>تبغ</u>
		١ - دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشرفيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟
		حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها .
		نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟
٢٦٠	٦٤	(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٢ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .
		مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .
٢٦٠	٦٤	(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		<u>تجنيد</u>
		جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها . عند بلوغ المتخلف سن الثانية والأربعين .
٢١٨	٥٤	(الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	تحقيق
		التحقيق بمعرفة النيابة :
		١ — إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٢ — مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٣ — جواز الإثبات بالبينة في جريمة التبيد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٤ — جواز ندب معاون النيابة عند الضرورة شفويا لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا الندب ما يقيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة يصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول الندب واعتبار الإذن صحيحا .
٢٨٤	٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بواجباتهم طبقا للسادة ٢٤ إجراءات .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		التحقيق بمعرفة المحكمة .
		سقوط حق الطاعن فى الدفع ببطلان استجوابه إذ حصل بمضور محاميه ودون اعتراض منه .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		تداخل فى وظيفة عمومية
		مجرد اتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا فى الوظيفة .
		مثال لتسبب معيب فى جريمة تداخل فى وظيفة عمومية ونصب .
٤١٦	١٠٢	(الطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		ترصد
		ظرف الترصد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل فى تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القائمة	تروير
		إثبات التزوير :
		١ — إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		الطن بالتزوير .
		١ — عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة .
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٣ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٣ — الجدل حول تقدير قيمة الدلائل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٤ — إثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول إدعاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الادعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .
٣٥١	٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		الاشتراك في التزوير :
		١ - الاشتراك في التزوير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		تزوير الأوراق الرسمية :
		١ - إسناد الحكم خطأ إلى المتهم واقعة تزوير لم ترد بأمر الإحالة . يبرره أن العقوبة المقررة بها مقورة بالجريمة التزوير الواردة بذلك الأمر . مادام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة المسندة . خطأ .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		٢ - توافر العلم بالتزوير . ممن ارتكاب التزوير ذاته .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		٣ - كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها . عدم جواز مناقشة كل دليل منها على حدة . مثال في تزوير .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		راجع أيضا : دفاع
		(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٩)
		تسعير جبرى
		١ - العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة

الصفحة	القاعدة	
٢٦	٥	<p>الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)</p> <p>٢ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي اعتباراً من اليوم التالي لانتها مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول أو توجده للسلعة تسعيرة جديدة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣)</p> <p style="text-align: center;">تعرض لأنثى</p> <p>ملاحقة الطاعن للرجل على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حيائها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يخلدش حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)</p> <p style="text-align: center;">تعويض</p> <p>١ - جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p>
٢٩٥	٧٢	
٢٣٨	٥٩	

الصفحة	القاعدة	
		الرد بجميع صورهِ ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى للعقوبة .
٣٢٢	٨٠	(الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٢ - انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	٩٣	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٣ - ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٤ - كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت دون بيان للضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائماً . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥ - الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهراً وبغير مقابل أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .
		المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .
		مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبه يقتضيها النظام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .

الصفحة	القاعدة	
		متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٦ — خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطي الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢)
		راجع أيضا : دخان . (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)
		ومسئولية مدنية ونقض . (القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥)
		<u>تفتيش</u>
		إذن التفتيش . " إصداره وتنفيذه " .
		١ — عبارة الاتجار في المخدر . مدلولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر . صحته . أساس ذلك ؟
		عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي . أمام النقض .
٦٥	١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شروط صحة الإذن بالتفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن به ؟
٦٥	١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠)
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٣ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٤ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٥ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)
		٦ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الطرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسبيب معيب .
٢٣٠	٥٧	(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٨ - جواز نذب . معاون النيابة عند الضرورة شفويا لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات . معاون النيابة بصدور إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحا .
٢٨٤	٦٩	(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٩ - صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت . صحته .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		راجع أيضا : تفتيش " الدفع بطلان التفتيش " . (القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة ١٣٧)
		التفتيش بغير إذن :
		(أ) " في حالة التلبس " .
		١ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها . وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات .
		إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .
٣٣٤	٨٣	(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قيام حالة التلبس . تحققه بوجود مظاهر خارجية قبيحة بذاتها عن وقوع الجريمة .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٣ — تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بإحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٤ — مثال على تلبس بإحراز مخدر .
		إهدار الدليل المستمد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٥ — رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٦ — قيام قرائن قوية ضد شخص — موجود بمنزل متهم مأذون بتفتيشه — على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة . لأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .
٤٧٨	١١٥	(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		راجع أيضاً : استيقاف .
		(القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٤٣)
		(ب) "التفتيش الإداري" :
		١ — دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟

حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا .
مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن
فتح الأبواب أو غلقها .

نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان
والمكان والغرض من الدخول ؟

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ٦٤ ... ٢٦٠

٢ — تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه .
باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه
حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .

مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة
ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ٦٤ ... ٢٦٠

(ج) "تفتيش السجين" .

لضباط السجن وحراسه تفتيش السجين في أى وقت وتفتيش
ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟

إبطال الحكم تفتيش السجين الذي تم بمعرفة حراس السجن
تأسيسا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت
إشرافه . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ٣٥ ... ١٤٧

الدفع ببطلان التفتيش .

١ — عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات
خاصة .

الصفحة	القائمة	
		استعمال الإذن عبارة . "بمخاض عن المخدر" بمعنى ضبطه .
		لا عيب .
١٣٧	٣٢	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٢ - عدم وجود دليل في الدعوى سوى ذلك المستمد من التفتيش الباطل . استبعاد هذا الدليل . وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية .
٢٦٠	٦٤	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٣ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .
٣٠٨	٧٦	(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٤ - للقضاء ببطالان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيساً على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة أن الندب دون نهاية في الإذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالندب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش استقلالا على الوجه الآخر من ذاك المحضر .
٣٣٤	٨٢	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٥ - شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري . إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطالان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : تفتيش " التفتيش بغير إذن " . (القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٣٩٥)
		<u>تقادم</u>
		جريمة التخلّف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها . عند بلوغ التخلّف الثانية والأربعين .
٢١٨	٥٤	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		<u>تقرير التلخيص</u>
		وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب . مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		<u>تلبس</u>
		١ — الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للاتهم لإستكناه أمره . إعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس في جريمة إحراز مواد مخدرة .
٤٣	٩	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
		٢ — تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي .
١٣٧	٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٣ — الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	٤١	(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . ما دام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات . إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس المستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .
٣٣٤	٨٣	(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ٥ — قيام حالة التلبس . تحققه بوجود مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع الجريمة .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ٦ — تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بأحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ٧ — مثال على تلبس بأحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش أثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ٨ — رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحّة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحّة إذن التفتيش بقالة أنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) راجع أيضاً : إختصاص . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)

تموين

١ — إلغاء قرار التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .

٧ ١ (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

٢ — ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .

٧ ١ (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

٣ — وقف تنفيذ العقوبات فى الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

٧١ ١٧ (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

٤ — عدم التزام الحكم بالتحدث استقلا عن القصد الجنائى . مثال فى جريمة التصرف فى المواد التموينية لغير مستحقها . مصادرة محكمة الموضوع فى عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .

٨٣ ٢١ (الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - مناط المسؤولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . إنتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . انحسار المسؤولية عنه .</p>
١٨٧	٤٦	<p>(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)</p>
		<p>٦ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .</p>
١٩٧	٤٨	<p>(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)</p>
		<p>٧ - مناط التائيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالخبز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .</p>
٢٨١	٦٨	<p>(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)</p>
		<p>٨ - مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالخبز . يتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار التموين ٩٥ لسنة ١٩٥٧ .</p>
٣٦١	٩٠	<p>(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)</p>
		<p>٩ - إثبات الحكم خطأ في صدره أن النياية أسندت إلى المتهم تهمة عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المستندة إليه - لا يؤثر في صحته . ما دام أنه أخذ المتهم عن التهمة الأخيرة وحدها .</p>
٣٦١	٩٠	<p>(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — مناط التأييم في قرار وزير التوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .
٤١٣	١٠١	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		تهريب جمركي
		١ — وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢ — تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول . اتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافر بها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم انطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جريمة . جمارك . جمعيات تعاونية
		جريمة
		إثبات الجرائم :
		١ — مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تلبس . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٢ — سماح صاحب المسكن بدخول رجل الرقابة الإدارية لتسهيل مشاهدة الجريمة وتسمع الحديث عنها . مشروع .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٣ — إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٠)
		أنواع الجرائم :
		” الجريمة المستمرة “ .
		جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بقاء حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين .
٢١٨	٥٤	(الطن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة
	أركان الجريمة :
٢٩	١ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا تريب على المحكمة إن هي لم تفرض الحز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك . (الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ٦
٥٤	٢ - متى تتحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد ؟ كون تاريخ الشيك . يخالف الواقع . لا يؤثر في قيام الجريمة . ما دام أن الشيك يحمل بذاته ما يدل على أنه مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع . الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه للبنك . لا يؤثر في الجريمة . ما دام أنه كان بغير رصيد . ولم يسترده صاحب من المجنى عليه . (الطن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ١٢
٦٩	٣ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . اعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للواصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة . (الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٦
٨٣	٤ - عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن الفصد الجنائى . مثال في جريمة التصرف في المواد التوفيقية لغير مستحقها . مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة . (الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ٢١

الصفحة	القاعدة	
		٥ - جريمة النصب . أركانها : ركن الاحتيال . مثال لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعينا في تأييد مزاعمه بدفتر وأوراق كان يحملها .
٨٨	٢٢	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٦ - كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٧ - دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتياد والبغاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بغاء .
		الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٨ - متى يتوافر ركن الاعتياد في جرائم العادة ؟
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٩ - تحقق سبق الإصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن سورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة قصد بها شخص معين أو غير معين صادفه . ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير ذلك الذى قصده .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة ؟
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — وجوب استظهار الحكم أن المتهم بإخفاء أشياء متحصلة من جناية ، كان يعلم يقينا بهذه الجناية . طة ذلك : العلم اليقيني بالجناية وملاساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .
		متى تتحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ؟
٢٥١	٦٢	(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٢ — ظرف التردد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف والتردد . لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٣ — مناط التأنيب في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالمنجز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ . وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	٦٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		١٤ — جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص الغرض منها إلزام الخصوم اتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية .
		قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .
		تتحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق — مادام أنه وقع بطريق الغش .
٢٩٨	٧٣	(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبارة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .
٣٢٥	٨١	(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		١٦ — مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالخبر . يتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .
٣٦١	٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		١٧ — الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٣	٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		١٨ — إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدى له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		١٩ — تحقق جريمة هتك العرض . ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٢٠ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ كفاية لإيراد الحكم ما يدل عليه .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — انطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشى . إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . تنفيذا لاتفاق سابق . عدم الاتفاق مع الرأى على أداء العمل والامتناع عنه . مطالبة المرتشى بالمكافأة عنه . بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ٢٢ — تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلسوه . لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . مادام أنه اشتراه نائباً مفوضاً عن الجمعية التي يعمل بها .
٤٠٣	٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ٢٣ — مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلا في الوظيفة .
٤١٦	١٠٢	(الطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ٢٤ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحرار مخدر . بعلم المتهم أن ما يحزره مخدرا .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ٢٥ — شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحرار . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري .
٤٩٠	١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠) راجع أيضا : تبديد . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٢٤)

• ورشوة

(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٤٩)

• وضش

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)

• ومواد مخدرة

(القاعدتان رقما ٧٤ و ١١٣ بالصحيفتين رقمي ٤٧٠٤٣٣٨)

• وهتك عرض

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٣٥١)

جمارك

راجع : تهريب جمركي

جمعيات تعاونية

راجع : اختلاس أموال أميرية

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)

(ح)

حجز . حكم

حجز

تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز .
حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة
الأشياء المحجوزة . عدم الاستداد برفضه الحراسة .

الصفحة	للقاعدة	
		خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٠٤	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥)
		<u>حكم</u>
		إصداره والتوقيع عليه :
		١ — الشهادة السلبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل إثبات . يغنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع . عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .
٣١٦	٧٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٢ — بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . مالم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	٧٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٣ — مريان حكم المادة ٤١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٥	٩٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		بياناته : " بيانات الديباجة " . خطأ الحكم في الديباجة . لا يعيبه .
١٦٩	٤٠	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		تسببه .
		التسبب المعيب .
		١ — إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراق على أنها كيبالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات . التفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	٢	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله إجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٣ — عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — شرط الاستناد إلى الاعتراف : أن يكون اختياريا . هو لا يكون كذلك إذا صدر وليد ضغط أو إكراه .
٨٠	٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٥ — الدفع بطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع جوهرى . يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين . ما دام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .
٨٠	٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٨٠	٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٧ — إثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة .
		إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٨ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متمم للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لانهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع له — إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي — أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
١٠٥	٢٦	(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٧)
		٩ — دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتياد والبغاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه .
		ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بغاء .
		الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق محكمة الموضوع إطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبيب معيب .
١١٥	٢٨	(الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		١١ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون مائفا .
١٢٥	٣٠	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٧)
		١٢ - مثال لقصور في التسبيب حول نفي الخلاف بين الدليين القولي والفني .
١٧٩	٤٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٣ - حكم الادانة . بياناته ؟
١٨٤	٤٥	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٩/٢٦)
		١٤ - اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . علة ذلك ؟
١٨٤	٤٥	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		١٥ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفانر استخراج ٨٢ % بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين .
		إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	٤٨	(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٦ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال .
٢٠٧	٥٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القائمة	
		١٧ — لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين لأجرائه خلال المدة المحددة بالأذن . مثال لتسبيب معيب .
٢٣٠	٥٧	(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		١٨ — لمحكمة الموضوع القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟
٢٣٠	٥٧	(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		١٩ — وجوب استظهار الحكم أن المتهم باخفاء أشياء متحصلة من جناية ، كان يعلم يقينا بهذه الجناية . علة ذلك : العلم اليقيني بالجناية وملاساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .
		متى تحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ؟
٢٥١	٦٢	(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٢٠ — مناط التأنيب في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالمخبز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	٦٨	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٢١ — القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .
٢٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . ما لا يصلح سببا لرفض هذا الطلب .
٣٠٥	٧٥	متى يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟ (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٢٣ — اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض . والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق المعتدى عليه في العرقه عنه في التهريب الجمركي . هدم انطباق المادة ٢٢ / ٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	٨٢	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٢٤ — القضاء بطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيسا على أنه لم يندب لاصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة إن الندب دون في نهاية الإذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالندب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش - استقلالا على الوجه الآخر من ذلك المحضر .
٣٣٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٢٥ — الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها . وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات . إغفال الحكم التعرض للدلائل المستمدة من حالة التماس والمصنقل عن التفتيش الذي أبطاله . قصور .
٣٣٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — وجوب بناء المحكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢٧ — مثال لتناقض في التسبيب .
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢٨ — كفاية استخلاص الإدانة من أقوال الشهود . بما لا يتناقض فيه .
٣٥١	٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٧)
		٢٩ — مثال على تلبس باحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٣٠ — سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على نشاط البحث . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث . استبعاد الحكم شهادة الخبير بقاله إنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .
٣٥٨	٨٩	(الطن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٣٧٣	٩٢	<p>٣١ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . ملة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .</p> <p>(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)</p>
٣٧٦	٩٣	<p>٣٢ - انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)</p>
٣٩١	٩٦	<p>٣٣ - متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث .</p> <p>إيراد الحكم - على خلاف الثابت بأقوال الشهود - أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الإسناد يعيب الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)</p>
		<p>٣٤ - حكم الإدانة . بياناته ؟</p> <p>وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للاثم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مجرد احتمال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا في الوظيفة. مثال لتسبب معيب في جريمتي تداخل في وظيفة عمومية ونصب .
٤١٦	١٠٢	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ٣٥ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد المحجز . حضور المدين أو الحائز وقت المحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة . خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٠٤	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥) ٣٦ - إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب . مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفراملها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ . خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .
٤٢٧	١٠٥	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ٣٧ - حكم الإدانة . بياناته ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبيد محجوزات .
٤٤٧	١٠٨	(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ٣٨ - خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور . حلة ذلك ؟
٤٧٠	١١٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٠	١١٣	<p>٣٩ — القطع بماهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل .</p> <p>هدم بيان الحكم للدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه . يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)</p> <p>٤٠ — لإيراد الطبيب الشرعي رأيه، عرض المجنى عليه على إخصائي المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك .</p> <p>المادة ٣٠٨ إجراءات .</p> <p>الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى .</p> <p>المادة ٤٥٥ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : اختصاص .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٣٩٤)</p> <p>وتسعيرة .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٢٩٥)</p> <p>وحكم : ” بطلانه ” .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ١٧٦)</p> <p>ودخان .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		وقتل عمده .
		(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٧ ع ٢)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣١٢)
		”التسبب غير المعيب“ .
		١ — كفاية استخلاص الحكم لأقوال الشهود بما لاتناقض فيه .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٢ — التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . حق لمحكمة الموضوع .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٣ — الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٥ — متى ينحسر التناقض بين الدليلين القولي واللفني ؟
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - النعى على المحكم خطؤه في الإسناد في خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . مادام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة ساهمت في إحداث الوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٧ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا ثريب على المحكمة إن هي لم تقض الحوز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد . مادام المتهم لم يطلب ذلك ؟
٢٩	٦	(الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٨ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟ أن يستخلص الإدانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه .
٢٩	٦	(الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٤٩	١١	(والطن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٩ - لمحكمة الموضوع التعويل على ما نظمته إليه من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ماعداها . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القوانين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٣٩	٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٤٥٠	١٠٩	(والطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		١٠ - استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا ثريب عليها .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)

الصفحة	القائمة	
		١١ — المحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة . مادامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها .
٥٧	١٣	(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		١٢ — عبارة الاتجار في المخدر . مدلولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر . صحته . أساس ذلك ؟
٦٥	١٥	(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		١٣ — الفصل في قيام مبرر الاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .
٧٤	١٨	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		١٤ — النعى على المحكمة قضاؤها ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . غير صحيح . شرط ذلك ؟
		تسمية الحكم والشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الاتهام باسمها المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه . غير لازم . شرط ذلك ؟
		الاعتراف . تقديره . موضوعي .
٧٤	١٨	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		١٥ — عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي . مثال في جريمة التصرف في المواد التموينية لغير مستحقها .

الصفحة	القاعدة	
		مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .
٨٣	٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠)
		١٦ - أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علة إطراحها .
٨٣	٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠)
		١٧ - كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		١٨ - العبرة في المحاكمات الجنائية . بإقتناع القاضي . عدم صحة مطالبته بالأخذ بدليل معين . إلا إذا نص القانون .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		١٩ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٢٠ - الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية . عدم لزوم الرد عليه استقلالاً . كفاية الرد الضمني .
١٣٧	٣٢	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٢١ - تقدير توافر حالة التائب . موضوعي .
١٣٧	٣٢	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٢٢ - الاشتراك في التزوير . تمامه غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		٢٣ — انتفاء موجب الدفاع الشرعى . بتوافر التدبير للمجريمة .
١٥٧	٣٨	الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء . (الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢٤ — كفاية استخلاص الحكم قصد القتل . بما يحمل قضاءه .
١٥٧	٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢٥ — عدم قبول دعوى الخطأ فى الإسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صداه فى الأوراق . أساس ذلك ؟
١٥٧	٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢٦ — شرط إطراح الدفع بأكراه الشاهد فى عبارة مجملة ؟
١٥٧	٣٨	الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦
		٢٧ — العبرة فى تحوى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بسياقه الذى ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل ، كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	٤٤	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢٨ — لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص فى جريمة القتل العمد فى حق الطاعن .
١٨١	٤٤	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢٩ — مناط المسؤولية عما يقع فى المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . انتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . انحسار المسؤولية عنه .
١٨٧	٤٦	(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية .
١٩٠	٤٧	موضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض . (الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣١ - كفاية اطمئنان الحكم إلى وقوع الضبط بنسأ
١٩٠	٤٧	على الإذن المقال بأنه صدر بعد الضبط . (الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣٢ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها
١٩٠	٤٧	وملابساتها . العلم بكنه المخدر المضبوط صحته . ما دام استخلاصه
		سائغا . (الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣٣ - عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعي
٢١٠	٥١	أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته
		أو نذب خير آخر في الدعوى ، ما دامت قد اطمأنت إلى
		التقرير المقدم . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٣٤ - عدم التزام المحكمة بالإستئنافية عند تأييد الحكم المستأنف
٢٣٨	٥٩	للاسباب التي بنى عليها بإعادة ذكر تلك الأسباب في حكمها . كفاية الإحالة إليها . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		(والطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٣٥ - وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة
٢٣٨	٥٩	الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها
		دون أن تلتزم ببيان السبب . للمحكمة الإعراض عن أقوال
		شهود النفي ما دامت لا تثق فيها . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٤	٦٠	٣٦ — عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للظعن بالنزوير أمام المحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة . (الظعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٢٤٤	٦٠	٣٧ — الجدل الموضوعي في مسائل واقعية . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها من محكمة النقض . (الظعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٢٤٤	٦٠	٣٨ — عدم التزام المحكمة بأجاية طلب نذب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها . (الظعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٢٤٤	٦٠	٣٩ — الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . (الظعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٢٥٥	٦٣	٤٠ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء . (الظعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٢٥٥	٦٣	٤١ — التناقض الذي يعيب الحكم . مثال لتسبيب غير معيب . (الظعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٢٥٥	٦٣	٤٢ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل بعينه على حده دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . (الظعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤٣ — أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قادح فيه . ما دام أنه أسس الإدانة على اليقين .
٢٦٥	٦٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٤٤ — تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا عيب .
٢٦٥	٦٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٤٥ — جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص . الغرض منها إلزام الخصوم إتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية .
		قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .
		تحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق . ما دام أنه وقع بطريق الغش .
		تسلم المتهم ورقة من أوراق الدعوى بزعم أنها مقدمة منه موها من سامه أياها بذلك . وجوب معاقبته وفقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات .
٢٩٨	٧٣	(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٤٦ — التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره . جائز في منطق العقل .
٣٠٢	٧٤	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٤٧ — تقدير قوة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .
٣٠٢	٧٤	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض قوله والإعراض عما عداه .
٣٠٢	٧٤	(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٤٩ — هناك العرض . معناه . إثباته .
٣٥١	٨٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨)
		٥٠ — عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المحنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد بالتقرير الطبي . ما دام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .
٣٥١	٨٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨)
		٥١ — إثبات الحكم خطأ في صدره أن النيابة أسندت إلى المتهم تهمة عدم نخل الرده وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المسندة إليه . لا يؤثر في صحته . ما دام أنه أخذ المتهم من التهمة الأخيرة وحدها .
٣٦١	٩٠	(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٥٢ — كون الوقائع التي أثبتتها المحكمة تفيد أن المتهم فاعلا أم شريكا . كفايتها .
٣٦٥	٩١	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٥٣ — عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦٥	٩١	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ — خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانوني .
٣٦٥	٩١	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٥٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته . متى يحق للمحكمة الأخذ به . أخذها به . مفاده ؟
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥٦ — قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانوناً . صحة اتخاذها ضمائم الأدلة الأخرى . مثال .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥٧ — عدم جدوى النعي بعدم صحة أقوال المجنى عليها والدتها . ما دام الحكم لم يعول على أقوالهما .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥٨ — لائحة بمغارة بلاغ الحادث أو أقوال المجنى عليها بالشرطة لما اطمأنت إليه المحكمة .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥٩ — ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٦٠ — كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائماً . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦١ - إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا يصبح معاودته التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٦٢ - تحقق جريمة هتك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٦٣ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض؟ كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٦٤ - رؤية رجل الضبط للمتهم بتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلة . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٧٠)
		٦٥ - مثال لتسبيب غير معيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٧٠)
		٦٦ - تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلسوه . لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . ما دام أنه اشتراه نائبا مفوضا عن الجمعية التي يعمل بها .
٤٠٣	٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦٧ — تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة إستخلاصا من العناصر المطروحة. عدم إعتباره تعديلا في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٦٨ — تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قاصرا إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه . دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٦٩ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
٨٣	٢١	(والطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٩٤	٢٤	(والطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
٢٥٥	٦٣	(والطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٧٠ — عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع غير متج في الدعوى أو الرد عليه .
		حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . مثال .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٧١ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها دون التقيد بدليل بعينه وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
٢٥٥	٦٣	(والطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

		٧٢ — استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم .
		قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطامن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينعى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . حلة ذلك ؟
٤٥٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٣ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طالب سماعه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٤ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يبطله .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٥ — فض الحرز في حضرة المتهم والدفاع دون إعتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٦ — إقامة الحكم قضاءه على ماله أصل صحيح في الأوراق . انحسار الخطأ في الإسناد عنه .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
١٧	٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

المنحة	القاعدة	
		٧٧ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لحكم لا تناقض فيه .
		استطراد الحكم إلى ما لا يقدح في سلامته . لا يعيبه .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٨ — إسناد النيابة للتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه عليه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أسباب ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .
		حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . ما دام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧٩ — شم رائحة المخدر . صحة اتخاذه قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحزره .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٨٠ — صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة . في عداد المخدرة المبينة حصراً بالقانون .
٤٧٠	١١٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨١ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة واطمئنانها . عدم جواز مناقشة كل دليل منها على حده .
٤٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب ” الدفاع الشرعى “ .
		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٥٧)
		وتفتيش .
		(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٤١٩)
		ورشوة
		(القاعدتان رقما ٤٩٤٢٤ بالصحيفتين رقمي ٤٩٤ ، ٢٠٠)
		وشيك بدون رصيد
		(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٤)
		ونقض
		(القومد أرقام ٤٤ ، ١١ ، ١٥٤ بالصحفات أرقام ٢١ ، ٤٩ ، ٤٤ ، ٦٥)
		” مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل “
		١ — مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل . خطؤه في وصف الأقوال المنسوبة إلى الطاعن بأنها اعتراف . شرط ذلك ؟
٧	١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — إغفال الحكم في نهاية أسبابه مقدم اسم المجنى عليه . لا يعيبه . مادام قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى ومحصل أقوال الشهود لإسم المجنى عليه الحقيقي .
٣٩	٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)

		٣ - كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريئة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكررا عقوبات . مادام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١١	(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٤ - خطأ الحكم في الاسناد لا يعيبه ما دام لا يؤثر في منطقه .
١٣٧	٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٥ - إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه شرط ذلك ؟
٤٨٧	١١٧	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠)
		٦ - تزيد الحكم فيما لا أثر له على منطقه . لا يعيبه .
٤٨٧	١١٧	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠)
		وصف الحكم :
		العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .
		المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟
		الحضور الاعتباري في مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟
		حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور في الجلسات التالية بعد تقديمه عذرا مقبولا كان في مقدور

الصفحة	القاعدة	
٢٢٥	٥٦	المحكمة تحقيق قيامه أو إنعدامه ؛ إلا أنها قعدت عن تحقيقه . اعتبار الحكم الصادر في هذه الحالة غيابيا جائزا المعارضة فيه . (الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		” حجية الحكم “ . راجع قوة الأمر المقضى . ” بطلانه “ .
		١ - تحقق الضمان المقرر للتهمة بجناية بحضور محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه . وقوع خطأ مادي في إسم المحامي الثابت حضوره معه . لا تأثير له على سلامة الحكم . (الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٣٩	٨	٢ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . للقبض عليه . ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٧٨	١٩	٣ - التناقض الذي يبطل الحكم . مناطه ؟ (الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
١٦٩	٤٠	٤ - حق الدفاع في العدول عن تزوله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله . طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما :

الصفحة	القاعدة	
		إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	٤٢	(الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٥ - مناط البطلان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . مثال .
٣٠٨	٧٦	(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٦ - الشهادة السلبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل إثبات . يفنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع .
		عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .
٣١٦	٧٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٧ - توقيع القاضى على الحكم . شرط لقيامه . أساس ذلك ؟
		بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	٧٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٨ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
		ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم .
		علة ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟ تنظيم إدارى .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : حكم "إصداره" . (القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٣٩٥)
		"الطعن في الحكم"
٩٤	٢٤	١ - الطعن في الأحكام . ليس عملا جائزا . يسوغ منه أو الخلاص منه اعتراف جريمة . (الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
١٩٠	٤٧	٢ - عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . النعي من طاعن ببطلان ضبط طاعن آخر . غير مقبول . (الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
٥٠١	١٢٠	٣ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصي لمن صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بأذنه . الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن . (الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠)
		" ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " :
١٧	٣	١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا . (الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ . (٢٠) ج .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة .
		إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ٢/٤١٩ إجراءات .
٢١٥	٥٣	(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٣ — عدم قبول إثارة طعن في حكم أول درجة . الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . ولم يستأنف .
٢١٥	٥٣	(الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٠)
(خ)		
خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خيانة أمانة .		
خبيرة		
راجع : إثبات " خبره " .		
خبز		
راجع : تموين .		
(القاعدتان رقا ٦٨ ء ٩٠ بالصحيفتين رقمي ٢٨١ ء ٣٦١)		

الصفحة	القاعدة	
		خدمة عسكرية
		<p>جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها . عند بلوغ التخلف الثانية والأربعين .</p>
٢١٨	٥٤	(الطن رقم ١٨٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		خطأ
		<p>إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .</p> <p>مجرد الانحراف بالسيارات من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفرواملها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ .</p> <p>خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .</p>
٤١٩	١٠٣	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		خيانة أمانة
		<p>راجع : تبديد .</p>

(د)

دخان . دعاره . دعوى جنائية . دعوى مدنية .
دفاع . دفوع . دقيق

دخان

١ — دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟

حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا .
مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو خلقيها .

نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟

٢٦٠ ٦٤ ... (الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ...

٢ — تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه .
باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .

مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .

٢٦٠ ٦٤ ... (الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ...

الصفحة	القاعدة	دعاره
		١ — دفاع المتهمته بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتقاد والبغاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بغاء .
		الدفع بانتفاء العلم فى جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٢ — متى يتوافر ركن الاعتقاد فى جرائم العادة ؟
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		دعوى جنائية
		القيود التى ترد على حق النيابة فى رفعها :
		١ — نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لايشكل قيدا على حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٢ — السائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما فى مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
١٥٠	٣٦	(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٠)
		٣ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة فى جريمة التبيد لا يقيد النيابة العامة فى التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع فى إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		نظرها والحكم فيها :
		١ — قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .
١٧	٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة . إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إحادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ١٩/٤ إجراءات .
١٤١	٣٣	(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٣ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إحادتها للدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	٦٦	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٤ — عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	٧٩	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		راجع أيضا : نيابة عامة . (القاعدة رقم ٣١ بالصيغة رقم ١٢٩) ” سقوطها بالتقادم ” راجع : تقادم .

الصفحة	القاعدة	دعوى مدنية
		نظرها والحكم فيها :
		١ - محاضر الشرطة التي تحرر في سبيل تسوية المنازعات وتهدة الخواطين المتشاجرين لاتعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصلح في مفهوم المادة ٥٥٢ مدني ، وليست لها قيمة الورقة العرفية إلا إذا وقعها ذوا الشأن وفقا لنص المادة ٣٩٠ مدني .
٥٧	١٣	(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٢ - انحصار صفة المدعي بالحق المدني في النعي على الحكم في شأن تهمة لم يدع مدنيا عنها .
١٦٩	٤٠	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .
		ثبوت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بني على أن الواقعة منازعة مدنية بحمت . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .
٣٢٥	٨١	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٤ - إنتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	٩٣	(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٥ - سر يان حكم المادة ٤١٧/٢ إجراءات على استئناف

الصفحة	القاعدة	
		المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٧٦	٩٧	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		٦ — متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضى على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		٧ — خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) راجع أيضا : دخان . (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)

دفاع

الإخلال بحق الدفاع :

(أ) ما يوفره :

١ — إبداء للطاعن دفعا مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كيبالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها

الصفحة	القاعدة	
		شيكات . التفات المحكمة . عن هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	٢	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متممة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . للتم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع . له — إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي — أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
		٣ — مثال لطلب جازم في جريمة قتل خطأ .
١٠٥	٢٦	(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٤ — دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتقاد والبغاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بغاء .
		الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٥ — رسم المشرع طريقا للتم يتبعه لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . عدم اتجاهه إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ولا إلى الافتئات على حق الدفاع .
١٦٦	٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال .
١٦٦	٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٧ — حق الدفاع في العدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما : إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	٢	(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٨ — ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررها شاهد إثبات ضد المتهم الآخر في الدعوى . وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإفراد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .
٢٢٢	٥٥	(الطن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٩ — طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة التعاق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . ما لا يصلح سببا لرفض هذا الطلب .
		متى يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟
٣٠٥	٧٥	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		١٠ — حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفى يلتزم بإعلانهم .

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة هي الملف الأخير لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح .
		انحسار الجدية عن المحاكمة الجنائية وغلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		١١ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لاخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		١٢ — حق الدفاع في سماع الشاهد . أساسه ونطاقه ؟
٣٤٤	٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		١٣ — الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٣	٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		١٤ — مثال لإجراءات محاكمة معيبة كانت تستلزم أفراد محام مستقل لكل متهم .
٣٧٩	٩٤	(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ما لا يوفره :
		١ — محكمة ثانياً درجة تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق .
		هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . مثال .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٣٨	٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢ — عدم التزام المحكمة بأن تفصل بدءاً في طلب المتهم
		مماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٣ — متى ينحسر التناقض بين الدليلين القولي واللفظي ؟
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — النعي على الحكم خطؤه في الاسناد في خصوص رواية
		شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم
		جدواه . ما دام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة . ساهمت
		في إحداث الوفاة ، وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب
		المجنى عليه على رأسه .
٢١	٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٥ — آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة الجوهرية .
		لا تريب على المحكمة إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح
		وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك .
٢٩	٦	(الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٦ — الطلب الجازم . ماهيته ؟ مثال لطلب غير جازم .
٢٩	٦	(الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القائمة	
		٧ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
٣٩	٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٣٦١	٩٠	(والطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
٤٥٤	١١٠	(والطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٨ — الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟
٣٩	٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
		٩ — تولى محام الدفاع عن المتهم : سواء كان هذا المحامى موكلا أو نيابة عن المحامى الموكل أو متديبا من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . ما دام لم يبد من المتهم أى اعتراض . تحقق الدفاع من المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان المحامى متديبا . أساس ذلك ؟
٤٦	١٠	(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
		١٠ — تعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم . أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علة إطراحها .
٨٣	٢١	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٩٤	٢٤	(والطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
٤٣١	١٠٦	(والطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		١١ — عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطيب الشرعى أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تأثير على المحكمة إن هى التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو نذب خير آخر فى الدعوى . ما دامت قد اطمأنت إلى التقرير المقدم .
٢١٠	٥١	(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تدب خير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		١٣ — وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة باكره .
٣٦٥	٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		١٤ — تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة استخلاصا من العناصر المطروحة . عدم اعتباره تعديلا في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع .
٤١٩	١٠٣	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		١٥ — تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قاصرا إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه . دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم .
٤١٩	١٠٣	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		١٦ — عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع غير منتج في الدعوى أو الرد عليه .
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		١٧ — تحذير المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن . المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن . مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .
٣٤١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب مماعه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٠٩	(الظمن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		١٩ - إسناد النيابة للمتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحراز له .
		حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . ما دام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١١٠	(الظمن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		راجع أيضاً : حكم .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصيغة رقم ٣٥١)
		<u>دفع</u>
		الدفع ببطلان الاعتراف :
		الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع جوهري .
		يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين . ما دام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .
٨٠	٢٠	(الظمن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القائمة	
		الدفع باكره الشاهد :
		شرط إطراح الدفع باكره الشاهد في عبارة مجملة ؟
١٥٧	٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		الدفع ببطلان الاستجواب :
		سقوط حق الطامن في الدفع ببطلان استجوابه إذا حصل بحضور محاميه ودون اعتراض منه .
٤٣١	١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه :
		١ — الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي .
		إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات فقد الأمانة .
		إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في القانون .
١٠١	٢٥	(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه في جريمة التهديد
		لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٧/٢٢)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفع الجوهرية . عدم لزوم الرد عليه استقلالاً . كفاية الرد الضمني .
١٣٧	٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءاته :
		١ - عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة .
		استعمال الإذن عبارة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه .
		لا هيب .
١٣٧	٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٩)
		٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	٤١	(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته .
		انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	٤١	(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٤ - وجوب إبداء الدفع ببطلان التفتيش لحصول التفتيش قبل صدور إذن النيابة في عبارة صريحة . مثال .
١٩٠	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٥ - كفاية اطمئنان الحكم إلى وقوع الضبط بناء على الإذن المقال بأنه صدر بعد الضبط .
١٩٠	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . النعي من طاعن ببطلان ضبط طاعن آخر . غيره مقبول .
١٩٠	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٧ — الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .
٣٠٨	٧٦	(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٨ — رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صححة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة .
		عدم جدوى المنازعة في صححة إذن التفتيش بقاله إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		٩ — صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		١٠ — شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري .
		إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١١٨	(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
		الارتباط الذى تتأثر به المسئولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للسادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١١٢	(الطن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		الدفع بعدم الاختصاص الولائى .
		١ — تعلق قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية بالنظام العام .
٢٨٧	٧٠	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٢ — جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائى لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٨٧	٧٠	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		الدفع بالإعفاء من العقاب :
		الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٣	٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى :
		١ — عدم جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة . إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعاً . المادة ٢/١٩ أجزاء .
١٥٥	٣٣	(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها للدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصديق لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	٦٦	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		إحالات عامة :
		راجع أيضاً : حكم .
		(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩)
		ودعارة .
		(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١١٠)
		دقيق
		خلو قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفائز استخراج ٧٢ ٪ بالاحتفاظ

الصفحة	القاعدة	
		بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	٤٨	(الطنن رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
(ر)		
رابطة سببية . رد . رسوم إنتاج . رسوم قضائية . رشوة . رقابة إدارية .		
رابطة سببية		
راجع : قتل خطأ .		
(القاعدتان رقما ٥٠ ٤ ١٠٥٠ بالصحيفتين رقمي ٤٢٧٤٢٠٧)		
رد		
جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .		
الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وأن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .		
٣٢٢	٨٠	(الطنن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		رسوم إنتاج
		راجع : غش . (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)
		رسوم قضائية
		” المعارضة في قائمة الرسوم “ :
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟ (الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ٦١
٢٤٨		
		رشوة
		١ — إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية . (الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ١١
٤٩		
		٢ — استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تثريب عليها . عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . أمام النقض . (الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ١١
٤٩		

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٤ — كفاية استظهار الحكم اختصاص الموظف بالعمل المعروف من أجل الإخلال به الرشوة .
٩٤	٢٤	(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٥ — حالة الضرورة المانعة للمسئولية . شروطها ؟ الطعن في الأحكام . ليس عملا جائزا . يسوغ منعه أو الخلاص منه اقرار جريمة . مثال في رشوة .
٩٤	٢٤	(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٦ — شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقا يغطي جميع وقائع الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ١٠٧ مكررا عقوبات .
٢٠٠	٤٩	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٧ — مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات . ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة . شمولها أمانة الوظيفة ذاتها .
٢٠٠	٤٩	(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٩ — استظهار الحكم قدرا من الاختصاص يسمح للتهمة بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام الا يستعملها الا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لصالحه .
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٠ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة ؟
		١١ — براءة الحكم متهما في جريمة رشوة لعدم ثبوتها في حقه . وإدانة آخر فيها ثبتت قبله . لا تعارض .
٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٢ — إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشي إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . تنفيذا لاتفاق سابق . عدم الاتفاق مع الراشي على أداء العمل والامتناع عنه . مطالبة المرتشي بالمكافأة عنه بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		١٣ — مثال لتسبب غير معيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صححة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صححة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		١٥ — صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت . صحته .
٤١٩	١٠٣	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		راجع أيضا : اختصاص وجريمة . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤) ونصب . (القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ٨٨)
		رقابة إدارية
		١ — اختصاص رجال الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الاختصاص إلى آحاد الناس . ما لم يكن طرفا في الجريمة التي ارتكبها الموظف .
		مناطق منح أعضاء الرقابة الإدارية صفة الضبطية القضائية . هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرته وظيفته . أو أن تكون الجريمة على وشك الوقوع .
٩٤	٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انحسار صفة الضبطية القضائية من رجل الرقابة الإدارية . إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس . (الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٣ — مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تلبس . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات . (الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
٩٤	٢٤	٤ — سماح صاحب المسكن بدخول رجل الرقابة الإدارية لتسهيل مشاهدة الجريمة وتسمع الحديث عنها . مشروع . (الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
٩٤	٢٤	٥ — نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قبداً على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان . (الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
٩٤	٢٤	
(س)		
سبق إصرار . سرقة . سرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة . سجون . سلاح . سلع محددة الربح . سيارات .		
سبق إصرار		
١ — تحقق سبق الإصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن سورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير		

الصفحة	القائمة	
		محددة قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه . ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير ذلك الذي قصده .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ...
		٢ — تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعي .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ...
		٣ — عدم جدوى النعي بخلف سبق الإصرار . متى كانت العقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة من أى ظرف مشدد .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ...
		٤ — لا تعارض بين قى الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن .
١٨١	٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ...
		سرقة
		الفاعل الأصلي في السرقة :
		الفاعل في معنى المادة ٣٩ عقوبات : هو من يرتكب الجريمة وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها ، ثم أتى عملا تنفيذيا فيها .
		اتفاق الجناة على السرقة . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال المكونة لها . صيرورتهم فاعلين فيها .
٣٦٥	٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		السرقه باكره :
		وصف المحكمه التهمه . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعه به الدعوى : اذا لم يتضمن اضافه جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقه باكره .
٣٦٥	٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٠)
		الارتباط والسرقه :
		اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقه عنه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٣٢/٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	٨٢	(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٠)
		سرقه السندات والأوراق الرسمية المودعة
		١ - نطاق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ؟
٢٩٨	٧٣	(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠)
		٢ - جريمة سرقه أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص . الغرض منها إلزام الخصوم اتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية .
		قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .

الصفحة	القائمة	
٢٩٨	٧٣	تحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق — مادام أنه وقع بطريق الغش . (الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
٢٩٨	٧٣	٣ — تسلم المتهم ورقة من أوراق الدعوى يزعم أنها مقدمة منه موهبا من سلمه إياها بذلك . وجوب معاقبته وفقا للمادتين ١٥١ ، ٢٥٢ عقوبات . (الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
<u>سجون</u>		
١٤٧	٣٥	١ — لضباط السجن وحراسه تفتيش السجن في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟ إبطال الحكم تفتيش السجن الذى تم بمعرفة حراس السجن تأسيسا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
٤٣١	١٠٦	٢ — حظر المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن . المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن . مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
<u>سلاح</u>		
		١ — الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط القضائى بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل

الصفحة	القاعدة	
		الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المارخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١١١	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		سلع محددة الربح
		١ — إلغاء قرار التوين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بقاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		سيارات
		وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامى أساسا على عائق السائق . إطلاق المحصل لصفارة لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب .
٤٤٣	١٠٧	(الطن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)

(ش)

شهود . شيك بدون رصيد

شهود

راجع : إثبات .
"شهود"

شيك بدون رصيد

١ — إبداء الطاعن دفاعاً مؤاده أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراق على أنها كميالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات .
إلتفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيساً على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .

١٥ ٢ ... (الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ...

٢ — متى تتحقق جناية إصدار شيك بدون رصيد ؟
كون تاريخ الشيك . يخالف الواقع . لا يؤثر في قيام الجريمة . ما دام أن الشيك يحمل بذاته ما يدل على أنه مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .

الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه للبنك . لا يؤثر في الجريمة .
ما دام أنه كان بغير رصيد . ولم يسترده الساحب من المجنى عليه .

٥٤ ١٢ ... (الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ...

(ض)

ضرب . ضرب أففى إلى موت

ضرب

ضرب أحدث عاهة :

إيراد الطبيب الشرعى رأيه ، عرض المجنى عليه على اختصاصى المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولى . تعجل القضاء فى الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ فى القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات . الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات .

٤٨٢

١١٦

(اللقن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)

راجع أيضا :

(القاعدة رقم ١١٢ بالصيغة رقم ٤٦٦)

ضرب أففى إلى الموت :

١ - النعى على الحكم خطؤه فى الاسناد فى خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التى أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . ما دام الثابت أن إصابات الرأس مجمعة . ساهمت فى إحداث الوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك فى ضرب المجنى عليه على رأسه .

٢١

٤

(اللقن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ظرف الترسد . ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف الترسد لا يترتب عليه إفتاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٣ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقاً للسادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١١٢	(الطن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
(ط)		
طعن		
التقرير بالطعن :		
		الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصي لمن صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .
		الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون التوكيل ثابتاً وقت التقرير بالطعن .
٥٠١	١٢٠	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		نطاق الطعن :
		عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل في طعنه بناء على تقريره بالطعن وعرض النيابة العامة بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى .
١٢٩	٣١	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		الصفة في الطعن :
		١ — انحسار صفة المدعى بالحق المدني في النعي على الحكم في شأن تهمة لم يدع مدنيا عنها .
١٦٩	٤٠	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٢ — الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما .
		وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
		صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن .
٢٩١	٧١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		راجع أيضا : خش .
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٠٩)

المصلحة في الطعن :

١ — كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .

٤٩ ١١ (الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)

٢ — عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . النعي من طاعن ببطلان ضبط طاعن آخر . غير مقبول .

١٩٠ ٤٧ (الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

٣ — استئناف المتهم بعد طرح النزاع لمصلحته هو فحسب . استئناف النيابة العامة بنقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم .

قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينعي على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . علة ذلك ؟

٤٥٠ ١٠٩ (الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

راجع أيضا : اختصاص .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		ومسقة . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام والقرارات : قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . ما دام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .
١٧	٢	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٤٦٣	١١١	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) راجع أيضا : نقابات . (القاعدة رقم ١ "نقابات" بالصحيفة رقم ٣)
		(ظ) ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ووقف التنفيذ وشموله كافة الآثار الجنائية . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
٣٨٢	٩٥	

ظروف مشددة

راجع : إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .
(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)

(ع)

عاهة مستديمة . عزل . عقوبة . عمل

عاهة مستديمة

راجع : ضرب .
(القاعدتان ١١٢ و ١١٦ بالصحيفتين رقمي ٤٦٦ و ٤٨٢٠)

عزل

راجع : عقوبة .
(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)

عقوبة

تقسيم العقوبات :
"العقوبة التكيلية" :
وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها .
بالرأفة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح
خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ٩٩ ٤٠٣

الصفحة	القاعدة	
		١ - الغرض من المصادرة - تملك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .
		المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .
		مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .
		متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
٤٠٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة .
٤٠٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		تطبيق العقوبة : عقوبة جلب المخدرات . الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٢٣/أمن القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		راجع أيضا : دخان . (للقاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)

الصفحة	القائمة	
		”تعددتها“ .
		جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل . تعدد العقوبات فيهما بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ - العقوبة المقررة لجريمة بيع ساعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	٥	(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟
		العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر .
١٢٠	٢٩	(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)

الصفحة	القائمة	
٢٣٨	٥٩	٣ — ملاحقة الطاعن للجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حياءها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلى والتعرض لأثى على وجه يخدش حياءها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٢٣٠	٨٢	٤ — وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٣/٣٢ عقوبات . (الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
٢٣٠	٨٢	٥ — اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا . اختلاف الحق المعتدى عليه فى السرقة عنه فى التهريب الجمركى . عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . (الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
٤٦٦	١١٢	٦ — الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة . إدانة المتهم من جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث حادثة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة . تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفقى إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث الحادثة المرتبطة بها . (الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : (القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٣٦٥)
		تقدير العقوبة : " الظروف المشددة "
		ظرف الترصد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضي إلى الموت .
٢٥٥	٦٣	(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٩)
		العقوبة المبررة :
		١ - كفاية لإيراد الحكم ما تتوافقه عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٢ - عدم جدوى النعي بخلاف سبق الاصرار . متى كانت العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة من أي ظرف مشدد .
١٥٧	٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ - وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة باكره . أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .
٣٦٥	٩١	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ماهيته . الاستدلال عليه . عدم جدوى النعى على الحكم اسناده لاتهم العلم بالظرف المشدد الذى أحاط الجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفاة . ما دام أنه أخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ٩٩
٤٠٣		راجع أيضا : تزوير . (القاعدة رقم ١١٩ بالصيغة رقم ٤٩٤)
		وقف تنفيذ العقوبة :
		١ - وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤتممة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل . وقف التنفيذ ليس عقوبة هو قيد لها . (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) ١٧
٧١		٢ - جواز إيقاف التنفيذ هملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الجنى عليه من ماله الذى أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة . (الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٠) ٨٠
٣٢٢		٣ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ووقف التنفيذ وشموله كافة الآثار الجنائية . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ٩٥
٣٨٢		

الصفحة	القاعدة	
		الإعفاء من العقوبة :
		١ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟
		قصر الاعفاء الوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .
٣١٢	٧٧	(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٢ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٣	٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		<u>عمل</u>
		١ - جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل . تعدد العقوبات فيها بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ - عدم استظهار الحكم حدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٣ - التزام صاحب العمل بإعداد سجل لقيد الأجور وآخر قيد الغرامات . لا ارتباط بينهما . علة ذلك ؟
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
٣٢	٧	٤ — خلو قانون العمل من نص يلزم صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول عماله على أجازتهم أو ينظم كيفية إثبات حصولهم عليها . كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضى الأجر . (الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٣٢	٧	٥ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات . (الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٢٠	٢٩	٦ — العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور . لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر . (الطنن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
(غ)		
غش		
٢٩	١٦	١ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . إعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . إعتبار الفعل المستند إلى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة . (الطنن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول . إتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافر بها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم انطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ٣ — الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة . المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك . مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي . متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة . (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
٤٠٩	١٠٠	٤ — خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتهما بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة لانعدام الصفة . (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

الفصل	القاعدة
	(ف)
	فاعل أصلي . فعل فاضح على
	فاعل أصلي
١٥٧	٣٨ ١ — إتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أم لم يعرف . متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟ (الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٣٦٥	٩١ ٢ — الفاعل في معنى المادة ٣٩ عقوبات : هو من يرتكب الجريمة وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها ، ثم أتى عملا تنفيذيا فيها . (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
٣٦٥	٩١ ٣ — إتفاق الجناة على المبرقة . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال المكونة لها . صيرورتهم فاعلين فيها . (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
٣٦٥	٩١ ٤ — كون الوقائع التي أثبتها الحكم تفيد أن المتهم فاعلا أم شريكا . كفايتها . (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
	راجع أيضا : ضرب .
	(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢١)
	ومواد مخدرة .
	(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ١٩٠)

فعل فاضح علني

ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تنحدر من حيائها تتوافر به جريمة الفاضح العلني والتعرض لأثني على وجه ينحدر من حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ٥٩ ٢٣٨

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف .
قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاء عسكري .
قوة الأمر المقضي . قوة القاهرة .

قانون

إصداره .

” التفويض التشريعي “ .

١ — خلو قانون العمل من نص يلزم صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول عماله على إجازتهم أو ينظم كيفية إثبات حصولهم عليها . كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضي الأجر .

(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ٧ ٣٢

القاعدة	الصيغة
٢	<p>وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التموينية . غير جائز .</p> <p>سواء كانت هذه الجرائم مؤتمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .</p> <p>وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .</p>
٧١	<p>(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٧</p> <p>تفسيره :</p> <p>١ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢ % بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين .</p> <p>إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .</p>
١٩٧	<p>(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ٤٨</p> <p>٢ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة للأسعار الجداول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول .</p> <p>مالم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .</p>
٢٩٥	<p>(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ٧٢</p> <p>راجع أيضا : دخان .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٦٠)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٤٥٤)</p> <p>” صريانه من حيث الزمان ” .</p> <p>راجع : تقابلات .</p> <p>(القاعدة رقم ١ تقابلات بالصحيفة رقم ١)</p>

الصفحة	القائمة
	” القانون الأصلح “ .
	١ — إلغاء قرار التكوين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ١
	٢ — ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بقاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ١
	إلغاء القانون :
	راجع : قانون ” القانون الأصلح “
	(القاعدة رقم ١ بالصيغة رقم ٧)
	قبض
	١ — الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا .
٤٣	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ٩
	٢ — الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟ تقديره .
٧٤	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٨
	٣ — ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافا . لا قبضا .
٧٤	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٨

قتل خطأ

١ - إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .
مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود
آثار لفramلها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك
بغير مسوغ .

خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين
وفاة المجنى عليه . قصور .

٤٢٧ ١٠٥ ... (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

٢ - وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من
السلم الأمامي أساسا على طاق السائق . إطلاق المحصل لصفارته
لا يعفى السائق من القيام بهذا الواجب . مثال في قتل خطأ .

٤٤٣ ١٠٧ ... (الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

راجع أيضا : إثبات "خبرة" .

(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٠٧)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥)

قتل عمد

١ - انتفاء موجب الدفاع الشرعي . بتوافر التدبير للجريمة .
مثال في قتل عمد .

الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء .

١٥٧ ٣٨ ... (الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — كفاية استخلاص الحكم قصد القتل . بما يحمل قضاءه .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ — تحقق سبق الإصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن سورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة قصد بها شخص معين أو غير معين صادفه . ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير ذلك الذي قصده .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٤ — تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعي .
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٥ — اتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . سواء عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أم لم يعرف .
		متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٦ — عدم جدوى النعي بخلاف سبق الإصرار . متى كانت العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة من أي ظرف مشدد .
١٥٧	١٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٧ — العبرة في تحوير حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل ، كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
١٨١	٤٤	٨ — لا تعارض بين نفي الحكم سبق الاصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن . (الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٢٥٥	٦٣	٩ — ظرف التردد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت افتراء الطاعن لجريمة الضرب المفضي إلى الموت . (الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦)
٢٩١	٩٦	١٠ — متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث . مثال في قتل عمد . إيراد الحكم — على خلاف الثابت بأقوال الشهود — أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الإسناد يعيب الحكم . (الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦)
٤٦٣	١١١	١١ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) راجع أيضا : حكم . (القواعد أرقام ٤٣ ، ٦٣ ، ١٠٦ ، بالصفحات أرقام ١٧٩ و ٢٥٥ ، ٤٣١) ودفاع . (القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٣٧٩)

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة النقض "سلطانها" . (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٢٩)
		قذف
		الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٢٧٣	٩٢	(الملحق رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		قرارات وزارية
		١ - إلغاء قرار وزير التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١	(الملحق رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٢ - ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١	(الملحق رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحسر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٤ — وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التمييزية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التمييز . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
٧١	١٧	وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها . (الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٥ — خلو قرار وزير التمييز رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاجر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٣٠ منه . في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	٤٨	(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٦ — حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالي لإتهاء مدة العمل بذلك الجدول . مالم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	٧٢	(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		قصود جنائي
		راجع : إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)

وإخفاء أشياء متحصلة من جناية .

(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٥١)

وتزوير .

(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٤٩٤)

وتكوين .

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٨٣)

ودعارة

(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١١٠)

ورشوة .

(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٠٠)

وسرقة .

(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥)

وقتل عمد :

(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٧)

ومواد مخدرة .

(القاعدتان رقم ٤٧ ، ١١٠ بالصحيفتين رقمي ١٩٠ و ٤٥٤)

وهتك عرض .

(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٣٨٢)

قضاء عسكري

راجع اختصاص .

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٢٨٧)

قوة الأمر المقضى

١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .

(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ٥٨ ... ٢٣٤

٢ - الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات .

(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ١١٦ ... ٤٨٢

قوة قاهرة

راجع : قتل خطأ .

(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٠٧)

(ك)

كتان . كحول .

كتان

مناط التانيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ١٠١ ... ٤١٣

كحول

راجع : فش .

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محاكمة . مهال عامة .
محاماه . محررات رسمية . محررات عرفية .
محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة
الجنائيات . محكمة الموضوع . محكمة النقض .
محكمة أمن الدولة . محكمة أول درجة . مرور .
مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار
الإحالة . مصادرة . معارضة . مواد مخدرة .
موانع العقاب . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

من له صفة الضبطية القضائية :

مناطق منع أعضاء الرقابة الإدارية صفة الضبطية القضائية .
هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرته وظيفته ، أو أن تكون
على وشك الوقوع .
انحسار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الإدارية .
إذ ارتكب الجريمة أحد من الناس .

الصفحة	القائمة	
		اختصاصهم :
		١ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٢ - مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاؤها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ١٢٤ إجراءات . عليهم ارسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
٤٣١	١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		٣ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا يتصرف بحسب نصه والفرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)
		٤ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الطرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسيب معيب .
٢٣٠	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٦ — دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟
		حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلاً أو نهاراً . مشروط بأن يكون المصنع مداراً في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها .
		نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟
٢٦٠	٦٤	(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		٧ — الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاينة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات .
		إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .
٣٣٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٨ — رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	٩٨	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٨	١١٥	<p>٩ - قيام قرائن قوية ضد شخص - موجود بمنزل متهم مأذون بتفتيشه - على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة . لأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج . (الملحق رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٩)</p> <p>محاكمة</p> <p>راجع : إجراءات المحاكمة .</p> <p>محال عامة</p> <p>دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ الوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . هل ذلك ؟</p> <p>تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو فلقها .</p> <p>نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول . (الملحق رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)</p> <p>محاكمة</p> <p>راجع : دفاع . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٦)</p> <p>ونقابات . (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١)</p>
٣٦٠	٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		محركات رسمية
		راجع : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة ٥٧)
		محركات عرفية
		راجع : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٥٧)
		محضر الجلسة
		١ - إثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول ادعاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الادعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .
٣٥١	٨٧	(الملحق رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٨)
		محكمة استئنافية
		الإجراءات أمامها :
		١ - محكمة ثاني درجة تقضي في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجراءاته أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . مثال .
٧	١	(الملحق رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٣٨	٥٩	(والملحق رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢ - عدم الترام المحكمة بأن تفصل بداءة في طلب المتهم سماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع .
٧	١	(الملحق رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٢	٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب . ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		نظرها والحكم فيها :
		١ — للمحكمة الاستئنافية في حالة تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها أن تحيل على تلك الأسباب دون إعادة ذكرها في حكمها .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٣٨	٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	٦٦	(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٣ — عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكيم ويوجب نقضهما .
٣١٩	٧٩	(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - امتنفاذ محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد - على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلانا في الاجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩٤/١ أ . ج .
٣٣٨	٨٤	(الظن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		محكمة الجنايات
		تشكيلها :
		بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
		ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم .
		هله ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟ تنظيم إداري .
٣٤١	١٠٦	(الظن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		الإجراءات أمامها :
		١ - تحقق الضمان المقرر للتهم بجناية بحضور محام مقبول للرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه .
		وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه . لا تأثير له على سلامة الحكم .
٣٩	٨	(الظن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
٤٦	١٠	٢ — تولى محام الدفاع عن المتهم . سواء كان هذا المحامي موكلا أو نيابة عن المحامي الموكل أو منتدبا من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . مادام لم يبد من المتهم أى اعتراض . تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان المحامى منتدبا . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٧٨	١٩	٣ — بطلان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما . (الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
١٦٦	٣٩	٤ — رسم القانون طريقا للمتهم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التى تقوم على التحقيق الشفوى فى مواجهة المتهم وسمع فيها الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها . (الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٣٤١	٨٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) • — حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفى يلتزم باعلانهم . المحكمة هى الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح . إنحسار الجدية من المحاكمة الجنائية وغلق باب الدفاع فى وجه طارقيه . تأباه العدالة . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
٣٤١	٨٥	

الصفحة	القاعدة	إختصاصها :
		قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٤	٥٨	(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		راجع أيضا : أمن دولة . (القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ١٧)
		<u>محكمة الموضوع</u>
		سلطتها في تقدير الدليل :
		تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٧	٣	(والطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢١	٤	(والطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٢٩	٣١	(والطن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
٣٠٢	٧٤	(والطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٢ — كفاية استخلاص الحكم لأقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القائمة	
		٣ — التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي . حق لمحكمة الموضوع .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — لمحكمة الموضوع التعويل على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ماعداها . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٣٩	٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٣٠٢	٧٤	(والطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٥ — مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .
٨٣	٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٦ — أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علة إطراحها .
٨٣	٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٢)
		٧ — حق محكمة الموضوع إطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .
١١٥	٢٨	(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٨ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي . عدم صحة مطالبته بالأخذ بدليل معين . إلا إذا نص القانون .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		٩ — تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
٢٨٢	٩٥	(والطن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
٢٦٥	٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حقها في تجزئة أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
٤٣١	١٠٦	(والطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		١٢ - تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل بعينه على حده دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومتبعة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
٢٥٥	٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٣ - أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قادح فيه . مادام أنه أسس الإدانة على اليقين .
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٤ - تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا عيب .
٢٦٥	٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)
		١٥ - التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء قراره . صحيح في منطق العقل .
٣٠٢	٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)

١٦ — سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .

استبعاد الحكم شهادة الخبير بقاله أنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) ... ٨٩ ... ٣٥٨

١٧ — قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانونا . صحة اتخاذها ضمايم للأدلة الأخرى . مثال .

(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٠) ... ٩٥ ... ٣٨٢

١٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . مثال .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) ... ١٠٦ ... ٤٣١

راجع أيضا : إثباتات .

(القاعدة رقم ٣٨ بالصيغة رقم ١٥٧)

سلطتها في تقدير توافر حالة التلبس :

تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي .

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٠) ... ٣٢ ... ١٣٧

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير مبرر الاستيقاف :
		الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟ ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكنائه أمره بعد استيقافا . الفصل في قيام مبرر الاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .
٧٤	١٨	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) سلطانها في تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش : تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته : انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارة وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) سلطانها في تقدير قيام المانع المادى والأدبى : قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) محكمة النقض
		الإجراءات أمامها :
		سماع الخصوم أمام محكمة النقض من الإجازات الموكولة لتقديرها متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به . دعوة الخصوم للثول أمامها . غير لازمة . عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية حلة . سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟
٢٤٨	٦١	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الطعن :
٤٠٣	٩٩	١ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرأفة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم المخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦)
٤٦٦	١١٢	٢ - متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم إحالته ؟ (الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
١٢٩	٣١	٣ - عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل في طعنه بناء على تقريره بالطعن وعرض النيابة العامة . بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى . (الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ١٨٤) ودخان . (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠)
		سلطتها في الرجوع عن أحكامها :
١٧	٣	١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا . (الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)

الصفحة	القائمة	
١٢٩	٣١	٢ - حق محكمة النقض الرجوع في قضائها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . متى ظهر لها بعد ذلك أن أسباب الطعن قدمت في الميعاد . (الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		محكمة أمن الدولة
٤٦٣	١١١	اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمدة وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		محكمة أول درجة
٢٣٤	٥٨	١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات . (الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٧)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى ، يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
٢٦٩	٦٦	

مرور

راجع : سيارات

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٤٤٣)

مسئولية جنائية

قيامها :

١ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

اعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للواصفات
المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات
الفاكهة المحفوظة . اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم .

(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ١٦ ٦٩

٢ - مناط التائيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠
بالمخبر. كون الجاني من أصحاب المخابز أو المسؤولين عن إدارتها
الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب
استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٦٨ ٢٨١

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١١٥)

ونقض .

(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥)

المسئولية المفترضة :

مناط المسئولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة .

القاعدة	المادة	
		إنتفاء إدارة الشخص للحل أو الإشراف عليه . انحسار المسؤولية عنه .
١٨٧	٤٦	(الظن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		التضامن في المسؤولية :
		اتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . سواء عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أم لم يعرف . متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟
١٥٧	٣٨	(الظن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		سقوط المسؤولية :
		١ - حالة الضرورة المانعة للمسؤولية . شروطها ؟
		الظن في الأحكام . ليس عملا جائرا يسوغ منعه أو الخلاص منه اقتراف جريمة .
٩٤	٢٤	(الظن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ - حق بيع الساعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	٧٢	(الظن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		أثر الارتباط على المسؤولية :
		الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ١/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفوض إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١١٢	(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		مسئولية مدنية
		١ — انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقائمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبيديها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	٩٣	(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٢ — ثبوت جريمة هناك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٣ — كفاية ثبوت الفعل الضار . القضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائماً . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		راجع أيضاً : تقض .
		(القاعدة رقم ٢٦ بالصيغة رقم ١٠٥)

مستشار الإحالة

سلطته في الإحالة :

قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .

٢٣٤ ٥٨ ... (الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)

تسبب قراراته :

تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من إطلاقات مستشار الإحالة بغير معقب عليه من محكمة النقض .

٤٨٧ ١١٧ ... (الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠)

راجع أيضا : تفتيش .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٤٧٨)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٥٥)

الطعن في قراراته :

الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما . وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد

الصفحة	القاعدة	
		إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
		صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن .
٢٩١	٧١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		مصادرة
		١ - الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة . المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك . مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي . متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
٤٠٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		٢ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة غير مقبولة . لانعدام الصفة .
٤٠٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		راجع أيضا : دخان .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصفحة رقم ٢٦٠)

معارضة

ما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام :

عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض
لأية علة .

سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها
بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟

٢٤٨ ٦١ ... (الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ...

نظر المعارضة والحكم فيها :

١ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب معجل يفيد تسليم
الصورة بلهجة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لمأمور
القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وصدور الحكم
المبنى عليه معيبا .

٢١٣ ٥٢ ... (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ...

٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي
بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟

الحضور الاعتباري في مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟

حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور
في الجلسات التالية بعد تقديمه عذرا مقبولا كان في مقدور المحكمة
تحقيق قيامه أو انعدامه ، إلا أنها قعدت عن تحقيقه .
اعتبار الحكم الصادر في هذه الحالة غيابيا جائزا للمعارضة فيه .

٢٢٥ ٥٦ ... (الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٧/٢) ...

الصفحة	القاعدة	
٣٣٨	٨٤	٣ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد . على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلانا في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩٤/١ أ . ج . (الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		راجع أيضا : نقض . (القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ١٥٥)
		مواد مخدرة
٤٣	٩	١ — الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية لاتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة . (الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٦٥	١٥	٢ — عبارة الاتجار في المخدر . مدلولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر . مهمته . أساس ذلك ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي . أمام النقض . (الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٦٥	١٥	٣ — شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن به ؟ (الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ٤ — تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش عن مخدر ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم . (الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٦ - عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة .
		استعمال الإذن عبارة . " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه . لا عيب .
١٣٧	٣٢	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠)
		٧ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال في مواد مخدرة .
١٧٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)
		٨ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٨٢	٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠)
		٩ - استخلاص وقوع ضبط المخدر داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارة أمام النقض .
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملايساتها . العلم بكنه المخدر المضبوط . صحته . ما دام استخلاصه مائفا .
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) -
		١١ - عقوبة جلب المخدرات . الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٣/أ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) -
		١٢ - لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسبيب معيب .
٢٣٠	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) -
		١٣ - لمحكمة الموضوع القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟
٢٣٠	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) -
		١٤ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟
		قصر الإعفاء الوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .
٣١٢	٧٧	(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) -

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بإحراز . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٣٥٥	٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٠)
		١٦ — مثال على تلبس بإحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش أثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٠)
		١٧ — إسناد النيابة للتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ماضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبيه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بعلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحراز له . حق المحكمة في التزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٠)
		١٨ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر . يعلم المتهم أن ما يحزره مخدراً .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٠)
		١٩ — المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . الهدف منها في الإحاطة بكافة الحالات التي يتصور فيها إفلات حائز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي . من العقاب .
٤٥٤	١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٩)

الصفحة	القائمة	
		٢. — القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل .
		شم رائحة المخدر . صحة اتخاذ قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحرزه .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
٤٧٠	١١٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٢١ — فض حرز المخدر في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعي على المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٢٢ — صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة في ممداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .
٤٧٠	١١٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٢٣ — متى تحرم حيازة المورفين : إذا كان غير مختلط بغيره أو مختلطا بمادة غير فعالة أيا كانت نسبة تركيزه في هذه المادة . اختلاط المورفين بمادة فعالة . وجوب زيادة نسبته في الخلط على ٢,٠٪ حتى يعد مخدرا .
		الكوداين . لا يعتبر مخدرا .
٤٧٠	١١٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٢٤ — خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتسب حلي المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور .
٤٧٠	١١٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)

موظفون عموميون

١ — السائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات. هدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون .

١٥٠	٣٦	(الطن رقم ١٧٢١ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
-----	----	--

٢ — استظهار الحكم قدر من الاختصاص يسمح لهم بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لصالحه .

٢٠٠	٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
-----	----	--

راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)

ورشوة ورقابة إدارية .

(للقاعدتان ٢٤ ، ٤٩ ، ٤١٠١ بالصحيفتين ٢٠٠ ، ٤٠٣)

وقذف .

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٣٧٣)

(ن)

نصب . نظام عام . نقابات . نقض
نيابة عامة .

نصب

١ - جريمة النصب . أركانها : ركن الاحتيال . مثال
لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعيناً في تأييد مزاعمة
بدفتر وأوراق كان يحملها .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ٢٢ ٨٨

٢ - وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب
علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المحبى عليه
النقود للمتهم .

مجرد اتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة .
مثال لتسبب معيب في جرمي تداخل في وظيفة عمومية
ونصب .

(الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ١٠٢ ٤١٦

نظام عام

١ - تعلق قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام
العام . أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ٧٠ ٢٨٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة . كستديرو قاضي .
٤٠٩	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) <u>نقابات</u> راجع : نقابات . (القاعدة رقم ١ نقابات ص ١) <u>نقض</u> التقرير بالطن :
		١ — التقرير بالطن بالنقض . مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد القانوني . شرط لقبوله . التقرير بالطن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
٩١	٢٣	(الطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ٢ — الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصي لمن صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .
		الطن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطن .
٥٠١	١٢٠	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠) ميعاد الطعن : وجوب التقرير بالطن وإيداع أسبابه في أجل فائته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

- أسباب الطعن المرفوع من النيابة . وجوب التوقيع عليها
من رئيس نيابة على الأقل .
التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدور ورقة الأسباب عن
صدرت عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها .
(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ١٤ ٦٢
- راجع أيضا : نقض . " أسباب الطعن . ميعادها "
(القاعدتان رقم ٢٣ ، ٣٧ بالمحيتين رقمي ٩١ ، ١٥٥٦)
" الصفة في الطعن والمصلحة فيه " .
- ١ — كفاية إيراد الحكم ١٠ تتوافره عناصر جريمة الرشوة
المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر عقوبات . وإن أخطأ
وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أُنزل
بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا
عقوبات . إنعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ١١ ٤٩
- ٢ — الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة
الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن
النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل
عن أحدهما .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ٧١ ٢٩١
- ٣ — وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف
المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر
الإحالة . مثال في سرقة بإكراه .
أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .
(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ... ٩١ ٢٩١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو فحسب . استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم .
		قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينعى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . علة ذلك ؟
٤٥٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) راجع أيضا : إختصاص . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤)
		نطاق الطعن :
		عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل في طعنه بناء على تقريره بالطعن وعرض النيابة العامة . بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى .
٦٢٩	٣١	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " : ١ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة .
		إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ٢/٤١٩ إجراءات .
٦٤١	٣٣	(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)

الصفحة	القاعدة
	٢ — صدور الحكم قبل الفصل في موضوع الدعوى ودون أن ينبى عليه منع السير فيها لعدم إنتهائه المصنوعة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٢٢٥	٥٦ ... (الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ...
	٣ — عدم قبول إثارة طعن في حكم أول درجة . الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . ولم يستأنف .
٢١٥	٥٣ ... (الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) ...
	٤ — الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم مازال مفتوحا . صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الإشكال . عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى .
٤٧٤	١١٤ ... (الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) ... "حالات الطعن بالنقض" . (١) الخطأ في تطبيق القانون .
	١ — إلغاء قرار التوين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار المألغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١ ... (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ...
	٢ — ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ الذي نص القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١ ... (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	٥	(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٤ — جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل حامل . تعدد العقوبات فيهما بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٢	٧	(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٥ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله إجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٣	٧	(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٦ — الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للتم لا سكناء أمره . اعتباره استيقافاً لا قبضاً . مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .
٤٣	٩	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥)
		٧ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .
		إعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للواصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . إعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة .
٦٩	١٦	(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه بإقتناع القاضى . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		٩ — وجوب التقيد بأسباب الطعن . عدم جواز الخروج على تلك الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .
١٢٠	٢٩	(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
		١٠ — مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟
		العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر .
١٢٠	٢٩	(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — لضباط السجن وحراسه تفتيش السجن في أى وقت وتفتيش ملائمه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟
		إبطال الحكم تفتيش السجن الذى تم بمعرفة حراس السجن تأسيسا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ فى تطبيق القانون .
		حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .
١٤٧	٣٥	(الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		١٢ — السائق بشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما فى مجال تطبيق الفقرة الثالثة فى المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون .
١٥٠	٣٦	(الطلب رقم ١٧٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)
		١٢ — خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفائز استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٠ منه فى مكان معين .
		إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل فى المحل . خطأ فى تفسير القانون .
١٩٧	٤٨	(الطلب رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		١٤ — قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأت أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ فى القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٤	٥٨	(الطلب رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
٢٣٨	٥٩	<p>١٥ — ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حيائها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العائى والتعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)</p>
		<p>١٦ — جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>الرد بجميع صوره ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه من ماله الذى أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن فى ظاهره معنى العقوبة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)</p>
٣٢٢	٨٠	<p>١٧ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً فى المادة ٣٤١ عقوبات .</p> <p>العبارة فى تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .</p> <p>(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢)</p>
٣٢٥	٨١	<p>١٨ — مثال على تلبس بإحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش أثر حالة تلبس . خطأ فى القانون .</p>
٣٥٥	٨٨	<p>(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — مناط التأميم في قرار وزير التكوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .
٤١٣	١٠١	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢٠ — لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا ما انبنى على مخالفة للآانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
٤١٣	١٠١	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٢١ — قيام قرائن قوية ضد شخص — موجود بمنزل متهم مأذون بتفتيشه — على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة . لأموال ضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ.ج .
٤٧٨	١١٥	(الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٩)
		٢٢ — إيراد الطبيب الشرعي رأيه ، عرض المجنى عليه على أخصائي المسالك البولية قبل البت نهائيا بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ في القانون أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات . الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات .
٤٨٢	١١٦	(الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		راجع أيضا : دخان (القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٢٦٠) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٦ بالصيغة رقم ٢٦٩) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٤٧ بالصيغة رقم ١٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) "بطلان الحكم" .
٣٢	٧	١ - عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور . (الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
١٨٤	٤٥	٢ - اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . طلة ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
٣٩٥	٩٧	٣ - سريان حكم المادة ٤١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		راجع أيضا : اختصاص . (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٢٨٧)
		وحكم . (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١١٥)
		(ج) بطلان إجراءات المحاكمة .
		١ - حق الدفاع في المدول من نزوله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . بطله .

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما : إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالنزول عن سماع ذلك الشاهد .</p>
١٧٦	٤٢	<p>(الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)</p> <p>أسباب الطعن :</p> <p>(١) "ميعادها" .</p> <p>١ — عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للمحكوم عليه للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . علة ذلك ؟</p>
٩١	٢٣	<p>(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)</p> <p>٢ — بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الصادر ضد متهم مقيد الحرية . من يوم علمه الرسمي بالحكم .</p> <p>اعتبار التقرير بالطعن مبدأ للعلم الرسمي . وجوب إيداع أسباب الطعن خلال أربعين يوما من هذا العلم .</p>
١٥٥	٣٧	<p>(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)</p> <p>راجع أيضا : نقض "تقرير الطعن" .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ٩١)</p> <p>ونقض "ميعاد الطعن" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٦٢)</p> <p>ونقض . "رجوع محكمة النقض عن قضائها" .</p> <p>(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) "التوقيع عليها" .
٦٢	١٤	١ — إفعال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان . (الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
١٨٧	٤٦	٢ — اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن بالنقض الموقعة من وكيل أول النيابة . كفايته لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . المادة ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٣ — وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يقيد إقراره لها في الميعاد المحدد قانوناً حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
٢٩١	٧١	مهمة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن . (الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		راجع أيضاً : نقض ميعاد الطعن . (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٦٢)
		(ج) التقيد بأسباب الطعن :
		راجع نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(د) "ما لا يقبل منها" .
		١ — تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
٧	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ — الجدل الموضوعي . إثارته أمام محكمة النقض . غير جائزة . أمثلة .
١٧	٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٢١	٤	(والطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)
٦٥	١٥	(والطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)
٧٤	١٨	(والطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٨٣	٢١	(والطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
١٢٩	٣١	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
٢٤٤	٦٠	(والطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
٣٠٨	٧٦	(والطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١)
		٣ — استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تثريب عليها .
		عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . أمام النقض .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		٤ — إثارة الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائزة .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم قبول دعوى الخطأ في الإسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صدهاء في الأوراق . أساس ذلك ؟
١٥٧	٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)
		٦ — استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٧ — عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . النعي من طاعن ببطلان ضبط طاعن آخر وغير مقبول .
١٩٠	٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١)
		٨ — الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٤	٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٩ — تقدير قيام المانع المادي والأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .
		مثال لتسيب سائح في نفي قيام المانع المادي والأدبي بصدد ودیعة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)
		١٠ — النعي ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٣٦١	٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		١١ — عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦٥	٩١	(الطنن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٠)
		١٢ — إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥	(الطنن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
		راجع أيضا : قتل عمد . (القاعدة رقم ٣٨ بالنصحية رقم ١٥٧)
		الحكم في الطعن .
		١ — متى يتعين اقتران النقض بالإحالة إلى محكمة الموضوع . أمثلة .
٤٣	٩	(الطنن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٥/١/١٩٧٠)
١٠١	٢٥	(والطنن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)
٤٦٦	١١٢	(والطنن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٠)
		٢ — قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . ليس لها التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من هيب الخطأ في القانون طالما أن للطعن غير مقبول شكلا .
٦٢	١٤	(الطنن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٠)
		٣ — نقض الحكم بالنسبة للتهمة يقتضي نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . حلة ذلك ؟
١٠٥	٢٦	(الطنن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢٣٨	٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٥ — جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة بصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحاً .
		حجب التقرير الخاطئ للمحكمة من بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٢٨٤	٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٦ — وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرأفة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟
٤٠٣	٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)
		٧ — نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٨٢	١١٦	(الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩)
		٨ — حجب الخطأ القانوني للمحكمة من بحث موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٤٩٠	١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : نقض "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون".
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٤٧)
		"الرجوع عن الحكم في الطعن" .
		١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .
١٧	٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٢ - حق محكمة النقض الرجوع في قضائها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . متى ظهر لها بعد ذلك أن أسباب الطعن قدمت في الميعاد .
١٢٩	٣١	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩)
		نيابة عامة
		"القيود التي ترد على حقها في رفع الدعوى الجنائية" .
		١ - نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قيда على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	٢٤	(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ - السائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون .
١٥٠	٣٦	(الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز الإثبات بالبينة في جريمة التبيد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ” التحقيق بمعرفتها “ :
		١ — شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن به ؟
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٢ — تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٣ — تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .
١٢٥	٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
		٤ — مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	٣١	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩) راجع أيضا : تفتيش ودخان ! (القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٢٦٠) ” التحقيق بمعرفة معاون النيابة “ .
		١ — جواز ندب معاون النيابة عند الضرورة شفويا لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا الندب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		إثبات معاون النيابة بصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نديه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول الندب واعتبار الإذن صحيحا .
		حجب التقرير الخاطئ المحكمة عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٢٨٤	٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣)
		٢ - القضاء ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيسا على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة إن الندب دون في نهاية الإذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالندب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش مستقلا على الوجه الآخر من ذات المحضر .
٣٣٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		” إختصاص نيابة أمن الدولة “ .
		إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به إختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١)
		” حق النيابة في الطعن في الأحكام “ .
		اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن بالنقض الموقعة من وكيل أول النيابة . كفايته لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . المادة ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٨٧	٤٦	(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

”حق النيابة في الطعن في قرار مستشار الإحالة“ .
 الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى
 المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره
 من النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل
 عن أحدهما .
 وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على
 النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما
 أحد أهوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد
 إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد
 الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
 صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشان في التقرير
 بالطعن .

٢٩١ ٧١ ... (الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ...

(هـ)

هتك عرض

١ — هتك العرض . معناه . إثباته .

٣٥١ ٨٧ ... (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨) ...

٢ — عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة .
 إلا إذا كانت السن غير محتمقة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق
 بها المجنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات
 من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد
 بالتقرير الطبي — مادام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .
 مثال في هتك عرض .

٣٥١ ٨٧ ... (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨) ...

الصفحة	القاعدة	
٣٨٢	٩٥	٣ — إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جلل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
٣٨٢	٩٥	٤ — تحقق جريمة هتك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
٣٨٢	٩٥	٥ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ كفاية لإيراد الحكم ما يدل عليه . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
٣٨٢	٩٥	٦ — ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)
٣٨٢	٩٥	٧ — كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائما . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		(و)
		وديعة . وصف التهمة . وقاع
		وديعة
		راجع : إثبات . "الإثبات بالكتابة" . (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٧٢)
		وصف التهمة
٣٢	٧	١ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله إجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المسادة ٣٠٧ إجراءات . (الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٤)
٣٦٥	٩١	٢ — خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانوني . (الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
٣٦٥	٩١	٣ — وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة بإكراه . أثر الارتباط في العقوبة والمصالحة في الطعن في الحكم . (الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة استخلاصا من العناصر المطروحة . عدم اعتباره تعديلا في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٥ - تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قاصرا إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه . دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم .
٤١٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)
		٦ - إسناد النيابة لمتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جليه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلا لمتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .
		حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . ما دام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣)
		٧ - إيراد الطيب الشرعي رأيه نحو المجنى عليه على أخصائي المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة

الصفحة	القاعدة	
		المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ . إجراءات .
٤٨٢	١١٦	(الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢١)
		٨ — شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري .
		إصدار النيابة إذنها بالتنفيذ بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠)
		٩ — إسناد الحكم — خطأ — إلى المتهم واقعة تزوير لم ترد بأمر الإحالة . يبرره أن العقوبة المقررة لها مقرررة لجريمة التزوير الواردة بذلك الأمر . ما دام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة المسندة خطأ .
٤٩٤	١١٩	(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		<u>وقاع</u>
		إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثراً بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٣	إصابة خطأ		(١)
٤٣	إعتراف		
٤٣	إعلان	٤	اتفاق
٤٤	إكراه	٤	إثبات
٤٤	أمر إحالة	٢٣	إجراءات المحاكمة ...
٤٤	أمر بالأوجه	٣٠	إحالة
٤٤	أمن دولة	٣٠	إختصاص
٤٥	أوراق	٣٤	إختلاس أشياء محجوزة ...
٤٥	إيجار أماكن	٣٤	إختلاس أموال أميرية ...
٤٥	إيقاف التنفيذ		إخفاء أشياء متحصلة
	(ب)	٣٥	من جريمة
٤٦	بطلان	٣٦	إرتباط
	(ت)		أسباب الإباحة وموانع
٤٩	تأمينات اجتماعية	٣٨	العقاب
٥٠	تبديل	٤٠	إستئناف
٥٢	تبغ	٤١	إستجواب
٥٢	تجنيد	٤١	إستيقاف
٥٣	تحقيق	٤٢	اشتراك
		٤٣	إشكال

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تداخل في وظيفة عمومية	٥٤	خبز	١٠٦
ترصد	٥٤	خدمة عسكرية	١٠٧
تزوير	٥٥	خطأ	١٠٧
تسعين جبرى	٥٦	خيانة أمانة	١٠٧
تعرض لأنثى	٥٧	(د)	
تهويض	٥٧	دخان	١٠٨
تفتيش	٥٩	دعارة	١٠٩
تقادم	٦٥	دعوى جنائية	١٠٩
تقرير التلخيص	٦٥	دعوى مدنية	١١١
تلبس	٦٥	دفاع	١١٢
تموين	٦٧	دفع	١١٩
تهريب جمرى	٦٩	دقيق	١٢٤
(ج)		(ر)	
جريمة	٧٠	رابطه السبية	١٢٥
جمارك	٧٦	رد	١٢٥
جمعيات تعاونية	٧٦	رسوم إنتاج	١٢٦
(ح)		رسوم قضائية	١٢٦
حجز	٧٦	رشوة	١٢٦
حكم	٧٧	رقابة إدارية	١٢٩
(خ)			
خبرة	١٠٦		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(س)		(ع)	
سبق إصرار	١٣٠	طاعة مستديمة	١٤١
سرقة	١٣١	عزل	١٤١
سرقة السندات والأوراق		عقوبة	١٤١
الرسمية المودعة	١٣٢	عمل	١٤٧
سجون	١٣٣	(غ)	
سلاح	١٣٣	غش	١٤٨
سلع محددة الربح	١٣٤	(ف)	
سيارات	١٣٤	فاعل أصل	١٥٠
(ش)		فعل فاضح طنى	١٥١
شهود	١٣٥	(ق)	
شيك بدون رصيد	١٣٥	قانون	١٥١
(ض)		قبض	١٥٣
ضرب	١٣٦	قتل خطأ	١٥٤
ضرب أفضى إلى موت	١٣٦	قتل عمد	١٥٤
(ط)		قذف	١٥٧
طعن	١٣٧	قرارات وزارية	١٥٧
(ظ)		قصد جنائي	١٥٨
ظروف مخففة	١٤٠	قضاء عسكري	١٥٩
ظروف مشددة	١٤١	قوة الأمر المقضى	١٦٠
		قوة قاهرة	١٦٠

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧٩	مستشار الإحالة		(ك)
١٨٠	مصادرة	١٦٠	تكان
١٨١	معارضة	١٦١	لكول
١٨٢	مواد مخدرة		(م)
١٨٧	موانع العقاب		
١٨٨	موظفون عموميون	١٦١	مأمورو الضبط القضائي
	(ن)	١٦٤	محاكمة
١٨٩	نصب	١٦٤	محال عامة
١٨٩	نظام عام	١٦٤	محاماه
١٩٠	نقابات	١٦٥	محركات رسمية
١٩٠	نقض	١٦٥	محركات عرفية
٢٠٦	نيابة عامة	١٦٥	محضر الجلسة
	(هـ)	١٦٥	محكمة استئنافية
٢٠٩	هتك عرض	١٦٧	محكمة الجنايات
	(و)	١٦٩	محكمة الموضوع
٢١١	وديعة	١٧٣	محكمة النقض
٢١١	وصف التهمة	١٧٥	محكمة أمن دولة
٢١٣	وقاع	١٧٥	محكمة أول درجة
		١٧٦	مرور
		١٧٦	مستولية جنائية
		١٧٨	مستولية مدنية

التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٢	١٨	لإثبات	لإثبات
٣٩	٨	للتهم	للتهم
٣٩	١٨	بجائز	بجائز
٥٣	٥	استعداد	استعداد
٥٥	الأخير	شأنها	شأنها
٦٥	٩	المخدر	المخدر
٦٧	١٣	شأنها	شأنها
٦٧	١٧	تكون	تكون
٦٩	١٥	الفعل المسند إلى الطاعن	الفعل المسند إلى الطاعن بحالته
٧٣	٢	بوقف	بوقف
٨٧	١١	الجناي	الجناي
٩٩	٦	الجريمة	الجريمة
١١٢	٨	أخرى	أخرى
١١٩	٣	المخدر	المخدر
١٢٣	١٦	بحيث	بحيث
١٢٤	١٣	تطبيقاتهما	تطبيقاتهما
١٢٤	١٨	منها	منها
١٣٠	١٠	وتعين	وتعين

الصفحة	رقم السطر	الخطا	المصواب
١٢٠	قبل الآخر	الاستدلال	الاستدلال
١٢٣	٢٠	روت	ردت
١٥٠	١٧	ود	وقد
١٦٣	٢١	تكرن	تكون
١٦٣	٢٢	خرج	خرج
١٧١	٢٤	لنتيجة	لنتيجة
٢٣٥	قبل الآخر	ذلك	وذلك
٢٥٠	٦	لرما	لروما
٢٥٦	١٥	لأنه	لأنه
٢٦١	٥	يباح	لا يباح
٢٦٩	١٨	الإستنافية	الاستنافية
٢٧٢	١٢	ملك	تلك
٢٨٤	٦	نفتيش	تفتيش
٣٠٠	٢٠	بالنسلم	بالنسلم
٣٣٠	١٠	القول	القول
٣٥٢	١	يبين	يبين
٣٥٨	٢١	بالاستانه	بالاستعانة
٣٨٢	٧	سيه	تسييه
٣٨٣	١	القضاء	للقضاء
٣٨٣	١٠	أخرى	أخرى
٣٨٣	١٦	التقرير	التقرير

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطا	العواب
٣٨٣	٢٢	جريمة	جريمة
٣٨٥	١	فيه جميع	جميع
٣٨٦	١٥	جنیه	جنیها
٣٩١	٩	للتیقن	للتیقن
٣٩٢	٢٢	عشرة سنوات	عشر سنوات
٣٩٥	١٠	استثنايا	استثنايا
٣٩٩	٥	بمكافاته	بمكافاته
٤٠٣	٢٢	بریمة	جريمة
٤١١	١٠	جنیه	جنیها
٤١١	١٠	ملیم	ملیما
٤١١	١٣	جنیه	جنیها
٤١١	١٣	ملیم	ملیما
٤١١	٢٢	جنیه	جنیها
٤١١	٢٢	ملیم	ملیما
٤١٢	١	جنیه	جنیها
٤١٢	١	ملیم	ملیما
٤٣١	١١	محكمة الإستئناف	محكمة الإستئناف
٤٣٢	٢	الدواع	الدفاع
٤٣٣	١١	ما یبین	یبین
٤٣٣	٢٤	محاحی	محامی
٤٣٤	١٧	تتبع	تتبع

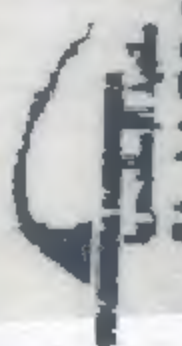
(ح)

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطا	العوامل
٤٥٠	١١	ينقل	ينقل
٤٥٠	١٣	استئناف	استئناف
٤٥٠	١٥	من التخلف	في التخلف
٤٥١	١٢	بأنه	بأنه
٤٥٤	١٦	أثبت	ثبت
٤٥٤	٢٦	نه	بكنه
٤٥٥	٢٤	أرناؤه	أركاناه
٤٥٧	٤	بالحقيقية	بالحقيقية
٤٧٠	١٥	”أركانها“	جريمة . ”أركانها“
٤٧٨	٩	أ	أنه
٤٨٢	٧	وصف لتهمة	وصف التهمة
٤٨٢	١١	النيقن	التيقن
٤٨٧	١٥	الإجراءات	الأجزاء
٤٩٠	٨	المخدر	المخدر
٤٩٤	١٠	لم تزد	لم ترد

كلية بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
ولهم مجلس الإدارة

”رقم الابداع بدار الكتب ٤٦٢٦ لسنة ١٩٧١“

”هيئة المطابع الأميرية (دار الكتب) ٣١٦٩/٧٠/٦٥٣“



Bibliotheca Alexandrina



0536732